GIB

بنـك الخليـج الدولـي

أصالـة راسخـة،
آفـــاق تـتـســارع

التقـريـر الســنـوي ٢٠٢٥

المحتويات

٣ نبذة عامة

٤ أعضاء مجلس الإدارة

٥ الإدارة التنفيذية

٦ المؤشرات المالية

٧ امتداد عالمي

٨ كلمة رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة

١٠ تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

١٢ تقرير الإدارة

١٣ الصفقات والمعاملات

١٥ الجوائز

١٦ تقرير الاستدامة

١٧ تقرير المسؤولية الاجتماعية

١٨ نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية

٢٣ استعراض الوضع المالي

٢٧ تقرير الحوكمة

٣٨ نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

٤١ نبذة عن أعضاء الإدارة العليا

٤٣ هيكل الحوكمة في بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

٤٤ البيانات المالية الموحدة

١١٨ دليل الشركات

أصالــة راسخــة،
آفـــــاق تـتـســارع

في الذكرى الخمسين لمسيرتنا، نحتفي بتاريخٍ حافلٍ بالتميّز، ونمضي نحو آفاق جديدة وطموحاتٍ أكبر، لنرسم مستقبلاً واعداً بالنموّ المستدام والتوسع الدولي.

نبذة عامة

بنـك الخلـيـج الـدولـي

على مدى خمسين عاماً، كنا رواداً على الصعيدين الإقليمي والعالمي، قدمنا خلالها خدمات متميزة وعالمية المستوى لكل عميل.

بنك الخليج الدولي ش.م.ب. مؤسسة مصرفية تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، أنشئ في عام ١٩٧٥م، ويخضع لأنظمة مصرف البحرين المركزي.

يقدم البنك منتجات وخدمات مالية متنوعة وحلولاً مصرفية متخصصة لقاعدة واسعة من العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية، تشمل: الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، والمعاملات المصرفية العالمية، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخزينة وإدارة الأصول، ومصرفية "ميم" للأفراد؛ أول مصرفية رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في العالم.

وتنشط مجموعة بنك الخليج الدولي في الأسواق الإقليمية والدولية من خلال شركتيها الفرعيتين: بنك الخليج الدولي – السعودية وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، إضافةً إلى فروع أخرى في الإمارات العربية المتحدة وعُمان والولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد بنك الخليج الدولي - السعودية أول بنك أجنبي يُمنح رخصة مصرفية تجارية محلية في المملكة. يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة الخُبر، علاوةً على فرعين في مدينتي الرياض وجدة. ويقدم البنك خدماته المصرفية الاستثمارية عبر شركته الفرعية جي آي بي كابيتال، ومقرها الرياض، وتشمل نشاطاتها: الاستشارات والاكتتابات في حقوق الملكية، وعمليات الدمج والاستحواذ، وحلول أسواق رأس مال الدين، وخدمات الاستشارات المالية الاستراتيجية، إلى جانب إدارة الأصول والوساطة في الأسهم.

أما بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود فهو مدير أصول عالمي يمتلك مقرين في لندن ونيويورك، ويقدم استراتيجيات استثمار مستدامة بصفته أحد الموقعين على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول.

وتعود ملكية بنك الخليج الدولي إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، أما أغلبية أسهمه فتعود إلى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية.

أعضاء
مجلس الإدارة

معالي الأستاذ فهد السيف

رئيس مجلس الإدارة
قُبلت استقالته في ٣١ مارس ٢٠٢٦

معالي الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن العريفي

رئيس مجلس الإدارة
عُيّن رئيساً لمجلس الإدارة في ٣١ مارس ٢٠٢٦

معالي الدكتور نجم بن عبدالله الزيد

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي

عضو مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي

الأستاذ أحمد العنزي

عضو مجلس الإدارة

الدكتور خالد الفداغ

عضو مجلس الإدارة

الأستاذة مرام الجهني

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ

عضو مجلس الإدارة

السيد راجيف كاكار

عضو مجلس الإدارة

السيد فرانك شواب

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ نزار بن محمد الساعي

عضو مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

الأستاذ عبدالعزيز الحليسي

الرئيس التنفيذي للمجموعة

الأستاذة سارة عبدالهادي

الرئيس التنفيذي
بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

الأستاذ خالد عباس

الرئيس التنفيذي
بنك الخليج الدولي - السعودية

الأستاذة كاثرين غاريت كوكس

الرئيس التنفيذي
بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

الأستاذ أسامة شاكر

الرئيس التنفيذي
جي آي بي كابيتال

التصنيفات الائتمانية

وكالة فيتش	العملات الأجنبية طويلة الأجل	A-
	العملات الأجنبية قصيرة الأجل	F2
	تصنيف الديون طويلة الأجل غير المضمونة	A-
	القوة المالية الأساسية	bbb-
	التوقعات طويلة الأجل للعملات الأجنبية	مستقرة
وكالة موديز	العملات الأجنبية طويلة الأجل	A2
	العملات الأجنبية قصيرة الأجل	A2/P-1
	تصنيف الديون طويلة الأجل غير المضمونة	A2
	القوة المالية الأساسية	baa3
	التوقعات طويلة الأجل للعملات الأجنبية	مستقرة
وكالة كابيتال انتليجنس	العملات الأجنبية طويلة الأجل	A+
	العملات الأجنبية قصيرة الأجل	A1
	تصنيف الديون طويلة الأجل غير المضمونة	-
	القوة المالية الأساسية	bbb-
	التوقعات طويلة الأجل للعملات الأجنبية	مستقرة

المؤشرات المالية

	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١
إيرادات (مليون دولار أمريكي)					
صافي الدخل بعد الضرائب	٢١٥,٧	١٨٠,٢	١٦٩,٤	٩٦,١	٥٢,٧
صافي إيرادات الفوائد	٥٣٥,٠	٥٢٢,٢	٤٩٨,٥	٣٤٥,٨	٢٤٦,١
دخل الرسوم والعمولات	١٢٤,٤	١٢١,٨	١٠٣,٢	١٠١,٤	٧٢,٥
المصاريف التشغيلية	٤٥٧,٩	٤٥٠,٠	٣٩٧,٥	٣٤٦,٥	٢٩٦,٧
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الموجودات	٥١,٨٢١,٤	٤٢,٨٩١,٥	٤٧,٠٦٩,٩	٣٢,٦٢١,٦	٣١,٧٩٧,٠
القروض	١٦,٥٥٢,٤	١٥,٤٠٢,٣	١٣,٦٢٤,٦	١١,٤٩٧,٦	١١,٦٥٧,٥
أوراق مالية استثمارية	١٠,٩٣٩,٤	٧,٦٠٧,٨	٦,٩٨٧,٠	٥,٩٦٠,٩	٦,٠٨٩,٥
التمويل الأولي والثانوي لأجل	٥,٨٤٢,٥	٥,٩٧٣,٢	٦,٠٢٠,٧	٤,٩٤٠,٩	٥,١٠٠,١
حقوق الملكية	٤,٢٣٧,٠	٣,٥١٦,٥	٣,٣٦٨,٦	٣,١٨٤,٢	٣,٠٩٣,٠
النسب (٪)					
الربحية					
العائد على متوسط حقوق المساهمين	٥,٩	٥,٢	٠,٤	٣,٠	١,٧
العائد على متوسط الموجودات	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٢
رأس المال [1]					
نسبة مخاطر الموجودات (بازل ٣)					
- كفاءة رأس المال	١٧,٥	١٥,٦	١٨,٩	١٧,٣	١٦,١
- الفئة الأولى	١٦,٠	١٣,٦	١٦,١	١٤,٨	١٤,٠
نسبة حقوق الملكية من مجموع الموجودات	٨,٢	٨,٢	٧,٢	٩,٨	٩,٧
مكونات الموجودات					
نسبة الاستثمارات من مجموع الموجودات	٢١,١	١٧,٧	١٤,٨	١٨,٣	١٩,٢
نسبة القروض من مجموع الموجودات	٣١,٩	٣٥,٩	٢٨,٩	٣٥,٢	٣٦,٧
السيولة					
نسبة الموجودات السائلة (٪)	٤٤,٠	٤٢,٣	٥٢,٧	٤١,٤	٤١,٩
نسبة تغطية الودائع إلى القروض (٪)[2]	٣٩,٥	٤٥,١	٣٣,٦	٤٢,٨	٤٤,٧
نسبة تغطية السيولة (٪)	١٤٨,٦	١٤٩,٤	١٣٧,٨	٢٩٩,٣	١٧٦,٣
معدل صافي التمويل المستقر (٪)	١٣٧,٢	١٤٢,٨	١٤٣,٠	١٦١,٥	١٤٦,٢

[1] يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٨ من البيانات المالية
[2] الودائع تشمل تمويلات أولية وثانوية لأجل

امتداد عالمي

يتمتع بنك الخليج الدولي، ومقره الرئيس في البحرين، بحضور متميز في الأسواق الإقليمية والدولية من خلال شركتيه الفرعيتين بنك الخليج الدولي – السعودية وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، وفروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية.

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.
المقر الرئيس
المنامة

الفروع
أبوظبي
مسقط
لندن
نيويورك

المكتب التمثيلي
دبي

بنك الخليج الدولي - السعودية
المقر الرئيس
الخبر

الفروع
الرياض
جدة

جي آي بي كابيتال
الرياض

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود
لندن

كلمة رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة

لقد كان العام المنصرم علامة مضيئة في تاريخ البنك؛ إذ اقترنت فيه احتفالاتنا باليوبيل الذهبي لمسيرتنا المصرفية التي امتدت لنصف قرن، بتحقيق إنجازات عظيمة ومعدلات نمو غير مسبوقة في مختلف القطاعات".

بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن الزملاء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومنسوبي بنك الخليج الدولي كافة، يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

لقد كان العام المنصرم علامة مضيئة في تاريخ البنك؛ إذ اقترنت فيه احتفالاتنا باليوبيل الذهبي لمسيرتنا المصرفية التي امتدت لنصف قرن، بتحقيق إنجازات عظيمة ومعدلات نمو غير مسبوقة في مختلف القطاعات. وتجلت هذه الإنجازات في زيادة أرباح البنك بتسجيل صافي دخل قياسي، فضلاً عن النمو المتزن في الميزانية العمومية، علاوةً على نجاحنا في تنويع مصادر التمويل وتعزيز الملاءة المالية وقاعدة رأس المال. وما هذه النتائج المالية المتميزة إلا ثمرة التزامنا الدائم بمواصلة العمل لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية، كما أنها في الحقيقة تجسيد للتقدم الملموس الذي نحرزه في أنشطة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

لطالما مثلّت خطط التنمية الشاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ركيزةً جوهرية في استراتيجية بنك الخليج الدولي؛ وهي بلا شك عنصر ثابت في أولوياتنا. ولقد نجحنا بأن نصبح شريكاً مالياً موثوقاً في تعزيز التنمية الوطنية في المنطقة، حيث تمكّننا خلال عام ٢٠٢٥م من مواصلة تعزيز دورنا الريادي في تمويل المشروعات الاستراتيجية وتقديم الحلول الاستشارية المالية للقطاعات الحيوية؛ وأهمها البنية التحتية، والطاقة، والصناعة، والنقل، وكان ذلك التزاماً عملياً واضحاً منا بمساندة مستهدفات التنمية الوطنية الشاملة.

ويجسد اختيار وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين لبنك الخليج الدولي ش.م.ب. ليكون مديراً رئيساً ومنظماً مفوضاً ومدير سجل الاكتتاب والمنسق المشترك لقرض إسلامي بقيمة ١,٤ مليار دولار أمريكي ولمدة سبع سنوات، الدور المحوري الذي تضطلع به مجموعة بنك الخليج الدولي لدعم مبادرات التنمية الوطنية. كما تؤكد هذه الخطوة الكفاءة العالية لـ «قطاع الخدمات المصرفية للشركات» لدينا في تنفيذ الصفقات الكبرى عبر منصات التمويل التقليدي والإسلامي على حد سواء.

وفي الوقت نفسه، تمضي المجموعة قدماً في تعزيز مكانتها بصفتها مؤسسة مصرفية إقليمية رائدة تقدم خدمات مالية مرنة ومبتكرة ومخصصة عبر الأسواق الدولية، بما يلبي تطلعات عملائها المتنامية في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية.

وعلى مستوى الأداء المالي، حقق البنك نمواً منضبطاً ومدروساً في حجم الميزانية العمومية، توازى مع تطوير نوعي ومتواصل في باقة الخدمات والمنتجات، شمل حلول التمويل الهيكلي، وخدمات الخزينة الرقمية الموجهة للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، مما قاد إلى تعزيز تنافسية البنك ورفع جاذبيته لدى العملاء.

وفي جانب التمويل، عززت المجموعة محفظتها من خلال صفقتين استراتيجيتين بلغ مجموعهما مليار دولار أمريكي، شملتا تمويل مرابحة مشترك بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وإصدار سندات رأس مال إضافي من الشريحة الأولى بالقيمة ذاتها. وجاء الإقبال القوي على الإصدارين ليجدد تأكيد ثقة المستثمرين بصلابة المركز الائتماني للمجموعة وقدرتها على تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

وبالتزامن مع الأداء المالي الإيجابي، واصلت المجموعة تسريع وتيرة التحول الرقمي ورفع كفاءة العمليات التشغيلية، مع التزامها الدائم بتوطيد معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، كما واصلت المجموعة العمل على دمج اعتبارات الاستدامة بوصفها ركيزة جوهرية في استراتيجية أنشطتها التمويلية والاستثمارية، بما يضمن مواءمة أعمالها مع التوجهات الدولية الحديثة في عالم التجارة.

ولم يغب الأداء المتميز للبنك عن أنظار مجتمع المال والأعمال؛ حيث أثمر عن سلسلة من الإنجازات المعنوية تمثلت في مجموعة من الجوائز المرموقة التي أكدت مكانته الريادية في القطاع المصرفي. ومن أبرز هذه الإنجازات، حصول البنك على جائزة «أكثر البنوك أماناً في البحرين» من مجلة «جلوبال فاينانس» ضمن تصنيفها العالمي لعام ٢٠٢٥، إضافة إلى تميزه في جوائز «آسيان بانكينج آند فاينانس ٢٠٢٥» بنيل جائزتي «أفضل قرض مجمّع للعام - البحرين»، و«أفضل مبادرة محلية لتقنية البلوك تشين» في المملكة. ويأتي هذا التقدير دليلاً جلياً على التزام البنك الراسخ بالابتكار والحوكمة وإدارة المخاطر في جميع أنشطته.

وتأتي هذه الإنجازات المتلاحقة لتؤكد مضي «بنك الخليج الدولي» بخطى واثقة في مساره الاستراتيجي؛ متمسكاً بإرثه العريق ومواكباً لمتطلبات العصر برؤية استشرافية طموحة. كما يجدد البنك عبر هذه النتائج التزامه الراسخ بصناعة قيمة مضافة ومستدامة لعملائه ومساهميه، وتعزيز الأثر الإيجابي في جميع الأسواق التي يعمل بها، بما يرسخ دوره بصفته شريكاً أساسياً في تعزيز التنمية الوطنية في دول المنطقة.

البيئة الاقتصادية والأسواق

لقد أظهر الاقتصاد العالمي مرونةً لافتةً خلال عام ٢٠٢٥م على الرغم من تنامي حدة النزاعات التجارية وتصاعد التوترات الجيوسياسية. واستمد هذا الأداء زخمه من استمرار توسع الأسواق الناشئة، وتواصل قوة الدفع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما خليجياً، فقد اتسم المشهد الاقتصادي بالإيجابية، وكسر نمو الناتج المحلي الإجمالي حاجز الـ ٣ بالمئة، مدفوعاً ببدء التعافي في حصص الإنتاج النفطي، وتسارع خطى التنويع الهيكلي الذي منح القطاعات غير النفطية - كالسياحة والخدمات والصناعة - قوة دفع استثنائية. وفي هذا السياق، قطفت فروع بنك الخليج الدولي ثمار الأداء المتميز لاقتصاديات مملكة البحرين وسلطنة عُمان، في حين تصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة معدلات النمو الإقليمي. وواصلت المملكة العربية السعودية مسارها الصاعد، مسنودةً بصلابة القطاع الخاص والمكتسبات المتحققة لرؤية ٢٠٣٠. وعززت السياسات المالية الحصيفة مستويات الثقة، متجاوزةً تحديات العجز المالي في بعض اقتصادات المنطقة، بينما استقر التضخم ضمن نطاقات آمنة.

وقد أفضت تحولات الطلب العالمي إلى إعادة تشكيل خارطة التجارة الخارجية؛ إذ نجح المصدرون الإقليميون في توثيق روابطهم الاستراتيجية بالأسواق الآسيوية، مع تنويع قاعدة الصادرات لتشمل قطاعات واعدة بعيداً عن تقلبات أسواق الطاقة الهيدروكربونية.

وحافظت الأسواق المالية على حيويتها بفضل إصدارات الدين والصكوك، وتزايد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. كما برهن القطاع المصرفي على متانة ملاءته المالية ووفرة سيولته وجودة أصوله، وسط طلب مستدام على الائتمان من قطاع الشركات والمشروعات الحكومية الكبرى. كما تعاظم الاهتمام بموضوعات التحول الرقمي ومعايير الحوكمة وإدماج الاستدامة في منظومة التمويل.

وتبدو الآفاق المستقبلية لدول مجلس التعاون واعدة أكثر من أي وقت مضى، فهي تكرس مكانتها اليوم كمركز عالمي من مراكز النمو، وذلك بفضل اجتماع ووفرة رأس المال مع الإرادة السياسية الطموحة للتحول الاقتصادي، فضلاً عن حوافز الاستثمار غير المسبوقة، وهو ما يجعل من المنطقة الوجهة الأبرز للاستثمارات النوعية في شتى الميادين.

معالي الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن العريفي
رئيس مجلس الإدارة

معالي الدكتور نجم بن عبدالله الزيد
نائب رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة
ونائب رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

التوجه الاستراتيجي

مثّل العام الماضي منعطفاً نوعياً في مسيرة بنك الخليج الدولي، حيث حقق البنك تقدماً كبيراً في تنفيذ أولوياته الاستراتيجية، مرتكزاً على إدارة حصيفة للتكاليف وكفاءة عالية في توظيف رأس المال. وأسهم هذا الانضباط المالي في انتقال البنك من مرحلة حماية القيمة إلى مرحلة خلق القيمة، مع تسجيل تطورات بارزة في محاور عدة:

العملاء:

أسهم بناء العلاقات المتنامي مع العملاء في تعزيز دور البنك كشريك استشاري استراتيجي وممول رئيس للمشروعات الكبرى في منطقة الخليج.

تنويع الإيرادات:

أسفر طرح منتجات مبتكرة وتفعيل آليات وتفعيل أسلوب «البيع المترافق» عن تطور ملموس في مصادر الدخل؛ إذ سجلت الإيرادات القائمة على الرسوم والعمولات نمواً لافتاً في قطاعات إدارة الأصول، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والتمويل الهيكلي، بالإضافة إلى خدمات المعاملات المصرفية الدولية وأنشطة الخزينة.

الربحية:

حقق العائد على حقوق الملكية نمواً مضاعفاً منذ بدء الدورة الاستراتيجية في ٢٠٢٣، وهو ما يعكس قوة التنفيذ وقدرة البنك على خلق قيمة مستدامة.

التحول الرقمي:

امتدت استثمارات البنك في الرقمنة والأتمتة لتشمل إعادة صياغة تجربة العميل، مدعومة بشراكات استراتيجية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، ما عزز تقدم البنك نحو تحقيق رؤيته الرقمية وأهدافه الاستراتيجية.

الأداء المالي

سجل «بنك الخليج الدولي» أداءً استثنائياً خلال عام ٢٠٢٥، وحقق صافي دخل قياسي بلغ ٢١٦ مليون دولار، بنمو لافت بلغت نسبته ٢٠٪. ويعزى هذا الأداء المالي القوي بصفة أساسية إلى القفزة النوعية في صافي الدخل التشغيلي الذي نما بواقع ١٣٪، مدفوعاً بزيادة في إجمالي الإيرادات بنسبة ٦٪، يقابلها نهج حصيف في إدارة التكاليف، حيث استقرت زيادة المصروفات عند حدود ٢٪ فقط.

وعلى صعيد المركز المالي، شهدت الميزانية العمومية نمواً مطرداً شمل جميع بنودها؛ وأثمرت الأنشطة المصرفية الأساسية عن زيادة في الأصول بنسبة ٩٪، وبرزت المساهمة القوية لقطاع خدمات الدفع في «بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة»، والتي شكلت ١٢٪ من هذا النمو.

وواصلت محفظة القروض مسارها التصاعدي بنمو نسبته ٧٪، بينما سجلت المحفظة الاستثمارية طفرةً كبرى بزيادة بلغت ٤٤٪؛ وهي نتائج لا تقتصر على تعزيز الملاءة المالية للبنك فحسب، بل تشكل ركيزة استراتيجية لاستدامة النمو مستقبلاً. كما نجحت المجموعة في تنويع وتوسيع قاعدة التمويل، حيث قفزت ودائع العملاء بنسبة ٢٨٪ لتصل إلى ٧,٩ مليار دولار، مدعومة بالعمليات التشغيلية القوية لقطاع خدمات الدفع في المملكة المتحدة، والتي ساهمت بنحو ٦,٤ مليار دولار.

محفظة التمويل

ترتكز استراتيجية التمويل في المجموعة على قاعدة متينة ونهج منضبط يتسم بتنوع واسع في شرائح العملاء والمستثمرين، تمتد من دول مجلس التعاون الخليجي إلى أوروبا والمملكة المتحدة والشرق الأقصى. وقد تعززت قوة هذه المنظومة التمويلية عبر صفقتين استراتيجيتين بارزتين، هما: تمويل مرابحة مشترك بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وإصدار سندات رأس مال إضافي من الشريحة الأولى بقيمة ٥٠٠ مليون دولار نفذّه بنك الخليج الدولي - السعودية، والذي ادرج في بورصة لندن وشهد إقبالاً لافتاً من المستثمرين، حيث تجاوزت طلبات الاكتتاب ٢,٦ مرة قيمة الطرح، في مؤشر واضح على الثقة الدولية العالية بملاءة البنك واستدامة مركزه الائتماني.

وتعكس قوة السيولة والموثوقية الائتمانية للمجموعة مستويات مريحة من المؤشرات الرقابية، إذ بلغت نسبة تغطية السيولة ١٤٩٪، فيما وصلت نسبة التمويل المستقر الصافي إلى ١٣٧٪، ما يوفر قاعدة صلبة تدعم نمو محفظة الأصول وتعزز قدرة المجموعة على مواصلة التوسع بثبات.

الحفاظ على التصنيف الائتماني

يحافظ بنك الخليج الدولي على موقعه المتقدم ضمن فئة الاستثمار في التصنيفات الائتمانية طويلة الأجل، وهو ما يجعله من أوائل المؤسسات المصرفية في المنطقة التي تنال هذا المستوى من الثقة الدولية. وقد أسهم تنويع محافظ التمويل وإبرام الصفقات النوعية خلال العام في ترسيخ هذا المركز، حيث ثبتت وكالة موديز التصنيف الائتماني طويل الأجل بالعملات الأجنبية عند A2، فيما أكدت وكالة فيتش تصنيف البنك عند A-. ويعكس هذا الثبات قوة الملاءة المالية للمجموعة وقدرتها على الحفاظ على جودة أصولها واستدامة أدائها التشغيلي.

دمج الاستدامة

تتقدم الاستدامة لتشكّل محوراً أساسياً في نموذج أعمال بنك الخليج الدولي؛ إذ لم تكن استجابة ظرفية لاهتمام عالمي متصاعد، بل كانت جزءاً راسخاً من الهوية المؤسسية ونهج العمل المصرفي المسؤول الذي يتبناه البنك منذ سنوات. وقد شهد هذا الالتزام تطوراً مؤسسياً لافتاً منذ عام ٢٠٢٠ مع ترسيخ أطر الحوكمة ووضع سياسات واضحة وأهداف طموحة، وصولاً إلى استحداث منصب الرئيس التنفيذي للاستدامة.

وبرز البنك بين أوائل المصارف الإقليمية التي تبنت إصدار تقارير الاستدامة وتقارير فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، إلى جانب إطلاق إطار التمويل المستدام وتمويل التحول الذي حاز تقييماً مستقلاً من جهات دولية مرموقة. وقد شكّل ذلك قاعدة صلبة لدمج الاستدامة في مختلف جوانب العمل.

وشهد العام المنصرم خطوة استراتيجية مهمة تمثلت في إطلاق مبادرة أهداف الاستدامة لبنك الخليج الدولي، التي تضمنت إدراج مؤشرات أداء خاصة بالاستدامة ضمن بطاقات الأداء التشغيلي للمجموعة، بما يدعم مواءمة الأهداف البيئية والاجتماعية والمؤسسية مع الأداء الفعلي للوحدات التشغيلية.

وفي إطار تعزيز الشفافية، أصدر البنك تقرير الاستدامة الرابع المتوافق مع متطلبات الإفصاح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، والمدعوم بضمانات تدقيق خارجي مستقل. كما نجح البنك في دمج مخاطر الاستدامة والمناخ ضمن منظومة إدارة المخاطر غير المالية ومنهجيات التقييم الائتماني.

واستثمر البنك في برامج تدريبية متخصصة شملت مجلس الإدارة وجميع منسوبي المجموعة، لهدف رفع الوعي بقضايا الاستدامة وتمكين الموظفين من دمجها في ممارساتهم اليومية. وأسهم هذا التوجه في دعم فرق الخزينة والخدمات المصرفية للشركات في إتمام ٣٠ صفقة نوعية خلال العام، بعد دمج اعتبارات الاستدامة ضمن استراتيجيات إدارة حسابات العملاء، ما أتاح تطوير حلول تمويلية مبتكرة تلائم احتياجات الأسواق الناشئة.

وقد أطلق البنك مجموعة من منتجات التمويل الأخضر مدعومة بإرشادات استشارية لمديري علاقات العملاء لاقتناص الفرص الواعدة في هذا القطاع. وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية، حقق البنك تقدماً ملموساً في تمكين المرأة، حيث ارتفعت نسبة تمثيل الكفاءات النسوية فيه إلى ٣٤٪، ليعزز البنك موقعه بين المؤسسات الإقليمية الرائدة في دعم التنوع وترسيخ مبدأ التكافؤ.

رؤية واضحة للمستقبل

يمضي بنك الخليج الدولي نحو المستقبل برؤية تتجاوز الحدود التقليدية للعمل المصرفي، مستنداً إلى سجل طويل من تحويل التحديات إلى فرص وبناء منظومة مالية راسخة تقوم على القوة والمرونة. وتعكس النتائج الاستثنائية التي حققتها المجموعة متانة ركائزها الاستراتيجية، وتجسّد التزام فرق العمل بمعايير التميز والتنفيذ المحكم. وفي هذا الإطار، يواصل البنك تنويع أعماله وفق نهج مدروس يستشرف الفرص الواعدة ويبتكر مسارات نمو جديدة.

وتستند نظرة البنك المستقبلية إلى بناء قيمة حقيقية وتعزيز الثقة مع العملاء، مدعومة بقاعدة راسخة من المستثمرين. وفي هذا السياق، شرعت المجموعة في تطوير استراتيجية مؤسسية جديدة تهدف إلى رسم مسارات مبتكرة، وصقل التوجهات الاستراتيجية، واقتناص آفاق نمو تتماشى مع تطلعات العملاء في الأسواق الإقليمية والدولية.

ويشهد الاقتصاد العالمي تحولات متسارعة تعيد صياغة دور المؤسسات المالية؛ فلم تعد البنوك مجرد جهات لإدارة الميزانيات العمومية، بل أصبحت شريكاً رئيساً في بناء منظومات متكاملة تعتمد على البيانات والتقنية والذكاء الاصطناعي، وتستند إلى تعاون دولي واسع، مع جعل الاستدامة محوراً أساسياً في جميع العمليات.

ويأتي هذا التحول في ظل تعقيدات متزايدة تشمل التحديات السيبرانية والمتغيرات التنظيمية التي تعيد رسم ملامح القطاع المالي العالمي. وفي هذا المشهد، يبرز بنك الخليج الدولي بوصفه شريكاً استراتيجياً طويل الأمد ومزوداً لحلول ذكية تلائم متطلبات العصر الجديد.

وتتمثل رؤية البنك في ترسيخ مكانته كصرح مالي إقليمي موثوق يقدم حلولاً عالمية المستوى، ويسهم في دفع مسيرة التنويع الاقتصادي في دول الخليج، مع تعزيز تدفقات رؤوس الأموال العالمية وتسريع وتيرة التنمية المستدامة. ويرتكز مستقبل المجموعة على تسريع التحول الرقمي والتركيز على قطاعات النمو السريع، بما يضمن خلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

ويمضي البنك نحو العقود المقبلة بثقة وطموح، واضعاً نصب عينيه بناء مرحلة جديدة أكثر إشراقاً وريادة، تستند إلى الابتكار والحوكمة الرشيدة والقدرة على التكيف مع عالم مالي سريع التطور.

شكر وتقدير

يأتي ختام هذا التقرير محمّلاً بواجب العرفان والتقدير لكل من أسهم في مسيرة بنك الخليج الدولي خلال العام. ويسرني أن أتوجه بأسمى آيات الشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة ومنسوبي البنك وشركائنا كافة، مقدّراً ما لقيته منذ انضمامي إلى هذه المؤسسة العريقة في عام ٢٠٢٥ من دعم وثقة وحفاوة كان لها بالغ الأثر في أداء مهامي.

وباسم مجلس الإدارة، نعرب عن بالغ الامتنان لعملائنا الكرام على ثقتهم المتجددة وولائهم ومحبتهم، وللمساهمين على دعمهم المستمر، ولشركائنا في مختلف الأسواق على تعاونهم البنّاء. كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الجهات التنظيمية والإشرافية في الدول التي نعمل فيها، تقديراً لدورهم المحوري وتوجيهاتهم السديدة التي أسهمت في تعزيز استقرار القطاع المالي ورفع كفاءته.

ولا يفوتني أن أثمّن الجهود الكبيرة التي بذلتها الإدارة التنفيذية وجميع الزملاء في بنك الخليج الدولي، الذين جسّدوا بروحهم المهنية والتزامهم العميق قيم التفاني والابتكار، وأسهموا في قيادة مسيرة التحول ليس خلال العام المنصرم فحسب، بل على امتداد خمسة عقود من العمل والإنجاز. وبروح الفريق الواحد، نمضي بثقة وعزيمة نحو مستقبل حافل بالنجاحات بإذن الله، مستندين إلى إرثٍ راسخ وطموحٍ لا يعرف الحدود.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والتقدير،

معالي الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن العريفي

رئيس مجلس الإدارة

معالي الدكتور نجم بن عبدالله الزيد

نائب رئيس مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

"مع بلوغ بنك الخليج الدولي عامه الخمسين، يواصل البنك ترسيخ حضوره بثباتٍ ورؤيةٍ واضحة، مستندًا إلى إرثٍ من الخبرة ومسارٍ متصاعد من التطور المؤسسي. وندخل المرحلة المقبلة بعزمٍ أكبر على تحقيق نموٍّ مستدام، وتعزيز متانة رأس المال، وتسريع وتيرة التحوّل الرقمي، بما يرسّخ دور البنك بوصفه منصّة مالية قادرة على وصل المنطقة بالأسواق العالمية، ومحركاً فاعلاً للنمو الاقتصادي الإقليمي".

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة
وعضو مجلس الإدارة

في عام ٢٠٢٥م، احتفل بنك الخليج الدولي بالذكرى الخمسين لتأسيسه، واحتفى بإرثه العريق ومسيرته المصرفية الراسخة في منطقة الخليج العربي، التي انطلق منها البنك نحو الأسواق العالمية. ومع اعتزازنا بهذا الاحتفال، ندرك في الوقت نفسه أنه يشكّل بداية فصل جديد من مسيرة النمو. فقد أسّس البنك، على مدى خمسة عقود، منظومة راسخة قوامها الحوكمة المنضبطة، والإدارة الحكيمة للمخاطر، والعلاقات المتينة مع العملاء، ما مكّنه من التحوّل إلى قوة مالية إقليمية تستند إلى أسس متينة. واليوم، ونحن نتقدّم نحو المرحلة المقبلة، نواصل العمل على تحقيق نمو مستدام يعزّز قدرتنا على الصمود في وجه التحوّلات، ويمنحنا الثقة اللازمة لاغتنام الفرص التي تتيحها الأسواق في عالم سريع التغيّر.

وشهدت المجموعة خلال الأعوام القليلة الماضية تحولاً نوعيًا من نهج الحفاظ على القيمة إلى تبنّي نهج يركز على تحقيق قيمة مستدامة، مستندة إلى سلسلة من مبادرات التحول الاستراتيجية التي شرعت في تنفيذها منذ عام ٢٠١٦ بعمل دؤوب ورؤية واضحة. وقد بدأت ثمار هذه المبادرات بالظهور جليًا، إذ تضاعف العائد على حقوق المساهمين منذ عام ٢٠٢٢، ما عزز وتيرة النمو والتقدم المستمر. وفي موازاة ذلك، كثّفنا جهودنا لتعزيز كفاءة تخصيص رأس المال، وتنويع مصادر الدخل، وتطوير القدرات الرقمية، وترسيخ متانة الميزانية العمومية ومرونتها، بما يضمن نمواً منضبطاً وقابلاً للاستمرار. وقد تُوّج هذا المسار بتحقيق أداء قياسي جديد خلال العام، حيث بلغت الإيرادات ٧٥٨ مليون دولار أمريكي، إلى جانب نمو قوي في محفظة القروض والاستثمارات وودائع العملاء، واستمرار التوسع في الدخل القائم على الرسوم عبر مجالات أعمال متعددة.

وفي الوقت الحالي، تشهد البيئة التي نعمل فيها تطورات متسارعة، إذ يمر قطاع الخدمات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي بمرحلة إعادة تشكيل بفعل استراتيجيات التنويع الاقتصادي الطموحة، وتطور أسواق رأس المال، والإصلاحات التنظيمية، والابتكارات التقنية المتسارعة التي تعيد تشكيل القطاع بصورة جذرية. وفي ظل هذه المتغيرات، لم يعد الحجم المؤسسي وحده كافياً، بل أصبح لزاماً على المؤسسات الجمع بين المرونة والتخصص، وبين المعرفة والارتباط بالأسواق الدولية. ويمنحنا انتشارنا الإقليمي للبنك، إلى جانب منصته الدولية، القدرة على الاستجابة لهذه التحولات بكفاءة وسرعة، بما يدعم عملاءنا ويعزز دورنا في أن نكون دائماً الشريك المالي الموثوق في مختلف الأسواق.

بيئة اقتصادية وأسواق تحركها جهود التنويع والإصلاح

أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٢٥م مرونة لافتة وزخماً إيجابياً، في ظل استمرار الاستثمار في البنية التحتية وتوسع القطاع الخاص. وظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إيجابياً، مدفوعاً بشكل متزايد بأنشطة القطاعات غير النفطية، مثل السياحة والخدمات اللوجستية والخدمات المالية والتقنية والتصنيع، بما يعكس التقدم الملموس في أجندات التنويع الاقتصادي الوطنية.

وواصلت المملكة العربية السعودية تنفيذ الإصلاحات في إطار رؤية ٢٠٣٠، وهو ما عزز التحول الهيكلي وحفّز مشاركة القطاع الخاص. وفي المقابل، حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية اقتصادات الخليج على زخم استثماري قوي، مدعومة بإصلاحات محفزة للأعمال وتدفقات رؤوس الأموال الدولية. وعلى مستوى المنطقة، واصلت الأطر المالية والتنظيمية تطورها بما يدعم تنمية أسواق رأس المال والاستدامة الاقتصادية طويلة الأجل.

كما حافظت أسواق الدين والصكوك على نشاطها، مع استمرار الجهات الإقليمية المصدرة في جذب المستثمرين المحليين والدوليين، وارتفاع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بفضل الثقة العالمية بآفاق النمو طويلة الأجل لدول المجلس. وفي الوقت نفسه، حافظ القطاع المصرفي على مستويات قوية من الرسملة والسيولة، مدعوماً برقابة تنظيمية حصيفة وإدارة منضبطة للمخاطر. غير أن هذه البيئة الإيجابية للاقتصاد الكلي لم تخلُ من التحديات؛ فقد أثرت التغيرات في توقعات أسعار الفائدة على الهوامش، واشتدت المنافسة عبر القطاعات الرئيسة، فيما تزايدت المتطلبات المتعلقة بالحوكمة والتحول الرقمي ودمج معايير الاستدامة.

وفي هذا السياق، يوفر نموذج الأعمال المتنوع لبنك الخليج الدولي وترابطه العابر للحدود مزايا هيكلية واضحة. إذ تتيح لنا قدرتنا على العمل عبر أسواق ومناطق تنظيمية متعددة، وهيكلة المعاملات المعقدة، وتوزيع المخاطر بكفاءة، التعامل مع الدورات الاقتصادية المختلفة بانضباط، مع مواصلة دعم عملائنا خلال مراحل النمو والتحول.

التوجه الاستراتيجي

تنويع الإيرادات والانضباط في تحقيق القيمة

في عام ٢٠٢٥م، واصلت المجموعة توسيع مصادر الدخل القائم على الرسوم عبر أنشطة إدارة الأصول، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والتمويل المهيكل، والمعاملات المصرفية العالمية، والخزينة. وقد تحقق ذلك من خلال طرح منظم لمنتجات وخدمات جديدة، إلى جانب تعزيز فرص البيع المتبادل بصورة مستهدفة بما يدعم استقرار الإيرادات ويحسن العوائد المعدلة حسب المخاطر. ومن خلال دمج متطلبات البيع المتبادل في قراراتنا الائتمانية، نضمن أن يكون نمو الرسوم مستداماً ومتوافقاً في الوقت نفسه مع هدفنا المتمثل في تحقيق قيمة طويلة الأجل.

تحسين كفاءة رأس المال وتعزيز مرونة التمويل

يشكل تخصيص رأس المال ركيزة أساسية في أجندة المجموعة. وخلال العام، قمنا بتوظيف رأس المال بشكل انتقائي في أصول تحقق قيمة أعلى للمجموعة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستويات قوية من السيولة ومرونة في التمويل. وفيما يتعلق بالمطلوبات، أسهمت عمليات التمويل الاستراتيجية في توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز الثقة في المركز المالي للمجموعة. وفي الوقت نفسه، دعم التوسع في محفظة الاستثمارات جودة الأرباح، كما جاءت تنمية محفظة القروض مقرونة بسياسات منح ائتمانية منضبطة وعمليات بيع جزئي للقروض، ما أسهم في تحسين كفاءة رأس المال.

توسيع عروض الخدمات للعملاء

واصلنا التركيز بقوة على توفير خيارات أوسع للعملاء وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات. واستفاد العملاء من إطلاق حلول دفع متقدمة مثل Samsung Pay و Google Pay، إلى جانب تطوير خدمات الحوالات لعملاء الشركات والمؤسسات. وعززنا قدراتنا في قطاع المعاملات المصرفية العالمية من خلال تقديم خدمات خزينة ذكية للشركات، ومنصات رقمية للتمويل الإسلامي القائم على الإيرادات وسلاسل التوريد، إلى جانب حلول التجارة المؤتمتة، وقنوات محسّنة لإدارة النقد والسيولة.

النمو المرتكز على العملاء وتعزيز التواصل

لقد نجحنا خلال العام في توسيع قاعدة عملائنا عبر قطاعات الشركات والمؤسسات والأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأتاح لنا ذلك توظيف خبراتنا العابرة للحدود لدعم المعاملات السيادية ومعاملات الشركات المعقدة، وتسهيل التمويلات المشتركة، وتعزيز الترابط مع أسواق رأس المال. ومع استمرار تطور أسواق رأس المال الإقليمية؛ لاسيما في مجالي الصكوك والتمويل الأجنبي، فإننا نتمتع بمكانة قوية تتيح لنا توسيع دورنا بصفتنا مركزاً إقليمياً لتسيير تدفقات رؤوس المال. واستضاف البنك بنجاح فعالية العملاء السنوية "منتدى حوارات الربيع" في لندن، والتي جمعت نخبة من القادة والخبراء الدوليين وخبراء القطاع لتبادل الرؤى المستقبلية من خلال جلسات نقاش مثرية، إلى جانب إتاحة فرص التواصل وبناء العلاقات. وتعكس هذه الفعالية التزامنا بالتفاعل مع العملاء وتبادل المعرفة، وتعزز دورنا بصفتنا شريكاً استراتيجياً رائداً.

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة (تتمة)

التمكين الرقمي وتحديث العمليات التشغيلية

ما تزال التقنية تشكّل محوراً أساسياً في أجندة البنك للتحول. فخلال عام ٢٠٢٥م، شملت مبادراتنا الرئيسة أتمتة القرارات الائتمانية، وتعزيز التحليلات، وتوسيع الاعتماد على الخدمات السحابية، بما أسهم في تحسين القابلية للتوسع والكفاءة والمرونة. وأدت الأتمتة عبر العديد من قطاعات الأعمال إلى تقليل الحاجة إلى التدخلات اليدوية وتحسين خدمة العملاء. وعلى الصعيد الداخلي، يعكس إطلاق النموذج اللغوي الكبير للذكاء الاصطناعي "GiBi"، ضمن مشروع تجريبي قائم على مبدأ "إثبات المفهوم"، التزامنا بالابتكار بهدف تعزيز الإنتاجية، وتحسين التفاعل مع العملاء، وتطوير تحليل البيانات. وواصلنا التعاون مع مزودي خدمات متخصصين، ومن ذلك استثمارنا الاستراتيجي في شركة "ترابط"، أول وأكبر منصة للخدمات المصرفية المفتوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد تمكّنا من خلال ترسيخ أطر واضحة لتحديد الأولويات، ووضع هياكل للحوكمة، وآليات المساءلة التنفيذية، من إدارة الأولويات ومواجهة قيود القدرات التشغيلية بفاعلية. ونجحنا في الحد من المخاطر التي تواجه عمليات التنفيذ من خلال اعتماد ضوابط دقيقة، وخطوات تنفيذ متدرجة، وأطر رقابة مستمرة، ما عزز قدرتنا على الاستجابة الاستباقية لمتغيرات السوق والمضي قُدماً في تنفيذ خططنا للتحول.

تنمية الكفاءات والقيادات يعزز القدرات على المدى الطويل

يُعد رأس المال البشري أحد أهم محركات تحسين الأداء وتعزيز الجاهزية المستقبلية. وانطلاقاً من هذا الإدراك، نواصل الاستثمار المنهجي في تطوير الكفاءات عبر مختلف المستويات الوظيفية، بدءاً من برامج استقطاب الخريجين وصولاً إلى إعداد القيادات التنفيذية. وقد انعكس هذا الالتزام في حصولنا على مجموعة من الجوائز المرموقة المتصلة ببيئة العمل المتميزة. وفي أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، نواصل التركيز على استقطاب المواهب المتميزة والحفاظ عليها وتطويرها، مستندين إلى منظومة متقدمة لإدارة الأداء وثقافة مؤسسية تقوم على الشمول والتمكين. ويظل تمثيل المرأة في بنك الخليج الدولي من بين الأعلى في القطاع المصرفي الإقليمي، وهو ما يعكس التزاماً استراتيجياً بالتنوع لبناء بيئة عمل متوازنة ومستدامة.

وأطلق البنك خلال العام مشروع "تميّز" الهادف إلى رفع كفاءة إدارة رأس المال البشري، من خلال تعزيز الاحتفاظ بالموظفين، وتطوير آليات إدارة الأداء، ودعم مسارات النمو الوظيفي. ويشمل المشروع تحديثاً شاملاً لأطر الكفاءات والمسارات المهنية، إضافة إلى اعتماد مقارنات معيارية ومراجعات دورية منظمة لضمان مواءمة القدرات مع متطلبات السوق. وفي سياق موازٍ، يواصل البنك الاستثمار في برامج التطوير المهني بالتعاون مع مؤسسات دولية مرموقة، بما يضمن تزويد الكوادر بالمهارات المتقدمة اللازمة لمواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي. ويجري تنفيذ مبادرة شاملة لتخطيط التعاقب الوظيفي على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، بهدف ضمان استمرارية القيادة وتعزيز متانة الهيكل المؤسسي على المدى الطويل.

تعزيز الكفاءة وقابلية التوسع عبر التحول التقني

واصل البنك خلال العام ترسيخ استراتيجيته التقنية لكونها ركيزة أساسية للحفاظ على القدرة التنافسية وتعزيز المرونة التشغيلية. وتركزت الجهود على تحسين تجربة العملاء، ورفع كفاءة العمليات، ودعم نموذج نمو قابل للتوسع على مستوى المجموعة. وعلى صعيد التحول الرقمي، جرى تعزيز القدرات التقنية من خلال تطبيق حلول آلية لاتخاذ القرارات الائتمانية، وتطوير منظومة التحليلات عبر خدمات منصة "قرار" السحابية، ما أتاح اعتماد نموذج المعالجة المباشرة (STP) وتقليص أوقات إنجاز المعاملات بصورة ملموسة. وفي موازاة ذلك، أسهم التوسع في استخدام الحلول السحابية في رفع قابلية التوسع، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز قدرات التعافي من الكوارث، بما يدعم استمرارية الأعمال ويطور البنية التقنية على المدى الطويل.

وعزّز البنك حضوره في قطاع الخدمات المصرفية للشركات عبر إطلاق قناة إلكترونية متطورة للمعاملات المصرفية العالمية، ما أتاح للعملاء وصولاً أكثر سلاسة وتكاملاً إلى مجموعة واسعة من الخدمات، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية في إدارة تعاملاتهم اليومية. وفي الإطار ذاته، أسهم التوسع في مبادرات الأتمتة الروبوتية للعمليات وتطبيق حلول الأتمتة التشغيلية في الحد من التدخلات اليدوية، وتحسين الدقة، وتعزيز الاتساق عبر مختلف العمليات، بما يدعم نموذج تشغيل أكثر مرونة واعتمادية. ودعمت مجموعة من المبادرات التقنية الاستراتيجية - ومنها تطوير قدرات التداول في الخزينة، وتعزيز قنوات المدفوعات، وتحديث نظام إدارة السيولة للخدمات المصرفية العالمية، إلى جانب توسيع استخدام واجهات برمجة تطبيقات البطاقات التجارية (APIs) - تحقيق مستويات أعلى من الربحية، مع تحسين جودة الخدمات المقدمة لعملاء الشركات وتسريع الاستجابة لاحتياجاتهم المتنامية.

كما واصلت منصات التحليلات المتقدمة تعزيز اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات على مستوى المجموعة، فيما شكّل تطبيق "GiBi" خطوة مهمة نحو استكشاف التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي ضمن نموذج أعمالنا التشغيلي. وقد بدأت هذه الاستثمارات في تحقيق فوائد ملموسة على مستوى المجموعة وتعزيز أسسنا الرقمية. وفي عام ٢٠٢٥م، حظي هذا التقدم بتقدير إضافي، إذ أصبحنا أول مزود خدمات خارجي يحصل على الاعتماد من البنك المركزي السعودي (ساما) للتعامل مع معلومات العملاء من الأفراد والشركات على حد سواء. وتطلعاً إلى المستقبل، ستواصل استراتيجيتنا التكنولوجية التركيز على تحديث الأنظمة الأساسية، وتوسيع اعتماد الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الأمن السيبراني، بما يضمن مرونة منصتنا وجاهزيتها للمستقبل.

تعزيز الكفاءة والأطر الرقابية عبر تطوير العمليات التشغيلية

تُعد الكفاءة التشغيلية ركناً محورياً للتنفيذ الفعال للاستراتيجية، وقد واصل برنامج تحسين العمليات دوره في رفع قابلية التوسع، وتعزيز الحوكمة، وتحسين جودة الخدمات على مستوى المجموعة. ومن خلال مزيج متكامل يشمل: إعادة هندسة العمليات، وتوحيد المعايير، وتطبيق أنظمة سير العمل، وتوسيع استخدام النماذج الإلكترونية والأتمتة، فقد تمكنت المجموعة من تقليص أوقات الإنجاز وتقليل التدخلات اليدوية والحد من المشكلات التشغيلية.

وأسهمت لوحات المعلومات الإدارية المطوّرة في تعزيز الشفافية ودعم التخطيط ومتابعة الأداء عبر وحدات الأعمال المختلفة، ما أتاح اتخاذ قرارات أكثر دقة وفي التوقيت المناسب. وتدعم هذه المبادرات مجتمعةً انضباط إدارة التكاليف، وترسّخ مستويات أعلى من الرقابة التشغيلية والاتساق. ومع استمرار توسع أعمال المجموعة، ستظل هذه التحسينات عاملاً أساسياً في الحفاظ على نموذج تشغيلي مرن وقابل للتوسع، وضمان استدامة مكاسب الكفاءة بما يتماشى مع متطلبات بيئة الأعمال المتغيرة.

دمج الاستدامة دعماً للنمو المسؤول

واصل بنك الخليج الدولي ترسيخ نهجه في دمج معايير الاستدامة ضمن مختلف الأنشطة التشغيلية والتجارية، عبر برامج تدريبية موجهة وإدراج أهداف قابلة للقياس ضمن بطاقات الأداء. وشكّل إطلاق مبادرة "أهداف الاستدامة لبنك الخليج الدولي" خطوة محورية نحو ترسيخ هذا التوجه، فيما جرى توسيع دمج اعتبارات الاستدامة والمناخ ضمن إطار المخاطر غير المالية والمنهجيات الائتمانية، بما يعزز ممارسات اتخاذ القرار المسؤول على مستوى المجموعة. وشهد نشاط التمويل المستدام نمواً لافتاً، مدفوعاً بارتفاع الطلب من العملاء وتسارع جهود التحول، حيث نُفذت ٣٠ معاملة ضمن أنشطة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخزينة، شملت استثمارات الخزينة والودائع المجددة. وجرى تعزيز القدرات الداخلية عبر برامج تدريبية موجهة لمجلس الإدارة ووحدات الأعمال، ما أسهم في رفع مستوى الوعي وترسيخ دمج اعتبارات الاستدامة بصورة أكثر اتساقاً في العمليات اليومية. وتعكس هذه الجهود مجتمعة التزام البنك بنمو مسؤول ومستدام، قائم على ممارسات تشغيلية أكثر كفاءة وقرارات ائتمانية أكثر اتزاناً، بما يدعم جاهزية المجموعة لمتطلبات المرحلة المقبلة.

ويواصل بنك الخليج الدولي ترسيخ التزامه بالنمو المسؤول، انسجاماً مع المبادئ التي وجّهت مسيرته على مدى العقود الخمسة الماضية. وخلال العام، عزز البنك جهوده لخفض الانبعاثات، بما في ذلك المشاركة في سوق الكربون الطوعي الذي أسسه صندوق الاستثمارات العامة، لتعويض انبعاثات النطاقين الأول والثاني، في خطوة تعكس توجهاً عملياً نحو إدارة البصمة الكربونية. وتطلعاً إلى المرحلة المقبلة، يعتزم البنك مواصلة تطوير خطط الاستدامة عبر تحديد فرص تمويل جديدة تدعم التحول المستدام، والالتزام بالمتطلبات التنظيمية ومتطلبات الإفصاح الناشئة، إلى جانب تعزيز جودة بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) واتساقها وحوكمتها. ويهدف هذا التوجه إلى دعم عمليات الإبلاغ، وتمكين اتخاذ قرارات أكثر دقة، وتعزيز خلق القيمة طويلة الأجل للمجموعة.

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) يحقق نمواً لافتاً ونمواً في العملاء

سجّل بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) أداءً قوياً عبر مختلف أنشطة الخزينة والخدمات المصرفية والصرف الأجنبي وإدارة الأصول، رغم تقلبات الأسواق العالمية، ما يعكس مرونة نموذج أعماله وقوة علاقاته مع العملاء، وهما عاملان أساسيان في دعم نمو عملياته واستقرارها.

واستفادت أنشطة الخزينة والخدمات المصرفية من قاعدة عملاء تتسم بالولاء؛ إذ لم تُسجّل أي حالات فقدان للعملاء خلال العام، فيما ارتفع عدد العملاء الإجمالي بنسبة ٣٠ في المئة. وأسهمت الإدارة الفعّالة لتحركات أسعار الفائدة في تعزيز العائد على الأصول، بينما دعم الإطلاق الناجح لخدمات خزينة جديدة ذات هوامش ربح مرتفعة نمو الإيرادات وتوسيع تنوع المنتجات. وأدى نمو خدمات المدفوعات إلى زيادة موازية في الأصول والودائع، ما عزز تنوع مصادر التمويل وقوة الميزانية العمومية للمجموعة.

وفي قطاع إدارة الأصول، واصل الصندوقان النشطان للبنك تحقيق أداء متميز للعام الثالث على التوالي في ٢٠٢٥، ما رفع اهتمام المستثمرين وزاد من تفاعلهم. وأسهم إطلاق هياكل صناديق إضافية في تعزيز قدرة البنك على خدمة الشركات والمؤسسات والعملاء الدوليين، فيما دعمت الجوائز التي حصل عليها البنك مكانة منصته وموثوقيتها في الأسواق.

"جي آي بي كابيتال" تعزز حضورها في الاستشارات وأسواق رأس المال وتحقق نمواً قوياً

واصلت جي آي بي كابيتال، الذراع الاستثمارية لبنك الخليج الدولي، ترسيخ موقعها كإحدى أبرز منصات الاستشارات وإدارة الأصول في السعودية، مدعومة بنمو لافت في الأصول المدارة التي بلغت ١٦,٥ مليار ريال سعودي خلال العام، بزيادة سنوية وصلت إلى ٦١ في المئة. ويعكس هذا الأداء قوة النتائج الاستثمارية وارتفاع ثقة العملاء في قدرات الشركة على صعيدي الاستشارات وإدارة الأصول.

وحصد صندوق "جي آي بي لفرص أسهم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" جائزتين مرموقتين من جوائز ليبر العالمية تقديراً لأدائه المعدل حسب المخاطر خلال خمس سنوات، بما في ذلك جائزة أفضل صندوق لأسهم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السوق السعودية، ما يعزز مكانة الشركة في قطاع إدارة الأصول. وشهدت خدمات الاستشارات المالية المستقلة توسعاً في مجالات الطروحات العامة وأسواق الأسهم، بينما وفرت المنتجات الاستثمارية الجديدة فرصاً أوسع لتنويع محافظ العملاء عبر استراتيجيات الأسهم والاستثمارات البديلة.

وسجلت الشركة تحسناً ملحوظاً في نشاط الوساطة المالية، مدعوماً بارتفاع استخدام التمويل بالهامش والالتزام بمتطلبات التحول لما بعد التداول. وأسهمت التحسينات الرقمية للمنصة في تبسيط إجراءات فتح الحسابات الاستثمارية وتنفيذ معاملات الصناديق، بما يعزز تجربة العملاء ويرفع كفاءة العمليات. وشهد العام تنفيذ مجموعة من المعاملات المهمة، كان من بينها:

- دور مستشار مالي مشترك ومدير سجل اكتتاب ومتعهد تغطية في الاكتتاب العام الأولي لشركة أم القرى للتنمية والإعمار بقيمة ٥٢٣ مليون دولار.
- دور مدير رئيس مشترك ومدير سجل اكتتاب في إصدار صكوك بقيمة مليار دولار لأجل ١٠ سنوات لصالح بابكو إنرجيز.
- إدارة إصدارات رئيسة أخرى، منها:
  - ١,٧٥ مليار دولار لصالح البنك الإسلامي للتنمية.
  - ٢ مليار دولار لصالح الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري.
  - ٢,٥ مليار دولار لصالح مملكة البحرين.

وأشرفت «جي آي بي كابيتال» على استثمار صندوق "الورود ٢" بقيمة ١,٥ مليار ريال سعودي في قلب مدينة الطائف، ما يعكس دورها المتنامي في دعم المشاريع التنموية والاستثمارية داخل المملكة.

مواجهة التحديات واغتنام الفرص

شهد القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي تصاعداً في حدة المنافسة، مدعوماً بربحية قوية، وتسارعاً في تبني الحلول الرقمية، ومبادرات استراتيجية مستندة إلى الرؤى الاقتصادية الوطنية. وفي الوقت ذاته، فرضت حالة عدم اليقين الجيوسياسي، وتطور المتطلبات التنظيمية، وتزايد المخاطر السيبرانية، الحاجة إلى مواصلة اليقظة والاستثمار، فيما تستمر التحولات الرقمية في إعادة تشكيل توقعات العملاء ونماذج التشغيل في القطاع.

ورغم ذلك، ما تزال الفرص الهيكلية كبيرة. إذ يواصل التنويع الاقتصادي، ونمو حلول التمويل الإسلامي، وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتزايد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، خلق آفاق جديدة للتوسع. وفي هذا السياق، تظل قدرتنا على ربط النمو الإقليمي برؤوس الأموال العالمية ميزة تنافسية جوهرية، تمكننا من دعم عملائنا مع ترسيخ مكانة المجموعة للاستفادة من فرص تحقيق القيمة طويلة الأجل.

نظرة للمستقبل

بعد احتفائنا باليوبيل الذهبي، ننتقل إلى مرحلة جديدة نواصل فيها البناء على إنجازاتنا السابقة بكل طموح. وتظل أولوياتنا واضحة؛ ألا وهي تحقيق نمو منضبط، وتعزيز قوة رأس المال، وتسريع مسار التحول الرقمي، مع التزام مستمر بالتميز التشغيلي وخدمة العملاء.

ونتوقع بروز فرص واعدة في مجالات الاستشارات والهيكلة والاكتتاب والتوزيع، مع توجه المزيد من الجهات الإقليمية إلى أسواق رأس المال الدولية، فيما تتيح الشراكات (مع شركات التقنية المالية، وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية) مجالات إضافية للنمو. ونحن على ثقة بأن الأسس التي نواصل تعزيزها اليوم ستدعم نمونا لعقود مقبلة، بما يضمن استدامة تقدمنا ومرونة نموذج أعمالنا.

وتتمثل طموحاتنا في تعزيز مكانة بنك الخليج الدولي بصفته مؤسسة مصرفية دولية، تعتمد نهجاً انتقائياً في اختيار المعاملات وعقد الشراكات، وتضطلع بدور موثوق في تسهيل التمويل الأجنبي، وتمكين الوصول إلى أسواق رأس المال، وتقديم حلول الميزانية العمومية الداعمة للنمو الإقليمي.

وبعد مرور خمسة عقود على تأسيسنا، يظل بنك الخليج الدولي متمسكاً برسالته، ومتطلعاً بثقة نحو المستقبل لتحقيق رؤيته، ومؤهلا لمواصلة تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين والعملاء والاقتصادات التي يعمل فيها.

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

تقرير الإدارة

شكّل عام ٢٠٢٥ محطة محورية في مسيرة بنك الخليج الدولي؛ إذ سجّل البنك أداءً مالياً قوياً تُرجم في نمو الأرباح وإبرام صفقات استراتيجية عززت حضوره في الأسواق. وواصل البنك ترسيخ التزامه بمعايير الاستدامة والامتثال، وحقق أيضاً تقدماً ملموساً نحو تحقيق رؤيته بأن يكون مزوداً عالمياً رائداً لخدمات المعاملات المصرفية في المنطقة، بما يعكس قدرته على مواكبة التحولات وتلبية متطلبات الاقتصاد الحديث".

سارة عبدالهادي
الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

عام آخر من النجاح على مختلف الأصعدة

يعكس الأداء الاستثنائي الذي حققه البنك خلال عام ٢٠٢٥م قدرته على تحقيق نمو مستدام وتعزيز القيمة، مدعوماً بتنفيذ مُتقن للاستراتيجية بكفاءة تشغيلية عالية؛ فقد ارتفع صافي الأرباح على مستوى بنك الخليج الدولي ش.م.ب. بنسبة ٥٧٪، فيما بلغ العائد على حقوق المساهمين ١٠٪، وتحسنت نسبة التكلفة إلى الدخل بمقدار ٨٪ على أساس سنوي.

ومن بين أبرز إنجازات العام، قيام البنك بدور منظم رئيس مفوض في عملية تمويل هيكلي مهمة قيمتها ١١ مليار دولار أمريكي لمصلحة أحد العملاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب توليه أدواراً قيادية مختلفة في عدد من المعاملات لصالح عملاء في سلطنة عُمان.

ونجح البنك خلال العام نفسه في إتمام أول صفقة تمويل إسلامي مشترك بأجل ثلاث سنوات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. وحظيت الصفقة باهتمام واسع من مؤسسات مالية إقليمية ودولية، وهو ما مكّن البنك من تعزيز استقراره وتنويع مصادر تمويله بشكل أكبر.

وعزز البنك خدماته المؤسسية وقدراته الاستشارية الاستثمارية من خلال شراكة استراتيجية مع مجموعة ستانهوب كابيتال؛ إحدى أكبر الشركات المستقلة لإدارة الثروات والاستشارات في أوروبا. ومن شأن هذه الشراكة أن تعزز أداءنا وتوسع نطاق منتجاتنا التي حازت بالفعل على العديد من الجوائز المرموقة في القطاع المصرفي، بما في ذلك جائزة "أكثر بنك أماناً في البحرين" ضمن قائمة "أكثر البنوك أماناً في العالم ٢٠٢٥" الصادرة عن مجلة "جلوبال فاينانس"، وجائزة "أفضل قرض مجمع للعام" ضمن جوائز "آسيان بانكينج آند فاينانس ٢٠٢٥".

أهم إنجازات العام

صفقات بارزة للخدمات المصرفية للشركات

واصلت الخدمات المصرفية للشركات في عام ٢٠٢٥م توسيع قاعدة العملاء وتعزيز دعمها لهم عبر مجموعة واسعة من المنتجات، إلى جانب تنفيذ مجموعة من المعاملات النوعية شملت عمل البنك بدور منظم رئيس مفوض أول في قرض مرحلي بقيمة ٨٤٥ مليون دولار أمريكي لصالح شركة الفجيرة للطاقة إف٣، ومنظم مفوض أول في تمويل مهيكل بقيمة تصل إلى ١١ مليار دولار أمريكي لصالح شركة Ghasha Midstream Finance.

وعمل البنك بصفة منسق ووكيل ومنظم مفوض أول ومدير سجل اكتتاب في تسهيل ائتماني متجدد بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح شركة البترول الكويتية العالمية، ومنسق ووكيل تسهيلات ومنظم رئيس مفوض أول ومدير سجل اكتتاب في تسهيل قرض لأجل مشترك بقيمة ٤٧٥ مليون دولار أمريكي لصالح شركة توسعة بابكو للغاز.

وإضافة إلى ذلك، عمل البنك منسقاً مشاركاً، ووكيل تسهيلات، ومنظماً مفوضاً أول ومدير سجل اكتتاب في تسهيل قرض مشترك لأجل بقيمة مليار دولار أمريكي لصالح شركة تنمية طاقة عُمان بالتعاون مع بنك المشرق.

توسع نطاق خدمة المعاملات المصرفية العالمية

واصل البنك تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى ترسيخ مكانته مزوداً رائداً لخدمة المعاملات المصرفية العالمية في المنطقة من خلال توسيع نطاق عروض الخزينة الرقمية للشركات - بما في ذلك المنصات الخاصة بتمويل سلاسل التوريد الإسلامية، ونظام "سويفت للتجارة" Swift for Trade، ومبادرات أتمتة التجارة، والقدرات الرقمية لتنمية قاعدة العملاء، والتحسينات المستمرة على قنوات خدمة العملاء.

وشكّل التقدم التقني ركيزة أساسية لدعم مبادراتنا الاستراتيجية، وعلى رأسها تطوير قنوات المعاملات المصرفية العالمية ونظام إدارة السيولة، وهو ما أدى إلى تعزيز كفاءة تقديم الخدمات ورفع الأداء التشغيلي.

منتجات جديدة لقطاع الخزينة

نفّذت الخزينة معاملات متطورة تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء وزيادة الدخل القائم على الرسوم، ما أسهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز ولائهم، إلى جانب خلق فرص جديدة للبيع المترافق.

وشهد العام إطلاق اتفاقيات إعادة شراء خضراء، إلى جانب إنشاء مكتب متخصص للتداول في منتجات أسعار الفائدة الأساسية والائتمان. وشكلت الإدارة النشطة للأصول والمطلوبات، واستراتيجيات التحوط الفعالة، وقاعدة التمويل المتنوعة، عوامل محورية أسهمت في دعم نمو الإيرادات.

وبفضل الفروق الائتمانية المحدودة والاستجابة السريعة للفرص السانحة في الأسواق، تمكّن البنك من إعادة توازن آجال استحقاق محفظته الاستثمارية، وهو ما انعكس إيجاباً على صافي دخل الفوائد.

الريادة في مجال التمويل المستدام

قدم البنك خلال عام ٢٠٢٥م دعمه لأدوات تمويل مستدامة بقيمة إجمالية بلغت ٧.٥ ملايين دولار أمريكي، شملت قروضاً وودائع مرتبطة بالاستدامة.

وقد كلّف بنك الخليج الدولي بترتيب تسهيلات قرض تقليدي لأجل بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لمصلحة بنك البحرين والكويت، مع خيار تحويله إلى قرض مرتبط بالاستدامة وذلك وفق مؤشرات أداء محددة ترتبط بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وإدراكاً منا لدورنا المحوري في تشكيل مستقبل الاستدامة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، نلتزم بهيكلة التمويلات المرتبطة بالاستدامة بما يلبي متطلبات المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء. ويقوم نهجنا على ركيزتين أساسيتين: تلبية الاحتياجات الحالية لعملائنا ومجتمعاتنا، والمساهمة في بناء أسس تمكنهم من تحقيق نمو مستدام في المستقبل.

تعزيز الامتثال مع خفض التكاليف

وخلال العام، عززت المجموعة إطار عملها للامتثال من خلال تحسينات نوعية في أنظمة الرقابة لمكافحة الجرائم المالية، ما أتاح مراقبة المعاملات لحظياً مع إدارة مخاطر الامتثال، وساهم في تحويل التركيز من الاستجابة بعد وقوع الحوادث إلى الوقاية الاستباقية من المخاطر.

كما ركزت التحسينات الأخرى على العناية الواجبة بالعملاء، ومراقبة المعاملات، وتقييم المخاطر، بما في ذلك إجراء تقييم شامل للمخاطر على مستوى المجموعة عبر مختلف قطاعات الأعمال. وفي السياق ذاته، أجرى البنك تقييماً شاملاً لحوكمة الامتثال على المستوى نفسه، والذي كشف عن فرص لتحسينات مستقبلية. والأهم من ذلك، أن نجاحنا في تطبيق نظام مركزي للامتثال قد أسهم في رفع الكفاءة التشغيلية لإدارة العمليات الخارجية، مع الحفاظ على معايير حوكمة قوية.

دور إدارة المخاطر في نجاح البنك

تظل إدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة ركيزة أساسية لأداء البنك منذ خمسين عاماً. واستمر بنك الخليج الدولي في نهجه هذا خلال عام ٢٠٢٥م؛ إذ خفض نسبة القروض المتعثرة إلى ١,٣٪، ما يعكس تحسناً ملموساً في جودة الأصول وقوة رأس المال والربحية.

وجاء تنويع الإيرادات مدعوماً بإدارة فعّالة للمخاطر، شملت توسيع نطاق خدمة المعاملات المصرفية العالمية وتحديد القيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر ومحافظ التداول. وأسهمت عملية تحديد المخاطر وتقييم أهميتها بشكل فاعل في ترتيب أولويات المخاطر واتخاذ القرارات، مدعومة بتحسينات في عمليات الإبلاغ الإدارية.

وفي مجال الأمن السيبراني، الذي يظل على رأس أولوياتنا، حققنا العديد من التقييمات الناجحة والإيجابية للامتثال لمعايير الأمن السيبراني المحلية والدولية. كما اعتمدنا استراتيجية محدثة للأمن السيبراني ترتكز على ثلاثة محركات رئيسة، هي: التهديدات المتصاعدة والناشئة، والمتطلبات التنظيمية، والتحول المؤسسي المستمر، التي تُعد استراتيجية نعمل على تنفيذها بكل كفاءة وفاعلية.

نظرة نحو المستقبل

لا تزال التوقعات إيجابية تجاه البحرين والمنطقة إجمالاً، مدعومةً بمجموعة من عوامل الاستثمار، أبرزها: تأسيس الشركة السعودية البحرينية للاستثمار، والمبادرات المطروحة ضمن منتدى "بوابة الخليج"، والإنفاق على الإصلاح الاقتصادي والاستثمار في دول مجلس التعاون، إلى جانب استمرار الاستثمارات الدولية من قبل صناديق الثروة السيادية الإقليمية.

تمثل هذه التطورات فرصاً واعدة لبنك الخليج الدولي لتعزيز نموه وتوسيع نطاق أعماله. فمن خلال الاستفادة من سمعتنا المتميزة، ومجموعة منتجاتنا وخدماتنا المالية المتنوعة، وحلولنا المصرفية وحلول أسواق رأس المال المخصصة، إضافة إلى شبكتنا الإقليمية والدولية، يمكننا مواصلة خدمة قاعدة عملائنا المتنوعة في دول الخليج وأوروبا وأمريكا الشمالية. ولا ننسى الإشارة إلى أن انتشارنا الجغرافي الواسع دعمنا في أن نكون حلقة وصل بين إمكانات النمو القوية لدول مجلس التعاون الخليجي واهتمام المستثمرين العالميين المستمر بالمنطقة، وذلك من خلال عروضنا وخبراتنا ومعرفتنا المحلية.

وسنواصل تعزيز مكانتنا بصفتنا مركزاً مصرفياً دولياً ومؤسسياً للمجموعة، مستلهمين إرثنا المالي العريق وتاريخنا المصرفي الحافل، بما يرسّخ إسهاماتنا في دفع النمو المستدام محلياً وإقليمياً.

وتقبلوا خالص الاحترام والتقدير،

سارة عبدالهادي
الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

الصفقات والمعاملات

معاملات إقليمية:

الخدمات المصرفية للشركات

شركة الفجيرة للطاقة ذ.م.م. (إف٣)

قام بنك الخليج الدولي بدور منظم رئيسي مفوض أول لتمويل قرض مرحلي بقيمة ٨٤٥ مليون دولار أمريكي، تم ترتيبه لإعادة تمويل الدين لإحدى المشاريع القائمة. كما عُيّن البنك بصفة مقدم تحوط أول بغرض التحوط من تقلبات أسعار الفائدة على هذا التسهيل. وتمتلك حكومة أبوظبي غالبية أسهم شركة الفجيرة للطاقة، التي تدير أكبر محطة لتوليد الطاقة بالغاز في دولة الإمارات العربية المتحدة، بقدرة تبلغ ٢,٤٠٠ ميغاواط.

شركة غاشا ميدستريم فاينانس (Ghasha Midstream Finance)

قام بنك الخليج الدولي بدور منظم رئيسي مفوض في عملية تمويل هيكلي تاريخية بقيمة تصل إلى ١١ مليار دولار أمريكي. وتشمل الأطراف ذات الصلة بالمعاملة شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، وعملاق الطاقة الإيطالية إيني (Eni S.p.A)، وشركة بي.تي.تي للاستكشاف والإنتاج المحدودة (PTT E&P).

شركة بترول الكويت العالمية (KPITS)

قام بنك الخليج الدولي بدور منسق ووكيل ومنظم رئيسي مفوض ومدير سجل اكتتاب في تسهيل ائتماني متجدد مشترك بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح شركة بترول الكويت العالمية. وتم تمديد التسهيل لمدة عام واحد دعماً لأغراض الشركة العامة.

شركة تنمية طاقة عُمان (EDO)

قام بنك الخليج الدولي بدور منسق مشارك ووكيل تسهيلات ومنظم مفوض أول ومدير سجل اكتتاب في تسهيل قرض لأجل مشترك بقيمة ١ مليار دولار أمريكي لصالح شركة تنمية طاقة عُمان. وتم تمديد التسهيل دعماً لأغراض الشركة العامة.

شركة بابكو لتوسعة الغاز (BGE)

قام بنك الخليج الدولي بدور منسق ووكيل تسهيلات ومنظم رئيسي مفوض أول ومدير سجل اكتتاب في تسهيل قرض لأجل مشترك بقيمة ٤٧٥ مليون دولار أمريكي لصالح شركة بابكو لتوسعة الغاز.

بنك البحرين والكويت (BBK)

قام بنك الخليج الدولي بدور منظم رئيسي مفوض أول ومدير سجل اكتتاب لترتيب تسهيلات قرض تقليدي لأجل بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، لدعم أغراض التمويل العامة لبنك البحرين والكويت. صُمم هذا التسهيل بحيث يراعي خيار تحويل التمويل إلى قرض مرتبط بالاستدامة.

معاملات إقليمية:

الخدمات المصرفية للشركات

بنك البحرين الوطني

قام بنك الخليج الدولي بدور منظم رئيسي مفوض أول ومدير سجل اكتتاب لترتيب أول قرض مجمع لأجل يطرحه بنك البحرين الوطني، بقيمة ٤٥٠ مليون دولار أمريكي. وستُستخدم عوائد التمويل لأغراض التمويل العامة للبنك.

بنك مسقط

قام بنك الخليج الدولي بدور منسق رئيسي مشترك ومنظم مفوض أول ومدير سجل اكتتاب ووكيل تسهيلات لترتيب قرض مشترك لأجل بقيمة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح بنك مسقط. وستُستخدم عوائد التمويل لأغراض التمويل العامة للبنك.

الشركة العمانية لنقل الكهرباء (OETC)

قام بنك الخليج الدولي بدور منظم رئيسي مفوض أول ومدير سجل اكتتاب في تسهيل قرض مرحلي بقيمة ١ مليار دولار أمريكي لصالح الشركة العمانية لنقل الكهرباء، المرخص الوحيد لامتلاك وتشغيل شبكة نقل الكهرباء الرئيسية في البلاد، وتمتلك غالبية أسهمها الحكومة العُمانية عن طريق مجموعة نماء القابضة.

راية للتمويل

نجح بنك الخليج الدولي في إتمام صفقة تمويل لصالح شركة راية للتمويل، إحدى شركات تأجير وتمويل السيارات الرائدة في المملكة، وذلك وفق هيكلية توريق مستحقات السيارات. وتدعم هذه الصفقة تسهيلات تمويل متجددة بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، بهدف تطوير حلول تأجير السيارات والنقل في المملكة، بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠.

أبناء عبد العزيز العجلان للاستثمار التجاري والعقاري

قام بنك الخليج الدولي بدور منسق ومنظم رئيسي مفوض أول ومدير سجل اكتتاب ووكيل تسهيلات في تسهيل مرابحة مشترك غير مضمون لأجل ٧ سنوات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح شركة أبناء عبد العزيز العجلان للاستثمار التجاري والعقاري. وستُستخدم هذه التسهيلات لأغراض الشركة العامة.

شركة صندوق تيجان العقاري

قام بنك الخليج الدولي بتمويل صندوق تيجان (وهو صندوق تديره شركة جي آي بي كابيتال) من خلال تسهيلات مرابحة ثنائية متوسطة الأجل بقيمة ٥٠٠ مليون ريال سعودي، وذلك لتمكين الصندوق من تنفيذ استراتيجية تطوير شاملة للمخطط الرئيسي، وإنشاء مركز تجاري جديد في القصيم. كما تم تعيين البنك بصفة بنك الحساب ومزود خدمات التحوط.

الصفقات والمعاملات (تتمة)

معاملات إقليمية:

الخدمات المصرفية الاستثمارية

أم القرى للتنمية والإعمار - طرح عام أولي بقيمة ٥٢٣ مليون دولار أمريكي

عملت شركة جي آي بي كابيتال بدور المستشار المالي المشترك ومدير سجل الاكتتاب ومتعهد التغطية في الاكتتاب العام الأولي لشركة أم القرى للتنمية والإعمار بقيمة ٥٢٣ مليون دولار أمريكي. وشمل الطرح ١٣٠٫٨ مليون سهم بقيمة سوقية للشركة بلغت ٥٫٧٥ مليار دولار أمريكي. وتجاوزت تغطية شريحة المؤسسات المعروض بمقدار ٢٤١ ضعفاً، في حين تمت تغطية شريحة الأفراد بمعدل تجاوز ٢٠ ضعفاً. وقادت جي آي بي كابيتال عملية التواصل مع المستثمرين طوال عملية الاكتتاب، ما ضمن إتمام الإصدار بنجاح.

بابكو إنرجيز - صكوك بقيمة ١ مليار دولار أمريكي لأجل ١٠ سنوات

عملت شركة جي آي بي كابيتال بصفة مدير رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب في إصدار صكوك بقيمة ١ مليار دولار أمريكي لأجل ١٠ سنوات لصالح شركة بابكو إنرجيز، مجموعة الطاقة المتكاملة التي تقود تحول قطاع الطاقة في مملكة البحرين. وحظي الإصدار بإقبال من المستثمرين، حيث تجاوزت قيمة الطلبات ٤ مليارات دولار أمريكي، ما يعكس المكانة الاستراتيجية لشركة بابكو لمملكة البحرين.

الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري (SRC) - صكوك ثنائية الشريحة بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي

عملت شركة جي آي بي كابيتال بصفة مدير رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب في إصدار صكوك ثنائية الشريحة بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي لصالح الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري. ويعد هذا أول إصدار لصكوك دولية للشركة بضمانة من حكومة المملكة العربية السعودية، وحظي بمشاركة من المستثمرين من جميع أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، ما يعكس الثقة الدولية في الجهة المصدرة وفي قدرات جي آي بي كابيتال في تنفيذ معاملات أسواق الدين العابرة للحدود.

البنك الإسلامي للتنمية - صكوك بقيمة ١٫٧٥ مليار دولار أمريكي

عملت شركة جي آي بي كابيتال بصفة مدير رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب في إصدار صكوك بقيمة ١٫٧٥ مليار دولار أمريكي لصالح البنك الإسلامي للتنمية. واستقطب الإصدار طلبات تجاوزت قيمتها ملياري دولار أمريكي، مع تنوع عالمي في قاعدة الطلبات، شملت مستثمرين من المملكة المتحدة وآسيا والشرق الأوسط، ما يؤكد الثقة في الجهة المصدرة وفي قدرات جي آي بي كابيتال التنفيذية في أسواق الدين الدولية.

شركة التعدين العربية السعودية (معادن) - صكوك بقيمة ١٫٢٥ مليار دولار أمريكي

عملت شركة جي آي بي كابيتال بصفة مدير رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب مشترك في إصدار صكوك بقيمة ١٫٢٥ مليار دولار أمريكي لصالح شركة التعدين العربية السعودية (معادن). وحظي الإصدار بتغطية تجاوزت ثمانية أضعاف المعروض، وشهد إقبالاً من مستثمرين دوليين، ما يعكس الثقة في الشركة المصدرة، ويعزز ريادة جي آي بي كابيتال في تنفيذ معاملات أسواق الدين المؤسسي البارزة في المنطقة.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) - صكوك غير مضمونة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي

عملت شركة جي آي بي كابيتال بصفة مدير رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب في إصدار صكوك غير مضمونة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وذلك لأجل خمس سنوات. وحظي الإصدار بإقبال فاق المعروض بأربعة أضعاف، حيث تجاوز دفتر الطلبات ملياري دولار أمريكي، ما يعكس الطلب من المستثمرين ويعزز ريادة جي آي بي كابيتال في تنفيذ عمليات TBR عالية الجودة في أسواق الدين.

معاملات إقليمية:

الخدمات المصرفية الاستثمارية

بنك مسقط - سندات بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي

عملت شركة جي آي بي كابيتال بدور مدير رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب في إصدار سندات بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لصالح بنك مسقط. وحظي الإصدار بإقبال واسع من المستثمرين في المملكة المتحدة وأوروبا والمنطقة، ومثل أول إصدار من نوعه للسلطنة في أسواق الدين في عام ٢٠٢٥م، ما يعكس التزام شركة جي آي بي كابيتال بدعم المؤسسات المالية الرائدة في المنطقة.

مملكة البحرين - إصدار صكوك وسندات بقيمة ٢٫٥ مليار دولار أمريكي

عملت شركة جي آي بي كابيتال بصفة مدير رئيسي مشترك ومدير سجل الاكتتاب في إصدار ثنائي الشريحة بقيمة ٢٫٥ مليار دولار أمريكي لصالح مملكة البحرين. تألف الإصدار من صكوك بقيمة ١٫٥ مليار دولار أمريكي لأجل ثماني سنوات، وسندات بقيمة ١٫٠ مليار دولار أمريكي لأجل ١٢ سنة، وجذب طلبات شراء تجاوزت قيمتها ٨٫٥ مليار دولار أمريكي مع تنوع جغرافي واسع في سجل الطلبات، بمشاركة مستثمرين من المنطقة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ويعد هذا الإصدار الثاني لمملكة البحرين في أسواق رأس المال في عام ٢٠٢٥م، ما يعكس ريادة جي آي بي كابيتال في تنفيذ معاملات التداول البارزة في أسواق الدين السيادية.

ماجد الفطيم - صكوك بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي

عملت شركة جي آي بي كابيتال بصفة مدير رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب في إصدار صكوك غير مضمونة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح شركة ماجد الفطيم، وذلك لأجل عشر سنوات. وجذب الإصدار طلبات بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي، وحظي بمشاركة واسعة من مستثمرين من المنطقة والمملكة المتحدة وآسيا وأوروبا. كما مثّل أول عودة لشركة ماجد الفطيم إلى أسواق الدين الدولية منذ مايو ٢٠٢٣م، ما يعكس قدرات جي آي بي كابيتال في تنفيذ معاملات بارزة في أسواق الدين المؤسسي.

أفيليس (AviLease) - سندات بقيمة ٨٥٠ مليون دولار أمريكي

عملت شركة جي آي بي كابيتال بصفة مدير رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب في أول إصدار سندات بقيمة ٨٥٠ مليون دولار أمريكي لصالح شركة "أفيليس". وتجاوزت التغطية ٣٫٨ أضعاف المعروض، بمشاركة واسعة من مستثمرين من المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأوروبا وآسيا. ويمثل هذا الإصدار أول دخول للشركة إلى أسواق الدين الدولية، في خطوة تعكس الطلب العالمي وكفاءة شركة جي آي بي كابيتال في دعم الشركات المُصدرة لأول مرة في أسواق الدين.

إصدار سندات الشريحة الأولى الإضافية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار (AT1)

عملت شركة جي آي بي كابيتال بصفة منسق عالمي مشترك ومدير رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب في إصدار سندات رأس مال إضافي من الشريحة الأولى بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح بنك الخليج الدولي – السعودية. وحظي الإصدار بإقبال من المستثمرين من المنطقة والعالم، وهو ما يعكس المركز المالي للبنك واستراتيجيته للنمو، ويعزز ريادة جي آي بي كابيتال في هيكلة معاملات أسواق رأس المال المعقدة.

حكومة الشارقة - صكوك بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي

عملت شركة جي آي بي كابيتال بصفة مدير رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب في إصدار صكوك بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لصالح حكومة الشارقة. وقد استقطب الإصدار طلبات اكتتاب بقيمة تجاوزت ٣ مليار دولار أمريكي، بمشاركة مستثمرين من المنطقة والمملكة المتحدة وأوروبا. ويعد هذا أول إصدار لحكومة الشارقة في أسواق الدين في عام ٢٠٢٥م، ما يعكس ثقة المستثمرين الواسعة ويعزز قوة جي آي بي كابيتال في تنفيذ معاملات أسواق الدين السيادي.

الجوائز

في عام ٢٠٢٥م، حصد بنك الخليج الدولي مجموعة واسعة من الجوائز المرموقة، ما يعكس ريادته المستمرة وتميزه في مجالات عدة، أبرزها الخدمات المصرفية الرقمية، وأسواق الدين الإقليمية، والمدفوعات عبر الحدود، وغيرها. وقد شملت هذه الجوائز ما يلي:

جلوبال فاينانس - أكثر البنوك أماناً في العالم ٢٠٢٥

- أكثر بنك أماناً في البحرين

جوائز آسيان بانكينج آند فاينانس ٢٠٢٥ - جوائز الخدمات المصرفية للشركات والتمويل

- أفضل مبادرة محلية لتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) في البحرين
- أفضل بنك محلي لإدارة النقد في البحرين
- أفضل بنك دولي لإدارة النقد في الإمارات العربية المتحدة

جوائز آسيان بانكينج آند فاينانس ٢٠٢٥ - جوائز الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار

- أفضل قرض مجمع للعام - البحرين

جوائز برايفِت بانكر إنترناشونال للثروات والخدمات المصرفية الخاصة ٢٠٢٥

- مدير الأصول المتميز في استراتيجية النمو - جي آي بي كابيتال

جوائز إيميا فاينانس السنوية للخدمات المصرفية بمنطقة الشرق الأوسط

- جائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشرق الأوسط
- أفضل بنك محلي في البحرين
- أفضل قرض محلي في البحرين
- أفضل بنك أجنبي في عُمان
- أفضل بنك استثماري أجنبي في عُمان
- أفضل بيت قروض في عُمان
- أفضل بنك استثماري محلي - جي آي بي كابيتال
- أفضل بيت ديون - جي آي بي كابيتال

تقرير الاستدامة

يلتزم بنك الخليج الدولي بمبادئ الاستدامة، وهو ما ينعكس في تطبيقه لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر مختلف خدماته ومنتجاته، وفي أسلوب إدارته لأعماله. ويؤمن البنك بأن الاستدامة عنصر جوهري في صميم المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها لعملائه، كما تُعد عاملاً مؤثراً في إدارة أنشطته التمويلية والتشغيلية على حدٍّ سواء.

ونحن في بنك الخليج الدولي نؤمن بأن التمويل وسيلة يمكن توجيهها لدفع عجلة الإنتاج، وتعزيز النمو، ودعم ازدهار المجتمعات، وبأننا قادرون على مساعدة مختلف شرائح العملاء على الانتقال إلى نمط اقتصادي أكثر استدامة.

وفي عام ٢٠٢٥، أعطى البنك الأولوية للمجالات الآتية:

- التوسع في أنشطة التمويل المستدام ودعم العملاء في الحلول المرتبطة بالاستدامة.
- ترسيخ ممارسات الاستدامة في مختلف قطاعات البنك من خلال إطلاق مبادرة «أهداف الاستدامة» لبنك الخليج الدولي.
- الحفاظ على أعلى معايير الجودة في عملياتنا، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز التوازن في توظيف الجنسين، وتحسين الشفافية ومستويات الإفصاح.

ولمزيد من التفاصيل حول سجل البنك ومعاييره في مجال الاستدامة، يمكنكم الاطلاع على تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٥، الذي سيصدر قريبًا.

تقرير
المسؤولية الاجتماعية

Give back, Make an Impact!

منذ عام ١٩٧٥م، حرص بنك الخليج الدولي على ترسيخ مبدأ العطاء في ثقافته التنظيمية، عبر المشاركة النشطة في المجتمعات التي يعمل فيها، وذلك من خلال التبرعات ومبادرات التعاون المشترك. ويعتمد البنك في نهجه للمسؤولية الاجتماعية على بناء الشراكات مع المجموعات والمجتمعات وأصحاب المصلحة لخدمة القضايا النبيلة وإحداث أثر إيجابي عبر إطلاق مختلف المبادرات الخيرية والإنسانية والتطوعية.

ويلتزم البنك في أنشطته للمسؤولية الاجتماعية بتوفير فرص لموظفيه للتطوع بوقتهم من أجل مساعدة الآخرين في مجتمعاتهم، ويشجعهم بشكل جاد على التطوع ويعينهم على القيام بذلك.

وقد أطلق البنك برنامجه التطوعي في مملكة البحرين في يناير ٢٠٢٣م تحت عنوان "Give back, Make an Impact!" ليكون جزءًا من باقة مزايا الموظفين المرتبطة بالاستدامة. وبموجب المصادقة الصادرة عن مجلس الاستدامة في بنك الخليج الدولي، يحق لجميع الموظفين المقيمين في مملكة البحرين الحصول على يوم تطوعي علاوة على إجازتهم السنوية، للقيام بأعمال تطوعية في إحدى الجمعيات الخيرية المعتمدة لدى البنك.

مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي قدمها بنك الخليج الدولي في دول مجلس التعاون الخليجي للعام ٢٠٢٥م:

مبادرة المسؤولية الاجتماعية	*موجز عن المبادرة*
المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي في البحرين	شارك بنك الخليج الدولي في حملات زراعة الأشجار الخضراء الدائمة في البحرين ضمن "المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي" في المملكة. ومنذ إطلاق الحملة في عام ٢٠٢٢م، دعم البنك المبادرة بزراعة أكثر من ١,٤٠٠ شجرة في المناطق التي تحتاج إلى التشجير.
بنك الطعام البحريني (جمعية حفظ النعمة)	خلال شهر رمضان المبارك، تعاون بنك الخليج الدولي مع جمعية حفظ النعمة لإعداد ١١٠ سلة غذائية رمضانية للأسر المحتاجة، بالإضافة إلى توزيع ٥٥٠ وجبة طعام على المحتاجين.
مركز عالية للتأهيل	للعام الثاني على التوالي، عقد بنك الخليج الدولي شراكة مع مركز عالية لإعادة التأهيل، ليكون أحد رعاة سباق الماراثون السنوي من أجل التوحد دعمًا لشهر التوعية بالتوحد.
جمعية السنابل لرعاية الأيتام	في إطار التزامه بدعم المسيرة التعليمية للأطفال وتعزيز تطورهم، قدم بنك الخليج الدولي تبرعات مالية لجمعية السنابل لرعاية الأيتام من أجل تسديد الرسوم الدراسية الجامعية للطلاب الذين ترعاهم.
حُسن الجوار	تبرع بنك الخليج الدولي لجمعية حُسن الجوار، وهي جمعية خيرية مسجلة ومعتمدة في البحرين، لمساعدة المطلقات والمتعففات بالدعم المالي والتدريب والتطوير.
الجمعية البحرينية لمتلازمة داون	دعم بنك الخليج الدولي الجمعية البحرينية لمتلازمة داون من خلال التبرع لبناء قاعة الحواس في مركز الرعاية التابع للجمعية.
مؤسسة تنمية الغطاء النباتي الأهلية (مروج)	عقد بنك الخليج الدولي - السعودية شراكة مجتمعية مع مؤسسة "مروج" لزراعة أكثر من ٢٢ ألف شجرة، من بينها أشجار المانجروف، في مختلف أنحاء المنطقة الشرقية، وذلك بهدف مكافحة التصحر، والحد من زحف الرمال، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ودعم التنمية البيئية والاقتصادية طويلة الأجل في المنطقة.
مركز الملك عبد العزيز الثقافي - إثراء	في إطار استراتيجيته لتعزيز حضوره المجتمعي في المنطقة الشرقية، أقام بنك الخليج الدولي - السعودية شراكة مؤسسية مع مركز الملك عبدالعزيز الثقافي في عام ٢٠٢٥ لرعاية "تنوين إثراء"، وهو حدث بارز يسعى إلى تعزيز تنمية مواهب الطاقات السعودية الشابة من خلال برامج إبداعية ومستدامة تركز على تنمية المواهب والتجارب من خلال الثقافة.

مبادرة المسؤولية الاجتماعية	*موجز عن المبادرة*
جمعية أكنان	قدم بنك الخليج الدولي - السعودية الدعم لجمعية أكنان الخيرية لهدف تعزيز التعاون والجهود المشتركة لتحسين جودة البرامج السكنية والتنموية في المنطقة الشرقية، ودعم الجهود المؤسسية المساهمة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠.
سباق الجري	دعم بنك الخليج الدولي - السعودية سباق الشرقية الدولي السابع والعشرين الذي أقيم على كورنيش الخُبر بمشاركة أكثر من ١٥,٠٠٠ متسابق تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، أمير المنطقة الشرقية. وتعكس هذه الرعاية التزام البنك بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء مجتمع حيوي (إحدى ركائز رؤية ٢٠٣٠م) وتعزيز الرفاهية والازدهار للمواطنين من خلال توفير نمط حياة صحي مستدام.
بنك الطعام السعودي	ضمن مبادرة سلال رمضان، قام متطوعو بنك الخليج الدولي - السعودية بإعداد سلال غذائية بالتعاون مع جمعية بنك الطعام السعودي (إطعام) ومبادرة إفطار صائم بالمنطقة الشرقية.
جمعية الأطفال ذوي الإعاقة	قدم بنك الخليج الدولي - السعودية دعمه لبرنامج "مبادرتي" التابع لجمعية الأطفال ذوي الإعاقة، لدعم جلسات تعليمية وتأهيلية لتنمية المهارات اللغوية والإدراكية والاجتماعية والحركية للأطفال استناداً إلى أعمارهم وقدراتهم.
برنامج جماز السحيمي للتأسيس المهني	ضمن التزام بنك الخليج الدولي - السعودية بدعم الكفاءات الوطنية والمساهمة في تطويرها المهني، يهدف البرنامج إلى دعم الخريجين الجدد من تخصصات الأعمال والقطاع المصرفي، ويسهم في دمجهم بسلاسة في بيئة العمل المصرفية. يركّز البرنامج على تطوير المهارات الأساسية وبناء المعرفة العملية لتعزيز جاهزيتهم ونموهم المهني.
بنك الطعام العُماني (دائمة)	خلال شهر رمضان المبارك، انضم متطوعو بنك الخليج الدولي إلى مساعي بنك الطعام العماني لجمع ١٢٦ سلة غذائية، وتوفير الدعم الأساسي للأسر المحتاجة وذلك في إطار مبادرات البنك المجتمعية في الشهر الفضيل.
مجموعة عمل الإمارات للبيئة	دعم بنك الخليج الدولي جهود مجموعة عمل الإمارات للبيئة في مجال الحفاظ على البيئة من خلال التعهد برعاية ١,٩٠٤ شجرة خلال العام ٢٠٢٥م، مما ساهم بشكل فعّال في تعويض الانبعاثات الكربونية والحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز ممارسات الاستدامة البيئية طويلة الأجل على المستوى الوطني.

المسؤولية الاجتماعية للبنك في المملكة المتحدة: تعزيز الأثر المجتمعي من خلال العمل التطوعي

تُعدّ مبادرة العمل التطوعي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) برنامجًا طموحًا يمكّن موظفي البنك من المشاركة في أنشطة العمل التطوعي بصفتهم الشخصية، أو بصفتهم ممثلين للبنك خلال ساعات العمل الرسمية. ووفقًا لهذه المبادرة، يحق لكل زميل في المملكة المتحدة الحصول على يومين كاملين خلال السنة للقيام بعمل تطوعي لتعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية لما تتركه من أثر طيب. كما يشجع البنك فرق العمل والإدارات على تضمين الأنشطة التطوعية في جدول أعمال فريقهم خارج المكاتب الرسمية.

وفي العام ٢٠٢٥م، جدد فريق البنك مرة أخرى التزامه بالحفاظ على البيئة عن طريق مشاركته في العديد من المبادرات المجتمعية التطوعية. وبالتعاون مع هيئة ميناء لندن، شارك فريق البنك في مبادرة تنظيف نهر التايمز، وجمع النفايات على ضفاف النهر، والمساهمة في الحفاظ على البيئة النهرية المحلية.

وفي إطار مبادرة التشجير (Time4Trees)، شارك الفريق في نشاط لزراعة الأشجار للمساعدة في تعويض انبعاثات البنك من ثاني أكسيد الكربون ودعم أهداف الاستدامة البيئية طويلة الأجل.

المسؤولية الاجتماعية للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية: دعم السلامة المجتمعية من خلال العمل التطوعي

وفي إطار التزامه بدعم السلامة المجتمعية عبر مبادرات عملية، شارك البنك في عام ٢٠٢٥م في حملة لمكافحة حرائق المنازل، بالتعاون مع منظمة Mira الأمريكية، وهي منظمة تطوعية مجتمعية تركز على المبادرات الإنسانية والأمنية الميدانية. وبالشراكة مع منظمة الصليب الأحمر الأمريكي، ساعد فريق البنك في تركيب ٢٤٦ جهاز إنذار دخان في منازل جزيرة ستاتن بولاية نيويورك، ما زاد مستوى السلامة في ٦٩ منزلاً. كما شملت الحملة جلسات توعوية حول الوقاية من الحرائق استفاد منها ٢٣٨ فردًا، بينهم ٣٩ طفلًا، ما يجسد التزام البنك المستمر بالمشاركة المجتمعية الفاعلة التي تساهم في حماية الأرواح.

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية

في السنوات الأخيرة، واجه الاقتصاد العالمي والأسواق المالية جملة من التحديات، شملت إشكالات في قطاعي التصنيع والخدمات، واضطرابات حادة في سلاسل الإمداد والقوى العاملة

التطورات الدولية وأبرز الاتجاهات

في السنوات الأخيرة، واجه الاقتصاد العالمي والأسواق المالية جملة من التحديات، شملت إشكالات في قطاعي التصنيع والخدمات، واضطرابات حادة في سلاسل الإمداد والقوى العاملة، إلى جانب النزاع الروسي الأوكراني، والحرب الإسرائيلية ضد حماس، والأوضاع الجيوسياسية العالمية غير المستقرة. وتزامن ذلك مع ارتفاع معدلات التضخم، وتشديد سريع ومتسق لسياسات البنوك المركزية، وهو ما ساهم في النهاية في تخفيف بعض ضغوط الأسعار. ورغم هذه الصعوبات، أظهرت دول العالم، وخاصة الولايات المتحدة واقتصادات الأسواق الناشئة، مرونة استثنائية استمرت حتى عام ٢٠٢٥م، ما مكّن من استدامة زخم النمو العالمي، وتحقيق الأصول المحفوفة بالمخاطر عوائد قوية.

وقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي للعام ٢٠٢٥م عدة مرات خلال العام الماضي، ومن المرجح أن يكون المستوى الفعلي قد بلغ ٣,٤٪. ويؤكد استمرار هذا التوسع على قدرة الاقتصاد العالمي القوية على الصمود في وجه صدمات السياسات التجارية، وظروف التضخم، والتوترات الجيوسياسية. ومع ذلك، بقيت الأوضاع الاقتصادية العامة معقدة، واستمرت في تأجيج حالة عدم اليقين. وواجهت البنوك المركزية، ولا سيما الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مهمةً دقيقةً تتمثل في الحفاظ على الزخم الاقتصادي دون إعادة إشعال الضغوط التضخمية، في وقت تزايدت فيه المخاوف بشأن أخطاء السياسات، وأعباء الديون، وظروف سوق العمل.

ومن أبرز سمات عام ٢٠٢٥م، أن تأثير الرسوم الجمركية التي فرضتها سياسات التجارة الأمريكية كان أقل من المتوقع، في حين تسارعت الاتجاهات العالمية الكبرى الدافعة للاستثمار في مجالات الذكاء الاصطناعي، خفض الانبعاثات الكربونية، والمعادن النادرة. كما شكّلت الطفرة غير المسبوقة في الاستثمارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ركيزةً أساسيةً لدعم النمو، وسط تصاعد حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية. وقد ساهمت التدفقات الرأسمالية الضخمة إلى البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، وتحديداً مراكز البيانات، والرقائق الإلكترونية، وتحديثات الطاقة، في تعزيز النشاط الاقتصادي حول العالم، وتحديداً في الولايات المتحدة. إلى جانب ذلك، فاجأ الاقتصاد الصيني الجميع بأدائه الإيجابي، حيث عوضت سياسات التحفيز وانتعاش الصادرات التحديات المحلية، بما في ذلك استمرار أزمة قطاع العقارات وضعف الطلب الاستهلاكي.

وعلى صعيد الأسواق المالية العالمية، اتسم الأداء بالمرونة وإعادة ضبط التوجهات، حيث أنهت الأسهم الأمريكية عام ٢٠٢٥ على ارتفاع، مدعومة بثلاثة تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وتفاؤل بشأن اقتصاد مرن. كما حققت أسواق الأسهم الدولية مكاسب سنوية قوية، مع استقبال المستثمرين حول العالم لانخفاض التضخم وأسعار الفائدة، وتحسن آفاق النمو. كما دعم هذا الزخم الإيجابي أسواق الدخل الثابت، لتنهي عاماً قوياً بانخفاض العوائد وارتفاع أسعار السندات نتيجة لتخفيف الاحتياطي الفيدرالي لسياساته النقدية. في المقابل، أنهت السلع الأساسية العام على تباين، حيث واصل الذهب مكاسبه السنوية متجاوزاً ٦٠٪، بينما أنهى خام برنت العام منخفضاً بنحو ١٩٪ وسط مخاوف من فائض العرض وتباطؤ الطلب. في حين ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي، مدعومة بالطلب الموسمي وقوة الصادرات.

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية (تتمة)

التطورات الدولية وأبرز الاتجاهات (تتمة)

النمو الاقتصادي العالمي

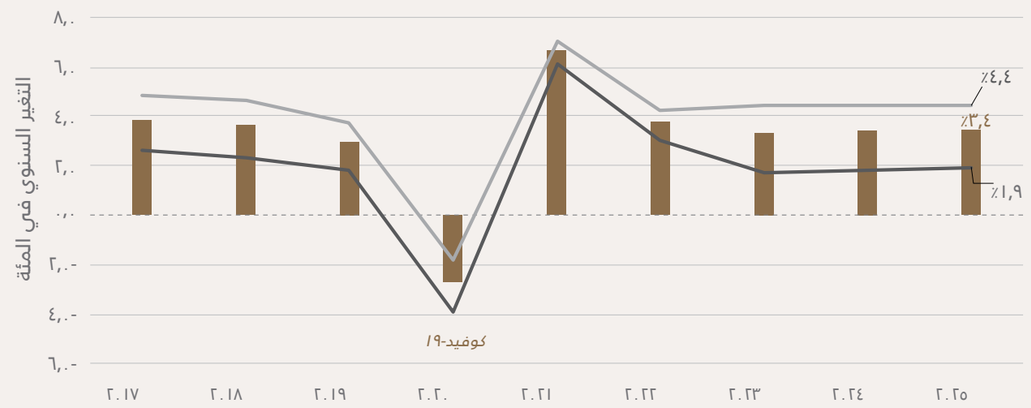

تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي (حسب البلد)

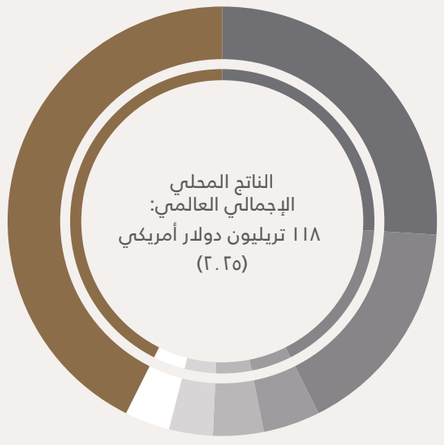

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي

دول مجلس التعاون الخليجي

أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي مرونة اقتصادية متواصلة حتى عام ٢٠٢٥م، ما أكده الأداء القوي لمؤشر مديري المشتريات في المنطقة، الذي يعكس نشاطاً بارزاً في قطاعات التصنيع والخدمات والبناء والتجزئة. كما حافظ الإنفاق الاستهلاكي، مدعوماً بتحسن الأوضاع، على مرونته، بما في ذلك قفزة ملحوظة في التجارة الإلكترونية. واستفادت الاقتصادات أيضاً من خفض أسعار الفائدة الإقليمية خلال العام (تماشياً مع تخفيضات أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي).

واستمر الإنفاق الحكومي القوي في دول المجلس بدعم النشاط الاقتصادي غير النفطي في المنطقة، مما عزز الطلب المحلي، وواكب التنفيذ المتواصل لبرامج الإصلاح والمشاريع الداعمة للتنويع الاقتصادي. وتسارعت وتيرة الثقة الدولية في طموحات منطقة الخليج للتحول بعيداً عن النفط، مع ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ، ما يعكس زيادة الإقبال على أصول دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع ذلك، حتى في ظل هذه الخلفية الاقتصادية الإيجابية، شهد عام ٢٠٢٥م تشديدًا في الميزانيات المالية، حيث قامت صناديق الثروة السيادية والقطاع العام بترشيد النفقات وإعادة ترتيب أولويات المشاريع، لا سيما في المملكة العربية السعودية. ويعكس هذا استمراراً في تحسين توجهات السياسة الاقتصادية في ظلّ اتجاهات النمو الاستثنائية، إذ ركزت بشكل أكبر على المشاريع التي يمكن تنفيذها على مراحل وتحقق عوائد أسرع، بدلاً من المشاريع واسعة النطاق. وقد ساهمت عدة عوامل في دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحسين توجيه الإنفاق، من أبرزها التحديات الجيوسياسية المتزايدة، وتقلبات قطاع النفط، وانخفاض أسعار النفط، وظهور فرص جديدة (لا سيما الذكاء الاصطناعي والأهمية المتنامية لمراكز البيانات).

وعلى الرغم من التباطؤ الذي شهده قطاع النفط في دول المجلس، ظلت وكالات التصنيف الائتماني متفائلة بشأن توقعاتها للمنطقة، مع رفع التصنيف و/أو التوقعات للسعودية وعُمان. وقد أشارت الوكالات إلى الجهود السيادية المبذولة في الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الشاملة والاستثمارات المرتبطة بها بصفتها ذات أثر تحولي. ومن المتوقع أن تدعم نمو الاقتصاد غير النفطي وتوسعه المستمر، واستدامة المالية العامة على المدى القريب. وستُعزّز هذه الإجراءات الميزانيات العمومية السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي واحتياطيات السيولة، مع السماح باستمرار جهود التنويع الاقتصادي الطموحة بوتيرة قوية.

أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي مرونة اقتصادية متواصلة حتى عام ٢٠٢٥م.

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية (تتمة)

دول مجلس التعاون الخليجي

وجاءت هذه التصنيفات على الرغم من ضعف أداء قطاع النفط وارتفاع الدين الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي. فقد سجل سوق الدين الإقليمي نمواً قوياً في السنوات الأخيرة، جاذباً اهتماماً كبيراً من المستثمرين بأدوات الدخل الثابت على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

ويعزى هذا النمو إلى السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية لدول المجلس، بما في ذلك ضبط الإنفاق وسداد الديون خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، وعكس هذا الاتجاه لتوفير الدعم خلال فترات الانخفاض. وقد سمح ذلك بأداء اقتصادي متوازن، بالنظر إلى الأهمية المستمرة لإيرادات النفط في تمويل برامج التنويع الاقتصادي. ونتيجة لذلك، عوّض التراكم الكبير لاحتياطيات النقد الأجنبي وأصول صناديق الثروة السيادية الزيادة التي شهدتها مستويات الديون.

من ناحية أخرى، تحسنت فروق مقايضة مخاطر الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير عن أعلى مستوياتها في عام ٢٠٢٠م، وحافظت على قدر من الاستقرار طوال عام ٢٠٢٥م. ومع ذلك، فإن آفاق الاستقرار وبرامج الإصلاح الطموحة ظلت إيجابية إلى حد كبير في نهاية العام، رغم مواجهتها بعض التحديات الرئيسية على المدى القريب، لا سيما احتمال حدوث انخفاض مستمر في أسعار النفط و/أو تدهور ملموس في الظروف الجيوسياسية الإقليمية.

وظلت أسعار التعادل المالي للنفط لمعظم دول المجلس أعلى من متوسط أسعار النفط في نهاية العام، مع توقعات بزيادة متطلبات الإنفاق مما يؤدي إلى اتساع الفجوة لبعض الاقتصادات الإقليمية. ومع ذلك، يقابل ذلك احتياطيات النقد الأجنبي الوفيرة في المنطقة، والتي بلغت إجمالاً ما يُقدَّر بنحو ٨.٩ مليارات دولار أمريكي في ديسمبر ٢٠٢٥م (٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المُقدَّر لدول المجلس لعام ٢٠٢٥)، وكان للمملكة العربية السعودية حصة الأسد منها بنسبة ٥٤٪. كما واصلت الأصول المجمعة التي تديرها صناديق الثروة السيادية في دول المجلس ارتفاعها خلال العام، لتصل إلى ٥,١ تريليون دولار أمريكي بحلول ديسمبر ٢٠٢٥م.

سجل سوق الدين الإقليمي نمواً قوياً في السنوات الأخيرة، جاذباً اهتماماً كبيراً من المستثمرين بأدوات الدخل الثابت على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

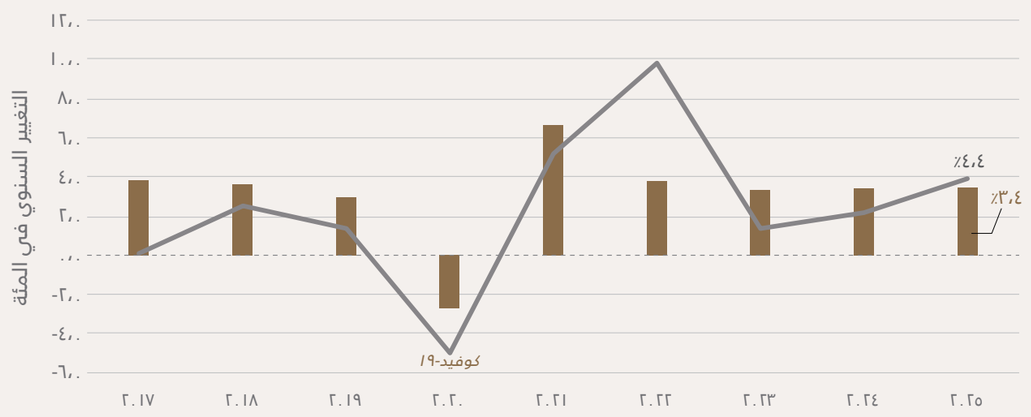

تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون الخليجي (حسب الدولة)

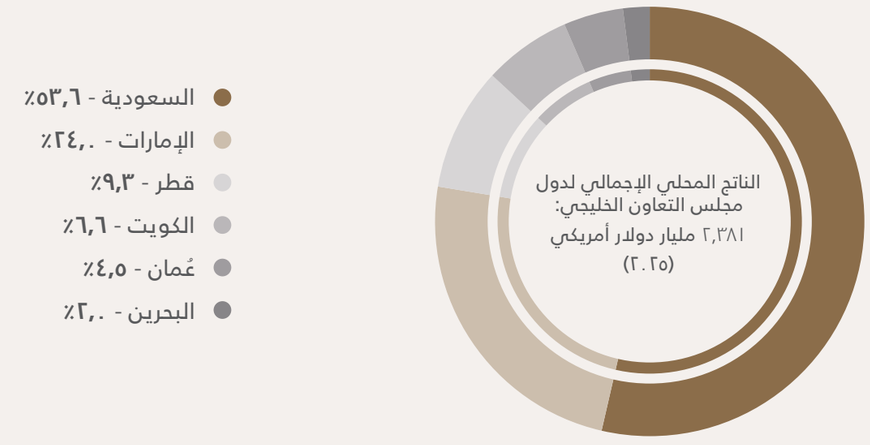

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية (تتمة)

التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

أسعار النفط

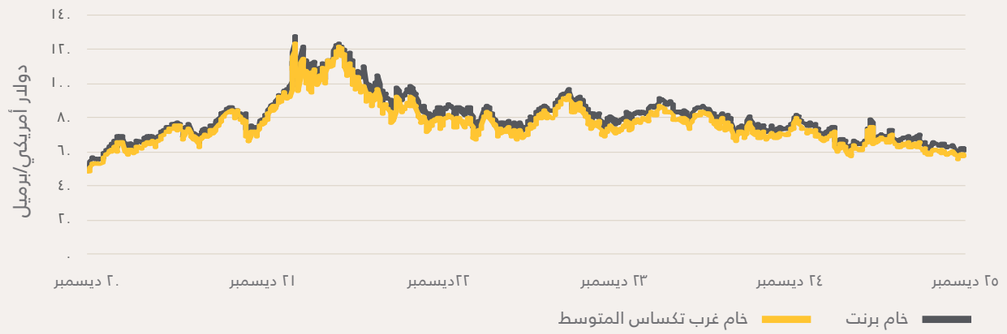

القيمة السوقية لأسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي

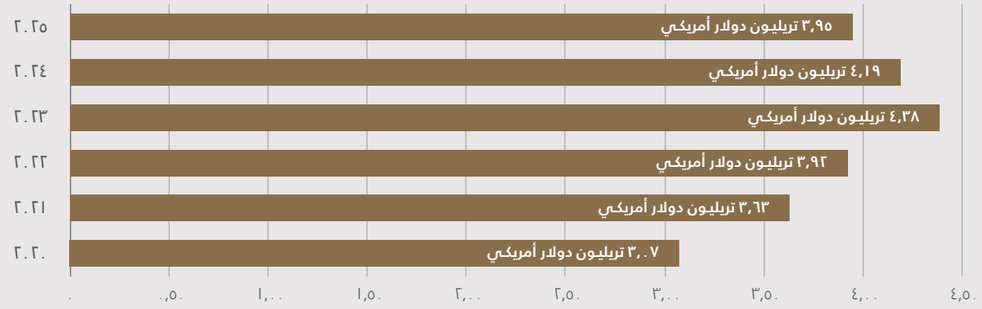

أسعار النفط التعادلية في الموازنات الحكومية

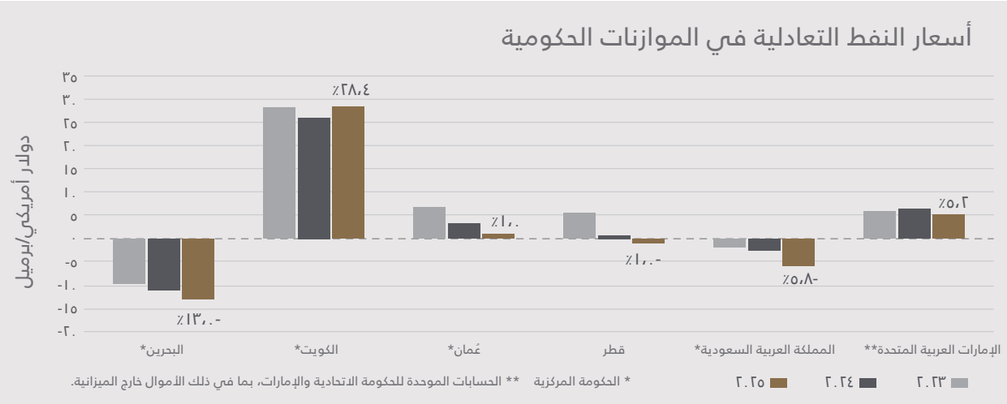

* الحكومة المركزية ** الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية والإمارات، بما في ذلك الأموال خارج الميزانية.

إجمالي الدين العام لدول مجلس التعاون الخليجي

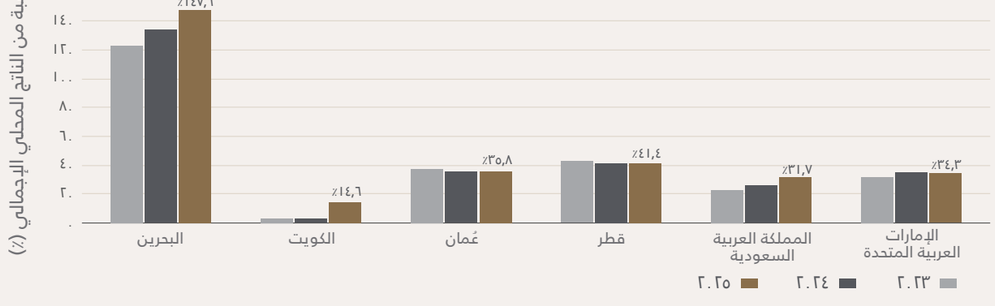

ميزان الصادرات والحسابات الجارية

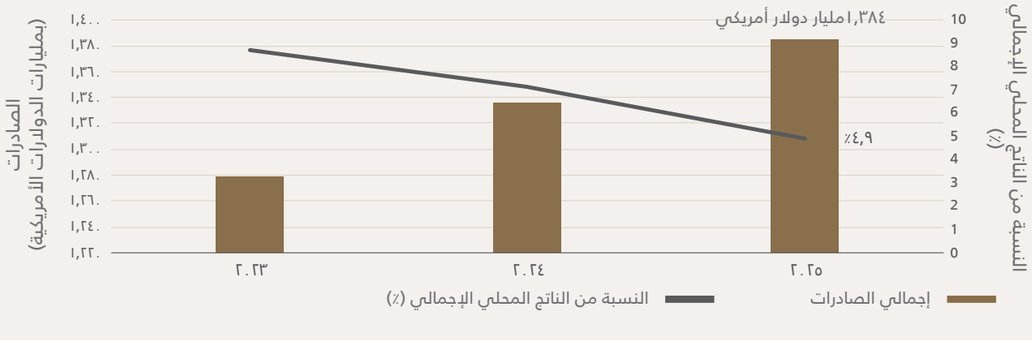

احتياطيات النقد الأجنبي لدول مجلس التعاون الخليجي

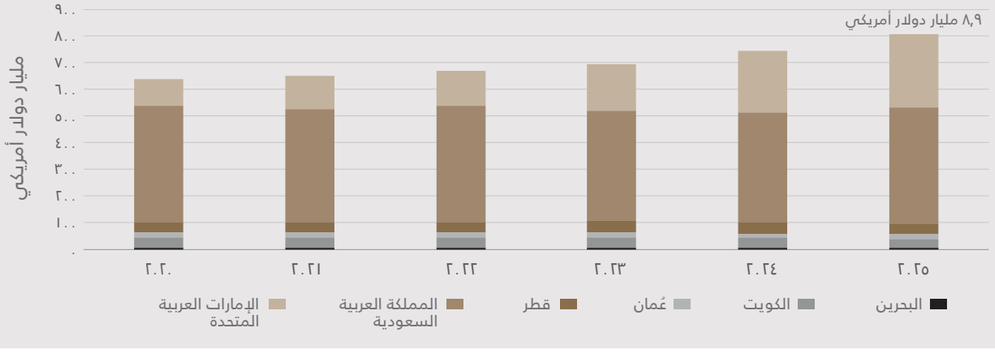

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي وبلومبيرغ

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي وبلومبيرغ

50 YEARS

meem
من بنك الخليج الدولي
By Gulf International Bank

إرثٌ امتدّ لخمسون عاماً

صُنع لتمكين المستقبل

ميم من بنك الخليج الدولي

صُممت لتكون مختلفة

بنك الخليج الدولي (فرع تجزئة) مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تقليدي

استعراض الوضع المالي

يؤكد الأداء القوي للبنك متانة مركزه المالي، وقدرته على التكيف مع المتغيرات، ونجاحه في تطبيق ممارسات فعالة لإدارة المخاطر.

تمكن بنك الخليج الدولي من تحقيق أداء مالي تاريخي في عام ٢٠٢٥م، مُظهرًا ربحية قوية، وإدارة فعّالة للتكاليف، وتنويعًا ناجحًا للإيرادات. ويؤكد الارتفاع الكبير في صافي الدخل نجاح البنك في تنفيذ استراتيجيته التي أولت الأولوية لتنويع الإيرادات، والاستثمار في رأس المال البشري، وترشيد التكاليف من خلال التكنولوجيا. وقد ساهم هذا النهج الشامل في تعزيز جودة الخدمات بشكل ملحوظ.

ارتفع إجمالي الدخل السنوي إلى ٧٥٨٫٤ مليون دولار أمريكي من ٧١٦٫٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤م، محققًا زيادة قدرها ٦٪. بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية ٤٥٧٫٩ مليون دولار أمريكي مقارنةً بـ ٤٥٠٫٠ مليون دولار أمريكي في العام السابق، بزيادة طفيفة قدرها ٢٪، ما يشير إلى فعالية التدابير المتبعة في إطار ترشيد التكاليف.

وسجلت المجموعة صافي مخصصات قدرها ٥٥٫٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٥م، مقابل ٥٤٫٩ مليون دولار أمريكي في العام السابق، ما يبرز نهج البنك الحكيم في إدارة المخاطر، ومراجعته المستمرة لمحفظة الأصول وكفاءته في إدارتها. ونتيجة لذلك، حقق بنك الخليج الدولي صافي أرباح بلغت ٢١٥٫٧ مليون دولار أمريكي لهذا العام، بزيادة قدرها ٢٠٪ مقارنةً بـ ١٨٠٫٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤م، بما يتماشى مع هدفه الاستراتيجي المتمثل في زيادة عوائد المساهمين.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، بلغ إجمالي الأصول ٥١٫٨ مليار دولار أمريكي، مقارنةً بـ ٤٢٫٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤م، أي بزيادة قدرها ٢١٪. ويُعزى هذا إلى ارتفاع الودائع المؤقتة للعملاء المرتبطة بخدمات إدارة النقد والمدفوعات في بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، التي يتم إيداعها في الأرصدة لدى البنوك المركزية والبنوك الأخرى والأوراق المالية قصيرة الأجل. وتألفت الأوراق المالية الاستثمارية، التي بلغت قيمتها ١٠٫٩٣٩٫٤ مليون دولار أمريكي، بالأساس من سندات دين سائلة ذات تصنيف ائتماني عال صادرة عن حكومات إقليمية ومؤسسات مالية كبرى. وشكلت الأصول السائلة البالغة ٢٢٫٨٢٤٫٠ مليون دولار أمريكي ٤٤٪ من إجمالي الأصول، مقارنةً بـ ٤٢٪ في العام السابق، في حين شكلت القروض والسلفيات البالغة ١٦٫٥٥٢٫٤ مليون دولار أمريكي ٣٢٪ من إجمالي الأصول.

تطور الدخل الإجمالي
(بملايين الدولارات الأمريكية)

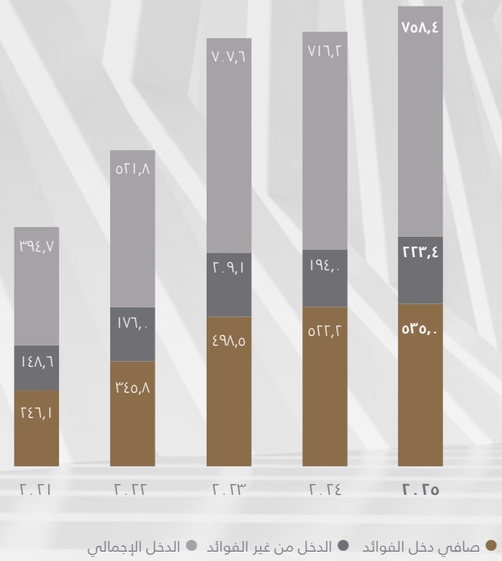

النسب المالية الرئيسة للمجموعة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢
نسبة كفاءة رأس المال	٪١٧٫٥	٪١٥٫٦	٪١٨٫٩٤	٪١٧٫٣٠
صافي نسبة التمويل المستقر	٪١٣٧٫٢	٪١٤٢٫٨	٪١٤٢٫٩٧	٪١٦١٫٥٠
نسبة تغطية السيولة	٪١٤٨٫٦	٪١٤٩٫٤	٪١٣٧٫٧٧	٪٢٩٩٫٣٠
نسبة القروض إلى الودائع[1]	٪٣٩٫٥	٪٤٥٫١	٪٣٣٫٦١	٪٤٢٫٨٠
نسبة القروض المتعثرة	٪١٫٧	٪١٫١	٪١٫٧٧	٪١٫٦٠
نسبة تغطية المخصصات	٪١١٧	٪٢١٢	٪١٥٧	٪١٦١

[1] تشمل ودائع التمويل طويل الأجل والتمويل الثانوي.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

صافي دخل الفوائد

ارتفع صافي دخل الفوائد لعام ٢٠٢٥ إلى ٥٣٥,٠ مليون دولار أمريكي، مقارنةً بـ ٥٢٢,٢ مليون دولار أمريكي في العام السابق، بزيادة قدرها ٢٪، نتيجة الفروقات والهيكل المرن للميزانية العمومية، واتساع هوامش الإقراض.

بلغ دخل الفوائد من القروض والسلفيات ١,٠٧٤,٠ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ١٪ عن العام السابق. وبلغ دخل الفوائد من الأوراق المالية الاستثمارية ٤٩٢,٣ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٢١٪ عن العام السابق، في حين بلغ دخل الفوائد من الودائع والأصول السائلة الأخرى ٧٥٨,٦ مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره ٣٧٪ عن العام السابق.

بلغت مصروفات الفوائد من ودائع العملاء ٩٩٤,٥ مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره ٩٪ عن العام السابق نتيجةً لانخفاض أسعار الفائدة. انخفضت مصروفات الفوائد من الودائع المصرفية إلى ٣٥٤,٣ مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره ٤٣٪ عن العام السابق. وبلغت مصروفات الفوائد من التمويل لأجل ٣٣٧,٩ مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره ١٠٪ عن العام السابق. في المقابل، ارتفعت مصروفات الفوائد من الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء إلى ١٠٣,٢ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٦٦٪ عن العام السابق.

ونتيجة لذلك، ارتفع صافي دخل الفوائد للبنك بمقدار ١٢,٨ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٪.

الدخل من غير الفوائد

حققت المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م نموًا بنسبة ١٥٪، وذلك نتيجة ارتفاع الدخل من غير الفوائد إلى ٢٢٣,٤ مليون دولار أمريكي مقارنةً بـ ١٩٤,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤م، بما في ذلك الدخل من صرف العملات الأجنبية، والدخل من الرسوم والعمولات، والأصول المستردة من القروض المشطوبة سابقًا.

وبلغ الدخل من الرسوم والعمولات ١٢٤,٤ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٢٪ عن العام السابق. وكانت العمولات على خطابات الاعتماد والضمان، البالغ قيمتها ٥٦,٣ مليون دولار أمريكي، المصدر الأكبر للدخل القائم على الرسوم، حيث مثّلت ٤٣٪ من إجمالي دخل الرسوم والعمولات لهذا العام، ما يعكس استراتيجية النمو الحصيفة التي تركز على تعزيز مصادر الإيرادات من غير الفوائد. كما تم استكمال ذلك بالرسوم المتعلقة بإدارة القروض ورسوم الاكتتاب والالتزامات والتوزيع، والتي مثّلت ١٦٪ من إجمالي الدخل من الرسوم والعمولات. ويقدم التقرير السنوي تحليلًا للدخل من الرسوم والعمولات مع مقارنات من العام السابق في الإيضاح رقم ٢٣ حول القوائم المالية الموحدة.

بلغت قيمة رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول ٣٧,٨ مليون دولار أمريكي، وتمثل ٢٩٪ من إجمالي الدخل من الرسوم والعمولات.

وسجلت مختلف أنشطة التداول للمجموعة دخلًا قدره ١٢,٠ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٢٥م، مقارنةً بـ ١٩,٢ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وتم تقديم تحليل لصافي الدخل من التداول في الإيضاح رقم ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة. ويتكون صافي الدخل من التداول بشكل أساسي من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية المسجلة على الأوراق المالية وحقوق الملكية والصناديق المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وسندات الدين، وخيارات السلع، ومشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعملاء.

وكما هو مبين في تحليل الأوراق المالية الاستثمارية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الوارد في الإيضاح رقم ١٠ حول القوائم المالية الموحدة، فإن معظم أنشطة التداول للمجموعة تتعلق بالاستثمارات التأسيسية في الصناديق التي تديرها الشركتان التابعتان: جي آي بي كابيتال، وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، ذراعي بنك الخليج الدولي لإدارة الأصول.

وبلغ الدخل من صرف العملات الأجنبية ٣٤,٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٥م، وهو أعلى من ٣٢,٥ مليون دولار أمريكي المسجلة في عام ٢٠٢٤م، ويشمل ذلك عقود صرف العملات الأجنبية التي بدأها العملاء.

وبلغ الدخل من مصادر أخرى ٥٢,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٥م، مقارنةً بـ ٢٠,٥ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وتم تقديم تحليل للدخل من مصادر أخرى في الإيضاح رقم ٢٦ حول القوائم المالية الموحدة. وبلغت المبالغ المستردة من القروض المشطوبة سابقًا ٣١,٢ مليون دولار أمريكي، مقارنةً بـ ١٦,٧ مليون دولار أمريكي في العام السابق.

المصروفات التشغيلية

تُعدّ إجراءات البنك الفعّالة لترشيد التكاليف إلى نموّ بنسبة ٢٪ فقط في المصاريف التشغيلية لتصل إلى ٤٥٧,٩ مليون دولار أمريكي، أساسًا لاستراتيجيته الرامية إلى تعزيز الدخل التشغيلي ورفع عوائد المساهمين من خلال تحسين الكفاءة في خفض نسبة التكلفة إلى الدخل.

وبلغت مصروفات الموظفين ٢٨١,٥ مليون دولار أمريكي، والتي تمثل ٦١٪ من إجمالي المصروفات التشغيلية، وهي أعلى من العام السابق، وتعكس استثمار البنك المتركز في تعزيز رأس ماله البشري.

المخصصات

سجلت المجموعة صافي مخصصات بقيمة ٥٥,٦ مليون دولار أمريكي، مقارنةً بـ ٥٤,٩ مليون دولار أمريكي في العام السابق، مما يبرز نهج البنك الحكيم في إدارة المخاطر.

بلغ صافي مخصصات القروض والسلفيات ٧٠,١ مليون دولار أمريكي، مقارنةً بـ ٥٠,٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤م، وتتألف مخصصات القروض من مخصصات محددة بقيمة ٨٦,٩ مليون دولار أمريكي (المرحلة الثالثة)، وإلغاء مخصصات غير محددة (المرحلتان الأولى والثانية) بقيمة ١٦,٨ مليون دولار أمريكي.

يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ٢٨ حول القوائم المالية الموحدة.

قوة رأس المال

بلغ إجمالي حقوق الملكية ٤,٢٣٧,٠ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، من ضمنه مبلغ وقدره ٢,٦٤٨,٩ مليون دولار أمريكي يُعزى إلى مساهمي البنك.

وفي ضوء امتلاك إجمالي قاعدة رأس مال تنظيمي قدره ٤,٣٩١,٣ مليون دولار أمريكي، وإجمالي حالات التعرضات المرجحة للمخاطر قدره ٢٥,٠٣٠,٦ مليون دولار أمريكي، فقد بلغت نسبة الأصول المعرضة للمخاطر المحتسبة وفقًا لتوجيهات اتفاقية بازل (٣) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ١٧,٥٪، في حين بلغت نسبة رأس المال من الشريحة الأولى ١٦,٠٪، وهي نسب عالية تتجاوز الحدود التنظيمية التي وضعها مصرف البحرين المركزي. وشكّل رأس المال من الشريحة الأولى ٩١٪ من إجمالي قاعدة رأس المال التنظيمي. ووفقًا للمبادئ التوجيهية التنظيمية الدولية، يتم تضمين الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن استثمارات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال إجمالي الدخل الشامل في قاعدة رأس المال التنظيمي.

خلال عام ٢٠٢٥م، أطلق بنك الخليج الدولي - السعودية، شركة مساهمة مقفلة، برنامجًا لإصدار سندات رأس مال إضافي من الشريحة الأولى بقيمة ١,٥ مليار دولار أمريكي، تم بموجبه إصدار سندات رأس مال إضافي دائمة وغير مضمونة من الشريحة الأولى بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وذلك بعد موافقة الجهات التنظيمية ومجلس إدارة الشركة. وتُعد هذه السندات أوراقًا مالية دائمة بدون تاريخ استحقاق أو استرداد محدد، وتُصنف ضمن حقوق الملكية، وتوزع في كل تاريخ توزيع. علاوة على ذلك، فإن أي تكاليف إصدار متعلقة بهذه السندات يجري خصمها مباشرةً من حقوق الملكية.

ارتفع إجمالي رأس المال من الشريحة الأولى مقارنةً بالعام السابق، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى إصدار بنك الخليج الدولي – السعودية سندات رأس مال إضافي من الشريحة الأولى، وتراكم الأرباح، والإدراج الكامل لرأس المال المُساهم من قبل المساهم الأكبر في جميع الشركات التابعة للمجموعة.

تشمل نسبة كفاءة رأس المال المخاطر على حالات التعرضات المرجحة للمخاطر السوقية والتشغيلية. وتطبق المجموعة النهج الموحد للتعامل مع مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية على النحو الوارد في الإيضاح رقم ٣٨ حول القوائم المالية الموحدة.

ويُقدّم تقرير إدارة المخاطر وكفاءة رأس المال الوارد في قسم لاحق من التقرير السنوي، تفاصيل إضافية حول كفاءة رأس المال وإطار عمل إدارة رأس المال للمجموعة. وتم عرض سياسات المجموعة فيما يتعلق بإدارة رأس المال في الإيضاح رقم ٣١,٥ حول القوائم المالية الموحدة. كما يبين الإيضاح بمزيد من التفصيل أن سياسة المجموعة تتمثل في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى والسوق، وتعزيز النمو المستقبلي لأعمال المجموعة.

جودة الأصول

يوجد توضيح التوزيع الجغرافي للأصول المعرضة للمخاطر في الإيضاح رقم ٣٢ حول القوائم المالية الموحدة. ويتحدّد بيان المخاطر الائتمانية للأصول المالية استنادًا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية في الإيضاح رقم ٣١,١ (ب)، ما يشير إلى أن ٨٥٪ من إجمالي الأصول المالية، التي تتكون من أصول سائلة وودائع لدى البنوك الأخرى وأوراق مالية وقروض، صنّفت بدرجة ٤ أو أعلى، بما يعادل درجة الاستثمار أو أعلى.

ويمكن الاطلاع على المزيد حول تقييم جودة الأصول في الإيضاح رقم ٤١,٧ حول القوائم المالية الموحدة بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية. وبناء على منهجيات التقييم الموضحة في هذا الإيضاح، لم يكن صافي القيم العادلة لجميع الأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، مختلفة اختلافًا جوهريًا عن قيمها المدرجة.

معدل كفاءة رأس المال
٪

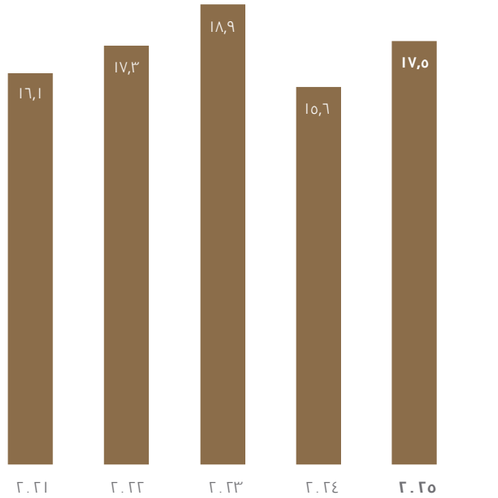

مكونات الدخل الإجمالي
٪

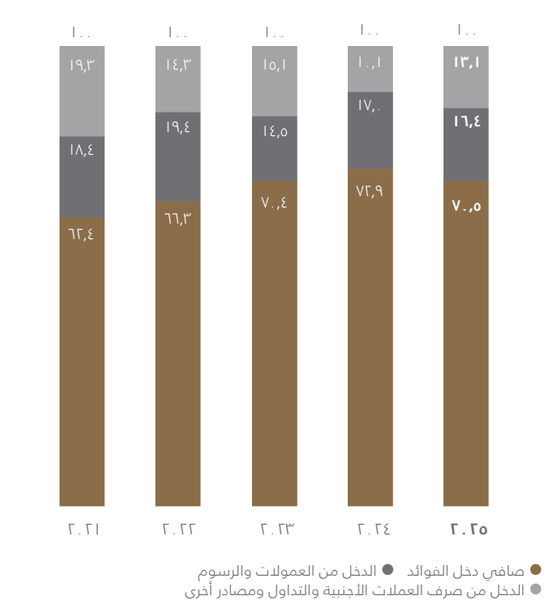

تطور النفقات
(بملايين الدولارات الأمريكية)

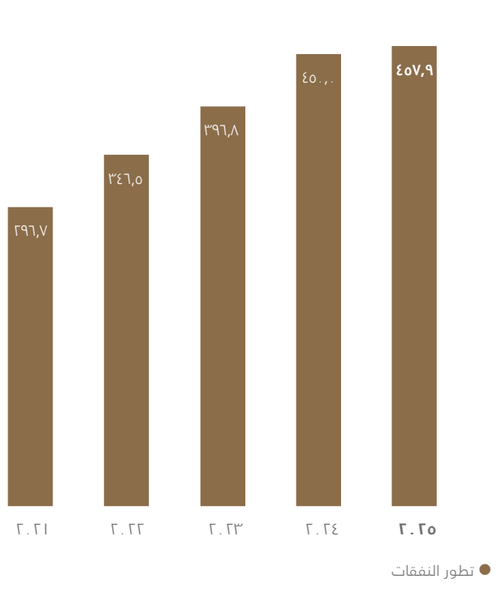

استعراض الوضع المالي (تتمة)

الأوراق المالية الاستثمارية

بلغت القيمة الإجمالية للأوراق المالية الاستثمارية ١٠,٩٣٩,٤ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م. وصُنّفت محفظة الأوراق المالية الاستثمارية للمجموعة ضمن بنود شملت التكلفة المطفأة، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

وتمثل محفظة الأوراق المالية الاستثمارية في المقام الأول احتياطي السيولة لدى المجموعة، وبناء على ذلك، فهي تتألف أساسًا من سندات دين ذات تصنيف استثماري صادرة عن مؤسسات مالية دولية وإقليمية كبرى وكيانات مرتبطة بالحكومة.

وتتألف الأوراق المالية الاستثمارية المصنفة ضمن بند التكلفة المطفأة من سندات دين استثمارية عالية الجودة تمثل احتياطي السيولة وتتسم بتنويع جغرافي دولي لأصول المخاطر للمجموعة. وتتكون هذه السندات أساسًا من أوراق مالية ذات أسعار فائدة متغيرة أو ثابتة يجري تبادلها لتحقيق هوامش ربح ثابتة على أسعار الفائدة القياسية وسندات الخزينة. وبلغت قيمة الأوراق ضمن هذا البند ٩,٨٨٤,٩ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، مقارنةً بـ ٧,٠٦٨,٢ مليون دولار أمريكي في العام الماضي، بزيادة قدرها ٤٠٪. وتشكل ٩٠٪ من إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية للمجموعة.

أما الأوراق المالية الاستثمارية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فتشمل سندات دين يُحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيعها، بالإضافة إلى استثمارات محدودة في الأسهم الخاصة وصناديق التحوط والأسهم المدرجة. وخلال عام ٢٠٢٤م، بدأت المجموعة الاستثمار في سندات دين عالية الجودة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبلغت قيمة هذه السندات ١,٧٠٧ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، مقارنةً بـ ١٩٠,٦ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وبلغت قيمة سندات حقوق الملكية للبنك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ٢٢,٧ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، مقارنةً بـ ٢٠,٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. وتتألف استثمارات حقوق الملكية أساسًا من استثمارات مرتبطة بالأسهم الخاصة تبلغ قيمتها ١٨,٤ مليون دولار أمريكي، واستثمارات مرتبطة بالأسهم المدرجة تبلغ قيمتها ٤,٣ مليون دولار أمريكي.

أما قيمة الأوراق المالية الاستثمارية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فتتألف أساسًا من استثمارات في صناديق تديرها شركة جي آي بي كابيتال وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود. وبلغا قيمة هذه الأوراق ٣١٢,٢ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، مقارنةً بـ ٣٢١,١ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. ويرد تحليل لتفاصيل هذه الأوراق في الإيضاح رقم ١٠ حول القوائم المالية الموحدة.

وهناك تحليل لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية حسب فئة التصنيف في الإيضاح رقم ١٠ حول القوائم المالية الموحدة. وقد حصل ما قيمته ٩,٢٠٠,٢ مليون دولار أمريكي، أو ٨٦,٨٪ من إجمالي سندات الدين في نهاية عام ٢٠٢٥م على تصنيف بدرجة A-/A3 أو أعلى. واستنادًا إلى تصنيف جهة الإصدار، يمثل مبلغ ٤٢٥,٣ مليون دولار أمريكي، أو ٤,٠٪ من إجمالي سندات الدين أوراقًا مالية أخرى مصنفة بدرجة استثمارية. كما صُنف ما قيمته ٩٧١,١ مليون دولار أمريكي، أو ٩,٢٪ من إجمالي سندات الدين على أنها أدنى من درجة التصنيف الاستثماري، أي أقل من BBB-/Baa3. وهي تتألف بشكل رئيس من سندات دين صادرة عن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

ولم تكن هناك أية أوراق مالية استثمارية متأخرة السداد أو متعثرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م. وصُنّفت جميع سندات الدين ضمن المرحلة الأولى لأغراض وضع المخصصات.

القروض والسلفيات

في نهاية عام ٢٠٢٥م، أعلن البنك عن صافي قروض وسلفيات بقيمة ١٦,٥٥٢,٤ مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ ١٥,٤٠٢,٣ مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق. وارتفع إجمالي القروض والسلفيات بمبلغ ١,١٥٠,١ مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها ٧٪ عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٢٤م. وتنعكس قوة وجودة محفظة القروض للبنك في تركيزه على أن يكون انتقائيًا في منح القروض الجديدة، حيث يمثل صافي القروض ٩٣٪ من المرحلة الأولى.

بناءً على آجال الاستحقاق التعاقدية في تاريخ الميزانية العمومية، من المقرر استحقاق ٥٧٪ من محفظة القروض خلال عام واحد، بينما من المقرر استحقاق ١٩٪ خلال ثلاث سنوات. وشكلت القروض المستحقة إلى ما بعد خمس سنوات نسبة ٨٪ فقط. وترد تفاصيل تصنيف القروض والسلفيات حسب القطاع في الإيضاح رقم ٣١,١ (ج) حول القوائم المالية الموحدة، بينما يرد التوزيع الجغرافي للقروض والسلفيات في الإيضاح رقم ٣٢.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، مثل التصنيف الصناعي على القطاع المالي الحصة الأكبر من محفظة القروض بنسبة ١٧٪، مقارنةً بـ ١٨٪ في نهاية عام ٢٠٢٤م، وتلاه قطاع التجارة والخدمات الذي شكل نسبة ١٣٪.

ويُحدد بيان مخاطر الائتمان للقروض والسلفيات وذلك بناء على التصنيفات الائتمانية الداخلية في الإيضاح رقم ٣١,١ (ب) حول القوائم المالية الموحدة. وحصل ما قيمته ١٠,٤٣٩,٤ مليون دولار أمريكي، أو ٦٣٪ من إجمالي القروض، على تصنيف بدرجة ٤ أو أعلى، أي ما يعادل تصنيفًا بدرجة الاستثمار. وصُنّف ما قيمته ٨٤١,٢ مليون دولار أمريكي أو ٥٪ من القروض والسلفيات، بعد حسم مخصصات انخفاض القيمة، على أنها حالات التعرضات من المرحلة الثانية وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، أي أنها حالات التعرضات لقروض شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ منحها. بالإضافة إلى ذلك، بلغت حالات التعرضات المصنفة من المرحلة الثالثة وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ما مقداره ١١٧,١ مليون دولار أمريكي، أو ٠,٧٪ من القروض والسلفيات، بعد حسم مخصصات انخفاض القيمة. وتُعرَّف حالات التعرضات المرحلة الثالثة بأنها حالات التعرضات التي تُرصد لها مخصصات خاصة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م ما قيمته ٢٩٥,٣ مليون دولار أمريكي. وبلغت المخصصات المحددة للأطراف الأخرى (المرحلة الثالثة) ١٦٦,٧ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت المخصصات غير المحددة (المرحلتان الأولى والثانية) ١٢٨,٦ مليون دولار أمريكي. وبلغ إجمالي المخصصات ٢٩٥,٣ مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل ١,٤٠٪ من إجمالي القيمة الدفترية للقروض المتعثرة.

خلال عام ٢٠٢٥م، حُول مبلغ وقدره ٧٦,٨ مليون دولار أمريكي من القروض ذات المخصصات بنسبة ١٠٠٪ إلى السجلات. وأدى ذلك إلى استخدام قيمة معادلة من مخصصات المرحلة الثالثة، ما يعكس نسبة قروض متعثرة بلغت ١,٧٪ مقارنةً بـ ١,١٪ في عام ٢٠٢٤م، بينما بلغت نسبة تغطية المخصصات الإجمالية ١١٦,٦٪ في عام ٢٠٢٥م مقارنةً بـ ٢١١,٨٪ في عام ٢٠٢٤م.

وتُحسب المخصصات المحددة بناءً على المبلغ القابل للتحصيل من القرض. ويُقاس المبلغ القابل للتحصيل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة على أساس سعر الفائدة عند بدء القرض.

ولغرض حساب المخصصات غير المحددة (المرحلتين الأولى والثانية)، تأخذ المجموعة في الاعتبار فقط الضمانات النقدية أو الأسهم المتداولة في البورصة والعقارات، بعد حسم أي تخفيضات منطبقة. ومع أن الأوراق المالية والأسهم غير المدرجة والأصول المادية تُستخدم كضمانات لأغراض التخفيف من المخاطر والحماية، إلا أنها لا تُؤخذ في الاعتبار عند احتساب المخصصات غير المحددة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، بلغت القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الصافية للقروض المتعثرة ٢٨٣,٨ مليون دولار أمريكي و١١٧,١ مليون دولار أمريكي على التوالي.

مزيج الأصول وفق الفئة
٪

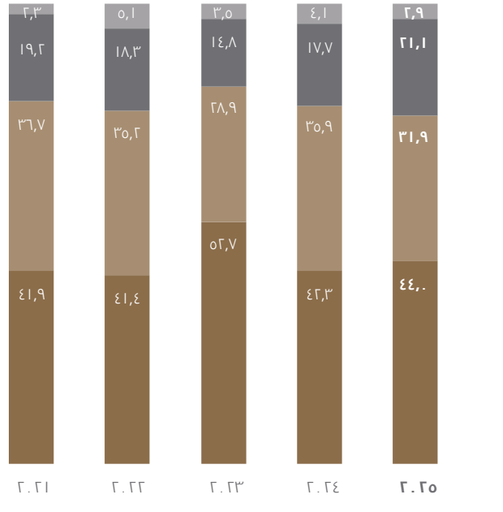

درجات تصنيف الأوراق المالية الائتمانية الاستثمارية
(٪)

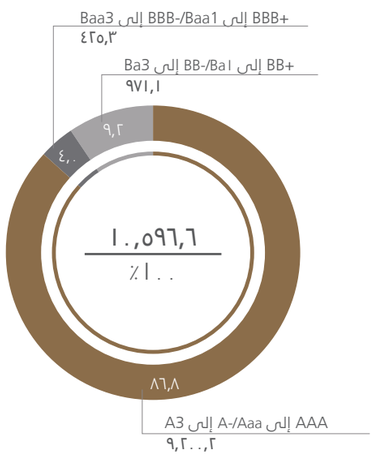

أجل استحقاق القروض
(٪)

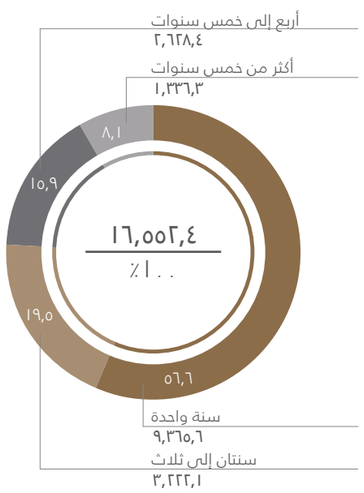

تطور القروض المتعثرة
(بملايين الدولارات الأمريكية)

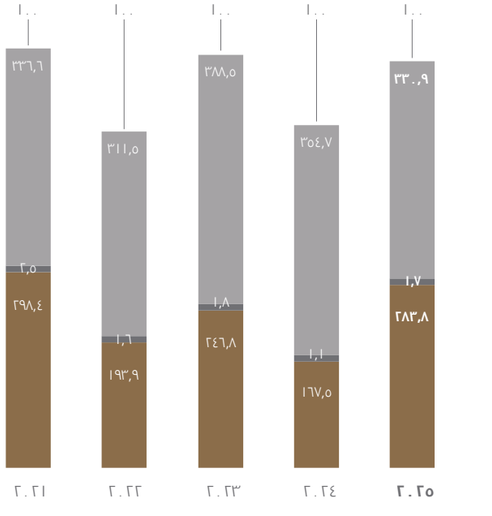

استعراض الوضع المالي (تتمة)

فئات الأصول الأخرى

يقدم تحليل للنقد والأصول السائلة الأخرى البالغ قيمتها ١٦,٣٦٣,٧ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٥م في الإيضاح رقم ٧ حول القوائم المالية الموحدة. وتتألف هذه الأصول أساسًا من النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية في المناطق الجغرافية الرئيسية التي تعمل فيها المجموعة.

الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر

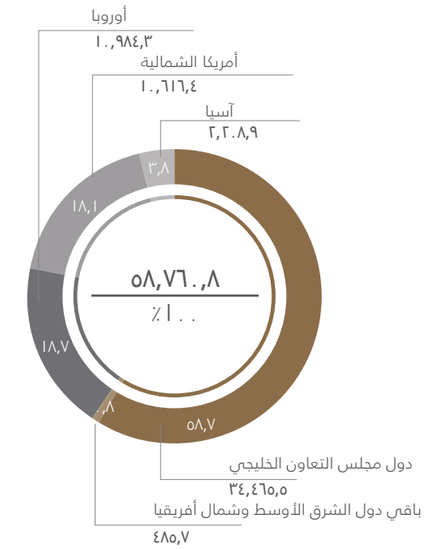

التوزيع الجغرافي للودائع

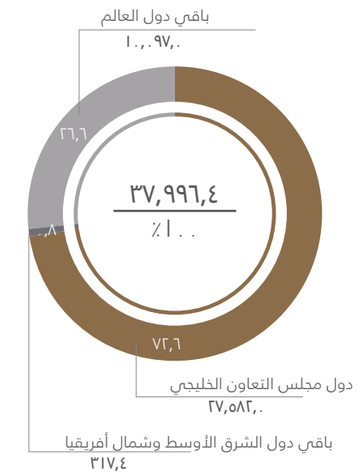

بلغ إجمالي الودائع ٦,٢٠٦,٢ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٥م، وهي متنوعة جغرافياً بشكل جيد كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٢ حول القوائم المالية الموحدة. وكان الجزء الأكبر من هذه الودائع لدى الأطراف الأخرى من البنوك في أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا الشمالية. ومثّلت الودائع ١٢٪ من إجمالي الأصول في نهاية عام ٢٠٢٥م، ودُعمت بما قيمته ٢٥٤,١ مليون دولار أمريكي من الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع. وهذه الودائع لدى البنوك مضمونة، ما يقلل من تعرض المجموعة لمخاطر قطاع المؤسسات المالية.

الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، بلغ إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر ٥٨,٧٦٠,٨ مليون دولار أمريكي. وتضمن جميع الأصول المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء الأصول الأخرى)، والبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان. وكما أشير سابقًا، يرد تحليل للأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر حسب الفئة والتوزيع الجغرافي في الإيضاح رقم ٣٢ حول القوائم المالية الموحدة.

ويمثّل مبلغ ٣٤,٤٦٥,٥ مليون دولار أمريكي، أو ٥٩٪ من إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر، التعرضات على الأطراف الأخرى والكيانات الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي. أما النسبة المتبقية من الأصول المعرضة للمخاطر، فتتمثل إلى حد كبير في ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك أوروبية كبرى، وأوراق مالية استثمارية صادرة عن جهات مصدرة عالية التصنيف في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا.

ويرد تحليل للمشتقات ومنتجات صرف العملات الأجنبية في الإيضاح رقم ٣٥ حول القوائم المالية الموحدة، بينما يقدم الإيضاح رقم ٣٦ حول القوائم المالية الموحدة تحليلًا إضافيًا للبنود المحتملة المتعلقة بالائتمان، وما يقابلها من مخاطر مرجحة.

التمويل

بلغ إجمالي ودائع البنوك والعملاء ٣٧,٩٩٦,٤ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م. وبلغت ودائع العملاء ٣٦,٠٩٤,٧ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٩٥٪ من إجمالي الودائع، في حين بلغت ودائع البنوك ١,٩٠١,٧ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٥٪.

ويتناول الإيضاح رقم ١٤ حول القوائم المالية الموحدة تحليلًا لإجمالي الودائع حسب التوزيع الجغرافي. وبلغت الودائع من الأطراف الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٧,٥٨٢,٠ مليون دولار أمريكي أو ٧٣٪ من إجمالي الودائع. أما الودائع الواردة من دول خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالأخص أوروبا، فقد بلغت قيمتها ١٠,٤١٤,٤ مليون دولار أمريكي أو ٢٧٪ من إجمالي الودائع، وترتبط بشكل أساسي بنشاط الإيداع لدى بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، الذي يُعتبر بمثابة ميزانية عمومية مدفوعة بالالتزامات، حيث يتلقى تمويلًا قصير الأجل يودع في الأسواق المالية بين البنوك بهامش ربح. وعليه، فإن المجموعة مودع موظّف للأموال في الأسواق المالية الدولية بين البنوك.

وبلغت قيمة الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ٢,٣٧٥,٢ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م. وتستخدم المجموعة أوراقها المالية الاستثمارية عالية الجودة وذات التصنيف الائتماني العالي في تعزيز قدرتها على التمويل بضمان الأوراق المالية بشكل فاعل من ناحيتي التكلفة وأجل الاستحقاق، إضافة إلى مواصلة إثبات قدرتها على إجراء عمليات إعادة شراء الأوراق المالية في إطار خططها الاحترازية الخاصة بالسيولة.

وبلغ إجمالي التمويل طويل الأجل والتمويل الثانوي لأجل ٥,٨٤٢,٥ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م. وشكّل التمويل طويل الأجل وحقوق الملكية ١٤٠,٣٪ من القروض التي تستحق بعد أكثر من عام.

خلال العام، تعزز وضع التمويل لدى البنك من خلال الإصدار الناجح لسندات رأس مالي إضافي من الشريحة الأولى بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من قبل بنك الخليج الدولي – السعودية، الشركة التابعة للمجموعة، والتي أُدرجت في بورصة لندن.

ويُمكن الاطلاع على مزيد من الإيضاحات المتعلقة بالسيولة والتمويل في تقرير إدارة المخاطر وكفاءة رأس المال.

50 YEARS

GIB
بنـك الخليـج الدولـي

أصالـة راسخـة، آفـاق تتسـارع

تـقـريـر الحـوكـمـة

منذ تأسيس بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (المشار إليه فيما يلي بـ"البنك") في عام ١٩٧٥م، تم إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة في اتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسي، اللذين تم توقيعهما آنذاك من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس البنك. وقد أولى البنك منذ تأسيسه أهمية كبرى للحوكمة السليمة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع أصحاب المصلحة فيه، ووسيلة لضمان الكفاءة والمصداقية المهنية.

ممارسات الحوكمة السليمة

منذ تأسيس بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (المشار إليه فيما يلي بـ"البنك") في عام ١٩٧٥م، تم إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة في اتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسي، اللذين تم توقيعهما آنذاك من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس البنك. وقد أولى البنك منذ تأسيسه أهمية كبرى للحوكمة السليمة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع أصحاب المصلحة فيه، ووسيلة لضمان الكفاءة والمصداقية المهنية.

وعلى مر السنين، اعتمد بنك الخليج الدولي تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات تدريجياً، مع التزامه بنشر تقرير الحوكمة ضمن تقريره السنوي منذ عام ٢٠٠٣م.

ويعتمد بنك الخليج الدولي حالياً العديد من المعايير والإجراءات التي تعكس أعلى مستويات ممارسات الحوكمة، تشمل اعتماد سياسات متكاملة تُعنى بحوكمة الشركات، والسياسات الشاملة للحوكمة؛ ومواثيق ولوائح عمل تحدد صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة وأعضاء المجلس وأعضاء اللجان التابعة للمجلس؛ ولائحة قواعد السلوك المهني (قواعد السلوك والأخلاق وتفادي تضارب المصالح) على الموقع الإلكتروني للبنك؛ فضلاً عن إنشاء وحدة مستقلة لإدارة حوكمة الشركات، وإطار عمل المكافآت المتغيرة والذي يتوافق تماماً مع الممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

تـقـريـر
الحـوكمـة (تتمة)

ممارسات الحوكمة السليمة (تتمة)

وبعد إصدار مصرف البحرين المركزي إطار معايير الكفاءة والملائمة الجديدة، أدرج بنك الخليج الدولي هذه المعايير ضمن السياسات والإجراءات ذات الصلة، ومن ضمنها سياسة حوكمة الشركات التي جرى تحديثها وفقاً لهذه المعايير الجديدة. كما أجرى البنك تصنيفاً داخلياً للإدارة العليا بموجب تلك المعايير. ويمتلك بنك الخليج الدولي مجموعة من الشركات التابعة التي تشكل المجموعة دولياً (يشار إليها مجتمعة بـ"مجموعة بنك الخليج الدولي"). وبناء على ذلك، اعتمد مجلس الإدارة سياسة حوكمة للشركات التابعة لتحديد إطار الحوكمة التابعة والمبادئ الرئيسة لتعزيز الممارسات السليمة للحوكمة عبر المجموعة. والغرض من هذه السياسة هو إنشاء نظام حوكمة متماسك وشفاف في مجموعة بنك الخليج الدولي لضمان ممارسات الحوكمة السليمة، مع خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة عبر المجموعة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية المعمول بها لكل شركة تابعة بموجب القوانين والأنظمة في الولاية القضائية التي تعمل بها تلك الشركات. ولدى كل شركة من الشركات التابعة مجلس إدارة وهيكل إداري يتوافق مع طبيعة أنشطتها وأعمالها.

وتخضع سياسة الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وتفويضات اللجان التابعة لهما لمراجعة سنوية للتأكد من أنها ما تزال تعكس العمليات الحالية وأفضل الممارسات وأي متطلبات تنظيمية جديدة. وفي فبراير ويوليو ٢٠٢٥م، وافق مجلس الإدارة على تحديثات الوثائق ذات الصلة.

ويتم نشر سياسات الحوكمة ذات الصلة بالكامل على الموقع الإلكتروني للبنك (www.gib.com)، وتعكس مجملها متطلبات الحوكمة الواردة في معايير الضوابط عالية المستوى من دليل قواعد مصرف البحرين المركزي، المجلد الأول.

وتطبيقاً للمتطلبات المنصوص عليها في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الإفصاح السنوي لمجلس الإدارة بخصوص توظيف أقارب شاغلي المناصب القيادية بالبنك ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي، أفصح الرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة عن عدم وجود صلة قرابة تجمع بين أي من موظفي البنك وشاغلي المناصب القيادية المذكورين خلال العام ٢٠٢٥م.

واعتمد بنك الخليج الدولي الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ثقافة الحوكمة المهنية لدى البنك، كما تؤكد هذه الإجراءات على مدى التزام البنك بالشفافية المالية ومبادئ الإنصاف والإفصاح عن المعلومات المالية، وتوفيرها لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات الرقابية، والعملاء، وشركاء الأعمال، ووكالات التصنيف الائتماني وغيرها من الجهات ذات الصلة.

وفي شهر مارس من كل عام، يعد مجلس الإدارة لاجتماع الجمعية العمومية لمساهميه تقريراً حول الحوكمة في البنك استناداً إلى قواعد مصرف البحرين المركزي.

ويُفصح بنك الخليج الدولي في التقرير السنوي عن المعلومات الإضافية المطلوب الإفصاح عنها بموجب القسم PD-1.3.8 من لائحة الإفصاحات العامة لمصرف البحرين المركزي – المجلد الأول، كما يفصح مجلس الإدارة للسادة المساهمين عن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها لهم سنوياً وفقاً للقسم PD-6.1.1 من الدليل الإرشادي.

ولضمان استمرار البنك في الالتزام بقواعد ولوائح الحوكمة المعمول بها، تقوم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت سنوياً بمراجعة تقرير حول التزام البنك بقواعد مصرف البحرين المركزي بما في ذلك وحدة المتطلبات الرقابية عالية المستوى وقانون الشركات التجارية في مملكة البحرين. تمت آخر مراجعة للتقرير في ديسمبر ٢٠٢٥.

المساهمون

يوضح الجدول التالي بيانات مساهمي البنك، ونسبة ملكية كل منهم:

اسم المساهم	نسبة الملكية
صندوق الاستثمارات العامة المملكة العربية السعودية	٪٩٧,٢٢٦
الهيئة العامة للاستثمار دولة الكويت	٪٠,٧٣٠
شركة قطر القابضة دولة قطر	٪٠,٧٣٠
شركة ممتلكات البحرين القابضة مملكة البحرين	٪٠,٤٣٨
جهاز الاستثمار العُماني سلطنة عمان	٪٠,٤٣٨
وزارة المالية دولة الإمارات العربية المتحدة	٪٠,٤٣٨

الهيكل التنظيمي: القواعد والأدوار

يهدف الهيكل التنظيمي للحوكمة لدى بنك الخليج الدولي إلى تحديد وفصل مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة من جهة وصلاحيات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى، ويعمل على ضمان تحقيق فصل هذه المسؤوليات:

- وجود مجلس إدارة فعّال تم تشكيله وفقاً للمتطلبات ويتولى مسؤولية توجيه البنك والإشراف على أعماله؛ حيث يتلقى من الإدارة التنفيذية المعلومات اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته، ومسؤوليات اللجان التابعة له على أكمل وجه. كذلك فإن المجلس يفوض الإدارة بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ الأعمال اليومية للبنك.
- وجود هيكل إدارة تنفيذية فعّال تم تعيينه وفقاً للمتطلبات ويتولى مسؤولية الإدارة اليومية لأعمال البنك، وتنفيذ استراتيجية وسياسة وأعمال الرقابة الداخلية التي يقرها مجلس الإدارة.
- وجود تقسيم واضح بين مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية من جهة، وبين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من جهة أخرى.
- وجود نظام صلاحيات ومسؤوليات محددة وموثقة (وكذلك صلاحيات التفويض حسب الأحوال) للإدارة التنفيذية العليا.

ونورد الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك في الصفحة رقم ٤٣ من التقرير السنوي.

مجلس الإدارة

بناءً على طلب صندوق الاستثمارات العامة، المساهم المسيطر على الحصة الأكبر في البنك، تم تعديل النظام الأساسي للبنك وفقاً لقرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في يونيو ٢٠٢٥م بتعديل النظام الأساسي لبنك الخليج الدولي الصادر بموجب المرسوم بقانون (٣) لسنة ١٩٧٥م. وقد أقرّ القرار تعديل النظام الأساسي للبنك، إلى جانب تعديل المادة (١٥) منه، التي تنص على أن *"تُدار الشركة من قبل مجلس إدارة لا يزيد عدد أعضائه عن عشرة (١٠) أعضاء، يتم تعيينهم أو انتخابهم كل ثلاث سنوات"*، وذلك لزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى أحد عشر (١١) عضواً.

وبناء على ذلك، يجوز أن يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر (١١) عضواً كحد أقصى، يتم تعيينهم أو انتخابهم كل ثلاث سنوات. كما يُمنح كل مساهم يملك ١٪ من رأس المال الحق بموجب النظام الأساسي في عضوية المجلس. وللمساهم الذي يمارس هذا الحق كذلك صلاحية إنهاء هذه العضوية واستبدال عضو مجلس الإدارة المعني. ويخضع تعيين الأعضاء للموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي.

وبناء على طلب صندوق الاستثمارات العامة، تم تعديل النظام الأساسي للبنك في ٢٩ يونيو ٢٠٢٥م لزيادة الحد الأقصى لعدد أعضاء مجلس الإدارة من عشرة (١٠) أعضاء إلى أحد عشر (١١) عضواً.

وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، تم تمديد دورة عضوية مجلس الإدارة السابق حتى ٧ أغسطس ٢٠٢٥م. وفي اليوم التالي مباشرة لانتهاء تاريخ تمديد الدورة، عيّن صندوق الاستثمارات العامة، بصفته مساهماً بنسبة ٩٧,٢٢٦٪، مجلس إدارة جديداً للفترة من ٨ أغسطس ٢٠٢٥م إلى ٧ أغسطس ٢٠٢٨م، وسيتم طرح تعيينات مجلس الإدارة الجديد للمصادقة خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة المقرر عقده خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦م.

وفي أغسطس ٢٠٢٥م، عيّن صندوق الاستثمارات العامة أحد عشر (١١) عضوًا في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ٨ أغسطس ٢٠٢٥م وتنتهي في ٧ أغسطس ٢٠٢٨م. ويضم مجلس الإدارة المُعاد تشكيله سبعة أعضاء مستمرين من الدورة السابقة وأربعة أعضاء جدد. ويشمل تشكيل مجلس الإدارة الجديد تمثيلاً نسائياً بعضوية سيدة واحدة، ما يعكس التزام البنك بمبادئ الحوكمة والشمولية.

وأبرم البنك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تُحدد صلاحيات وواجبات ومسؤوليات ونطاق مساءلة أعضاء مجلس الإدارة، إضافةً إلى المسائل الأخرى المتعلقة بتعيينهم، بما في ذلك تحديد فترة العضوية والوقت المتوقع منهم كأعضاء في مجلس الإدارة تخصيصه للبنك، وتحديد مهامهم في لجان المجلس وأتعابهم، ومستحقاتهم المالية والمصاريف التي يتم تغطيتها من قبل البنك، وإمكانية حصولهم على المشورة المهنية المستقلة عند الحاجة.

وكما في نهاية العام ٢٠٢٥م، تألف مجلس الإدارة من ١١ عضواً، ثلاثة منهم أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك الرئيس، وسبعة أعضاء مستقلين، وعضو تنفيذي واحد، يتمتعون مجتمعين بخبرات وقدرات مهنية متنوعة على نطاق واسع. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن السير الذاتية لأعضاء المجلس في الصفحة ٣٨-٤٠ من هذا التقرير السنوي.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تخضع معايير استقلالية الأعضاء للمراجعة السنوية من قبل مجلس الإدارة. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، يتألف مجلس الإدارة من أربعة أعضاء مصنفين غير مستقلين وفقاً للأنظمة الرقابية لمصرف البحرين المركزي، فيما تم تصنيف بقية الأعضاء السبعة مستقلين (راجع الجدول في الصفحة ٣٠).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الأداء العام، وتحديد التوجه الاستراتيجي للبنك.

ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بتحديد أهداف البنك واعتماد الاستراتيجية العامة ومراجعتها سنوياً، ووضع الهيكل الإداري ومسؤولياته والأنظمة والأدوات الرقابية. ويقوم كذلك بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، ومدى تطبيقها للاستراتيجية المحددة. وكذلك يقوم بمراقبة أي تضارب في المصالح تفادياً لسوء استغلال السلطة في إبرام معاملات مع الأطراف ذات العلاقة. ويتلقى المجلس أيضًا تحديثات دورية من فريق التحول الذي يشرف على البنية التحتية لتقنية المعلومات للمجموعة والمشاريع الرئيسية.

ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة، التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للبنك وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية تحديد إطار الرقابة الداخلية حسبما يراه المجلس ضرورياً، التي من شأنها تمكين إعداد القوائم المالية الموحدة دون أخطاء جوهرية نتيجة الاحتيال أو الخطأ المقصود.

كما يقوم المجلس بالدعوة لانعقاد اجتماعات الجمعية العامة ويعد جدول الأعمال لهذه الاجتماعات ويضمن المساواة في المعاملة بين جميع المساهمين بمن فيهم أقلية المساهمين.

وأخيراً، يفوض المجلس لإدارة البنك مسؤولية القيام بالإدارة اليومية للبنك وفقاً للسياسات والتوجيهات والقواعد التي يضعها.

وفي إطار التحضير لعقد اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، يتم تزويد أعضاء المجلس بالتقارير الدورية وجميع المعلومات اللازمة لهذه الاجتماعات مسبقاً، إضافةً إلى المعلومات المحددة التي يطلبها الأعضاء من حين لآخر. كما يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية الشهرية وغيرها من التقارير الإدارية الدورية، التي تمكنهم من تقييم أداء البنك وإدارته التنفيذية مقارنةً بالأهداف المعتمدة. ويعقد مجلس الإدارة، وفقاً للنظام الأساسي للبنك، ما لا يقل عن أربع اجتماعات سنوياً، مع جواز عقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

خلال عام ٢٠٢٥، وافقت لجنة الائتمان الإدارية، ومجلس الإدارة، واللجنة التنفيذية، و/أو كبار المسؤولين التنفيذيين في إدارة الائتمان في بنك الخليج الدولي ش.م.ب. على منح أو تجديد حدود ائتمانية بقيمة إجمالية بلغت ١,٩٣٦,٩ مليون دولار أمريكي لصالح كل من: صندوق الاستثمارات العامة، والشركة السعودية للصناعات العسكرية (سامي)، وشركة لوسيد (Lucid)، وشركة داتا هب هولدنغ (Data Hub Holding)، وشركة سنابل للاستثمار، وشركة ماتيتو للمرافق المحدودة (Metito Utilities Limited). وللمؤسسات والشركات المذكورة صلة بستة من أعضاء مجلس إدارة البنك، وقد تم اتخاذ القرارات الخاصة بالمعاملات مع هذه الأطراف ذات العلاقة بالإجماع بعد عرضها على المجلس واللجنة التنفيذية، مع امتناع الأعضاء المعنيين عن التصويت.

كما وافقت لجنة الائتمان، ومجلس الإدارة، و/أو اللجنة التنفيذية في البنك على منح أو تجديد حدود ائتمانية لحكومة المملكة العربية السعودية، حيث يوجد تضارب مصالح لدى أربعة من أعضاء مجلس إدارة البنك، وذلك لانتمائهم إلى جهة حكومية استفادت من زيادة هذه الحدود. وامتنع الأعضاء المعنيون عن التصويت على المعاملات التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية بسبب تضارب المصالح.

تـقـريـر
الحـوكمـة (تتمة)

يتضمن الجدول التالي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة وسجل حضورهم للاجتماعات خلال عام ٢٠٢٥م:

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢٥م إلى ٧ أغسطس ٢٠٢٥م

أعضاء مجلس الإدارة	الجنس	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	لجنة سياسات المخاطر	لجنة الابتكار	لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية	تنفيذي/ غير تنفيذي	مستقل/ غير مستقل
*الأستاذ عبد الله بن محمد الزامل - رئيس مجلس الإدارة**	ذكر	٣ (٣)	٣ (٣)				٣ (٣)	١ (١)	غير تنفيذي	*غير مستقل*
معالي الدكتور نجم بن عبد الله الزيد - نائب رئيس مجلس الإدارة	ذكر	٣ (٣)				٤ (٤)			غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن الحليسي	ذكر	٣ (٣)	٢ (٣)				٣ (٣)	١ (١)	تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ سلطان بن عبد الملك آل الشيخ	ذكر	٣ (٣)		٣ (٣)			٢ (٣)	١ (١)	غير تنفيذي	غير مستقل
*الأستاذ بندر بن عبد الرحمن بن مقرن**	ذكر	٢ (٢)			١ (٢)				غير تنفيذي	*غير مستقل*
السيد فرانك شواب	ذكر	٣ (٣)		٣ (٣)	٢ (٢)		٣ (٣)		غير تنفيذي	مستقل
السيد راجيف كاكار	ذكر	٣ (٣)	٣ (٣)	٣ (٣)					غير تنفيذي	مستقل
*الدكتور خالد بن عبد الله السويلم**	ذكر	٢ (٢)				٣ (٤)			غير تنفيذي	*مستقل*
معالي الأستاذ فهد بن عبد الجليل آل سيف	ذكر	٣ (٣)	٣ (٣)			٣ (٤)			غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ نزار الساعي	ذكر	٣ (٣)				٤ (٤)			غير تنفيذي	مستقل

تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى الحد الأقصى لعدد الاجتماعات خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢٥م إلى ٧ أغسطس ٢٠٢٥م.

**انتهت عضوية الأستاذ عبد الله بن محمد الزامل والأستاذ بندر بن عبد الرحمن بن مقرن والدكتور خالد بن عبد الله السويلم في ٧ أغسطس ٢٠٢٥م.*

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من ٨ أغسطس ٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

أعضاء مجلس الإدارة	الجنس	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	لجنة سياسات المخاطر	لجنة الابتكار	لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية*	تنفيذي/ غير تنفيذي	مستقل/ غير مستقل
*معالي الأستاذ فهد بن عبد الجليل آل سيف - رئيس مجلس الإدارة***	ذكر	٢ (٢)	٢ (٢)						غير تنفيذي	*غير مستقل*
معالي الدكتور نجم بن عبد الله الزيد - نائب رئيس مجلس الإدارة	ذكر	٣ (٣)			٢ (٢)	١ (١)			غير تنفيذي	مستقل***
الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن الحليسي	ذكر	٣ (٣)	١ (٢)				١ (١)	غير متوفر	تنفيذي	غير مستقل
*معالي الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن العريفي****	ذكر	٣ (٣)	٢ (٢)	٢ (٣)				غير متوفر	غير تنفيذي	*مستقل*
*الأستاذ أحمد العنزي****	ذكر	٣ (٣)					*١ (١)*		غير تنفيذي	*مستقل*
*الدكتور خالد الفداغ****	ذكر	٣ (٣)		٣ (٣)					غير تنفيذي	*مستقل*
*الأستاذة مرام الجهني****	أنثى	٢ (٣)			٢ (٢)				غير تنفيذي	*غير مستقل*
الأستاذ سلطان بن عبد الملك آل الشيخ	ذكر	٣ (٣)		٣ (٣)			١ (١)		غير تنفيذي	غير مستقل
السيد فرانك شواب	ذكر	٣ (٣)			٢ (٢)	١ (١)	١ (١)		غير تنفيذي	مستقل
السيد راجيف كاكار	ذكر	٣ (٣)	٢ (٢)	٣ (٣)		١ (١)			غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ نزار الساعي	ذكر	٣ (٣)				١ (١)			غير تنفيذي	مستقل

تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى الحد الأقصى لعدد الاجتماعات خلال الفترة من ٨ أغسطس ٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

**لم تُعقد أي اجتماعات للجنة الاستدامة والتغييرات المناخية خلال الفترة من ٨ أغسطس ٢٠٢٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.*

***تم تعيين معالي الأستاذ فهد بن عبد الجليل آل سيف رئيساً لمجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ٨ أغسطس ٢٠٢٥م. وكان معالي الأستاذ فهد قد عُيّن وزيراً للاستثمار في المملكة العربية السعودية بموجب مرسوم ملكي، وبناء عليه استقال من مجلس إدارة البنك في ٣٠ مارس ٢٠٢٦م.*

****بعد التشاور مع مصرف البحرين المركزي، أعاد المصرف تصنيف معالي الدكتور نجم بن عبد الله الزيد كعضو مستقل في مجلس الإدارة عند إعادة تعيينه في الدورة الجديدة للمجلس في أغسطس ٢٠٢٥م.*

كما حصل بنك الخليج الدولي على استثناء من مصرف البحرين المركزي فيما يخص تولي معالي الدكتور نجم منصب رئيس لجنة سياسات المخاطر ولجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت، شريطة ألا يكون له صوت مرجح، وهو ما ورد في الصلاحيات الموكلة إليه ووثائق الحوكمة ذات الصلة.

***** تم تعيين معالي الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن العريفي، والأستاذ أحمد العنزي، والدكتور خالد الفداغ، والأستاذة مرام الجهني في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ٨ أغسطس ٢٠٢٥م.*

لجان مجلس الإدارة

تستمد لجان المجلس صلاحياتها ومسؤولياتها من المجلس. وترد تفاصيل عضوية اللجان وحضورها في الجداول أدناه:

عضوية لجان مجلس الإدارة (١ يناير ٢٠٢٥م – ٧ أغسطس ٢٠٢٥م)

لجان مجلس الإدارة	أعضاء اللجنة	مناصب الأعضاء
اللجنة التنفيذية	الأستاذ عبد الله بن محمد الزامل	رئيس
	الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
	معالي الأستاذ فهد بن عبد الجليل آل سيف	عضو
لجنة التدقيق	السيد راجيف كاكار	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبد الملك آل الشيخ	عضو
لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	معالي الدكتور نجم بن عبد الله الزيد	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	الأستاذ بندر بن عبد الرحمن بن مقرن	عضو
لجنة سياسات المخاطر	معالي الدكتور نجم بن عبد الله الزيد	رئيس
	الأستاذ خالد بن عبد الله السويلم	عضو
	معالي الأستاذ فهد بن عبد الجليل آل سيف	عضو
	الأستاذ نزار الساعي	عضو
لجنة الابتكار	السيد فرانك شواب	رئيس
	الأستاذ عبد الله بن محمد الزامل	عضو
	الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبد الملك آل الشيخ	عضو
لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية	الأستاذ عبد الله بن محمد الزامل	رئيس
	الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبد الملك آل الشيخ	عضو
	السيدة كاثرين غاريت كوكس	عضو

عضوية لجان مجلس الإدارة (٨ أغسطس ٢٠٢٥م إلى تاريخه)

لجان مجلس الإدارة	أعضاء اللجنة	مناصب الأعضاء
اللجنة التنفيذية	معالي الأستاذ فهد بن عبد الجليل آل سيف	رئيس
	الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	معالي الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن العريفي	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
لجنة التدقيق	الدكتور خالد الفداغ	رئيس
	الأستاذ سلطان بن عبد الملك آل الشيخ	عضو
	معالي الأستاذ عبد العزيز بن عبدالرحمن العريفي	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	معالي الدكتور نجم بن عبد الله الزيد*	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	الأستاذة مرام الجهني	عضو
لجنة سياسات المخاطر	معالي الدكتور نجم بن عبد الله الزيد*	رئيس
	السيد راجيف كاكار	عضو
	الأستاذ نزار الساعي	عضو
	السيد فرانك شواب	عضو
لجنة الابتكار	السيد فرانك شواب	رئيس
	الأستاذ أحمد العنزي	عضو
	الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبد الملك آل الشيخ	عضو
	السيدة أنجو باتوردهان	عضو حاضر بصفة دائمة
لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية	معالي الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن العريفي	رئيس
	الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	السيدة كاثرين غاريت كوكس	عضو

**حصل بنك الخليج الدولي على استثناء من مصرف البحرين المركزي فيما يخص تولي معالي الدكتور نجم بن عبد الله الزيد منصب رئيس لجنة سياسات المخاطر ولجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت، شريطة ألا يكون له صوت مرجح، وهو ما ورد في الصلاحيات الموكلة إليه ووثائق الحوكمة ذات الصلة.*

تـقـريـر
الحـوكمـة (تتمة)

اجتماعات المجلس ولجانه خلال عام ٢٠٢٥م

نوع الاجتماع		تاريخ الاجتماع
مجلس الإدارة	١.	٢٤ فبراير ٢٠٢٥م
	٢.	٦ مايو ٢٠٢٥م
	٣.	٧ أغسطس ٢٠٢٥م
	٤.	٢١ أغسطس ٢٠٢٥م
	٥.	٦ نوفمبر ٢٠٢٥م
	٦.	٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥م
اللجنة التنفيذية	١.	٢٤ فبراير ٢٠٢٥م
	٢.	٦ مايو ٢٠٢٥م
	٣.	٧ أغسطس ٢٠٢٥م
	٤.	٢ نوفمبر ٢٠٢٥م
	٥.	٧ ديسمبر ٢٠٢٥م
لجنة التدقيق	١.	١٦ فبراير ٢٠٢٥م
	٢.	٤ مايو ٢٠٢٥م
	٣.	٣٠ يوليو ٢٠٢٥م
	٤.	٤ نوفمبر ٢٠٢٥م
	٥.	١٧ نوفمبر ٢٠٢٥م
	٦.	٩ ديسمبر ٢٠٢٥م
لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	١.	١٩ فبراير ٢٠٢٥م
	٢.	٢٠ مارس ٢٠٢٥م
	٣.	٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥م
	٤.	١٠ ديسمبر ٢٠٢٥م
لجنة سياسات المخاطر	١.	١٩ فبراير ٢٠٢٥م
	٢.	٥ مايو ٢٠٢٥م
	٣.	١٨ يونيو ٢٠٢٥م
	٤.	٥ أغسطس ٢٠٢٥م
	٥.	٥ نوفمبر ٢٠٢٥م
لجنة الابتكار	٥.	١٦ فبراير ٢٠٢٥م
	٦.	٢٨ أبريل ٢٠٢٥م
	٧.	٦ أغسطس ٢٠٢٥م
	٨.	٥ نوفمبر ٢٠٢٥م
لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية	١.	٢٧ مايو ٢٠٢٥م

اللجنة التنفيذية

تشمل صلاحيات اللجنة التنفيذية، من بين أمور أخرى، ما يلي:

١. مساعدة مجلس الإدارة في وضع السياسات التنفيذية للبنك ومتابعة تنفيذها.

٢. مساعدة مجلس الإدارة في مراجعة وتقييم وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن القضايا الاستراتيجية للبنك، أو بشأن التطورات المهمة في توجهات وأهداف البنك الاستراتيجية.

٣. الموافقة على مبالغ الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي للبنك، وذلك ضمن الحدود الموافق عليها من مجلس الإدارة.

٤. تحديد وتعديل وتفويض حدود الإنفاق في الأنشطة التشغيلية والاستراتيجية حسب الحاجة، وذلك وفقاً للحدود المحددة مسبقاً من قبل مجلس الإدارة.

٥. مراجعة جميع أنواع التسهيلات الائتمانية والموافقة عليها ضمن الصلاحيات المفوضة إليها.

٦. تنفيذ المهام الإضافية التي يكلفها بها مجلس الإدارة.

٧. اطلاع مجلس الإدارة على بنود المناقشات والقضايا والمداولات والقرارات المهمة.

٨. ممارسة صلاحيات مجلس الإدارة في الشؤون التي لم يصدر فيها المجلس توجيهات محددة خلال الظروف الطارئة التي يتعذر فيها عقد اجتماع مجلس الإدارة، وذلك وفق القوانين ذات الصلة واتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للبنك. ولمجلس الإدارة بالإجماع القيام بتغيير أو تعديل أي من قرارات اللجنة التنفيذية التي يتم اتخاذها بشأن هذه الأمور.

وفي جميع الأحوال، يتعين على أعضاء اللجنة التنفيذية ممارسة مهامهم، واتخاذ القرارات وفقاً لتقديرهم على نحو يكفل حفظ مصالح البنك ومساهميه.

وتتلقى اللجنة التنفيذية تقارير من اللجان التوجيهية المفوضة من قبل مجلس الإدارة، والمكلفة بالإشراف على المسائل المتعلقة بالتوجه الاستراتيجي المستقبلي للبنك وأجندة التحول.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

يتمثل دور لجنة التدقيق في مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على: (١) دقة التقارير الخاصة بالبيانات المالية ربع السنوية والسنوية للبنك (٢) الالتزام بالأنظمة والقوانين وقواعد الحوكمة الرشيدة (٣) نظم الرقابة الداخلية (٤) التحقق من مؤهلات واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين ومراقبة أدائهم (٥) إجراء عمليات التدقيق المستقلة وعمليات التفتيش التنظيمية (٦) مراجعة سياسات وعمليات الالتزام والتدقيق والمحاسبة وإعداد التقارير المالية في البنك (٧) مراجعة تقارير التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية والالتزام والتأكد من أن الإدارة العليا تتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب لمعالجة أي نقاط ضعف في الرقابة وعدم الامتثال للسياسات والقوانين واللوائح وغيرها من المشكلات التي يحددها المدققون ومسؤول الالتزام ووظائف الرقابة الأخرى.

تتضمن لائحة صلاحيات اللجنة تفاصيل إضافية بشأن المسؤوليات المتعلقة بالبيانات المالية والضوابط الداخلية والتدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية وتقارير الالتزام بالأنظمة والشكاوى/الإبلاغ عن المخالفات. ويخضع رئيس التدقيق للمجموعة ورئيس الالتزام للمجموعة عملياً لإشراف لجنة التدقيق ويتبعان الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب. في الشؤون الإدارية.

لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تساند لجنة سياسات المخاطر مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بالضوابط المتبعة لضمان الالتزام بحدود المخاطر التي يحددها البنك، والحدود التي يمارسها من خلالها أنشطته. وتعمل اللجنة بصورة مستمرة على:

١. ضمان قيام البنك بصياغة واعتماد سياسات لإدارة المخاطر الجوهرية والموافقة عليها.

٢. استلام ومراجعة ومناقشة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المقترحات بتعديل حدود المخاطر المسموح بها.

٣. مراقبة ما إذا كانت الإدارة تحافظ على ثقافة تشجع وتكافئ مناقشة المخاطر المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بفاعلية.

٤. التأكد من أن المهام والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر محددة بوضوح، مع تحمل رؤساء الأقسام و/أو رؤساء الأقسام للمجموعة للمسؤولية المباشرة. وكذلك التأكد من استقلالية مسؤولي إدارات المخاطر والرقابة عن أنشطة تطوير أعمال البنك.

٥. ضمان قيام الإدارة بإبلاغ اللجنة عن أي استثناء أو تجاوز ملحوظ لحدود المخاطر المسموح بها، وذلك ليتسنى للجنة الاطلاع عليها وأخذ العلم بها.

٦. التأكد من قيام الإدارة بإخطار اللجنة دورياً بجميع المخاطر الجوهرية التي قد تواجه أعمال البنك، والتأكد من رضاها عن الإجراءات التي تتخذها الإدارة لمعالجتها.

٧. مراجعة حدود المخاطر المسموح بها والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأنشطته، ويتضمن هذا (على سبيل المثال لا الحصر) الآتي:

- استلام ومراجعة تقارير الانكشاف للمخاطر الائتمانية بناءً على النطاق الجغرافي، والتصنيف الائتماني، والقطاع/التركيز، والقروض المتعثرة وكذلك تقارير اختبار التحمّل.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن السيولة ومخاطر السوق، بما في ذلك اختبارات التحمل ذات الصلة واختبار خطة التمويل الطارئ.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة المخاطر غير المالية.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن الأمن السيبراني، بما في ذلك المبادرات الاستراتيجية ولوحات معلومات الأمن السيبراني وغيرها من المخاطر المختلفة.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن المخاطر الاستراتيجية.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن أية مخاطر أخرى، مثل مخاطر الاحتيال ومخاطر تقنية المعلومات وغيرها.

تـقـريـر
الحوكمـة (تتمة)

لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت

الهدف الرئيس لهذه اللجنة هو مساندة مجلس الإدارة في ضمان الحفاظ على تقديم مستويات أجور ومكافآت تنافسية حتى يتمكن البنك من الاستمرار في استقطاب، والمحافظة على الكوادر ذات الكفاءة وتشجيعها، من أجل تنفيذ استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه. وتشمل مسؤوليات اللجنة دون حصر، كما هو مبين في لائحة مهام عمل اللجنة، ما يلي:

شؤون الترشيح

١. تقييم المهارات والقدرات المطلوبة لإدارة البنك ومدى توفر المهارات المطلوبة في الإدارة العليا.
٢. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا فرادى ومجتمعين. وإخضاع الإدارة العليا لتقييم أداء سنوي وتوثيق مثل هذه التقييمات لتكون تحت إشراف المجلس. والحصول على تعليقات بشأن تقييم الأداء لرئيس المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس وحدة الالتزام ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي ومسؤول الشريعة المعين من قبل لجنة المجلس المسؤولة عن الإشراف على هذه الأدوار.
٣. وضع إجراءات تحديد المرشحين المناسبين لشغل المناصب الإدارية العليا، والتصديق على تعيين هؤلاء المرشحين لشغل هذه المناصب.
٤. وضع خطة للتعاقب في الإدارة التنفيذية لضمان تحقيق التوازن المناسب في المهارات والخبرات في البنك. تقديم توصيات للمجلس بشأن خطط التعاقب الملائمة لحاملي المناصب التنفيذية ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي.
٥. الإشراف على سياسات الموارد البشرية المتعلقة بالتوظيف والاحتفاظ بالموظفين وقياس الأداء والفصل بين الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية.
٦. المراجعة والإشراف على تنفيذ وتطبيق لائحة القواعد السلوكية الخاصة بالبنك.

شؤون المكافآت

مراجعة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ما يلي:

١. مراجعة سياسات المكافآت لحاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي "Approved Persons" والمتحملين للمخاطر المادية "Material Risk-takers"، والتي يتم اعتمادها من قبل المساهمين وأن تكون متسقة مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك.
٢. الموافقة على نظام المكافآت والإشراف على تنفيذه ومراجعته للتأكد من أن النظام يعمل على النحو المنشود ويتضمن ضوابط فعالة، بما في ذلك الاختبار الخلفي واختبار الاجهاد لسياسة المكافآت. وينبغي مراجعة النظام بانتظام للتأكد من امتثاله للوائح والسياسات الداخلية وإجراءات البنك. وعلاوة على ذلك، يجب مراجعة نتائج المكافآت وقياسات المخاطر ونتائج المخاطر بشكل دوري للتأكد من اتساقها مع إطار تحمل المخاطر المعتمد "Risk Appetite" من قبل مجلس الإدارة.
٣. الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ الممنوحة لحاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي والمتحملين للمخاطر المادية وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة التي يتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما في ذلك الرواتب والأتعاب والمصروفات والمكافآت السنوية ومزايا الموظفين الأخرى.
٤. التأكد من توافق المكافآت مع كافة أنواع المخاطر ومن أن نظام المكافآت يأخذ في الاعتبار الموظفين الذين يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهم يتحملون قدراً مختلفاً من المخاطر نيابة عن البنك.
٥. التأكد من أن المكافآت المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي أجور الأشخاص المتحملين للمخاطر المادية.
٦. مراجعة نتائج اختبارات التحمل والاختبارات الخلفية قبل اعتماد إجمالي المكافآت المتغيرة التي يتم توزيعها مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصروفات والمكافآت السنوية ومزايا الموظفين الأخرى.
٧. تمحيص الممارسات التي يتم من خلالها سداد المكافآت مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي ما يزال توقيتها واحتمالها غير مؤكدين من خلال المؤشرات الرئيسة الكمية والنوعية. ويتعين على اللجنة مناقشة الإيرادات التي لا يمكن تحقيقها أو التي تظل احتمالية تحقيقها غير مؤكدة عند حلول موعد سداد هذه المكافآت.
٨. التأكد من أنه بالنسبة لحاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي في كل من إدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي، والعمليات، والرقابة المالية، والموارد البشرية، وتقنية المعلومات، والشؤون القانونية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والالتزام، يجب أن تمثل المكافآت الثابتة القدر الأكبر من مزيج المكافآت الثابتة والمتغيرة لهؤلاء الموظفين.
٩. التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين المتعلق بالمكافآت والمسؤوليات لتقويض آثار مواءمة المخاطر المضمنة في ترتيبات أجورهم.
١٠. التأكد من استناد تقييم أداء ومكافآت الإدارة العليا والموظفين، من بين عوامل أخرى، إلى التزامهم بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة ومتطلبات قواعد مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوارد في الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي المنظم للجرائم المالية.
١١. التأكد من الإفصاح عن المكافآت لمساهمي البنك وفقاً للقسم PD-6.1 وفي التقرير السنوي وفقاً للقسم PD-1.3.8 (وحدة الإفصاح العلني) للمجلد الأول من قواعد مصرف البحرين المركزي (بصيغتها المعدلة من وقت إلى آخر).

شؤون الحوكمة

١. الإشراف على تطوير ومراجعة سياسات الحوكمة.
٢. مراقبة التزام البنك بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بالحوكمة.
٣. مراجعة مهام وتقييم لوائح أداء عمل المجلس ولجانه والتوصية إلى المجلس بالتحديثات الضرورية لتحسين نظام ومهام عمل المجلس ولجانه.
٤. مراجعة تصنيف أعضاء مجلس الإدارة والبيانات الصادرة عن أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة العليا بشأن أنشطتهم ومصالحهم الخارجية للتحقق مما إذا كان هناك أي تضارب في المصالح واتخاذ الخطوات المناسبة حيالها.
٥. الإشراف على النشاطات التدريبية للحوكمة الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.
٦. الإشراف على إعداد التقارير العامة للبنك بشأن مسائل الحوكمة.
٧. تقييم الهيكل القائم للمجلس واللجان وحجمه وتكوينه على أساس سنوي.

لجنة الابتكار

هي لجنة أسست لغرض خاص وتقع خارج إدارة اللجان المطلوب تشكيلها بموجب المتطلبات الرقابية، وتعمل على مساندة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته من خلال الإشراف على إمكانيات البنك وتوجهه الاستراتيجي في مسائل التقنية والابتكار، بما في ذلك الاستثمار في البحث والتطوير وغيرها من المبادرات التقنية. وتشمل مسؤوليات اللجنة ما يلي:

١. مساندة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الرقابية المتعلقة بمسائل التقنية المالية وأنظمة التقنية المالية والابتكار.
٢. مراجعة الابتكارات والاتجاهات الناشئة في التقنية المالية من أجل التطبيق المحتمل لها في البنك.
٣. الإشراف على مراجعة الإدارة واختيارها وتطويرها وتنفيذها للمواضيع والحلول المبتكرة بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للبنك.
٤. تحديد الفرص التي تخلق قيمة وتُحدث فرقاً للعملاء فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك عبر مختلف وحدات أعماله.
٥. تعزيز الوعي بالتحديات والفرص التي تطرحها التغيرات السريعة في المشهد الرقمي.

لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية

هذه لجنة ذات غرض خاص لا تتطلبها الأنظمة. تلعب اللجنة دوراً استشارياً في تصميم وتنفيذ استراتيجية الاستدامة وتغير المناخ لبنك الخليج الدولي، والتي تشمل القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة. تقدم اللجنة المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن تطور الاستراتيجيات وتشجع الإدارة التنفيذية على دمج مخاطر وفرص الاستدامة وتغير المناخ بشكل فعال في أعمال البنك والمجموعة.

واللجنة مسؤولة عن:

- إطار الاستدامة لبنك الخليج الدولي
- إطار التمويل المستدام وتمويل التحول لبنك الخليج الدولي وأطر وسياسات الاستدامة الأخرى ذات الصلة
- أهداف الاستدامة ورصد المقاييس المرتبطة بها

تقييم مجلس الإدارة

تقتضي لائحة مهام عمل لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت، وسياسة حوكمة الشركات وكذلك ميثاق مجلس الإدارة، قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس كل على حده مرة واحدة سنوياً على الأقل.

وقد قام المجلس بمراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من جميع اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، لتقييم الأنشطة الرئيسة خلال العام ومقارنتها بلوائح المهام. فضلاً عن ذلك، يتم تقييم أداء أعضاء المجلس استناداً لمعايير تقييم يمكن قياسها، والتقييمات الذاتية التي يجريها الأعضاء، مع تقييم رئيس مجلس الإدارة بهذا الخصوص. هذا ويتم تزويد المساهمين بتقرير عن تقييم أداء المجلس الذي يجري سنوياً خلال اجتماع الجمعية العامة.

هيئة الرقابة الشرعية

شكل مجلس إدارة بنك الخليج الدولي هيئة للرقابة الشرعية في عام ٢٠١٢م، ومن ثم أعاد تشكيل الهيئة في ٢٠٢١م لمدة تستمر ثلاث سنوات، ومن ثم تمديدها في عام ٢٠٢٤م لمدة سنتين (تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م). وقد صادق المساهمون على تشكيل الهيئة في ٣١ مارس ٢٠٢٤م.

هيئة الرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة مكونة من علماء شريعة موقرين، وتتولى مسؤولية توجيه ومراجعة الأنشطة المصرفية الإسلامية للبنك والإشراف عليها للتأكد من أنها تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتعد هيئة الرقابة الشرعية مسؤولة بشكل أساسي عن:

- الإشراف الشرعي على الأعمال والأنشطة الإسلامية لبنك الخليج الدولي.
- تحديد المعايير الشرعية اللازمة بخصوص الأنشطة الإسلامية لبنك الخليج الدولي.
- إصدار القرارات الشرعية لتمكين البنك من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- التأكد من أن سياسات وإجراءات البنك الشرعية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم الفتاوى والموافقات والتوصيات بشأن المنتجات والخدمات الإسلامية لبنك الخليج الدولي قبل تقديمها للعملاء.

خلال عام ٢٠٢٥م، مارست هيئة الرقابة الشرعية مهامها الرقابية من خلال مراجعة ومناقشة الأنشطة المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتأكد من أن جميع الأنشطة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقامت هيئة الرقابة الشرعية بواجباتها بشكل مستقل وبدعم وتعاون من الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وتلقت الهيئة المساعدة المطلوبة للوصول إلى الوثائق والبيانات الإسلامية، كما قامت بمراجعة ومناقشة التعديلات اللازمة والمتطلبات الشرعية لإصدار قرارات شرعية موضوعية. وبعد المراجعة المُرضية، أصدرت هيئة الرقابة الشرعية تقرير الالتزام الشرعي لعام ٢٠٢٥م، مؤكدة، من بين أمور أخرى، أن جميع العقود والمعاملات والصفقات الإسلامية لبنك الخليج الدولي قد تم تنفيذها وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

اسم العضو	منصب العضو
فضيلة الشيخ محمد علي القري	الرئيس
فضيلة الشيخ نظام يعقوبي	عضو تنفيذي
فضيلة الشيخ أسامة بحر	عضو

تـقـريـر
الحـوكمـة (تتمة)

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية خلال ٢٠٢٥م

عقدت هيئة الرقابة الشرعية أربع اجتماعات فصلية عام ٢٠٢٥م، ويبين الجدول التالي الحضور والتواريخ:

عضو هيئة الرقابة الشرعية	٩ مارس	٢٢ يونيو	٢٨ سبتمبر	١١ ديسمبر
الشيخ محمد علي القري	✓	✓	✓	✓
الشيخ نظام يعقوبي	X	X	✓	✓
الشيخ أسامة بحر	✓	✓	✓	✓

مكافآت هيئة الرقابة الشرعية

تم تحديد المكافآت الحالية لهيئة الرقابة الشرعية بموجب قرارات مجلس الإدارة الصادرة في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠م و٢٩ يوليو ٢٠٢٢م. بلغ مجموع المكافآت المدفوعة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعام ٢٠٢٥م كما في الجدول التالي:

الأتعاب المهنية	٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي
أتعاب الاجتماعات	٥,٠٠٠ دولار أمريكي
المجموع	٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي

الإعداد والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

تتم إحاطة مجلس الإدارة واللجان التابعة له بآخر المستجدات والتطورات في المجال التنظيمي والرقابي وغيرها من المجالات التي تقع في نطاق مسؤولياتهم بصورة دورية.

وقد خضع أعضاء مجلس الإدارة لبرنامج إعداد وتدريب رسمي عند بدء الدورة الجديدة للمجلس. ويولي المجلس أيضاً أهمية بالغة لتوفير فرص التدريب والتطوير لأعضائه. وفي هذا السياق فقد أصدر المجلس قراراً لتشجيع الأعضاء على الحصول على التدريب الذي يرونه ضرورياً، وذلك على نفقة البنك، كما يتم إطلاع الأعضاء باستمرار على فرص التدريب المتوفرة.

واعتمدت لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت برنامجاً تدريبياً لمجلس الإدارة لعام ٢٠٢٥م والذي تم تنفيذه على مدار العام. وتمثل جلسات التدريب الافتراضية هذه، التي يقدمها مقدمو خدمات عالميون، منهجاً للقيادة الفكرية يهدف إلى تحقيق تأثير ملموس.

تم تقديم البرنامج على هيئة سلسلة من الجلسات المنظمة بإشراف مؤسسات أكاديمية دولية معتمدة ونخبة من الخبراء في القطاع، وقد غطى مجموعة واسعة من الموضوعات الاستراتيجية والناشئة شملت إدارة المخاطر والالتزام، مع التركيز على تهديدات الأمن السيبراني والمخاطر المرتبطة بالثقافة المؤسسية والسلوك المهني؛ والحوكمة التكنولوجية والابتكار، بما في ذلك أخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي، إلى جانب العملات الرقمية والأتمتة؛ والقيادة الاستراتيجية للتحول، بما يشمل تطوير المواهب وتعزيز جاهزية القوى العاملة المستقبلية؛ إضافة إلى النمو المستدام والاتجاهات العالمية، بما في ذلك دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتأثير الحوسبة الكمومية على قطاع الخدمات المالية.

الإدارة العليا

يتولى فريق الإدارة العليا مسؤولية إدارة أعمال البنك اليومية وفقاً للصلاحيات المفوضة إليه من قبل مجلس الإدارة، ويرأس هذه الإدارة الأستاذ عبد العزيز الحليسي، الرئيس التنفيذي للمجموعة، والأستاذة سارة عبد الهادي، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.، ويساندهما أعضاء في فريق الإدارة العليا وسكرتير مجلس الإدارة. وتظهر السير الذاتية للمديرين التنفيذيين على الصفحات ٤١-٤٢ من هذا التقرير السنوي.

وتقوم اللجان الإدارية المؤلفة من فريق الإدارة العليا التالي بيانها بمساعدة الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب. في إدارة البنك:

١. مجلس الإدارة لمجموعة بنك الخليج الدولي
٢. لجنة الإدارة لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.
٣. لجنة الائتمان لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.
٤. لجنة الأصول والمطلوبات لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.
٥. لجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة
٦. لجنة إدارة المخاطر للمجموعة
٧. لجنة إدارة أمن المعلومات
٨. اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات
٩. لجنة إدارة المخاطر التشغيلية والمخاطر غير المالية
١٠. لجنة الاستدامة لمجموعة بنك الخليج الدولي

أما على مستوى الفروع، فقد أنشأ البنك لجاناً إدارية مستقلة التزاماً منه بالمتطلبات التنظيمية المحلية عند الاقتضاء. وفي حال عدم وجود مثل تلك اللجان، تشرف اللجان الإدارية لبنك الخليج الدولي ش.م.ب. المذكورة أعلاه على المسائل المتعلقة بهذه الفروع لضمان التزامها بالمتطلبات التنظيمية المحلية. وتتألف اللجان الإدارية المستقلة للفروع من:

١. لجنة إدارة فرع بنك الخليج الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٢. لجنة الأصول والمطلوبات لفرع بنك الخليج الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٣. لجنة الأصول والمطلوبات لفرع بنك الخليج الدولي في سلطنة عُمان.

تستمد هذه اللجان صلاحياتها من مكتب الرئيس التنفيذي، بناءً على الصلاحيات والحدود المفوضة إليها من مجلس الإدارة بموجب سياسة حوكمة الشركات المعتمدة.

وإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه، أنشأ البنك العديد من الهيئات الإدارية والمجالس واللجان التوجيهية غير التنظيمية لدعم الإدارة اليومية للبنك.

يتطلب من الإدارة العليا تطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة، التي يقرها مجلس الإدارة في إطار استراتيجية وأهداف البنك التي يضعها المجلس وذلك لإدارة الأعمال اليومية لأنشطة البنك.

الإدارة العليا (تتمة)

تشمل مسؤوليات فريق الإدارة العليا المساعدة على/المساهمة في:

١. تحديد وتنفيذ الأهداف والتوجهات الاستراتيجية للبنك.
٢. إعداد الميزانية السنوية وخطة العمل للبنك.
٣. ضمان وجود وتنفيذ السياسات العليا الخاصة بمختلف أعمال البنك.
٤. وضع وإدارة الأهداف الخاصة بالمخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها.
٥. تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء استناداً إلى مستوى المخاطر المحددة.
٦. مراجعة أداء الأقسام المختلفة استناداً إلى الأهداف الاستراتيجية والميزانية واتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من تنفيذ الاستراتيجية.
٧. التأكد من أن البنك ينفذ جميع أنشطته وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والالتزام بنص وروح القوانين وبقواعد السلوك المهني.
٨. العمل على جعل البنك مثالاً يحتذى به في الالتزام بأفضل الممارسات المهنية وخدمة العملاء.

كما يتم توجيه نظر مسؤولي الإدارة العليا إلى أن هذه الواجبات تعد إضافة إلى واجباتهم الوظيفية المحددة والأهداف التي وضعت لهم، وتلك المحددة في دليل سياسات البنك وإجراءاته.

ويتم إبلاغ الرؤساء التنفيذيين للمجموعة وكيانات بنك الخليج الدولي والإدارة العليا عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية عبر الأقسام بصفة شهرية. وتُعقد مراجعات ربع سنوية منظمة بين الرؤساء التنفيذيين ورؤساء الأقسام لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية والأداء والثغرات. ويعتمد الرئيس التنفيذي للكيان المعني بطاقات أداء الأقسام المرفوعة إليه ويراقب تطورها بصفة نصف سنوية، ويتلقى مجلس الإدارة تحديثاً ربع سنوي حول الأولويات الاستراتيجية للمجموعة وبطاقات الأداء المتوازن لكيانات بنك الخليج الدولي.

الأجور والمكافآت

تحدد سياسة الأجور والمكافآت بالبنك، التي تشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة البنك تجاه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين الآخرين الذين تؤثر وظائفهم بشكل جوهري على محفظة المخاطر لدى البنك.

ويتبع البنك ممارسات المكافآت السليمة المتوافقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. وقد اعتمد مجلس الإدارة إطار عمل الحوافز ومكوناته وحصل على موافقة المساهمين عليه خلال اجتماع الجمعية العامة في عام ٢٠١٥م.

وتقوم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بمراجعة سياسة المكافآت المتغيرة سنوياً للتأكد من أن هذه السياسة تعمل على النحو المنشود وأنها متوافقة مع القوانين واللوائح والمبادئ والمعايير المعمول بها، بما في ذلك قابلية البنك على تحمل المخاطر.

وفيما يلي ملخص لأهم سمات إطار العمل الخاص بالمكافآت:

استراتيجية المكافآت

يمكن تلخيص غرض سياسة البنك في الأجور والمكافآت في تقديم مستوى تنافسي من إجمالي الأجور لاستقطاب الموظفين الأكفاء المؤهلين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم. وتعتمد سياسة البنك للمكافآت المتغيرة في المقام الأول على ترسيخ ثقافة قائمة على مستوى الأداء، بما يضمن مواءمة مصالح الموظفين مع مصالح مساهمي البنك، ويدعم تبني ممارسات رشيدة في إدارة المخاطر وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل. وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل النتائج المحققة على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية لهدف مشاركة نجاحات البنك ومواءمة حوافز الموظفين مع إطار المخاطر ونتائج المخاطر، وتجنب تقديم الحوافز التي قد تدفع الموظفين إلى تحمل مخاطر كبيرة أو غير ضرورية.

وتشكل كفاءة الموظفين وطريقة التزامهم على المدى الطويل العاملين الأساسيين لنجاح البنك. ولهذا يسعى البنك إلى استقطاب والاحتفاظ بأفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة باستمرار في العمل لدى البنك وتحفيزهم من أجل مصلحة المساهمين على المدى الطويل. وتتألف حزمة المكافآت لدى البنك من العناصر الرئيسة التالية:

- الأجور الثابتة
- المزايا
- مكافآت الأداء السنوية
- خطة المكافآت السنوية المؤجلة
- خطة الحوافز طويلة الأجل

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال الساري إدارة أعمال البنك وفق معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة الأجور والمكافآت لديه، حيث تخضع جميع الشؤون المتعلقة بالأجور والمكافآت والالتزام بالمتطلبات الرقابية لإشراف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

وتأخذ سياسة المكافآت لدى البنك بعين الاعتبار دور كل موظف وتحدد التوجيهات بناءً على كون الموظف قادراً على تحمل المخاطر المادية و/أو كونه من حاملي المناصب الإدارية أو الرقابية أو موظفي الدعم ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي أو موظفي الإدارة العليا، أو ممن تندرج مسؤولياتهم ضمن نطاق عمل وحدة المتطلبات الرقابية عالية المستوى، نتيجة حدود المكافآت أو التأثير النوعي للمخاطر. ويُقصد بحامل المنصب الذي يخضع تعيينه لموافقة مصرف البحرين المركزي بأنه الموظف الذي يتطلب تعيينه موافقة تنظيمية مسبقة أو تصنيفاً داخلياً ضمن الإدارة العليا نظراً لأهمية دوره في البنك. كما يُعد الموظف متحملاً للمخاطر المادية إذا كان يرأس إحدى إدارات الأعمال المهمة، وأي شخص يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملموس على إطار المخاطر لدى البنك.

وسعياً لضمان المواءمة بين ما يُدفع للموظفين واستراتيجية الأعمال، يقوم بنك الخليج الدولي بتقييم أداء البنك إجمالاً وأداء الأقسام والأفراد مقارنةً بالأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة المدى، التي تم تلخيصها بما يتماشى مع خطة العمل وعملية إدارة الأداء. ويُراعى في هذا التقييم الالتزام بقيم البنك ومقاييس المخاطر والالتزام، وفي المقام الأول، بالعمل بنزاهة، بما يتوافق مع متطلبات الثقافة المؤسسية والسلوك المهني. وبشكل عام، يكون الحكم على هذا الأداء ليس فقط بناء على ما تم تحقيقه على المدى القصير أو الطويل، ولكن أيضاً على كيفية تحقيق ذلك، إذ من شأن هذا العنصر أن يُسهم في استدامة العمل على المدى الطويل.

تـقـريـر
الحـوكمـة (تتمة)

دور لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت ومحور تركيزها

تشرف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت على جميع سياسات المكافآت المقدمة لموظفي البنك، حيث تعتبر اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وممارسات وخطط الأجور. كما تضطلع بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعتها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما أنها مسؤولة عن وضع المبادئ وإطار عمل الحوكمة لجميع قرارات الأجور والتعويضات. وتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة العمل وحجم المخاطر لدى البنك.

وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت خلال العام على هيئة بدل حضور أربعة (٤) اجتماعات عقدت في العام ٢٠٢٥م [٤ اجتماعات عام ٢٠٢٤م] ٣٣,٠٠٠ دولار أمريكي [٣٣,٠٠٠ دولار أمريكي عام ٢٠٢٤م].

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تنطبق مبادئ السياسة الخاصة بالمكافآت على مستوى المجموعة ككل، بينما يتم تطبيق متطلبات التأجيل وإصدار الأدوات غير النقدية للفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنك من خلال ما تحدده القوانين والأنظمة المحلية السارية والممارسات المتبعة في السوق.

مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس الإدارة من قبل المساهمين بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك، وترتبط المكافآت بالحضور الفعلي للاجتماعات. كما يتم اعتماد هيكل ومستوى مكافآت أعضاء المجلس في اجتماع الجمعية العامة، ويتكون مما يلي:

- أتعاب نظير حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له
- علاوة تغطية نفقات السفر والإقامة والمعيشة عند حضور اجتماعات المجلس واللجان التابعة له
- مبلغ ثابت ومحدد مسبقاً يمثل الأتعاب السنوية لأعضاء المجلس

وخلال عام ٢٠٢٥م، بلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس إدارة بنك الخليج الدولي ش.م.ب. ٢,٢ مليون دولار أمريكي [٢,١ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٤م]. وعلى مستوى المجموعة، بلغ إجمالي الأجور والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة ٤١,٤ مليون دولار أمريكي [٣٩,٧ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٤م] وتشمل مبلغ ٤,٥ مليون دولار أمريكي [٥,٠ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٤م] دُفعت لأعضاء مجلس الإدارة.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافآت المتغيرة هي مكافآت تتعلق بالأداء وتتألف أساساً من مكافأة الأداء السنوي وخطة الحوافز طويلة الأجل. وترتبط المكافآت السنوية - باعتبارها جزءاً من المكافآت المتغيرة للموظفين - بتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة كل سنة، والأداء الفردي للموظفين في تحقيق هذه الأهداف ومدى إسهامهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. وصممت خطة الحوافز طويلة الأجل بشكل يوائم بين مصالح المساهمين والموظفين الرئيسيين من جهة واستراتيجية البنك طويلة الأجل وأهدافه وأدائه من جهة أخرى، وتتضمن مقاييس تركز على الإجراءات المالية والنمو والاستراتيجية.

واتبع البنك إطار عمل معتمَد من قبل مجلس الإدارة لهدف تحقيق الشفافية بين المكافآت المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم إطار العمل على أساس الجمع بين الأداء المالي والعوامل غير المالية الأخرى التي تسهم على قدم المساواة في اعتماد الحزمة المستهدَفة لمكافآت الموظفين، وذلك قبل النظر في تخصيص أي مكافأة للإدارات وللموظفين بشكل فردي. وفي إطار العمل المتبع في تحديد حزمة المكافآت المتغيرة، تهدف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

وتتضمن مقاييس الأداء الرئيسة على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل، التي تشمل المؤشرات الربحية والملاءة المالية والسيولة والنمو. وتضمن عملية إدارة الأداء تحديد الأهداف بالشكل المناسب للإدارات ذات الصلة والموظفين المعنيين.

وفي تحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يبدأ البنك بوضع أهداف محددة، وتحديد معايير قياس تصاعدية يمكن مقارنتها في السوق، وتحديد أهداف العائدات وغير ذلك من مقاييس الأداء النوعية، التي ينتج عنها في نهاية المطاف حزمة تنازلية مستهدفة للمكافآت. ثم يتم تعديل حزمة المكافآت بحيث يتم مراعاة المخاطر من خلال استخدام المقاييس المعدلة حسب المخاطر.

وتُقيّم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بعناية الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت بناءً على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي ما يزال توقيت واحتمالية تحقيقها غير مؤكدين. وتتخذ اللجنة قراراتها بناء على تقييم الوضع المالي للبنك وتطلعاته المستقبلية.

ويتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة لتعديل حزمة المكافآت حسب جودة العائدات، ويسعى إلى صرف المكافآت من العائدات المحققة والمستدامة. وعندما لا تكون الأرباح بالمستوى المطلوب، يتم تعديل قاعدة الأرباح وفق تقدير لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت.

ولكي يحصل البنك على أي تمويل لتوزيع حزمة مكافآت متغيرة، فلا بد أن تتحقق الأهداف المالية. ومن شأن مقاييس الأداء ضمان أن إجمالي المكافآت المتغيرة يتقلص عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. كما تخضع حزمة المكافآت المستهدَفة لتعديلات المخاطر بما يتوازى مع إطار عمل الارتباط والتعديل حسب المخاطر، كما وُضِّح أعلاه.

وقد عين البنك Aon McLagan مستشاراً مستقلاً للمكافآت وفق معايير السوق لتقديم المشورة عند الحاجة إلى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت.

مكافآت إدارات الرقابة

يتيح مستوى مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم للبنك توظيف ذوي الخبرة والكفاءات العليا في هذه الإدارات. ويكفل البنك أن تكون مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم مرجحة في صالح المكافآت الثابتة، للحفاظ على الاستقلالية والموضوعية. أما المكافآت المتغيرة لهذه الإدارات فتستند إلى تحقيق أهداف وظيفية ولا ترتبط بالأداء المالي لمجال الأعمال الذي يتم مراقبته.

ويساهم نظام إدارة الأداء لدى البنك بالاضطلاع بدور محوري في تقييم أداء إدارات الرقابة والدعم على أساس الأهداف الموضوعة لها. وترتكز هذه الأهداف بشكل كبير على العناصر غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، وكذلك بيئة السوق والبيئة الرقابية، بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة الخاصة لكل إدارة.

المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال

ترتبط المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيس بمدى تحقيقها لأهداف الأداء الأساسية المحدّدة في نظام إدارة الأداء في البنك. وتشمل هذه الأهداف عناصر مالية وغير مالية، منها السيطرة على المخاطر ومدى الالتزام والاعتبارات الأخلاقية، وكذلك بيئة السوق والبيئة التنظيمية.

إطار تقييم المخاطر

يوائم إطار تقييم المخاطر لدى البنك بين المكافآت المتغيرة وحجم المخاطر التي يواجهها، ويضمن أيضاً أن تحدّد سياسة المكافآت لدى البنك من قابلية إقدام الموظفين على تحمل مخاطر كبيرة وغير ضرورية. ويراعي البنك تطبيق المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر والتعديلات حسب المخاطر لهدف ضمان أن سياسات المكافآت تتماشى مع مستوى المخاطر المقبولة وخطط رأس المال ومركز السيولة لديه.

وتأخذ لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بعين الاعتبار ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع سياسة المخاطر لدى البنك، وتضمن التقييم الدقيق لممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة، التي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون وذلك من خلال إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي في مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر، وذلك قبل توزيع المكافآت المتغيرة. ويتأكد البنك من أن إجمالي المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدة رأس المال.

ويُراعى في حزمة المكافآت المتغيرة أداء البنك، الذي يُنظر إليه في سياق إطار إدارة المخاطر لدى البنك. وهذا يضمن تشكيل حزمة المكافآت المتغيرة حسب اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة على مستوى البنك.

ويؤخذ بعين الاعتبار كامل نطاق المخاطر الحالية والمحتملة عند تحديد حجم حزمة المكافآت المتغيرة وتخصيصها في البنك، ومنها:

- رأس المال المطلوب لدعم المخاطر التي تم تحملها.
- مستوى مخاطر السيولة المتوقع عند أداء الأعمال.
- الاتساق مع توقيت ومدى احتمال تحقق العوائد المستقبلية المحتملة المدرجة ضمن العائدات الحالية.

وتطَّلِع لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دوماً على أداء البنك في ضوء إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان المواءمة بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

التعديلات حسب المخاطر

يمتلك البنك إطاراً لتقييم المخاطر المستقبلية، وهو تقييم نوعي يدعم اختبار الأداء الفعلي بالنظر إلى المخاطر المحتملة.

ويتم تطبيق إطار تعديلات المخاطر في السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية وينخفض أداؤه المالي، على النحو التالي:

- يكون هناك انخفاض كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة لدى البنك.
- على المستوى الفردي، يمثل الأداء الضعيف للبنك عدم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة للأفراد، وعليه تنخفض تصنيفات أداء الموظف.
- خفض قيمة الأسهم أو المكافآت المؤجلة.
- التغيرات المحتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي للمكافآت غير المستحقة.
- وأخيراً، إذا كان التأثير النوعي والكمي لأي خسارة كبيراً، يجوز تدارس تعديل أو استرداد المكافآت السابقة.

ويكون للجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت - بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة - مراجعة واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- رفع/خفض التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي.
- إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم.
- الاستعادة من خلال ترتيبات التعديل والاسترداد.

تـقـريـر
الحـوكمـة (تتمة)

إطار التعديل والاسترداد

من شأن أحكام التعديل والاسترداد الخاصة بالبنك أن تتيح للجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت تحديد - متى كان ذلك ملائماً - ما إذا كان بالإمكان مصادرة أو تعديل العناصر غير المستحقة بموجب الخطة المؤجلة، أو ما إذا كان بالإمكان استرداد المكافآت المتغيرة المقدمة في حالات معينة. والقصد من ذلك هو تمكين البنك من الاستجابة بشكل مناسب عندما تكون عوامل الأداء التي تستند إليها قرارات منح المكافآت تثبت عدم انعكاس الأداء المماثل على المدى الطويل. وتشتمل جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تُمكن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين، الذين كان لسلوكهم الفردي تأثير جوهري ضار على البنك خلال عام الأداء المعني. وتنفرد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دون غيرها باتخاذ قرارات استعادة مكافأة من أي موظف.

من شأن أحكام التعديل والاسترداد السماح للبنك بتحديد - متى كان ذلك ملائماً - إذا كان بالإمكان تعديل أو إلغاء العناصر المستحقة أو غير المستحقة في إطار خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة. وفيما يلي بعض الحالات دون حصر:

- وجود أدلة معقولة تثبت سوء تصرف الموظف أو ارتكابه خطأ جوهري تسبب في الإضرار بسمعة البنك، أو حيثما تصل تصرفات الموظف إلى حد سوء السلوك أو عدم الكفاءة أو الإهمال.
- تعرض وحدة عمل الموظف لتراجع في الأداء المالي أو حدوث إخفاق جوهري في إدارة المخاطر، أو إعادة صياغة جوهرية للقوائم المالية للبنك.
- تضليل الموظف وبشكل متعمد للسوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك.
- وجود تدهور كبير في الوضع المالي للبنك أو تكبد إحدى وحدات الأعمال بالبنك خسائر مادية.

ويمكن تنفيذ إجراء الاسترداد إذا كان تعديل النسبة غير المستحقة غير كاف بالنظر إلى طبيعة الحالات وحجمها.

المكافآت المؤجلة:

يخضع الموظفون من الدرجة ١٢ وأعلى لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك على النحو التالي:

مكونات المكافآت المتغيرة	تخصيص المكافأة المتغيرة					
	الرئيس التنفيذي والمديرون التنفيذيون وأعلى خمسة موظفين مرتباً من وحدات الأعمال	المناصب العليا (الدرجة ١٢ وأعلى)	مدة التأجيل	الاحتفاظ	التعديل	الاسترداد
النقد المقدم	٤٠٪	٥٠٪	لا يوجد	-	-	نعم
الأسهم المقدمة	-	١٠٪	لا يوجد	٦ أشهر	نعم	نعم
النقد المؤجل	١٠٪	-	٣ سنوات*	-	نعم	نعم
الأسهم المؤجلة	٥٠٪	٤٠٪	٣ سنوات*	٦ أشهر	نعم	نعم

* يتم استحقاق النقد و/أو الأسهم المؤجلة بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات.

يمكن أن تزيد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت من تغطية الموظفين الذين يخضعون لترتيبات التأجيل على أن يكون ذلك حسب تقييمها لحجم الأدوار والمخاطر التي يتحملها هؤلاء الموظفون.

مكونات المكافآت المتغيرة

تتألف المكافآت المتغيرة من المكونات الرئيسة التالية:

النقد المقدم	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة
النقد المؤجل	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات
مكافآت الأسهم المقدمة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه وإصداره على هيئة أسهم فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة
الأسهم المؤجلة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه على هيئة أسهم بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام التعديل. ويتم صرف جميع مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد ستة أشهر (وهي فترة احتفاظ من تاريخ الاستحقاق). ويرتبط عدد مكافآت الأسهم بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد برنامج حوافز الأسهم لدى البنك. ويتم صرف الأرباح على هذه الأسهم للموظف جنباً إلى جنب مع الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

تفاصيل المكافآت المدفوعة

أعضاء مجلس الإدارة

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.		
مليون دولار أمريكي	٢٠٢٤م	٢٠٢٥م
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة *(بما في ذلك بدلات الحضور)*	١,٦	١,٩
مصاريف سفر الأعضاء	٠,٢	٠,٢
مصاريف أخرى للأعضاء	٠,٣	٠,١
المجموع	**٢,١**	**٢,٢**

مجموعة بنك الخليج الدولي		
مليون دولار أمريكي	٢٠٢٤م	٢٠٢٥م
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	٤,٣	٤,٠
مصاريف سفر الأعضاء	٠,٤	٠,٤
مصاريف أخرى للأعضاء	٠,٣	٠,٢
المجموع	**٥,٠**	**٤,٥**

الموظفون

٢٠٢٥م[٣]										
		مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت مضمونة	مكافآت متغيرة				
						مقدمة		مؤجلة		
ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	نقداً	أخرى	(نقداً/أسهم)	(نقداً/أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى	الإجمالي
حاملي المناصب ممن تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي										
- وحدات الأعمال	٨	٤,٩٣١	٣٨٨	-	-	٢,٣٣٢	-	٥٧٩	٢,٨٩٣	١,٨١٧	١٢,٩٤٠
- الرقابة والدعم	١٤	٤,٥٧١	٣٥٢	-	-	١,٠٨٦	٢.٤	-	٨١٧	٢٦٧	٧,٢٩٦
متحملون للمخاطر المادية آخرون	٢١	٥,٢٠٢	٤٣٥	-	-	٨٩٣	١٦٦	١٦	٧٤٤	-	٧,٤٥٦
موظفون آخرون	٢٢٠	٣٠,١٥٣	٦,٧٨٧	-	-	٤,٣٧٠	١٥٤	-	٦١٤	-	٤٢,٠٧٩
موظفون في الخارج	١,٠٩١	١٣٥,٥٢٥	٢٨,٣٩٠	-	-	٣٣,٤٤١	٨٣	-	٥,١٧٥	٩٥٠	٢٠٣,٥٦٤
المجموع	١,٣٥٤	١٨٠,٣٨٢	٣٦,٣٥٢	-	-	٤٢,١٢٣	٦.٧	٥٩٥	١٠,٢٤٣	٣,٠٣٣	٢٧٣,٣٣٥

٢٠٢٤م										
		مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت مضمونة	مكافآت متغيرة				
						مقدمة		مؤجلة		
ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	نقداً	أخرى	(نقداً/أسهم)	(نقداً/أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى	الإجمالي
حاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي										
- وحدات الأعمال	٩	٥,٣٢٣	٣٨١	-	-	٢,١٩٣	٣٩	٤٩٥	٢,٦٣٤	٩٠٠	١١,٩٧٥
- الرقابة والدعم	١٧	٥,٣٤١	٤١٩	-	-	١,١٢٣	٢١٢	-	٨٤٦	١٢٣	٨,٠٨٥
متحملون للمخاطر المادية آخرون	٢٢	٥,٧٨٠	٤٧١	-	-	١,٠٦٧	١٩٣	٢٥	٨٩٩	-	٨,٤٣٦
موظفون آخرون	٢٥٤	٢٩,١٩٣	٦,٢٤١	-	-	٤,١٩٢	١.٧	-	٤٢٧	.	٤٠,١٦١
موظفون في الخارج	١,١٣٥	١٢٩,٠٤١	٢٦,٧٤٥	-	-	٣٢,٨٧٥	١.٥	-	٣,٨٢٣	٤٦٧	١٩٣,٠٥٥
المجموع	١,٤٣٧	١٧٤,٦٨٨	٣٤,٢٥٧	-	-	٤١,٤٦١	٦٥٥	٥٢١	٨,٦٢٩	١,٥٠٠	٢٦١,٧١١

تشمل تكاليف الموظفين الأخرى المذكورة في القوائم المالية الموحدة التي لم يتم ذكرها في الجدول أعلاه والبالغة ٨,٠٩[٤] مليون دولار أمريكي [١٠,٠٥ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٤م] تكاليف الموظفين غير المباشرة، مثل التدريب والتوظيف واشتراكات التأمين على الحياة والاختلاف بين نفقات الموظفين المستحقة والمبالغ المدفوعة.

تـقـريـر
الحـوكمـة (تتمة)

المكافآت المؤجلة

	٢٠٢٥م*				
	نقداً ألف دولار أمريكي	أسهم		أخرى** ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
		العدد	ألف دولار أمريكي		
الرصيد الافتتاحي	١,١٨٣	٨,٥٢٤,١٣١	١٠,٥٧٠	١,٠٣٣	١٢,٧٨٦
المكافآت التي تم منحها	٥٢١	٤,٧٤١,٥٥٣	٥,٨٨٠	٢,٠٨٣	٨,٤٨٤
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	(٧٢٤)	(٤,٥٣٨,٩٠٣)	(٥,٦٢٨)	-	(٦,٣٥٢)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	-	-	-	-	-
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	-	-	٦٩٨	-	٦٩٨
الرصيد الختامي*	٩٧٩	٨,٧٢٦,٧٨١	١١,٥١٩	٣,١١٧	١٥,٦١٥

* تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

** تشير "أخرى" إلى الحوافز طويلة الأجل غير المستحقة بعد (LTIP).

	٢٠٢٤				
	نقداً ألف دولار أمريكي	أسهم		أخرى** ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
		العدد	ألف دولار أمريكي		
الرصيد الافتتاحي	١,٢٥٢	٧,١٢٤,٦٢٧	٨,٤٠٧	-	٩,٦٥٩
المكافآت التي تم منحها	٥٨٩	٥,٢١٢,٤٥٥	٦,١٥١	١,٠٣٣	٧,٧٧٣
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	(٦٥٩)	(٣,٨١٢,٩٩٦)	(٤,٤٩٩)	-	(٥,١٥٨)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	-	-	-	-	-
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	-	-	٥١١	-	٥١١
الرصيد الختامي*	١,١٨٣	٨,٥٢٤,١٣١	١٠,٥٧٠	١,٠٣٣	١٢,٧٨٦

*تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

**تشير "أخرى" إلى الحوافز طويلة الأجل غير المستحقة بعد (LTIP).

مكافآت نهاية الخدمة [٦]

بلغت تكاليف ١٣ مكافأة [٢٠٢٤م: ثلاث مكافآت] من مكافآت نهاية الخدمة خلال العام ١,١٤٣,١٥٤ دولار أمريكي [٢٠٢٤م: ١٤٢,٨٣٨ دولار أمريكي]، منها مبلغ ٤٢٩,٧٠٨ دولار أمريكي [٢٠٢٤م: ٦٧,٢٤١ دولار أمريكي] كأعلى مكافأة مُنحت لموظف واحد.

الاستدامة

يلتزم بنك الخليج الدولي بالاستدامة، سواء فيما يتعلق بعروض أعماله أو الطريقة التي يدير بها أعماله. وترتبط الاستدامة (وتشمل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة) بجميع جوانب العمل في بنك الخليج الدولي تقريباً.

وفي إطار ذلك، كانت المجالات التالية من الأولويات في عام ٢٠٢٥م:

١. **التمويل المستدام ودعم العملاء.** واصل البنك توسيع أنشطته في مجال التمويل المستدام ودعم العملاء في المسائل المتعلقة بالاستدامة. وكان من أبرز محاور التركيز خلال العام زيادة نطاق وحجم حلول ومعاملات التمويل المستدام في المجموعة. ومن بين أبرز الإنجازات في هذا المجال، الإطلاق الناجح لمنتج إعادة الشراء الأخضر.

٢. **تعزيز الاستدامة في جميع أقسام البنك.** في عام ٢٠٢٥م، أطلق بنك الخليج الدولي مبادرة أهداف الاستدامة، المصممة لتعزيز دمج الاستدامة في عمليات البنك. وتضع المبادرة أهدافاً قابلة للقياس في مجال الاستدامة، تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية والإقليمية.

٣. **الحفاظ على معايير عالية في طريقة عمل البنك.** يلتزم البنك بالحفاظ على معايير عالية في جميع مجالات عملياته. وفي هذا الصدد، حقق البنك نسبة تمثيل للمرأة بلغت ٣٢,٧٪، وهي من بين أعلى النسب في القطاع. إضافةً إلى ذلك، واصل البنك تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال نشر تقريره الرابع للاستدامة في عام ٢٠٢٥م، والذي أعدّ بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح البيئية والاجتماعية والحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على تقرير الاستدامة المنشور على الموقع الإلكتروني لبنك الخليج الدولي.

الاتصال المؤسسي

تنص سياسة الإفصاح العام التي ينتهجها البنك وسياسات الاتصال المؤسسي على أن تكون إفصاحات البنك عادلة وشفافة وشاملة وصادرة في التوقيت المناسب، وتعكس بشكل صحيح طبيعة عمل البنك والتعقيدات والمخاطر التي تنطوي عليها أنشطته. وتشمل وسائل الاتصال الرئيسة للبنك: الموقع الإلكتروني والتقرير السنوي، ووسائل التواصل الاجتماعي، وقنوات الاتصال الداخلية مع الموظفين، والإعلانات والمنشورات في وسائل الإعلام المناسبة.

وتنعكس هذه الشفافية أيضاً من خلال الموقع الإلكتروني للبنك (www.gib.com)، الذي يوفر معلومات شاملة تتضمن نبذة تعريفية عن البنك ورؤيته ورسالته وقيمه واستراتيجيته وأهدافه وقوائمه المالية وبياناته الإعلامية للسنوات الخمس السابقة.

وتعد المسؤولية الاجتماعية التزاماً مؤسسياً وتشكل جزءاً لا يتجزأ من سعي بنك الخليج الدولي لتحقيق المواطنة الصالحة للشركات. ويواصل البنك متابعة المبادرات التي تدعم مشاريع الخدمات المجتمعية المستدامة، وتساعد على تحسين نوعية حياة الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم المبادرات البيئية الوطنية، إضافة إلى دعم المشاريع الثقافية والتراثية في المجتمع.

قواعد السلوك المهني

يحتوي الموقع الإلكتروني للبنك أيضاً على قواعد السلوك المهني التي أقرها مجلس الإدارة، وتحدد قواعد سلوكية محددة تسري على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك، وتسعى إلى تعزيز الأداء المهني والأخلاقي ومنع تضارب المصالح. وتهدف لائحة قواعد السلوك المهني في البنك إلى إرشاد الموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يجب عليهم اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم تجاه جميع الجهات المعنية بالبنك (المساهمين، والعملاء، والموظفين، والسلطات المعنية، والموردين، وعامة الجمهور، والدول التي يعمل بها البنك) امتثالاً لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة. أما قواعد سلوك مجلس الإدارة فتغطيها سياسة حوكمة الشركة المصادق عليها.

وتتناول قواعد السلوك المهني مجموعة من الشؤون مثل تطبيق القانون والالتزام بأفضل الممارسات المهنية وتحمل المسؤولية والأمانة والعدل والأخلاق، وتجنب تضارب المصالح، والمحافظة على ممتلكات البنك وبياناته، والحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء وحماية المعلومات الخاصة بالآخرين، والالتزام بالأنظمة الداخلية حول عدم تسريب المعلومات أو الاستفادة منها في الأعمال، ومنع حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفض الرشوة والفساد، وعدم تلقي الهدايا الثمينة وكشف التجاوزات إن حدثت.

ويتم تذكير جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة سنوياً بواجباتهم الواردة ضمن قواعد السلوك المهني وسياسة حوكمة الشركة عبر التواصل معهم من خلال رسالة بريد إلكتروني ترسل لهم مرفق بها نسخة من هذه القواعد باللغتين العربية والإنجليزية، ويطلب من الجميع التوقيع على إقرار باستلامهم نسخة من قواعد السلوك المهني وقراءتها وفهمها والتعهد بالالتزام بما ورد فيها. إضافةً إلى تعهد الموظفين بالإبلاغ عن أي مخالفة تحدث لهذه القواعد في حال شعورهم بذلك، وفق الإجراءات المنظمة لهذه العملية.

علاوة على ذلك، يتوجب على جميع موظفي البنك التوقيع على إقرار سنوي بشأن الإفصاح عن أي وظيفة أخرى أو أي نشاط آخر قد يمارسونه بما يكفل تجنب تضارب المصالح. كما يتم الحصول على تأكيدات ربع سنوية بشأن دقة هذه الإقرارات، لضمان التتبع السليم لتضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. وتوجه هذه الإقرارات إلى إدارة الموارد البشرية بالبنك. وبالمثل، فإنه يتوجب على جميع حاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي (بمن فيهم أعضاء مجلس الإدارة) التوقيع على إقرار سنوي مماثل يوجه إلى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت. ويتم إبلاغ لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بالمصالح الخارجية لجميع حاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي على أساس سنوي.

الإفصاحات

يتم نشر التقارير السنوية أيضاً في موقع البنك الإلكتروني، ويمكن الاطلاع على هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم. وتشمل هذه المعلومات تقارير الإدارة حول أعمال البنك والقوائم المالية وتحليلاً لإدارة المخاطر. وتعكس القوائم المالية أحدث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة بالتنفيذ خلال سنة الإبلاغ.

وتعكس سياسة الإفصاح التي وافق عليها مجلس الإدارة الالتزام بمتطلبات الركيزة الثالثة من معايير اتفاقية بازل الثالثة وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية ومخاطر البنك لجميع الأطراف ذات العلاقة.

تـقـريـر
الحـوكمـة (تتمة)

الرقابة الداخلية

تتولى الإدارة العليا مسؤولية صياغة وإعداد أنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الدولي ومتابعتها ومراقبتها لضمان الأداء الفعال للبنك. ويشمل عمل أنظمة الرقابة الداخلية: صياغة السياسات، والإجراءات، والعمليات، والأنظمة، وإطار المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتنفيذها في جميع إدارات وأقسام بنك الخليج الدولي.

ويعد مجلس الإدارة - بدعم من لجنة سياسات المخاطر ولجنة التدقيق التابعتين له - مسؤولاً عن ضمان فاعلية الأنظمة والضوابط الداخلية لأعمال بنك الخليج الدولي، ومراقبة المخاطر ذات الصلة.

وتحدد لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وتقر سياسات المخاطر (المعتمدة من قبل أعضاء مجلس الإدارة)، وتسعى كذلك إلى تحديد المخاطر الرئيسة التي تواجه المنظمة وإدارتها. وتشرف اللجنة على القابلية على المخاطر الشاملة لدى بنك الخليج الدولي، والمعايير العامة وحدود المخاطر التي يمارس البنك نشاطاته ضمنها، لضمان استجابة الإدارة لهذه المخاطر على النحو والوقت المناسبين.

ولتحقيق ذلك، تكفل لجنة سياسات المخاطر امتلاك البنك إطاراً فعالاً لإدارة المخاطر على نطاق كامل المنظومة، بحيث تتوافق جميع ضوابط المخاطر المتبعة في إدارة وأقسام البنك مع المتطلبات التنظيمية مع مراعاة معايير أفضل الممارسات لإدارة المخاطر في البنوك. ويراعي نهج البنك المستند إلى الإطار المؤسسي لإدارة المخاطر جميع فئات المخاطر على أساس استباقي، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر غير المالية مثل المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، ومخاطر نموذج الأعمال، ومخاطر السمعة، ومخاطر التركز، وغيرها. ويتبع هذا الأمر للإدارة التعامل بفاعلية في حال عدم الاستقرار، وأي مخاطر ومجالات متصلة، ويعزز قدرتها على تعزيز القيمة لأصحاب المصلحة. ويشمل ذلك المواءمة بين إقبال البنك على المخاطر واستراتيجيات المخاطر، ما يضمن اتخاذ قرارات مدروسة باستفاضة بشأن الاستجابة للمخاطر، ويساعد على خفض وتيرة وفداحة الخسائر التشغيلية، ويحدد ويتيح الإدارة الاستباقية للمخاطر المتعددة، ومخاطر المؤسسة، ويهيئ البنك لانتهاز الفرص بشكل استباقي وتحسين فاعلية استغلال رأس المال.

ولضمان فاعلية إطار عمل إدارة المخاطر، تعتمد لجنة سياسات المخاطر على المهام التنفيذية والتوجيهية المناطة بالإدارات المعنية بالرقابة المستقلة وضمان الجودة بالبنك، باستخدام نموذج «خطوط الدفاع الثلاثة» لإدارة المخاطر لضمان استقلالية الرقابة وفصل المسؤوليات، حيث يدير «خط الدفاع الأول» الإدارات التي تتعامل مع المخاطر بصورة مباشرة. ويشرف على «خط الدفاع الثاني» متخصصون في إدارة المخاطر والرقابة المالية وشؤون الالتزام، ويوفر «خط الدفاع الثالث» تطمينات مستقلة من خلال فرق العمل التابعة لإدارة التدقيق الداخلي وشركات التدقيق الخارجي التي تُعيّن وفقاً للمتطلبات الرقابية. ويتبع بنك الخليج الدولي إطار اختبار الضغط المستقبلي في جميع الفئات المعرضة للمخاطر لتحديد الأحداث أو التغييرات المحتملة في ظروف السوق التي قد تؤثر سلباً على البنك، ما يساعد في تحديد خطط العمل، بما في ذلك الاستعداد للتمويل في حالات الطوارئ لإجراءات الحد من المخاطر في الوقت المناسب.

ويخضع الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر للمجموعة مباشرة لإشراف لجنة سياسات المخاطر، بينما يتبع للرئيس التنفيذي للمجموعة في الأمور الإدارية، ما يجعل إدارة المخاطر وظيفة مستقلة عن الإدارة، قادرة على التنفيذ الفعال لإطار إدارة المخاطر في جميع أجزاء المنظومة، وممارسة رقابة مستقلة دون قيود. ويتم تزويد إدارة المخاطر بالموارد المناسبة والكافية من خلال كادر احترافي يتمتع بالمعرفة والمهارات والخبرات المناسبة.

وتشرف لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الدولي، من خلال مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وتجتمع مع قسم التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي والإدارة لتقييم كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والحصول على التأكيدات المعقولة منها بشكل دوري. تتسلم اللجنة بشكل دوري تقارير بشأن وجود أوجه ضعف أو قصور جسيمين في هيكلة أو تطبيق أي ضوابط داخلية متعلقة بإعداد التقارير المالية التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على قدرة بنك الخليج الدولي على تسجيل القوائم المالية ومعالجتها وتلخيصها. وتتضمن هذه التقارير معلومات بشأن وجود أي احتيال، سواء أكان مادياً أم لا، يتعلق بالإدارة أو أي موظفين ممن لهم تأثير جوهري على الرقابة الداخلية فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية في بنك الخليج الدولي. إضافة إلى ذلك، يعرض رئيس اللجنة آخر المستجدات للمجلس فيما يتعلق بالمناقشات والقرارات الرئيسة التي تطرقت إليها لجنة التدقيق التابعة للمجلس.

وباعتبارها خط الدفاع الثالث، تقدم وحدة التدقيق الداخلي تقييماً مستقلاً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وإلى الإدارة فيما يتعلق بفاعلية الرقابة الداخلية، بما في ذلك إجراء مراجعات دورية مستقلة لأنشطة إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال، من أجل ضمان الالتزام التنظيمي والالتزام بسياسات وإجراءات البنك المعتمدة.

ويتم الإبلاغ عن جميع النتائج المهمة والجوهرية لمراجعات التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من خلال تقارير الأنشطة ربع السنوية. وتشمل التحديثات وصفاً للثغرات الملحوظة في نظام الرقابة الداخلية وتتبعاً لخطط العمل التصحيحية لمعالجة هذه الثغرات بالشكل المناسب من قبل الإدارة. وتراقب لجنة التدقيق بشكل فعال مدى كفاية وفاعلية النظام للتأكد من تخفيف المخاطر المحددة لحماية مصالح البنك وأصحاب العلاقة.

وتبذل جميع إدارات وأقسام البنك جهوداً متسقة ومتكاملة لتحسين بيئة الرقابة على مستوى صغار الموظفين من خلال المراجعة المستمرة وتبسيط الإجراءات لمنع وتصحيح أي قصور في الرقابة. ويتم تكليف كل قسم، تحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا، بمسؤولية الإشراف على تصحيح أوجه القصور الرقابية التي تحددها الهيئات والجهات الرقابية.

الرقابة الداخلية (تتمة)

ويعمل قسم الالتزام بشكل مستقل ويشرف على الامتثال للأنظمة وقوانين الجرائم المالية، بما في ذلك قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومكافحة الرشوة والفساد ووحدة مكافحة الاحتيال. ويعمل القسم بشكل وثيق مع الأقسام الرقابية الأخرى من أجل إنشاء إطار رقابي فعال، ويقدم التأكيدات للجنة التدقيق في مجلس الإدارة من خلال واجباته ومسؤولياته في إطار برامج الالتزام والحوكمة واستشارات الالتزام والرصد والاختبارات والاتصال التنظيمي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومكافحة الرشوة والفساد ومكافحة الاحتيال التي تحدد أنشطته المخطط لها مثل تنفيذ ومراجعة سياسات وإجراءات محددة، وتقييم مخاطر الالتزام، والتأسيس لثقافة التزام راسخة بين الموظفين، ورفع التقارير ذات الصلة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة التي تقوم بدورها بتقييم تلك البرامج ووضع التوصيات بشأنها. وفيما يتعلق بالتفويض التنظيمي، يعمل قسم الالتزام بشكل مستقل بصفته خط الدفاع الثاني، مع إمكانية الوصول المباشر إلى مجلس الإدارة، ويضمن تنفيذ جميع اللوائح والقواعد في الوقت المناسب. وبفضل استقلاليته، يتمتع قسم الالتزام بالقدرة على الوصول الكامل وغير المقيد إلى جميع بيانات البنك للقيام بواجباته. ولدى قسم الالتزام خط إبلاغ مباشر مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

وصُمم نظام الرقابة الداخلية للبنك لتقديم تأكيدات معقولة إلى مجلس الإدارة بشأن إدارة المخاطر لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. وبغض النظر عن مدى فاعلية تصميمها، إلا أن أي أنظمة رقابة داخلية قد تتضمن بعض العيوب التي ربما أدت إلى عدم الكشف عن جميع أوجه القصور الرقابية. علاوة على ذلك، فإن إسقاط التقييمات الحالية لفاعلية النظام على الفترات المستقبلية تؤدي إلى عدم كفايته بسبب التغيرات في الظروف أو لضرورات الالتزام بالسياسات والإجراءات.

واستناداً إلى نتائج التقييم المستمر لأدوات الرقابة الداخلية الذي أجرته الإدارة خلال العام، تعتقد الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية الحالي للبنك مصمم بشكل مناسب ويعمل بفاعلية وتتم مراقبته باستمرار.

ويتم تطبيق عملية الرقابة الداخلية من خلال مجموعة من الإدارات والأقسام المنفصلة التي تخضع مباشرة للإدارة العليا. وتشمل: إدارة المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام. ويساعد هذا النهج المتنوع على الإدارة الفعالة للمخاطر من خلال تحديد وقياس ومراقبة الضوابط من وجهات نظر مختلفة.

ويتبنى بنك الخليج الدولي نهجاً منضبطاً بالنسبة للإقبال على المخاطر، وذلك باتباعه مجموعة شاملة من سياسات وعمليات وضوابط لإدارة المخاطر، وتوظيف الأشخاص المؤهلين المزودين بالمهارات اللازمة، والاستثمار في التقنية والتدريب، وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر السليمة على جميع المستويات.

وفيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية، طبّق بنك الخليج الدولي إطاراً لإدارة المخاطر التشغيلية يشتمل على أدوات من بينها التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، ومؤشرات مخاطر رئيسة، وإطار اختبار متين للرقابة الداخلية الذي يوفر إمكانية التحقق من صحة الضوابط عبر خطي الدفاع الأول والثاني، لضمان الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية وإجراءات معالجتها لتفادي تكرارها.

وتوفر هذه الأدوات الفرصة أمام الإدارات لإعادة تقييم، وعند الاقتضاء تعزيز فاعلية الضوابط المتعلقة بنطاق أعمالها. ويتم مراقبة أي أوجه قصور رقابية حددتها الإدارات نتيجة استخدام هذه الأدوات من قبل إدارة المخاطر التشغيلية المستقلة وتديرها لجنة المخاطر التشغيلية والمخاطر غير المالية للبنك ليتم رفعها في نهاية المطاف إلى لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما يتم رفع أية مواضيع جوهرية تتطلب عناية الإدارة العليا إلى لجنة الإدارة في بنك الخليج الدولي.

كما قدم بنك الخليج الدولي إطاراً لإدارة المخاطر غير المالية يتضمن التحديد الاستباقي للمخاطر السابقة والناشئة وتقييماً لأهميتها المادية، على نحو يكمل ويعزز الإطار الشامل لإدارة المخاطر.

ويضمن قسم أمن المعلومات سلامة معلومات بنك الخليج الدولي ومعلومات عملائه من خلال تأمين البنية التحتية لتقنية المعلومات وأمن المعلومات في البنك وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال تنفيذ نهج «الدفاع في العمق»، أي من خلال اعتماد ضوابط أمنية متعددة المستويات. وتم تصميم نظام إدارة أمن المعلومات الشامل لبنك الخليج الدولي بما يتماشى مع معايير القطاع المالي والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات العالمية، ويتألف من نموذج متكامل من السياسات والأفراد والعمليات والتقنيات، بما في ذلك مركز العمليات الأمنية الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني والاحتيال السيبراني، وعمليات إدارة الثغرات الأمنية والحوادث، والاختبارات الدورية لعمليات الاختراق، وعمليات الاختبار والتحسب للأخطار المحتملة وإدارة التهديد السيبراني، وخدمات حماية العلامة التجارية، والخدمات الوقائية والكشفية وحلول تأمين محيط أجهزة المستخدمين النهائيين، وغيرها.

ويحرص بنك الخليج الدولي على تأصيل مبدأ تقييم المخاطر والضوابط الداخلية في برامج التدريب الدورية لموظفيه، وزيادة وعيهم بأهمية تقييم المخاطر، ومسؤوليتهم في الالتزام بالضوابط الداخلية.

ورغم أنه لا يمكن استبعاد مخاطر حدوث إخفاقات في الضوابط الداخلية بشكل تام، إلا أن الإدارة تخفف وتدير مثل هذه المخاطر من خلال الحفاظ على البنية التحتية والضوابط والأنظمة والإجراءات المناسبة، وضمان توظيف الأشخاص المدربين والمؤهلين لحماية مصالح بنك الخليج الدولي، وأصحاب المصلحة المرتبطين به.

رأي لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بشأن الرقابة الداخلية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، تم إبلاغ لجنة التدقيق بمبادرات تعزيز الرقابة الداخلية لبنك الخليج الدولي. وقامت الإدارة بدراسة بعض هذه التوصيات، وبعضها ما يزال قيد الدراسة. إضافةً إلى ذلك، قام المدقق الداخلي بتتبع هذه التوصيات والتحقق منها بشكل مستقل، ويتم تقديم آخر مستجدات تنفيذها إلى لجنة التدقيق بشكل دوري.

وبناءً على التأكيد الوارد من الإدارة بتقديم الحقائق الكاملة والشاملة وجميع المعلومات ذات الصلة على النحو المطلوب منها، فإن لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ترى أن إدارة البنك قد حافظت على نظام فعال للرقابة الداخلية قادر على تقديم ضمانات معقولة، وأن نتائج عمليات التدقيق، إلى جانب مناقشات اجتماعات اللجنة، قد قدمت جميعها أسباباً معقولة لصياغة هذا الرأي.

تـقـريـر
الحـوكمـة (تتمة)

التدقيق الخارجي

في عام ٢٠٢٥م، دفعت المجموعة للمدققين الخارجيين إجمالي ٢,٢٤٥,٩٠٠ دولار أمريكي كأتعاب لخدمات التدقيق والتأكيد.

وقدمت لجنة التدقيق موافقتها المسبقة على جميع الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق لكل كيان. ودفعت المجموعة للمدققين الخارجيين مبلغ ٧٦٢,٥١٣ دولار أمريكي مقابل خدمات غير متعلقة بالتدقيق.

سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة والمعاملات ذات الصلة

إن سياسة البنك بشأن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة بالبنك التي اعتمدها مجلس الإدارة تحدد آلية التعامل مع هذه الأطراف. وتبين هذه السياسة الأطراف التي تعتبر مرتبطة بالبنك وفقاً للمعايير التي حددها مصرف البحرين المركزي، كما فرضت حدود التعامل مع هذه الأطراف بما يتوافق مع معايير مصرف البحرين المركزي، مع قيام البنك بتضمين ضوابط إضافية أكثر تشدداً من أنظمة المصرف المركزي. وتوضح هذه السياسة المسؤوليات الداخلية لإبلاغ مصرف البحرين المركزي عن معاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة، والإفصاحات التي يتم تضمينها في القوائم المالية والتقارير السنوية للبنك حول هذه المعاملات، بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتبعة.

وإذا تم تقديم قروض إلى أطراف ذات علاقة، تتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. ولن يتعامل البنك مع أي من أعضاء مجلس إدارته بصفة إقراضية. وتجدر الإشارة إلى أن المادة ١٦ من النظام الأساسي تمنع أعضاء مجلس إدارة البنك من أن تكون لهم أي مصلحة - بشكل مباشر أو غير مباشر - في أي عقد يبرم مع البنك. وفي حال وجود مقترحات للتعامل مع شركات ذات علاقة بأي من أعضاء مجلس الإدارة، فإن هذه المقترحات تحال إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، مع امتناع العضو المعني عن التصويت.

وتخضع جميع القروض الممنوحة لأعضاء الإدارة العليا (بمن فيهم الرئيس التنفيذي ومرؤوسيه المباشرين)، وكذلك جميع موظفي البنك، للسياسات الخاصة بالموظفين. وتتم مراجعة تلك السياسات من قبل لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة على الأقل مرة واحدة سنوياً. ويتم رفع جميع المعاملات مع شركات مرتبطة بعضو في الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

فوض البنك صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية إلى الرئيس التنفيذي بناءً على جدول تقييم المخاطر. وفي حال تجاوز قيمة أي تسهيلات ائتمانية مقترحة حدود التفويض الممنوحة للرئيس التنفيذي، فإنه يتطلب حينئذ الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة على المعاملة.

الالتزام بالأنظمة والقوانين

يحدد إطار الالتزام الذي اعتمده مجلس الإدارة المبادئ والأسس والمنهجيات التي يجب على البنك اتباعها لتقليص خطر عدم الالتزام. ويعكس الإطار مبادئ تعزيز ممارسات الامتثال السليمة في البنك. كما يوضح التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والمعايير المهنية العالية. وبناء على ذلك، تتمثل مهام قسم مراقبة الالتزام في مساندة الإدارة العليا لضمان التزام جميع أنشطة البنك وموظفيه بالقوانين والأنظمة السارية وفقاً للممارسات المهنية السليمة ذات العلاقة بتلك الأنشطة. وتعود المرجعية المباشرة للرئيس التنفيذي للالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي.

إن مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية، والخسائر المادية أو الأضرار التي تلحق بسمعة البنك نتيجة عدم الالتزام بمتطلبات القوانين السارية والقواعد واللوائح المعمول بها ومعايير وقواعد السلوك المهني في البنك (يشار إليها بالقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها). ويعمل قسم مراقبة الالتزام في المجموعة بصورة مستقلة على تقييم مخاطر الالتزام وتقييم الإدارات ومراقبة التزامها بالقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها بالمجموعة، ويشمل ذلك تحديد مخاطر ومشكلات الالتزام من خلال إجراء اختبارات التزام ورصد مستقلة، والإبلاغ عن حالة أنشطة الالتزام في البنك.

وتوضح سياسة الالتزام للمجموعة النهج الذي يتبعه البنك لإدارة مخاطر الالتزام، حيث تبين هذه السياسة متطلبات برنامج الالتزام في المجموعة وتحدد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والإدارات والرقابة والتدقيق الداخلي وخطوط الدفاع الثلاثة الخاصة بإدارة مخاطر الالتزام. وتعمل هذه المتطلبات معاً لتقديم نهج شامل قائم على أساس تقييم المخاطر من أجل تحديد مخاطر الالتزام وإدارتها وتصعيدها بشكل استباقي عبر البنك.

كما تحدد سياسة الالتزام الخاصة بالمجموعة أيضاً متطلبات الإبلاغ عن بيانات مخاطر الالتزام إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة أو اللجان المناسبة التابعة لمجلس الإدارة، دعماً لمسؤولية قسم الالتزام في المجموعة في الإشراف المستقل على أنشطة إدارة مخاطر الالتزام في البنك. ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مخاطر الالتزام بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق.

وتأكيداً على حرص الإدارة في تعزيز أهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين، يقوم الرئيس التنفيذي سنوياً بمخاطبة جميع الموظفين لتذكيرهم بضرورة الالتزام بجميع القوانين والأنظمة التي تنطبق على أعمال البنك، ويتم ضمان الالتزام المثالي والتمسك الصارم بسلوك يحافظ على قواعد الالتزام من خلال إدراج هذا الأمر كمعيار دائم في التقييم السنوي لأداء الموظفين.

الالتزام بمكافحة الجرائم المالية

تتوافق أنظمة وإجراءات البنك الحالية الخاصة بمكافحة الجرائم المالية مع القوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين. وتعكس هذه المتطلبات القانونية والرقابية إلى حد كبير توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك تطبيق العقوبات المالية المستهدفة. ويتم تطبيق سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لبنك الخليج الدولي على جميع مكاتبه وفروعه وشركاته التابعة في جميع المناطق الجغرافية. وتلتزم فروع ومكاتب البنك خارج مملكة البحرين بقوانين وأنظمة الدول التي تعمل بها، ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأكثر صرامة إذا تفاوتت القوانين المحلية وقوانين مملكة البحرين.

وتهدف النظم والضوابط المتبعة إلى التعامل فقط مع العملاء الذين يمكن تحديد هويتهم وأنشطتهم التجارية بشكل قانوني، وجمع وتسجيل جميع المعلومات الضرورية عنهم، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما تحث هذه النظم على توفير التدريب المستمر للموظفين، وتتم مراجعتها مع المدقق الخارجي للتأكد من فاعليتها. ولضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة الجرائم المالية على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم إنشاء قسم خاص يتألف من الرئيس التنفيذي للالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة ومسؤولي الإبلاغ عن الالتزام ومن ينوب عنهم.

إطار عمل الحوكمة - تقرير المدقق الداخلي

في يناير ٢٠٢٥م، أُسندت إلى إدارة الحوكمة مهمة الإشراف على حوكمة لجان الإدارة.

وفي ديسمبر ٢٠٢٥م، أُجريَ تدقيق داخلي لحوكمة لجان الإدارة، وهو أول تدقيق مستقل من نوعه في هذا المجال. صدر تقرير التدقيق بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥م بتقييم "مقبول بشكل عام"، وشمل اللجان المُنشأة بموجب اللوائح التنظيمية في مملكة البحرين، بالإضافة إلى اللجان التي تم انشاؤها في فروع البنك في أبوظبي وعُمان والإمارات العربية المتحدة، والتي تقع ضمن نطاق اختصاص إدارة الحوكمة.

حوكمة الفروع الخارجية

يدير البنك أربعة فروع خارجية في كل من أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، ولندن (المملكة المتحدة)، وسلطنة عُمان، ونيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية).

ويطبق البنك على فروعه الخارجية معايير الحوكمة نفسها المنصوص عليها بموجب معايير الضوابط عالية المستوى من دليل قواعد مصرف البحرين المركزي، ("Volume 1")، أو ما يعادلها. وفي حال كانت المتطلبات التنظيمية في الدولة المضيفة أكثر صرامة، يتم تطبيقها. صُممت ترتيبات الحوكمة في الفروع لتتناسب مع حجم عمليات كل فرع وتعقيدها وطبيعتها، مع الحفاظ على رقابة وإشراف فعالين.

يتم الإشراف على الفروع الخارجية من خلال قنوات إبلاغ الإدارة العليا في المقر الرئيس، بدعم من لجان الإدارة على مستوى الشركة الأم. وعند الاقتضاء، وفقاً للوائح أو الاحتياجات التشغيلية، تُنشأ لجان إدارة على مستوى الفروع وتعمل ضمن الصلاحيات المفوضة إليها. وفيما عدا ذلك، يتم الإشراف على الحوكمة من خلال هياكل الإدارة في المقر الرئيس بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.

يُطبّق البنك نموذجاً مركزياً للرقابة والدعم، حيث يتم تنفيذ بعض الوظائف الرئيسية، في المقر الرئيس نيابةً عن الفروع الخارجية، مثل: التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والشؤون القانونية والحوكمة، والموارد البشرية، وأمن المعلومات.

أما الوظائف المحلية على مستوى الفروع، فتتم إدارتها محلياً عندما تشترط ذلك الجهات التنظيمية في الدولة المضيفة. ويتم الحصول على الإعفاءات التنظيمية أو الموافقات المبدئية، حيثما سمحت اللوائح، مع وضع ضوابط تعويضية مناسبة وإشراف مستمر.

بيان حوكمة الشركات - فرع أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

وفقًا للمادة ١٣ من لائحة ومعايير حوكمة الشركات للبنوك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يُلزم البنك بالإفصاح عن ترتيبات حوكمة الشركات المطبقة على فرعه في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

يعمل فرع أبوظبي ضمن سياسة حوكمة الشركات المعتمدة لدى البنك، وذلك تحت إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتستخدم قنوات إبلاغ واضحة وصلاحيات مُفوّضة لضمان فعالية الحوكمة ودقة الإشراف والمساءلة، وذلك بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

ويطبق البنك سياساته وإجراءاته المعتمدة للمجموعة على فرع أبوظبي، بما في ذلك تلك المتعلقة بحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والالتزام، والتدقيق الداخلي، والإبلاغ، والتدقيق الخارجي، وتضارب المصالح، والاستعانة بمصادر خارجية، ولائحة قواعد السلوك المهني. وتُنفذ هذه السياسات بما يتناسب مع طبيعة وحجم وتعقيد عمليات البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المحلية.

ووفقاً لمتطلبات معايير حوكمة الشركات للبنوك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب على فروع البنوك الأجنبية إنشاء هياكل حوكمة محلية تفي بمتطلبات هذه المعايير. وتشمل هذه الهياكل، على سبيل المثال لا الحصر، تشكيل لجنة إدارة عليا لممارسة دور الرقابة وتنفيذ المسؤوليات الأخرى لمجلس الإدارة بفعالية. ويوجد في فرع أبوظبي حالياً لجنة إدارة عليا ولجنة للأصول والمطلوبات على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتُدار وظائف الرقابة والدعم الرئيسية إما محلياً أو مركزياً في المقر الرئيس، وفقاً للمتطلبات التنظيمية. وفي حال مركزية بعض الوظائف، تُطبق ترتيبات حوكمة وآليات إبلاغ مناسبة لدعم كفاءة الرقابة والالتزام.

نظراً لأن فرع أبوظبي لا يمتلك مجلس إدارة خاصاً به، كما لا يمتلك هيكلاً مستقلاً لملكية الأسهم أو إطاراً منفصلاً للمكافآت، فإن جميع مسائل الحوكمة المطبقة على مستوى الشركة الأم يتم تغطيتها في التقرير السنوي للشركة الأم ضمن تقرير الحوكمة والأقسام الأخرى ذات الصلة من التقرير السنوي، بما في ذلك: متطلبات تكوين مجلس الإدارة ولجانه، ومكافآتهم وحضورهم، وهيكل ملكية البنك، ومتطلبات الإفصاح النوعي والكمي بشأن المكافآت، والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وغيرها من الإفصاحات الجوهرية على مستوى الشركة الأم، مثل الأداء المالي. إضافةً إلى ذلك، يقوم البنك بإعداد الإفصاحات المتعلقة بكفاءة رأس المال، والانكشافات للمخاطر، والسيولة وفقاً لإطار بازل ٣، وتُدرج هذه الإفصاحات في تقرير إدارة المخاطر وكفاءة رأس المال، الذي يُعد جزءاً من التقرير السنوي للشركة الأم في الصفحة ١١٨.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

معالي الأستاذ فهد السيف

عُيّن رئيساً لمجلس الإدارة في ٨ أغسطس ٢٠٢٥م – تم قبول الاستقالة في ٣١ مارس ٢٠٢٦م

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢١م

يرأس فهد السيف الإدارة العامة لاستراتيجية الاستثمار والدراسات الاقتصادية في صندوق الاستثمارات العامة منذ العام ٢٠٢٤، إلى جانب منصبه كرئيس للإدارة العامة للتمويل الاستثماري العالمي والذي يشغله منذ انضمامه لفريق عمل الصندوق في ٢٠٢١.

يُشرف فهد السيف بموجب منصبه كرئيس للإدارة العامة لاستراتيجية الاستثمار والدراسات الاقتصادية على وضع استراتيجية استثمارية طويلة الأمد لصندوق الاستثمارات العامة، وتخصيص الأصول، وتحقيق الاستدامة، وقيادة استراتيجية الذكاء الاصطناعي للصندوق وتفعيلها لخلق القيمة للصندوق والشركات التابعة له والإشراف على رصد ومتابعة اتجاهات الاقتصاد ودراسة تأثير مخرجاته على الصندوق وتوجهاته الاستثمارية. كما يشرف على وضع وتطوير استراتيجيات المحافظ الاستثمارية للصندوق والمبادرات الداعمة لتمكين تنفيذها تحت إطار منظومة تكاملية؛ تضمن تحقيق أفضل العوائد المالية والاقتصادية للمملكة.

وكرئيس للإدارة العامة للتمويل الاستثماري العالمي في صندوق الاستثمارات العامة، يتولى مهام الإشراف على إعداد وتنفيذ الاستراتيجية التمويلية، ودعم حلول التمويل المبتكرة، وإدارة التصنيف الائتماني للصندوق، إلى جانب الإشراف على تخطيط وتنفيذ خطط التمويل اللازمة لاستثمارات الصندوق طويلة الأجل، واحتياجات السيولة النقدية قصيرة ومتوسطة الأجل، والتي تشمل استخدام أدوات الدين؛ بما في ذلك السندات والصكوك والقروض المصرفية. كما يشرف من خلال منصبه على العلاقات مع المؤسسات المالية والمستثمرين، وبرنامج نقل الأصول الحكومية، ويتولى تقديم الاستشارات المتعلقة بهيكل رأس المال والأنشطة التمويلية لشركات محفظة الصندوق.

إلى جانب منصبيه في صندوق الاستثمارات العامة، يشغل فهد السيف العديد من المناصب الأخرى، منها رئيس مجلس إدارة شركة (آفيليس) لتأجير الطائرات وعضو في مجلس إدارة شركة نيوم واللجنة التنفيذية وعضو في مجلس إدارة شركة أكوا باور للطاقة المتجددة، ورئاسة لجنة المراجعة والمخاطر لمجلس إدارة شركة تطوير مطار الملك سلمان وعضوًا في مجلس إدارتها. وإلى جانب القطاع الخاص، يشغل فهد السيف عدداً من المهام في القطاع الحكومي، منها: رئيس اللجنة التنفيذية وعضو مجلس إدارة هيئة التأمين، وعضو برنامج تطوير القطاع المالي.

وقبل انضمامه إلى فريق عمل صندوق الاستثمارات العامة، شغل فهد السيف منصب أول رئيس تنفيذي للمركز الوطني لإدارة الدين بالإضافة إلى عمله كمستشار لمعالي وزير المالية السعودي. شملت مسيرته المهنية العديد من المناصب القيادية في القطاع المصرفي، نفّذ من خلالها مجموعة واسعة من الصفقات، والعمليات البارزة، والتاريخية محلياً ودولياً.

يحمل فهد السيف درجة البكالوريوس في نظم المعلومات من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. ويمتلك خبرة مهنية تصل إلى ٢٦ عاماً.*

**المعلومات الواردة في النبذة التعريفية لمعالي الأستاذ السيف تعكس منصبه وعضوياته كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.*

معالي الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن العريفي

عُيّن رئيساً لمجلس الإدارة في ٣١ مارس ٢٠٢٦م

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٥م

يشغل معالي الأستاذ عبد العزيز العريفي منصب محافظ صندوق التنمية الوطني في المملكة العربية السعودية. وقد شغل سابقاً عدة مناصب قيادية، منها منصب الرئيس التنفيذي لبرنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص (شريك)، كما عمل مستشاراً في الأمانة العامة لمجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، ومساعداً لوزير النقل والخدمات اللوجستية. ويتمتع معاليه بخبرة قيادية واسعة في القطاع المالي، حيث تولّى عدة مناصب تنفيذية، من بينها الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في شركة جدوى للاستثمار، ومدير الخزينة في الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري، إضافة إلى رئاسته لقطاع المال والاستثمار في هيئة السوق المالية.

كما يشغل عضوية مجالس إدارة عدد من المؤسسات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك عضويته كنائب رئيس مجلس إدارة شركة مطارات القابضة.

ويحمل معالي الأستاذ العريفي درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية بابسون، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من كلية ستانفورد للدراسات العليا في إدارة الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية، ويمتلك خبرة مهنية تزيد عن ٢٠ عاماً.

معالي الدكتور نجم بن عبدالله الزيد

انتخب نائباً لرئيس مجلس الإدارة في ٢١ أغسطس ٢٠٢٥م

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل معالي الدكتور نجم بن عبدالله الزيد منصب مستشار في الديوان الملكي في المملكة العربية السعودية.

وقبل منصبه الحالي، شغل معاليه منصب نائب وزير العدل في المملكة العربية السعودية. كما كان الشريك المؤسس لمكتب الزيد آل الشيخ والراشد للمحاماة بالتعاون مع هوغان لوفيلز. وفي وقت سابق من مسيرته المهنية، شغل منصب الرئيس التنفيذي للحوكمة والشؤون القانونية في مجموعة مصرف الراجحي. كما تولى منصب المستشار العام في هيئة السوق المالية، وعمل مستشاراً قانونياً لدى كل من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويشغل معالي الدكتور الزيد حالياً عدداً من المناصب البارزة في مجالس الإدارة واللجان، حيث يرأس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، وهو عضو مجلس إدارة شركة نيوم، كما يرأس لجنة المراجعة فيها. وهو عضو في لجنة السياسات التنظيمية والإشراف في مجموعة تداول السعودية، وعضو مجلس إدارة ورئيس لجنة المخاطر في بنك الخليج الدولي – السعودية، وعضو مجلس إدارة الهيئة الملكية لمدينة الرياض. كما يشغل عضوية لجنة المراجعة والالتزام في صندوق الاستثمارات العامة، وعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت في صندوق التنمية الوطني، إضافة إلى عضويته في اللجنة التوجيهية لبرنامج الدبلوم العالي في العلوم القانونية في معهد الإدارة العامة (تم تعيينه بأمر ملكي).

وقد شغل معاليه سابقاً العديد من عضويات مجالس الإدارة واللجان، من بينها نائب رئيس مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، وعضو مجلس إدارة هيئة السوق المالية (تم تعيينه بأمر ملكي) وعضوية مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص (تم تعيينه بأمر سامي)، وعضوية لجنة التدقيق في هيئة تطوير بوابة الدرعية والشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني "سالك"، وعضوية لجنة الحوكمة في شركة المراكز العربية والشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)، وعضوية اللجنة التنفيذية في نادي الصقور السعودي، إضافة إلى عضويته ضمن وفد المملكة العربية السعودية الذي تفاوض لانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية.

كما شغل سابقاً عضوية (ورئاسة في عام ٢٠١٦) لجنة رؤساء هيئات أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي (أو من في حكمهم)، وعضوية هيئة التحقيق والادعاء العام في المملكة العربية السعودية.

يحمل معالي الدكتور نجم الزيد شهادة الدكتوراه في العلوم القضائية من جامعة جورج واشنطن للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في القانون من جامعة مينيسوتا للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الدبلوم العالي في القانون من معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، وشهادة البكالوريوس في القانون والقضاء الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. كما أنه أكمل بنجاح برنامج القيادة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، وبرنامج التطوير الإداري في كلية لندن للأعمال. وتمتد مسيرته المهنية لأكثر من ٣١ عاماً.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي

الرئيس التنفيذي للمجموعة

عضو مجلس إدارة منذ ١٦ . ٢م

يشغل الأستاذ عبدالعزيز منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي، وهو عضو في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي ش.م.ب.، ورئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، ونائب رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية، وتشمل عضويته عدة شركات منها شركة جي آي بي كابيتال وجولف السعودية والاتحاد السعودي للجولف ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، ويعمل الأستاذ الحليسي أيضاً عضواً في المجلس العالمي للمعهد الدولي للتمويل (IIF)، ورئيساً مشاركاً للمجلس الاستشاري للأسواق الناشئة (EMAC).

وقبل التحاقه ببنك الخليج الدولي في ١٦ . ٢م، شغل الأستاذ الحليسي منصب وكيل المحافظ للرقابة في البنك المركزي السعودي (ساما) منذ ١٣ . ٢م، وشملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاع المصارف والتأمين، إضافةً إلى الأنظمة الخاصة بشركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من مؤسسات التمويل غير المصرفية)، إلى جانب مسؤولياته عن إدارة حماية العملاء.

وقبل التحاقه بـ (ساما)، شغل منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب لـ (جي بي مورجان تشيس بنك) في المملكة العربية السعودية، كما ترأس أيضاً إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي بداية مسيرته المهنية، شغل منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني - ساب (شركة زميلة لمجموعة إتش إس بي سي)، وغطت مسؤولياته هناك جميع المجالات الرئيسة للأعمال، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. وقد شغل أيضاً عضوية عدة مجالس إدارات، ومن بينها السوق المالية السعودية (تداول) والمؤسسة العامة لجسر الملك فهد.

يتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٦ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والجهات التنظيمية، ويحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ أحمد العنزي

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٥م

الأستاذ أحمد العنزي هو المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة في شركة براق المالية. وقبل ذلك تولى منصب المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة المدفوعات الرقمية السعودية (STC Pay)، وكان نائباً لرئيس الأعمال فيها. كما شغل منصب مدير عام قطاع (إنجاز)، ومدير وحدة التمويل المشترك، ومدير إدارة الجودة والتطوير في بنك البلاد.

كذلك يشغل منصب عضو مجلس إدارة في كل من شركة eFinance للاستثمارات الرقمية والمالية (مصر)، وشركة وامض (شركة تابعة لتداول)، وهيئة التأمين (المملكة العربية السعودية).

الأستاذ أحمد حاصل على درجة ماجستير إدارة الأعمال في المالية من جامعة ديلاوير بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في العلوم الإدارية (الإقتصاد) من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية. كما يحمل أيضاً شهادة أخصائي معتمد في تمويل المشاريع (CPFS™) من الأكاديمية الدولية لإدارة الأعمال والإدارة المالية، إضافةً إلى العديد من الشهادات المهنية الأخرى. ويمتلك خبرة مهنية تزيد عن ٢٠ عاماً في مجالات التحول الرقمي، ومبادرات النمو، وبناء الشراكات الاستراتيجية عبر الشركات الناشئة والشركات الكبرى.

الدكتور خالد الفداغ

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٥م

شغل الدكتور خالد الفداغ منصب المراجع العام (الرئيس التنفيذي للمراجعة) في شركة أرامكو السعودية، ويشغل حالياً عضوية مجالس إدارة ورئاسة لجان العديد من المؤسسات الكبرى.

شغل سابقاً منصب الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة (بترون) وهي مشروع مشترك مع أرامكو في الفلبين، ومنصب المدير التنفيذي للتخطيط المؤسسي في شركة أرامكو السعودية. وخلال فترة عمله فيها تولى العديد من المناصب القيادية العليا في إدارتي الهندسة والعمليات، وإدارة المشاريع عبر جميع قطاعات الأعمال في الشركة.

كذلك يشغل منصب عضو لجنة المخاطر في صندوق الاستثمارات العامة، ورئيس لجنة المراجعة والمخاطر في شركة DataVolt، وعضو مجلس إدارة ورئيس لجنة المراجعة والمخاطر في شركتي رؤية للاستثمار وشركة أرامكو السعودية لزيوت الأساس (لوبريف)، وعضو لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي، ورؤى الحرم المكي، وروشن، وإكسب السعودية، إضافةً إلى عضويته السابقة في مجالس إدارات ولجان شركات مثل سابك، والاتصالات السعودية، وأكوا باور، وبوبا العربية، وغيرها.

يحمل الدكتور خالد شهادة الدكتوراه في الهندسة الميكانيكية من كلية إمبريال لندن، ودرجة الماجستير من جامعة مانشستر، وأكمل برنامج التطوير الإداري في كلية هارفارد للأعمال. كما حاز الدكتور خالد على جائزة الإنجاز مدى الحياة من معهد المدققين الداخليين في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمتلك خبرة مهنية تزيد عن ٣٦ عاماً.

الأستاذة مرام الجهني

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٥م

تشغل الأستاذة مرام الجهني منصب كبير الإداريين (المكلف)، والأمين العام لمجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة. كما تشغل عضويات في مجالس الإدارة واللجان التابعة لعدد من شركات محفظة الصندوق.

وبصفتها كبير الإداريين (المكلف)، تتولى الأستاذة مرام قيادة التخطيط الاستراتيجي على مستوى المؤسسة، والإشراف على حوكمة البيانات واللجان وتقديم الدعم الاستشاري لها، إضافة إلى إدارة التنسيق مع أصحاب المصلحة، وإدارة المشاريع، والإشراف على شؤون شركات المحفظة. كما تشرف على إعداد برامج وخطط الأعمال الخاصة بقطاعات الصندوق. وتشمل مسؤولياتها كذلك إدارة المشاريع المؤسسية ومشاريع تأسيس الشركات الجديدة، إلى جانب الإشراف على شؤون شركات المحفظة وإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة محلياً ودولياً.

كما تشغل الأستاذة مرام الجهني عضوية اللجنة التنفيذية في معهد مبادرة مستقبل الاستثمار، وعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة روشن، وعضوية لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في شركة السيف للمقاولات الهندسية.

انضمت الأستاذة مرام الجهني إلى صندوق الاستثمارات العامة في عام ١٧ . ٢، حيث شغلت منذ عام ٢١ . ٢ منصب رئيس إدارة حوكمة البيانات واللجان والدعم الاستشاري، وشاركت بفاعلية في عدد من المشاريع الاستراتيجية على مستوى الصندوق والمستوى الوطني. وقبل انضمامها إلى الصندوق، عملت لدى شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC) منذ عام ١٣ . ٢.

تحمل الأستاذة مرام درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) بتخصص المالية من جامعة الأمير سلطان، ودرجة البكالوريوس في الترجمة (تخصص لغة إنجليزية) من جامعة الملك سعود. كما أكملت برنامج تطوير القيادات التنفيذية في كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية، وتمتلك خبرة مهنية تزيد عن ١٣ عاماً.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل الأستاذ سلطان منصب مدير أول – رئيس قطاع المؤسسات المالية لدى قسم استثمارات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية. وهو رئيس مجلس إدارة شركة توريد لحلول التمويل. كما أنه عضو في مجلس إدارة شركة تحكم للاستثمار، وبنك الخليج الدولي – السعودية، والشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري.

إضافة إلى ذلك يشغل منصب عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت في شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية. ويشغل أيضاً منصب مدير مجلس إدارة في الشركة السعودية للرياضة ونائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لشركة نادي النصر.

وقبل انضمامه إلى صندوق الاستثمارات العامة، شغل مناصب رئيسة في عدة مؤسسات مالية مرموقة، حيث شغل منصب مشارك ونائب رئيس المصرفية الاستثمارية في شركة السعودي الفرنسي كابيتال. كما عمل مسؤولاً في قسم إدراج الأوراق المالية في هيئة السوق المالية السعودية، ومدير علاقات عملاء في البنك الأهلي التجاري بالسعودية، وكان عضواً في مجلس إدارة شركة المراعي وشركة الطائرات المروحية، ورئيس مجلس إدارة الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل).

يحمل الأستاذ سلطان درجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية. ويتمتع بخبرة عملية تصل إلى ٢٢ عاماً.

الأستاذ نزار بن محمد الساعي

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٢م

يشغل الأستاذ نزار بن محمد الساعي منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة اتحاد الخليج للتأمين، ويُعد رائداً للأعمال؛ حيث أسس عدداً من الشركات الإقليمية الرائدة في مجال الاتصالات وقطاعات مواد البناء في مملكة البحرين من بينها شركة (كلام للاتصالات) وشركة (بوليكون البحرين)، ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة كلتا الشركتين. ويشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة أحمد الساعي وإخوانه وشركة نزار الساعي ذات المسؤولية المحدودة.

كما أمضى الأستاذ نزار ١٤ سنة بالعمل لدى إنفستكورب البحرين؛ حيث كان عضواً في لجنة الإدارة، ومسؤولاً عن طرح الأصول البديلة ومن بينها الأسهم الخاصة، والعقارات، وصناديق التحوط في منطقة الخليج.

وقبل ذلك شغل منصب نائب الرئيس في بنك تشيس مانهاتن البحرين ولندن؛ حيث عمل في أقسام الائتمان العالمي ومصرفية الشركات والمصرفية الخاصة لدى البنك. وشغل الأستاذ نزار عضوية عدد من المؤسسات المالية العامة والخاصة، كما تولى منصب مستشار أول في شركة لازارد بروذرز – لندن وبنك ايتاو – البرازيل.

يحمل الأستاذ نزار شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة تكساس، اوستن، ودرجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن للأعمال. ويمتلك ٤٥ عاماً من الخبرة العملية.

السيد راجيف كاكار

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

عضو مجلس إدارة يوروبنك إيرجاسياس (اليونان)، وعضو المجلس الاستشاري الصناعي في كلية إس بي جين للإدارة العالمية، ومجلس المعاهد الهندية للإدارة (GCC)، ومجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية.

وبين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٨م، كان مؤسساً شريكاً في مجلس الإدارة العالمي لشركة فوليرتون المالية القابضة، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة تيماسيك القابضة في سنغافورة. وقد تقلد عدة مناصب في فوليرتون من ضمنها الرئيس العالمي للخدمات المصرفية للمستهلكين، والرئيس التنفيذي الإقليمي لمنطقة وسط أوروبا، والشرق الأوسط وإفريقيا. وكان مؤسساً وعضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لشركة «دنيا للتمويل» الإماراتية، وهي شركة تابعة لشركة فوليرتون فايننشال القابضة. وقبل ذلك، شغل على مدى ٢٠ عاماً عدة مناصب قيادية في سيتي بنك، بما في ذلك منصبه الأخير بصفة الرئيس التنفيذي الإقليمي ومدير فرع منطقة تركيا والشرق الأوسط وإفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، كان عضواً في مجلس إدارة البنك التجاري الدولي – كينيا ومصر، ومجلس إدارة شركة يونيت ترست انديا لإدارة الأصول المحدودة، وعضو مجلس الاستشارة العالمي لدى كلية بوث لإدارة الأعمال في جامعة شيكاغو.

يحمل السيد راجيف درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم التمويل والتسويق من المعهد الهندي للإدارة، كما يحمل شهادة البكالوريوس في التكنولوجيا في الهندسة الميكانيكية من المعهد الهندي للتكنولوجيا. وتمتد خبرته المهنية لأكثر من ٣٩ عاماً.

السيد فرانك شواب

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

السيد فرانك هو مستشار استراتيجي ومؤسس مشارك في منتدى التقنية المالية FinTech في فرانكفورت، وعضو مجلس الإشراف لدى بنك Addiko في فيينا، وعضو مجلس الإشراف في شركة Hauck & Aufhaeuser Innovative Capital في فرانكفورت، وعضو مجلس إدارة شركة توريد. وتتمحور مواضيع اهتمامه الرئيسة حول الإبداع والابتكار، والعملات الرقمية المشفرة، وسلسلة الكتل "Blockchain"، والتكنولوجيا، والتحول، والخدمات المصرفية.

وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة (Sparkassen-Finanzgruppe / paydirekt) GIZS GmbH & Co KG ومنصب المدير العام لشركة "Token" ألمانيا، والرئيس التنفيذي لشركة Fidor Solutions AG. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة Hufsy في كوبنهاجن، ومستشار أول لشركة McKinsey حول التحول المصرفي في ألمانيا، وتقلد مناصب إدارية متعددة في دويتشه بنك من ضمنها مدير الاستراتيجيات والهندسة وتطوير الأعمال والابتكار، ومجموعة التقنية والعمليات والعملاء الخاصين، وتقنية المعلومات والعمليات، كما تولى منصب رئيس قسم الإنترنت وتقنية التجارة الإلكترونية، وعمل محاضراً لعدة سنوات في قسم الابتكار والإبداع بكلية مانهايم لإدارة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، عمل أيضاً عضواً في اللجنة الاستشارية للمخاطر في "PayU Amsterdam"، ومستشاراً استراتيجياً أول في "Nagarro".

يحمل السيد فرانك درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية أشريدج في المملكة المتحدة، وأتم تدريبه المهني المصرفي مع دويتشه بنك في مانهايم (ألمانيا)، ودرس علوم الحاسوب وإدارة الأعمال في جامعة مانهايم. ويمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٩ عاماً.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا

عبدالعزيز الحليسي

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة – بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الدولي – السعودية

يمتلك عبدالعزيز خبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٦ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والجهات التنظيمية المالية، ويشغل عدة عدداً من المناصب القيادية في مؤسسات مالية وهيئات تنظيمية كبرى، كما يشغل عضوية مجالس إدارة مؤسسات حكومية وشبه حكومية وشركات خاصة. يحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية.

سارة عبدالهادي

الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

تتمتع سارة بخبرة تزيد على ٢٢ عاماً في نشاطات الأسواق العالمية والتخطيط الاستراتيجي، مع خلفية واسعة في الاستثمارات، والأدوات المالية المشتقة، وتداول العملات الأجنبية، إلى جانب إدارة السيولة والتمويل. تحمل سارة درجة الماجستير في إدارة الاستثمار من كلية بايز للأعمال في جامعة سيتي بلندن، كما تحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود بالرياض. أكملت سارة أيضاً برنامج الإدارة المتقدمة (AMP) في كلية الأعمال بجامعة هارفارد.

خالد عباس

الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي – السعودية، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، جي آي بي كابيتال

يتمتع خالد بخبرة مصرفية إقليمية تمتد إلى ٢٩ عاماً في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال التجارية من الجامعة اللبنانية الأمريكية في بيروت، كما يحمل شهادات في التعليم التنفيذي من كلية الأعمال بجامعة هارفارد، وكلية داردن للأعمال في جامعة فرجينيا، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد) في فرنسا.

كاثرين غاريت كوكس

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

تمتلك كاثرين خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٣٦ عاماً في قطاع إدارة الأصول العالمية، وإدارة الصناديق المؤسسية والفردية في مجالات استثمارية متنوعة. وتحمل شهادة البكالوريوس في التاريخ من جامعة ديرهام بالمملكة المتحدة، وشاركت في برنامج القيادة والسياسة العامة في القرن الواحد والعشرين بكلية جون إف كينيدي للدراسات الحكومية التابعة لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

أسامة شاكر

الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة، جي آي بي كابيتال

يمتلك أسامة خبرة تمتد لأكثر من ٢٧ عاماً من العمل في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، والرقابة المصرفية. ويحمل درجة الماجستير في الإحصاء من جامعة كولورادو الحكومية الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص الأساليب الكمية من جامعة الملك سعود في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا (تتمة)

مشاري العتيبي
الرئيس التنفيذي لعمليات المجموعة والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة

يمتلك مشاري خبرة تصل إلى أكثر من ٣٤ عاماً في إدارة العمليات، والموارد البشرية، والخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الثروات. شارك في برنامج القيادة والأداء العالمي في المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد) في فرنسا، كما شارك في برنامج التمويل للتنفيذيين غير الماليين في كلية الأعمال بالمملكة المتحدة بلندن.

مروان أبيض
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة

يمتلك مروان ٤٣ عاماً من الخبرة الدولية في مجالات المصارف والتمويل والتأمين وإدارة المخاطر والتكنولوجيا والعمليات. يحمل درجة البكالوريوس ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت. وهو محاسب قانوني معتمد (CPA) ويحمل شهادات المحلل المالي المعتمد (CFA) ومدير المخاطر المالية (FRM).

أرون هاري
الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر للمجموعة

يمتلك أرون خبرة تصل إلى أكثر من ٣٤ عاماً من العمل في مجال الأعمال المصرفية للشركات وإدارة المخاطر. ويحمل شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة مهاتما غاندي في الهند، وماجستير إدارة الأعمال من جامعة نيو هامبشاير في الولايات المتحدة الأمريكية.

علي عبد الهادي
الرئيس التنفيذي للتدقيق للمجموعة

يتمتع الأستاذ علي عبدالهادي بخبرة تمتد لـ ٣٥ عاماً في مجال التدقيق الخارجي والمراجعة الداخلية بقطاع المصرفية الاستثمارية والتجارية. بالإضافة إلى حصوله على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وعضوية معهد المراجعين الداخليين, الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين ومعهد المحاسبين الإداريين.

هيلين للويد
الرئيس التنفيذي للموارد البشرية للمجموعة

تمتلك هيلين خبرة دولية تصل إلى أكثر من ٣٧ عاماً في مجال تطوير الموارد البشرية والتعلم والتحول الثقافي. وتحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس من جامعة جنوب إفريقيا. كما شاركت في برنامج تطوير الإدارة بكلية إدارة الأعمال بجامعة جنوب إفريقيا.

سووكوندر نيجار
الرئيس التنفيذي للتحول في المجموعة

يتمتع سووكوندر بخبرة دولية تزيد عن ٢٧ عاماً في مجال الخدمات المصرفية في تطوير الأعمال والتخطيط الاستراتيجي والمخاطر التشغيلية في جميع أنحاء المملكة المتحدة وآسيا والشرق الأوسط. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والمحاسبة من جامعة سيتي، لندن، وهو زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين.

سليم الدباغ
الرئيس التنفيذي للالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة

يمتلك سليم خبرة تصل إلى ٣٢ عاماً في مجال إدارة الالتزام والمخاطر، اكتسبها من خلال مسيرة عملية طويلة في مجموعة من المؤسسات المالية المرموقة. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أنجليا روسكين بلندن، والعديد من الشهادات ذات الصلة، من بينها شهادة الاختصاصي المعتمد في مكافحة غسل الأموال (ACAMS) وشهادة تدقيق معتمدة (ACAMS) وشهادة محترف إدارة المخاطر المؤسسية من كلية لندن للأعمال والتمويل. كما اجتاز الدباغ برنامج القيادة المتقدمة من كلية لندن للأعمال وبرنامج المديرين الطموحين من المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد)، وهو مدرب ومتحدث مخضرم في مجال الالتزام بمكافحة الجرائم المالية.

مشاري المقبل
الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزينة للمجموعة

يمتلك مشاري خبرة مصرفية تمتد إلى أكثر من ٢١ عاماً في الأسواق العالمية والاستثمارات، ويحمل شهادة البكالوريوس في العلوم الطبية التطبيقية من جامعة الملك سعود بالرياض، وخرّيج برنامج كبار المدراء التنفيذيين في كلية لندن للأعمال.

سليمان بالغنيم
الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرفية الشركات

يمتلك سليمان خبرة تصل إلى ١٩ عاماً في قطاع الخدمات المصرفية للشركات، والمؤسسات المالية، والمعاملات المصرفية العالمية في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عُمان ومدينتي لندن ونيويورك. يحمل سليمان درجة البكالوريوس في التمويل والاقتصاد من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية، كما تخرج من برنامج كبار المدراء التنفيذيين من كلية لندن للأعمال.

هيكل الحوكمة في بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

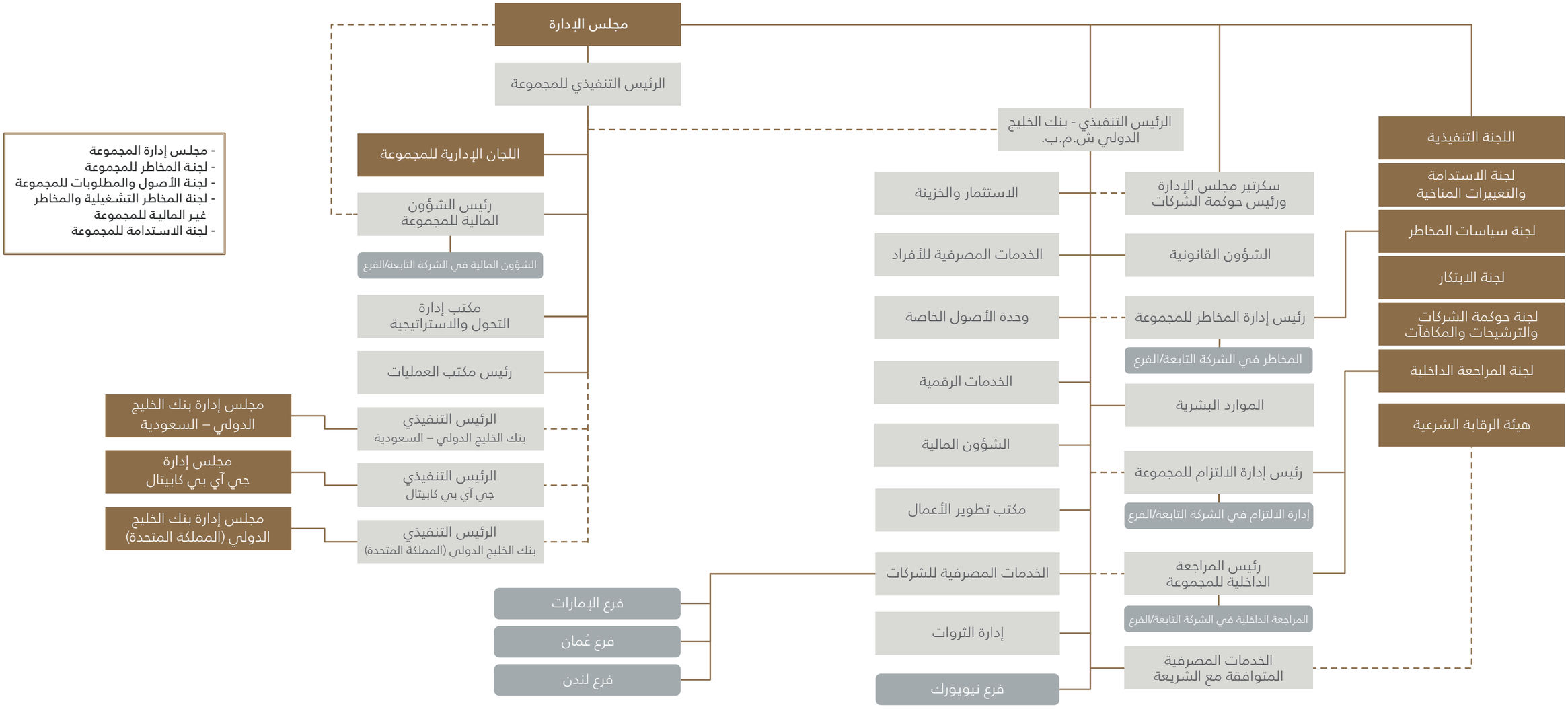

- الإدارات في المجموعة تمارس الإشراف الكافي على أعمال الشركات التابعة والفروع. وتخضع الإدارات الرقابية للمجموعة إلى الإشراف المباشر للجان مجلس الإدارة ولمساءلة الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي للشركة التابعة
- يخضع رؤساء الإدارات الذين يشغلون "وظيفتين" معاً إلى إشراف الرؤساء التنفيذيين لتحديد صلاحياتهم
- تكون الإدارات الرقابية في الشركات التابعة/الفروع (مثل الالتزام، والمراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، والشؤون المالية، وغيرها) تحت إشراف الرؤساء للمجموعة

البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المحتويات

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الخليج الدولي ش.م.ب. ٤٥
بيان المركز المالي الموحد ٤٩
بيان الدخل الموحد ٥٠
بيان الدخل الشامل الموحد ٥١
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ٥٢
بيان التدفقات النقدية الموحد ٥٣
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة ٥٤

١. التأسيس والتسجيل ٥٤
٢. أساس الإعداد ٥٤
٣. السياسات المحاسبية الهامة ٥٥
٤. معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة ٦٦
٥. الأحكام والتقديرات والافتراضيات المحاسبية ٦٨
٦. تصنيف الموجودات والمطلوبات ٧٠
٧. نقد وموجودات سائلة أخرى ٧١
٨. أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع ٧١
٩. إيداعات ٧١
١٠. أوراق مالية استثمارية ٧١
١١. قروض وسلفيات ٧٢
١٢. موجودات أخرى ٧٤
١٣. منافع ما بعد التقاعد ٧٥
١٤. الودائع ٧٨
١٥. أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ٧٩
١٦. مطلوبات أخرى ٧٩
١٧. تمويل أولي لأجل ٧٩
١٨. تمويل ثانوي لأجل ٨٠
١٩. رأس المال ٨٠
٢٠. احتياطيات ٨٠
٢١. أرباح الأسهم ٨١
٢٢. صافي دخل الفوائد ٨١
٢٣. صافي دخل الرسوم والعمولات ٨٢
٢٤. صافي دخل التداول ٨٢
٢٥. دخل صرف العملات الأجنبية ٨٢
٢٦. دخل آخر ٨٣
٢٧. مصروفات تشغيلية أخرى ٨٣
٢٨. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٨٣
٢٩. الضرائب والزكاة ٨٤
٣٠. المعلومات القطاعية ٨٤
٣١. إدارة المخاطر ٨٦
٣٢. التوزيع الجغرافي للموجودات ٩٨
٣٣. توزيع استحقاق الموجودات والمطلوبات ٩٩
٣٤. مخاطر أسعار الفائدة ١٠١
٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي ١٠٣
٣٦. البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان ١١٠
٣٧. الالتزامات المحتملة والارتباطات ١١٠
٣٨. كفاية رأس المال ١١١
٣٩. أنشطة الأمانة ١١١
٤٠. معاملات الطرف ذي العلاقة ١١٢
٤١. القيمة العادلة للأدوات المالية ١١٣
٤٢. عائد السهم الواحد ١١٥
٤٣. الشركات التابعة الرئيسية ١١٥
٤٤. حقوق غير مسيطرة ١١٥
٤٥. متوسط بيان المركز المالي الموحد ١١٦
٤٦. الموجودات والمطلوبات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ١١٧

50 YEARS

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك الخليج الدولي ش.م.ب. («البنك») والشركات التابعة له (ويشار إليهما معاً بـ «المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والبيانات الموحدة للدخل، والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (معايير المحاسبة الدولية).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئوليتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم «مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة» من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) («مدونة IESBA»)، وذلك بالقدر المنطبق على تدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة في مملكة البحرين. كما أننا قد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لمدونة IESBA. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

اضمحلال القروض والسلفيات

راجع استخدام الأحكام وتقديرات الإدارة في إيضاح ٥-١، وسياسة اضمحلال الموجودات المالية في إيضاح ٣-٢ والإيضاح (١١) والإفصاحات عن مخاطر الائتمان في إيضاح ٣١-١ في البيانات المالية الموحدة.

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب: • أهمية القروض والسلفيات والتي تمثل ٣٢٪ من مجموع الموجودات (بالقيمة). • اضمحلال القروض والسلفيات يشمل: - تقديرات وأحكام معقدة تتعلق بتوقيت واحتساب الاضمحلال، بما في ذلك قابلية انحياز الإدارة؛ - استخدام نماذج ومنهجيات إحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تمارس المجموعة أحكاماً جوهرية، وتضع عدداً من الفرضيات لتطوير نماذجها للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم تحديدها كدالّة لتقييم احتمالات حدوث التعثر، والخسارة الناتجة عن التعثر في السداد، والتعرضات عند التعثر عن السداد، المرتبطة بالموجودات المالية المعنية؛ - متطلبات إفصاح معقدة تتعلق بجودة ائتمان المحفظة، بما فيها شرح الأحكام وأهم المدخلات الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي غير منحاز ويعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. تقوم الإدارة بإدخال تعديلات على نتائج نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعامل مع قصور معروفة بنموذج اضمحلال أو الاتجاهات الناشئة أو المخاطر.	تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، لتناول المخاطر المهمة المرتبطة باضمحلال القروض والسلفيات، مايلي: تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة بناءً على متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، وفهمنا للشركة وممارسات القطاع. تأكيد فهمنا للإجراءات الإدارية والأنظمة، ونظم الرقابة المطبقة، بما فيها نظم الرقابة على تطوير وتحديث نموذج احتساب الخسائر المتوقعة؛ **اختبار أنظمة الرقابة** • لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. لقد اختبرنا الضوابط العامة لتقنية المعلومات والتطبيقات على الأنظمة الرئيسية المستخدمة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الرقابة على ما يلي: - إجراء تقييم مخاطر الائتمان تفصيلي على عينات من القروض المتعثرة وغير المتعثرة لاختبار نظم الرقابة حول التصنيف الائتماني وعملية مراقبتها؛ - فحص تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المعنية باكتمال ودقة المُدخلات والفرضيات الرئيسية في نموذج انخفاض القيمة حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)؛ - فحص أنظمة الرقابة حول نقل البيانات بين أنظمة المصادر المعنية ونماذج اضمحلال التي تستخدمها المجموعة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

اضمحلال القروض والسلفيات (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
	- تقييم أنظمة الرقابة على عملية تشغيل النموذج بما ذلك الحوكمة على المراقبة والمراجعة والاعتماد؛ - فحص أنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة باختيار وتنفيذ مدخلات التغيرات الاقتصادية المهمة. - تقييم أنظمة الرقابة الرئيسية على حوكمة وتقييم عملية الاعتماد ومراجعة مخرجات النماذج والتعديلات التي تتم على المخرجات وتعديلات الإدارة، بما في ذلك اختيار السيناريوهات الاقتصادية والاحتمالات المطبقة عليها. **الاختبارات التفصيلية** • شملت الاختبارات التفصيلية ما يلي: - اختبار عينة من المدخلات الرئيسية والفرضيات التي تؤثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التوقعات الاقتصادية والأوزان للتأكد من المعلومات المستخدمة؛ - إعادة احتساب جوانب مهمة من محددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان الرئيسية وفحص عينات من الأدوات المالية لتحديد إذا ما تم التعرف على محددات الزيادة الجوهرية بشكل مناسب؛ - إعادة أداء العناصر الرئيسية في حسابات نموذج المجموعة وتقييم صحة النتائج؛ - اختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. **الاستعانة بالمتخصصين** بالنسبة للمحافظ ذات العلاقة التي تم فحصها، لقد قمنا باشراك المتخصصين من كي بي إم جي، كل حسب تخصصه للمساعدة في تقييم أنظمة الرقابة على أنظمة المعلومات واختبار فرضيات الإدارة الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم ما يلي: • إشراك المتخصصين في إدارة مخاطر المعلومات لاختبار أنظمة الرقابة على نظم المعلومات، وتسجيل البيانات في الأنظمة المستمد منها المعلومات؛ • لقد قدمنا بإشراك أخصائيي مخاطر الائتمان الخاصين بنا في: - تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ - تقييم معقولية شاملة للتوقعات الاقتصادية للإدارة بشكل كامل عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا لاتجاهات القطاع والاقتصاد الكلي. **الإفصاحات** تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة باستخدام التقديرات والأحكام وجودة الائتمان للقروض والسلفيات بالرجوع إلى المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (تتمة)

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير رئيس مجلس الإدارة والتي تمثل جزءآ من التقرير السنوي، ومن المتوقع الحصول على الأجزاء المتبقية من التقرير السنوي لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن كجزء أمن تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقآ لمعايير المحاسبة الدولية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة؛ فإن مجلس الإدارة مسئولآ عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقآ لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقآ لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكآ كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (تتمة)

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة
(تتمة)

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- تخطيط وتنفيذ أعمال تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية الداخلة ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال تدقيق المجموعة، ونبقى وحدنا المسئولين عن رأي التدقيق الصادر عنا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإبلاغ.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك البيانات المالية الموحدة في ٢٤ فبراير ٢٠٢٥.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (وتعديلاته) والمجلد رقم (١) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي نفيد بما يلي:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (وتعديلاته)، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ (تعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو السيد ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك ١٣٧
٢٣ فبراير ٢٠٢٦

بيان المركز المالي الموحد

	إيضاح	٢٠٢٥/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي	٢٠٢٤/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وموجودات سائلة أخرى	٧	**١٦,٣٦٣,٧**	٩,٨٨٢,٦
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	٨	**٢٥٤,١**	٩٧٥,٤
إيداعات	٩	**٦,٢٠٦,٢**	٧,٢٦٦,٦
أوراق مالية استثمارية	١٠	**١٠,٩٣٩,٤**	٧,٦٠٧,٨
قروض وسلفيات	١١	**١٦,٥٥٢,٤**	١٥,٤٠٢,٣
موجودات أخرى	١٢	**١,٥٠٥,٦**	١,٧٥٦,٨
مجموع الموجودات		**٥١,٨٢١,٤**	٤٢,٨٩١,٥
المطلوبات			
ودائع من البنوك	١٤	**١,٩٠١,٧**	١,٦٦٥,٢
ودائع من العملاء	١٤	**٣٦,٠٩٤,٧**	٢٨,١٩٥,٢
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	١٥	**٢,٣٧٥,٢**	١,٨٤٨,٨
مطلوبات أخرى	١٦	**١,٣٧٠,٣**	١,٦٩٢,٦
تمويل أولي لأجل	١٧	**٥,٤٤٢,٥**	٥,٥٧٣,٩
تمويل ثانوي لأجل	١٨	**٤٠٠,٠**	٣٩٩,٣
مجموع المطلوبات		**٤٧,٥٨٤,٤**	٣٩,٣٧٥,٠
حقوق الملكية			
رأس المال	١٩	**٢,٠٠٠,٠**	٢,٠٠٠,٠
احتياطيات	٢٠	**٢٤٥,٣**	٢٢٢,٩
أرباح مستبقاة		**٤٠٣,٦**	٢٥٢,٦
الحقوق العائدة إلى مساهمي البنك		**٢,٦٤٨,٩**	٢,٤٧٥,٥
حقوق غير مسيطرة	٤٤	**١,٠٨٧,٩**	١,٠٤١,٠
رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى	٤٤	**٥٠٠,٢**	-
حقوق غير مسيطرة		**١,٥٨٨,١**	١,٠٤١,٠
مجموع حقوق الملكية		**٤,٢٣٧,٠**	٣,٥١٦,٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٥١,٨٢١,٤**	٤٢,٨٩١,٥

تم إقرار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢٦ ووقع عليها بالنيابة عنه:

معالي الدكتور نجم بن عبدالله الزيد
رئيس مجلس الإدارة

الدكتور خالد الفداغ
رئيس لجنة التدقيق بمجلس الإدارة

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات في الصفحات ٥٤ إلى ١١٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

	إيضاح	السنة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي	السنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي
دخل الفوائد	٢٢	**٢,٣٢٤,٩**	٢,٦٧٣,٢
مصروفات الفوائد	٢٢	**١,٧٨٩,٩**	٢,١٥١,٠
صافي دخل الفوائد		**٥٣٥,٠**	٥٢٢,٢
صافي دخل الرسوم والعمولات	٢٣	**١٢٤,٤**	١٢١,٨
صافي دخل التداول	٢٤	**١٢,٠**	١٩,٢
دخل صرف العملات الأجنبية	٢٥	**٣٤,٢**	٣٢,٥
دخل آخر	٢٦	**٥٢,٨**	٢٠,٥
مجموع الدخل التشغيلي		**٧٥٨,٤**	٧١٦,٢
مصروفات الموظفين		**٢٨١,٥**	٢٧١,٨
مصروفات المباني		**٨,٥**	٩,٣
استهلاك وإطفاء		**٢٥,٧**	٢٤,١
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٧	**١٤٢,٢**	١٤٤,٨
مجموع المصروفات التشغيلية		**٤٥٧,٩**	٤٥٠,٠
صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب		**٣٠٠,٥**	٢٦٦,٢
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٨	**(٥٥,٦)**	(٥٤,٩)
صافي الدخل قبل الضرائب		**٢٤٤,٩**	٢١١,٣
مخصص الضرائب والزكاة	٢٩	**(٢٩,٢)**	(٣١,١)
صافي الدخل		**٢١٥,٧**	١٨٠,٢
العائد إلى:			
مساهمي البنك		**١٦٩,١**	١٣٤,٨
حقوق غير مسيطرة		**٤٦,٦**	٤٥,٤
		٢١٥,٧	١٨٠,٢

معالي الدكتور نجم بن عبدالله الزيد
رئيس مجلس الإدارة

الدكتور خالد الفداغ
رئيس لجنة التدقيق بمجلس الإدارة

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات في الصفحات ٥٤ إلى ١١٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

	إيضاح	السنة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي	السنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي
صافي الدخل		**٢١٥,٧**	١٨٠,٢
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي سيتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد:			
تحوطات التدفقات النقدية:			
صافي التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة	٢٠	**٧٩,٤**	١,٩
إعادة تصنيف إلى بيان الدخل الموحد		**(٨١,٨)**	-
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:			
صافي التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة		**١٥,٥**	(٣,٤)
إعادة التصنيف إلى بيان الدخل الموحد		**(١,٨)**	-
تغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة		**١,١**	٠,٤
		١٢,٤	(١,١)
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد:			
صافي التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(٠,٤)**	(٣,٨)
إعادة قياس صندوق التقاعد ذو المنافع المحددة		**(٥,٧)**	(٣٥,٥)
صافي التغيرات في احتياطي الضرائب المؤجلة	٢٠	**٠,٧**	٨,١
		(٥,٤)	(٣١,٢)
مجموع الدخل الشامل الآخر		**٧,٠**	(٣٢,٣)
مجموع الدخل الشامل		**٢٢٢,٧**	١٤٧,٩
العائد إلى:			
مساهمي البنك		**١٧٤,٦**	١٠٦,٩
حقوق غير مسيطرة		**٤٨,١**	٤١,٠
		٢٢٢,٧	١٤٧,٩

تشكل الإيضاحات في الصفحات ٥٤ إلى ١١٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

	الحقوق العائدة إلى مساهمي البنك				
	رأس المال	احتياطيات	أرباح مستبقاة	المجموع	حقوق غير مسيطرة	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير ٢٠٢٥	**٢,٠٠٠,٠**	**٢٢٢,٩**	**٢٥٢,٦**	**٢,٤٧٥,٥**	**١,٠٤١,٠**	**٣,٥١٦,٥**
صافي الدخل للسنة	-	-	١٦٩,١	١٦٩,١	٤٦,٦	٢١٥,٧
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	٥,٥	-	٥,٥	١,٥	٧,٠
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	٥,٥	١٦٩,١	١٧٤,٦	٤٨,١	٢٢٢,٧
رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى	-	-	-	-	٥٠٠,٢	٥٠٠,٢
تكلفة رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى	-	-	(١,٢)	(١,٢)	(١,٢)	(٢,٤)
تحويلات خلال السنة	-	١٦,٩	(١٦,٩)	-	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٢,٠٠٠,٠**	**٢٤٥,٣**	**٤٠٣,٦**	**٢,٦٤٨,٩**	**١,٥٨٨,١**	**٤,٢٣٧,٠**
في ١ يناير ٢٠٢٤	٢,٠٠٠,٠	٢٣٧,٣	١٣١,٣	٢,٣٦٨,٦	١,٠٠٠,٠	٣,٣٦٨,٦
صافي الدخل للسنة	-	-	١٣٤,٨	١٣٤,٨	٤٥,٤	١٨٠,٢
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	(٢٧,٩)	-	(٢٧,٩)	(٤,٤)	(٣٢,٣)
مجموع (الخسارة) /الدخل الشامل للسنة	-	(٢٧,٩)	١٣٤,٨	١٠٦,٩	٤١,٠	١٤٧,٩
تحويلات خلال السنة	-	١٣,٥	(١٣,٥)	-	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢,٠٠٠,٠	٢٢٢,٩	٢٥٢,٦	٢,٤٧٥,٥	١,٠٤١,٠	٣,٥١٦,٥

تشكل الإيضاحات في الصفحات ٥٤ إلى ١١٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

	السنة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١	السنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية		
صافي الدخل قبل الضرائب	**٢٤٤,٩**	٢١١,٣
تعديلات للبنود التالية:		
استهلاك وإطفاء	**١٧,٨**	١٨,٥
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة – صافي	**٥٥,٦**	٥٤,٩
أرباح محققة من استثمارات في سندات دين	**(٢,٠)**	-
الدخل التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**٣١٦,٣**	٢٨٤,٧
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
ودائع قانونية لدى البنوك المركزية	**٢٩٨,١**	(٥,٠)
شهادات الإيداع بتواريخ استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أكثر	**(٢٩٩,٩)**	(٤٨٢,٤)
هامش تقييم المشتقات	**٤٦,٦**	٣١,٠
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	**٧٢١,٣**	(٢٣١,٥)
إيداعات لدى البنوك بتواريخ استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أكثر	**٩٤٤,١**	٢١٥,٥
استثمارات أوراق مالية متداولة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(١,٧)**	(٥٧,٦)
قروض وسلفيات	**(١,٢٢٠,٢)**	(١,٨٢٨,٣)
فوائد مستحقة القبض	**(٥,٧)**	(٢٧,٠)
موجودات أخرى	**٢٤١,٨**	(٩٧,٣)
ودائع من البنوك	**٢٣٦,٥**	٧٨١,٣
ودائع من العملاء	**٧,٨٩٩,٥**	(٦,٣٢٢,٧)
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	**٥٢٦,٤**	١,١٠٥,٧
فوائد مستحقة الدفع	**٢١,٨**	(٢٧,٥)
مطلوبات أخرى	**(٣٢٥,٣)**	١٧١,٢
ضرائب دخل مدفوعة	**(٣٢,٦)**	(٢١,٥)
صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	**٩,٣٦٧,٠**	(٦,٥١١,٤)
الأنشطة الاستثمارية		
شراء أوراق مالية استثمارية	**(٤,٨٩٥,٣)**	(٢,٨٥٥,٧)
مقبوضات من بيع / استحقاق أوراق مالية استثمارية	**١,٥٨٦,٧**	٢,٢٩٠,٤
صافي الحركة في مباني ومعدات والبرامج	**(١٨,٢)**	(٥١,٦)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	**(٣,٣٢٦,٨)**	(٦١٦,٩)
الأنشطة التمويلية		
عوائد من إصدار تمويلات لأجل	**١,٢٩٦,٥**	١,٨٧٩,٧
تسديدات تمويلات لأجل	**(١,٤٢٧,٢)**	(١,٩٢٧,٢)
إصدار رأس مال من الشريحة الأولى	**٥٠٠,٢**	-
صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية	**٣٦٩,٥**	(٤٧,٥)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه	**٦,٤٠٩,٧**	(٧,١٧٥,٨)
النقد وما في حكمه في ١ يناير	**١١,٩٥٠,٧**	١٩,١٢٦,٥
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر	**١٨,٣٦٠,٤**	١١,٩٥٠,٧

فيما يلي تسوية بين النقد والموجودات السائلة الأخرى كما هي معروضة في بيان المركز المالي الموحد وأرصدة النقد وما في حكمه:

	السنة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١	السنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
النقد وموجودات سائلة أخرى	**١٦,٣٦٣,٧**	٩,٨٨٢,٦
مطروحاً: ودائع قانونية لدى بنوك مركزية	**(٥١٠,١)**	(٥٠٢,٧)
مطروحاً: شهادات إيداع بتواريخ استحقاق أصلية لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر	**(٦١٩,٥)**	(٦٧٧,٤)
مطروحاً: هامش تقييم المشتقات	**(٢٥٨,٦)**	(٢٥٢,٩)
زائداً: إيداعات بتواريخ استحقاق أصلية لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر	**٣,٣٨٤,٩**	٣,٥٠١,١
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر	**١٨,٣٦٠,٤**	١١,٩٥٠,٧

تشكل الإيضاحات في الصفحات ٥٤ إلى ١١٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١. التأسيس والتسجيل

بنك الخليج الدولي ش.م.ب. («البنك») هو الشركة الأم للمجموعة، وهي شركة مساهمة بحرينية تأسست في مملكة البحرين بموجب المرسوم الأميري بقانون رقم (٣٠) الصادر بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٧٥، ومسجلة كبنك تقليدي بالجملة وبنك تقليدي بالتجزئة لدى مصرف البحرين المركزي. يقع المكتب المسجل للبنك في بناية الدولي، ٣ شارع القصر، المنامة، مملكة البحرين.

يعمل البنك وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً «بالمجموعة») بشكل أساسي في تقديم الخدمات المصرفية التجارية للشركات وإدارة الأصول، والخدمات المصرفية الاستثمارية وفي الخدمات المصرفية للأفراد. وتعمل المجموعة من خلال شركاتها التابعة الرئيسية والمكاتب الفرعية والمكاتب التمثيلية الموجودة في سبع دول حول العالم. بلغ إجمالي عدد موظفي المجموعة في نهاية السنة المالية ١,٣٥٤ موظفاً (٢٠٢٤: ١,٤٣٧). الشركة الأم النهائية للمجموعة هو صندوق الاستثمارات العامة للمملكة العربية السعودية.

٢. أساس الإعداد

٢-١ بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية).

٢-٢ أساس القياس والعرض

أعدت البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية بصيغتها المعدلة بإعادة تقييم الأوراق المالية بالقيمة العادلة والأدوات المالية المشتقة وموجودات ومطلوبات المعاشات التقاعدية كما هو موضح بتفصيل أكثر في السياسات المحاسبية التالية. كذلك يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية المثبتة والتي يتم التحوط لها باستخدام الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة فيما يتعلق بالمخاطر التي يتم التحوط لها. أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة (بالدولار الأمريكي) والذي يعد العملة الرئيسية لعمليات البنك. تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب مليون (مليون دولار أمريكي) ما لم ينص بخلاف ذلك.

٢-٣ أسس التوحيد

تشمل البيانات المالية الموحدة حسابات بنك الخليج الدولي ش.م.ب. وشركاته التابعة. الشركات التابعة الرئيسية هي الشركات والمنشآت الأخرى بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة، التي يسيطر عليها البنك. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة ما يلي:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة لتقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة الرئيسية. يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصروفات الشركة التابعة الرئيسية المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة أعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتوافق سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة حقوق الملكية. إذا فقد البنك سيطرته على الشركة التابعة، فإنه سيقوم باستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة والحقوق غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية، بينما يقوم بإثبات أي ربح أو خسارة ناتجة في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة بتاريخ فقدان السيطرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢. أساس الإعداد (تتمة)

٢-٣ أسس التوحيد (تتمة)

صناديق استثمارية

تعمل المجموعة كمدير صندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. ويركز تحديد ما إذا كانت المجموعة تسيطر على صندوق استثماري معين عادةً على تقييم المصالح الاقتصادية الإجمالية للمجموعة في الصندوق (بما في ذلك أي حصص أرباح ورسوم إدارة متوقعة) وحقوق المستثمرين في عزل مدير الصندوق. ويحدد المستثمر الذي يملك سلطة اتخاذ القرار على الشركة المستثمر فيها ويتعرض لتقلبات العوائد، ما إذا كان يتصرف بصفته أصيلاً أم وكيلاً، وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين السلطة والعوائد. وقد تدير المجموعة، في سياق أعمالها الاعتيادية، أصلاً أو مشروعاً تجارياً لصالح أصحاب المصلحة الآخرين غير حاملي أسهمها، وذلك من خلال وكالة (عادةً وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. ولا تشمل السيطرة الحالات التي تمتلك فيها المؤسسة السلطة، ولكن تُمارس هذه السلطة بصفتها أمينة، وليس لتحقيق عوائد متغيرة للمؤسسة نفسها.

تم توضيح الشركات التابعة الرئيسية وحصة ملكية المجموعة في كل منها في الإيضاح رقم ٤٣.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أدناه السياسات المحاسبية الرئيسية المعتمدة في إعداد البيانات المالية الموحدة:

٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية

تشمل الموجودات والمطلوبات المالية جميع الموجودات والمطلوبات المدرجة في بيان المركز المالي الموحد، باستثناء خطط منافع الموظفين، والعقارات والمعدات، والبنود المؤجلة، وأصول حق الاستخدام، والمستحقات المتعلقة بمخصص المصروفات .

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركّز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات المالية التي تمول هذه الموجودات، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و
- كيفية تعويض المدراء (على سبيل المثال، ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق المجموعة للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية. تتكون أعمال المجموعة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بشكل أساسي من قروض للعملاء يتم الاحتفاظ بها لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. وفي مجال الخدمات المصرفية للأفراد، تشمل القروض الرهون العقارية، والسحب على المكشوف، والقروض الشخصية غير المضمونة، وتسهيلات بطاقات الائتمان. ومن النادر جداً بيع القروض من هذه المحافظ.

تعتبر المجموعة أن هذه الأوراق المالية محتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

يتم قياس الموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التداول أو إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنها ليست محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات لمبلغ الأصل وللفوائد

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات لمبلغ الأصل وللفوائد. لأغراض هذا التقييم، يعرّف «مبلغ الأصل» بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاحتساب المبدئي. تعرّف «الفائدة» بأنها مقابل للقيمة الزمنية للنقد وللمخاطر الائتمانية ذات العلاقة بمبلغ الأصل القائم خلال فترة زمنية محددة، وغيرها من المخاطر والتكاليف الأساسية للإقراض (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة لهامش الربح.

لتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات لمبلغ الأصل وللفوائد، تأخذ المجموعة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل هذا تقييم ما إذا كان الأصل المالي يشمل شرطاً تعاقدياً يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث أنها لن تستوفي هذا الشرط. لعمل التقييم، تأخذ المجموعة ما يلي بالاعتبار:

- أحداث طارئة قد تغير من توقيت ومبلغ التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المالية؛
- الدفع المسبق، وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

أ) الإثبات والقياس

تقوم المجموعة بإثبات الموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد، فقط عندما تصبح المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم تصنيف الأدوات المالية في البداية ضمن إحدى الفئات التالية، مما يحدد بعد ذلك منهجية القياس اللاحق:

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى إحدى الفئات الثلاث التالية:

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة؛
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ أو
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف المطلوبات المالية إلى إحدى الفئتين التاليتين:

- مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة؛ أو
- مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم مبدئياً إثبات الموجودات المالية بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملة المتعلقة بالموجودات المالية. يتم مبدئياً إثبات المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل العائدات المستلمة مخصوماً منها العلاوات والخصومات وتكاليف المعاملة التي تُنسب مباشرة إلى المطلوبات المالية.

يتم إثبات جميع المشتريات والمبيعات العادية للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود أو المطلوب المالي. يتم إثبات جميع المشتريات والمبيعات العادية للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يتم فيه استلام أو تسليم الموجود أو المطلوب من أو إلى الطرف الآخر. المشتريات أو المبيعات المنتظمة هي المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن الإطار الزمني المحدد حسب الأنظمة أو الأعراف السائدة في السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة. يخضع التصنيف وأساس القياس لنموذج أعمال المجموعة الخاص بإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية، كما هو موضح بالتفصيل أدناه:

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي إذا:

- تم الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج أعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

إذا لم يتم استيفاء الشرط الأول، تُصنّف الموجودات المالية وتُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. أما إذا لم يتم استيفاء كلا المعيارين، فتُصنّف الموجودات المالية وتُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، تمتلك المجموعة خيار اتخاذ قرار لا رجعة فيه لتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي المتطلبات ليتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر، إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو التقليل بشكل جوهري من عدم التطابق المحاسبية.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة خيار لا رجعة فيه بتصنيف استثمارات الأسهم التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض التداول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

لهذا الغرض، تعتبر الموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها لغرض التداول متى استوفت استثمارات الأسهم أي من الشروط التالية:

- تم شراؤها بشكل رئيسي لغرض البيع في المستقبل القريب؛
- عند الإثبات المبدئي، تكون جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تدار معاً، والتي يوجد لها دليل على نمط فعلي حديث لتحقيق الربحية على المدى القصير؛ أو
- إذا كانت أداة مشتقة وغير مصنفة وفعالة كأداة للتحوط أو ضمان مالي.

إن الخيار لا رجعة فيه يكون على أساس كل أداة على حدة. إذا تم تصنيف استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يتم إثبات جميع الأرباح والخسائر، باستثناء دخل أرباح الأسهم، في الدخل الشامل الآخر، ولا يتم إدراجها لاحقاً في بيان الدخل الموحد.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف وقياس الموجودات المالية التي لم يتم تصنيفها أعلاه مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

أ) الإثبات والقياس (تتمة)

مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يتم قياس الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تصنيفه على أنه محتفظ به للتداول، أو كان مشتقاً، أو تم تصنيفه على هذا النحو عند الإثبات المبدئي. تُقاس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة وصافي من الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصروفات فوائد، في بيان الدخل الموحد. تُقاس المطلوبات المالية الأخرى لاحقًا بالتكلفة المطفأة وفقًا لطريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إثبات مصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. يتم إثبات أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إلغاء الإثبات أيضًا في بيان الدخل الموحد.

ب) إلغاء احتساب الموجودات والمطلوبات

الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية الجوهرية المتعلقة بالأصل ولم يتم نقل أو إبقاء جميع مخاطر وعوائد الملكية الجوهرية للموجودات وعندما لا تملك السيطرة على الأصل.

عند إلغاء احتساب الأصل المالي، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء الأصل الملغي) ومجموع (أ) المقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد مفترض) و (ب) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم احتسابها في الدخل الشامل الآخر، يتم احتسابها في الربح أو الخسارة الموحد.

أي أرباح / خسائر متراكمة محتسبة في الدخل الشامل الآخر تتعلق باستثمارات أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر لا يتم احتسابها في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند إلغاء احتساب هذه الأسهم. أي حصة في الموجودات المالية المحولة التي أنشأتها أو احتفظت بها المجموعة والمؤهلة لإلغاء الاحتساب، يتم احتسابها كأصل أو التزام منفصل.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل أصول محتسبة في بيان مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بجميع أو معظم مخاطر وعوائد الملكية للأصول المحولة أو جزء منها. في مثل هذه الحالات، لا يتم إلغاء احتساب الأصول المحولة. ومن أمثلة هذه المعاملات معاملات إقراض الأوراق المالية ومعاملات البيع وإعادة الشراء.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو انتهائها.

ج) تعديل الموجودات والمطلوبات

الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط أحد الموجودات المالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب الأصل المالي الأصلي واحتساب أصل مالي جديد بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة. أي رسوم مستلمة كجزء من التعديل يتم احتسابها كما يلي:

- الرسوم التي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للأصل الجديد والرسوم التي تمثل سداد تكاليف المعاملات المؤهلة يتم تضمينها في القياس المبدئي للأصل؛ و
- يتم تضمين الرسوم الأخرى في الربح أو الخسارة كجزء من الأرباح أو الخسائر الناتجة من إلغاء الاحتساب.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يواجه المقترض صعوبات مالية، فإن الهدف من التعديل عادة ما يكون لزيادة فرص استرداد الشروط التعاقدية الأصلية بدلاً من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة بشكل جوهري.

إذا كانت المجموعة تخطط لتعديل أحد الأصول المالية بطريقة تؤدي إلى الإعفاء من التدفقات النقدية، فإنها تأخذ أولاً في الاعتبار في ما إذا كان ينبغي شطب جزء من الأصل قبل إجراء التعديل.

يؤثر هذا النهج على نتائج التقييم الكمي، ويعني أن معايير إلغاء الاحتساب لا تتحقق عادة في مثل هذه الحالات.

إذا لم يؤد تعديل الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة المقاسة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى إلغاء احتساب الأصل المالي، فإن المجموعة تعيد أولاً حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل وتحتسب التعديل الناتج كربح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للأصول المالية ذات معدل الفائدة العائم، يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم لحساب ربح أو خسارة التعديل ليعكس شروط السوق الحالية في وقت التعديل.

إذا تم إجراء هذا التعديل بسبب صعوبات مالية يواجهها المقترض، يتم عرض الربح أو الخسارة إلى جانب خسائر انخفاض القيمة. وفي الحالات الأخرى، يتم عرضها كإيرادات فوائد محسوبة وفقًا لطريقة معدل الفائدة الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه، وكانت التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري. في هذه الحالة، يتم إثبات الالتزام المالي الجديد على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء إثباته والمقابل المدفوع في الربح أو الخسارة. المقابل المدفوع يشمل الأصول غير المالية المنقولة، إن وجدت، وتحمل الالتزامات، بما في ذلك الالتزام المالي المعدل الجديد. إذا لم يتم احتساب تعديل الالتزام المالي على أنه إلغاء للإثبات، يتم إعادة حساب التكلفة المطفأة للالتزام عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي ويتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة في الربح أو الخسارة.

بالنسبة للمطلوبات المالية ذات معدل الفائدة العائم، يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم لحساب أرباح أو خسائر التعديل ليعكس شروط السوق الحالية في وقت التعديل. يتم إثبات أي تكاليف ورسوم متكبدة كتعديل على القيمة الدفترية للالتزام، ويتم إطفاءها على مدى المدة المتبقية للالتزام المالي المعدل عن طريق إعادة حساب معدل الفائدة الفعلي على الأداة.

٣-٢ اضمحلال الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإجراء تقييم على أساس النظرة المستقبلية، الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات دينها المدرجة بالتكلفة المطفأة والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومقابل مخاطر التعرضات الناتجة عن ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية. تقوم المجموعة بإثبات مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمثل تلك الخسائر مبدأياً أو إعادة تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ إعداد كل تقرير مالي. يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ما يلي:

- مبلغ عادل ومرجح للاحتمالات التي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة؛
- القيمة الزمنية للمال؛ و
- معلومات معقولة وداعمة متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ إعداد التقرير المالي عن الأحداث السابقة والظروف الحالية وتنبؤات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ستقدر المجموعة مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على الأداة المالية على مدى عمرها المتوقع. يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي على مدى العمر المتبقي المتوقع للأصل المالي، أي الفرق بين: التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للقرض.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

- الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛ و
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية: تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها عن الخسارة الائتمانية التي تم تكبدها مخصوماً منها أي مبالغ يتوقع الضامن استلامها من حاملها أو المدين أو أي طرف آخر. إذا كان القرض مضموناً بالكامل، فإن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لعقود الضمانات المالية سيكون مساوياً لتقدير العجز النقدي المقدر للقرض الخاضع للضمان.

لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، قامت المجموعة بتصنيف أدواتها المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣، على أساس منهجية الاضمحلال المطبقة، كما هو موضح أدناه: لا تخضع استثمارات الأسهم لعمليات تقييم الاضمحلال.

- المرحلة ١: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تشهد زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي والتي لم تعد مضمحلة ائتمانياً منذ منحها، تقوم المجموعة بإثبات المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.
- المرحلة ٢: بالنسبة للأدوات المالية التي شهدت زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي ولكن لم تعد مضمحلة ائتمانياً، تقوم المجموعة بإثبات المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
- المرحلة ٣: بالنسبة للأدوات المالية المضمحلة ائتمانياً، تقوم المجموعة بإثبات المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على الأداة المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد التقرير المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٢ اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية في تاريخ إعداد التقرير المالي. بالنسبة للأدوات المالية للمرحلة ٣، يتم قياس القيمة القابلة للاسترداد على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك المبالغ القابلة للاسترداد من الضمانات والرهون مخصومة بمعدل الفائدة السائد وقت منح التسهيلات الائتمانية أو بالنسبة لأدوات الدين على أساس القيمة العادلة باستخدام معدل الفائدة الحالي السائد في السوق لموجود مالي مشابه.

تدمج المجموعة معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقييمها لتحديد من إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري من إثباتها المبدئي وفي قياسها للخسائر الائتمانية المتوقعة. تأخذ المجموعة في الاعتبار التوقعات الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وتقوم بوضع رؤية أساسية لاتجاه المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة في المستقبل بالإضافة إلى نطاق معقول من السيناريوهات المحتملة وترجيحاتها.

لأغراض التصنيف في المراحل المذكورة أعلاه، وضعت المجموعة سياسة لإجراء تقييم في نهاية كل فترة إعداد تقرير مالي حول ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي من خلال الأخذ في الاعتبار التغير في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتبقي للأداة المالية على النحو التالي:

المرحلة ١

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً لعملاء المرحلة ١ يتم تصنيف جميع الموجودات المالية على أنها المرحلة ١ عند تاريخ الإثبات المبدئي. وبعد ذلك في إعداد كل تقرير مالي، تصنف المجموعة ما يلي باعتبارها المرحلة ١:

- أدوات الدّين التي تم تحديد بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الموجودات المالية التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي؛

تطبق المجموعة افتراض المخاطر الائتمانية المنخفضة وتعتبر جميع التعرضات لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي على أنها مخاطر ائتمانية منخفضة.

المرحلة ٢

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تصنيف الموجودات المالية في المرحلة ٢ عندما تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي. بالنسبة لتلك الموجودات المالية، يتطلب إثبات مخصص الخسارة على أساس خسائرها الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

تأخذ المجموعة في الاعتبار ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للموجود من خلال مقارنة تغير التصنيف عند الإثبات المبدئي للموجود مقابل مخاطر التعثر في السداد التي تحدث للموجود في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي. في كل حالة من هذه الحالات، يعتمد هذا التقييم على تقييم النظرة المستقبلية من أجل إثبات احتمالية تكبد خسائر أكبر مرتبطة بالتوقعات الاقتصادية الأكثر سلبية. بالإضافة إلى ذلك، يفترض حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية إذا تأخر المقترض عن تسديد مدفوعاته التعاقدية لأكثر من ٣٠ يوماً، أو إذا توقعت المجموعة أن تمنح فترة سماح للمقترض أو إعادة هيكلة التسهيل لأسباب تتعلق بالائتمان أو يتم وضع التسهيل ضمن قائمة الحسابات التي تتطلب مراقبة دقيقة من قبل المجموعة. وعلاوة على ذلك، سيخضع أي تسهيل يحمل تصنيف مخاطر ائتمانية داخلية بدرجة ٧ لعملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المرحلة ٢.

تتمثل سياسة المجموعة في تقييم معلومات النظرة المستقبلية المعقولة والداعمة الإضافية المتاحة، باعتبارها عوامل إضافية أخرى.

بالنسبة للتسهيلات المتجددة مثل البطاقات الائتمانية والسحوبات على المكشوف، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تحديد الفترة التي تتوقع خلالها التعرض لمخاطر الائتمان، مع الأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع اتخاذها بمجرد زيادة المخاطر الائتمانية والتي تهدف إلى التخفيف من حدة الخسائر.

المرحلة ٣

يتم تضمين الموجودات المالية في المرحلة ٣ عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن القرض مضمحل ائتمانياً. وفي تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي «مضمحل ائتمانياً» عند قوع حدث أو أكثر من الأحداث التي تؤثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

يتضمن الدليل على أن الموجود المالي مضمحل ائتمانياً على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية جوهرية لدى المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلفيات من قبل المجموعة بشروط لم تكن لتأخذها المجموعة بعين الاعتبار في الظروف الأخرى؛
- احتمال كبير دخول المقترض في حالة إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

وعادة ما يعتبر القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه نتيجة لتدهور وضع المقترض بأنه مضمحل ائتمانياً ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل جوهري ولا تكن هناك أية مؤشرات أخرى للاضمحلال في القيمة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر القرض المتأخر عن السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر بأنه مضمحلاً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٢ اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

المرحلة ٣ (تتمة)

عند إجراء تقييم حول ما إذا كان الاستثمار في أدوات دين الحكومية، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية.

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية حيث يتضح من عوائد السندات.
- تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- قدره البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال من أجل إصدار ديون جديده.
- احتمالية إعادة هيكله الديون، مما يؤدي إلى تكبد حاملها خسائر نتيجة للإعفاء الطوعي أو الإلزامي للديون.
- آليات الدعم الدولية القائمة لتقديم الدعم اللازم باعتبارها «الملاذ الأخير للإقراض» لذلك البلد، فضلاً عن نية الحكومات والوكالات لاستخدام تلك الآليات التي تنعكس في البيانات العامة. ويشمل ذلك إجراء تقييم لمدى قوة تلك الآليات، وبغض النظر عن النوايا السياسية، ما إذا كانت هناك قدرة على الوفاء بالمعايير المطلوبة.

الموجودات المالية التي تمت إعادة التفاوض بشأنها أو تم تعديلها لم تعد تعتبر متأخرة عن السداد، ويتم تصنيفها ضمن الموجودات المنتجة عندما تكون جميع مدفوعات المبالغ الأصلية والفوائد محدثه ويتم التأكد بشكل معقول من سداد المدفوعات المستقبلية. تخضع الموجودات المالية التي يتم تقييمها للاضمحلال الفردي والتي تم التفاوض بشأن شروطها لمراجعة مستمرة لتحديد ما إذا كانت لا تزال مضمحلة أو ينبغي اعتبارها بأن فات موعد استحقاقها. يتم تصنيف جميع التسهيلات المعاد تفاوضها أو تعديلها كمرحلة ٢ أو مرحلة ٣ لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً من تاريخ إعادة التفاوض. يتم قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية المعاد التفاوض بشأنها على أساس ما إذا كانت شروط التفاوض قد أدت إلى استبعاد الموجود الحالي.

بصفة عامة، يتم تحويل القروض من المرحلة ٣ إذا لم تعد تستوفي بمعايير المضمحلة ائتمانياً وبعد استيفاء معايير التحسن التي يحددها البنك.

يتم إثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل الموحد ويتم عرضها في بيان المركز المالي الموحد ضمن حساب مخصص مقابل القروض والسلفيات والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات (كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات).

يتم شطب الموجودات المالية بعد استكمال جميع أنشطة إعادة الهيكلة وأنشطة التحصيل، وعندما لا يكون هناك أي احتمال واقعي لاستردادها. يتم تضمين أي استردادات لاحقة ضمن بند الدخل الآخر.

٣-٣ مقاصة الموجودات والمطلوبات

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها حيث تنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما تسمح معايير المحاسبة الدولية بذلك، أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المماثلة مثل نشاط التداول للمجموعة.

٣-٤ إثبات الإيرادات

أ) دخل الفوائد ومصروفات الفوائد

يتم احتساب دخل الفوائد ومصروفات الفوائد لجميع الموجودات والمطلوبات المالية التي تستحق عليها فائدة باستثناء تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. طريقة معدل الفائدة الفعلي هي الطريقة التي يتم بموجبها احتساب قيمة التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية وتخصيص دخل الفوائد أو مصروف الفوائد على العمر المتوقع للموجود أو المطلوب. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي لو استخدمناه لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة الخاصة من خلال العمر المتوقع للموجود أو المطلوب المالي، أو فترة أقصر متى ما كان ذلك مناسباً، فإننا نحصل على صافي القيمة الدفترية للموجود أو المطلوب. يؤدي تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي إلى إثبات دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد بالتساوي وفقاً للمبلغ المتبقي خلال الفترة حتى تاريخ الاستحقاق أو السداد.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية عدا الموجودات المضمحلة المشتراة أو إبتدائياً، يتم تقدير التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالنسبة الموجودات المضمحلة المشتراة أو مبدئياً، يتم حساب معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة. حساب معدل الفائدة الفعلي يشمل تكاليف المعاملة، والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تمثل جزءاً رئيسياً من معدل الفائدة الفعلي. تكاليف المعاملة تشمل التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة لشراء أو إصدار الأصل أو الالتزام المالي.

يتم تعليق دخل الفائدة عندما يتأخر سداد الفائدة أو المبلغ الأصلي للتسهيلات لأكثر من ٩٠ يوماً وعندها يتم استرجاع جميع الفوائد غير المدفوعة والمستحقة من الدخل. يتم تضمين الفوائد على التسهيلات التي لا تستحق عليها الفائدة في الدخل عند استلامها فقط. يتم إعادة التسهيلات الائتمانية إلى حالة الاستحقاق فقط بعد سداد جميع الفوائد والمدفوعات الأصلية المتأخرة السداد الحالية وضمان المدفوعات المستقبلية بشكل معقول.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٤ إثبات الإيرادات (تتمة)

ب) الرسوم والعمولات

يتم تضمين الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأصل أو الالتزام المالي في عملية احتساب معدل الفائدة الفعلي. إذا كان من غير المتوقع أن يؤدي التزام القرض إلى سحب القرض، يتم إثبات رسوم التزام القرض ذات الصلة على أساس القسط السنوي الثابت على مدى فترة الالتزام.

يتم إثبات الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، ورسوم إدارة الاستثمارات، وعمولات المبيعات، ورسوم الترتيبات، ورسوم التمويل المشترك، عند أداء الخدمات ذات الصلة. العقد المبرم مع أحد العملاء والذي ينتج عنه أداة مالية مثبتة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة قد يكون جزئياً ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وجزئياً ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥. في هذه الحالة، تطبق المجموعة أولاً المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لفصل وقياس الجزء من العقد الذي يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، ثم تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ على الجزء المتبقي. تتعلق مصاريف الرسوم والعمولات الأخرى بشكل أساسي برسوم المعاملات والخدمات، والتي يتم إثباتها كمصروفات عند استلام الخدمات.

ج) دخل التداول وصرف العملات الأجنبية

ينتج دخل التداول وصرف العملات الأجنبية من الأرباح المحققة من التعامل مع العملاء وصانعي السوق، ومن التغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم ومتغيرات السوق الأخرى. يتم تضمين التغيرات في القيمة العادلة والأرباح والخسائر الناتجة عن شراء وبيع الأدوات المالية المتداولة في دخل التداول، بالإضافة إلى دخل الفوائد ومصروفات الفوائد ودخل أرباح الأسهم.

د) دخل أرباح الأسهم

يتم إثبات دخل أرباح الأسهم كالتالي:

- يتم إثبات أرباح الأسهم من أدوات الأسهم المصنفة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند وجود الحق لاستلام أرباح الأسهم ويتم إدراجها ضمن دخل التداول.
- يتم إثبات أرباح الأسهم من أدوات الأسهم المصنفة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، ويتم عرضها في الدخل الشامل الآخر.

٣-٥ اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسي

لا يتم استبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من بيان المركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية المرتبطة بالملكية. يتم إثبات النقد المقابل المستلم في بيان المركز المالي الموحد كموجود مع التزام مقابل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات ضمن ضمانات نقدية على الأوراق المالية المقترضة واتفاقيات إعادة الشراء، مما يعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملة كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف تلك الأوراق المالية في بيان مركزها المالي إلى موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر محتفظ بها كرهن للضمان أو إلى استثمارات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر محتفظ بها كرهن للضمان، حسب مقتضى الحال.

وبالمقابل، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في بيان المركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في بيان المركز المالي ضمن ضمانات نقدية على الأوراق المالية المقترضة واتفاقيات إعادة الشراء العكسي، مما يعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملة كقرض من قبل البنك. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في صافي دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

إذا تم بيع الأوراق المالية المشتراة بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإنه يتم تسجيل الالتزام لإعادة الأوراق المالية كبيع قصير الأجل ضمن المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض التداول ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع تضمين أي أرباح أو خسائر في صافي دخل التداول.

٣-٦ المباني والمعدات والبرامج

تسجل الأرض بسعر التكلفة. يتم تسجيل المباني والمعدات الأخرى بسعر التكلفة مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي للمباني والمعدات في تاريخ كل ميزانية وتعدل كلما كان مناسباً. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدار فترات زمنية مختلفة. عندما تكون القيمة الدفترية للمباني أو المعدات أعلى من المبلغ المقدر القابل للاسترداد، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى القيمة القابلة للاسترداد.

بشكل عام، يتم إعادة احتساب التكاليف المرتبطة بصيانة برامج الحاسوب الحالية كمصروفات عند تكبدها. ومع ذلك، يتم إثبات النفقات التي من شأنها أن تعزز وتوسع منافع برامج الحاسوب بما يتجاوز مواصفاتها وأعمارها الأصلية فتعتبر كتحسين لرأس المال ويتم رسملتها كجزء من التكلفة الأصلية للبرامج.

٣-٧ مخصصات أخرى

يتم إثبات المخصصات الأخرى عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب تدفق موارد ذات منافع اقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصصات في بيان الدخل الموحد بعد خصم أي تسويات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٨-٣ الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

الأدوات المالية المشتقة هي عقود تستمد قيمتها من واحدة أو أكثر من الأدوات أو المؤشرات المالية الأساسية، وتشتمل على العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود المقايضات والخيارات في أسواق أسعار الفائدة والصرف الأجنبي وأسواق الأسهم والائتمان.

يتم احتساب جميع الأدوات المالية المشتقة في بيان المركز المالي الموحد بالقيمة العادلة. يتم الحصول على القيم العادلة من الأسعار السائدة في السوق أو نماذج التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات بما هو مناسب.

يتم تضمين الأدوات المالية المشتقة ذات القيم العادلة الموجبة (الأرباح غير المحققة) ضمن بند موجودات أخرى، في حين يتم تضمين الأدوات المالية المشتقة ذات القيم العادلة السالبة (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

يتم تضمين التغيرات في القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المبرمة المستخدمة لأغراض التداول أو للتحوط من مراكز التداول الأخرى ضمن صافي دخل التداول.

يتم تحديد إثبات التغيرات في القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط بحسب طبيعة علاقة التحوط. ولأغراض محاسبة التحوط، يتم تصنيف الأدوات المالية المشتقة إما (١) كتحوطات القيمة العادلة للموجود أو المطلوب المثبت (تحوط القيمة العادلة) أو

(٢) كتحوطات التدفقات النقدية المستقبلية العائدة إلى الموجود أو المطلوب المثبت أو التزام تعاقدي مؤكد (تحوط التدفقات النقدية).

تتضمن معايير المجموعة للأدوات المالية المشتقة ليتم احتسابها كتحوطات على ما يلي:

- عند بدء علاقة التحوط، تقوم المجموعة رسمياً بتوثيق علاقة التحوط بين أداة التحوط وبند التحوط، وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها وأهداف واستراتيجية إدارة المخاطر للقيام بالتحوط،
- يجب إن يثبت بوضوح بأن التحوط المتوقع ذو فاعلية عالية في موازنة التغيرات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية العائدة إلى المخاطر المتحوطة في بند التحوط، بما في ذلك كيفية تعامل المجموعة مع نسبة التحوط،
- يجب أن تكون فاعلية التحوط قابلة للقياس بشكل موثوق، و
- يجب أن تكون هناك علاقة اقتصادية بين أداة التحوط والبند المتحوط وان تأثير المخاطر الائتمانية لا يسيطر على تغيرات القيمة العادلة لتلك العلاقة.

يتم تضمين التغيرات في القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المصنفة والمؤهلة كتحوطات القيمة العادلة والتي تثبت بأنها ذات فاعلية عالية بالنسبة لمخاطر التحوط ضمن دخل التداول بالإضافة إلى التغير المقابل في القيمة العادلة للموجود أو المطلوب المحوط الذي ينسب إلى المخاطر التي تم تحوطها. يتم تعديل الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الموجودات أو المطلوبات المحوطة والتي تنسب إلى المخاطر التي يتم تحوطها مقابل القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات المحوطة في بيان المركز المالي الموحد.

إذا لم يعد التحوط يستوفي معايير محاسبة التحوط، فإنه يتم إطفاء أي تعديل على القيمة الدفترية للأدوات المالية المتحوطة التي تستحق عليها فائدة في الدخل على مدى الفترة المتبقية إلى تاريخ الاستحقاق.

في حال انتهاء صلاحية أداة التحوط، أو يتم بيعها، أو إنهاؤها، أو ممارستها، أو إذا لم يعد التحوط يستوفي معايير محاسبة التحوط للقيمة العادلة، أو إذا تم إلغاء تصنيف التحوط، فإنه يتم إيقاف محاسبة التحوط بشكل مستقبلي.

عند وقف التحوط، فإن أي تعديل تحوطي تم إجراؤه مسبقًا على أي أداة مالية متحوطة تم استخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لها، يتم إطفاؤه في بيان الدخل الموحد عن طريق تعديل معدل الفائدة الفعلي للبند المتحوط ابتداءً من تاريخ بدء الإطفاء. إذا تم إلغاء إثبات البند المتحوط، يتم إثبات التعديل على الفور في بيان الدخل الموحد عند إلغاء إثبات البند.

يتم إثبات التغيرات في القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المصنفة والمؤهلة كتحوطات للتدفقات النقدية والتي تثبت بأنها ذات فاعلية عالية بالنسبة لمخاطر التحوط في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح أو الخسائر غير المحققة المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد في الوقت الذي يتم فيه إثبات الدخل أو المصروفات المقابلة للبند المتحوط في بيان الدخل الموحد ويتم تضمينها في نفس فئة الدخل أو المصروفات كما هو الحال بالنسبة للبند المتحوط. يتم تضمين الأرباح أو الخسائر غير المحققة على أي جزء غير فعال من معاملات تحوط التدفقات النقدية ضمن صافي دخل التداول.

يتم تضمين عنصر الفائدة للمشتقات المصنفة والمؤهلة كتحوطات للقيمة العادلة أو تحوطات للتدفقات النقدية ضمن دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد المتعلقة بالبند المتحوط على مدى عمر الأداة المشتقة.

يتم إعادة تصنيف المبلغ المثبت في احتياطي التحوط من الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر كتعديل لإعادة تصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوطة على الأرباح أو الخسائر، وفي نفس البند في بيان الدخل الموحد و الدخل الشامل الآخر. في حال انتهت صلاحية أداة التحوط المشتقة أو تم بيعها أو إلغاؤها أو ممارستها، أو لم يعد التحوط يستوفي معايير محاسبة التحوط على التدفقات النقدية، أو تم إلغاء تصنيف التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط بشكل مستقبلي. يتم إثبات الأرباح والخسائر الناشئة عن إنهاء المشتقات المصنفة كتحوطات على التدفقات النقدية في إيرادات الفوائد أو مصروفات الفوائد على مدى المدة الأصلية لمعاملة التحوط الملغية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٩-٣ الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تقتضي من المجموعة تسديد مدفوعات محددة لتعويض حاملها عن الخسائر المتكبدة نتيجة لإخفاق مدين معين في سداد المدفوعات عندما يحين موعد استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين المالية. يتم إصدار الضمانات المالية للمؤسسات المالية وأطراف أخرى نيابة عن العملاء لضمان قروض والسحوبات على المكشوف والتسهيلات المصرفية الأخرى ولأطراف أخرى فيما يتعلق بأداء العملاء بموجب الالتزامات المتعلقة بالعقود والمدفوعات المقدمة من أطراف أخرى، وعروض العطاءات والمبالغ المحتجزة.

يتم مبدئياً احتساب الضمانات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ إصدار الضمان. يتم قياس قيمة التزامات الضمانات المالية لاحقاً بقيمة الضمان مبدئيا مخصوماً منه قيمة الإطفاء لإثبات دخل الرسوم المكتسب خلال الفترة، أو القيمة الحالية لأي مدفوعات متوقعة لتسوية الالتزام عندما تصبح المدفوعات بموجب العقد محتملة، أيهما أكبر. يتم قياس الخسارة المتوقعة على الضمانات المالية بناءً على المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل العقد بعد خصم أية مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان عقد الضمان المالي المحتفظ به عنصراً لا يتجزأ من الأصل المالي الذي يتم احتسابه كعنصر من عناصر تلك الأداة، أم أنه عقد يتم احتسابه بشكل منفصل. وتشمل العوامل التي تأخذها المجموعة في الاعتبار عند إجراء هذا التقييم ما يلي:

- الضمان هو ضمنياً جزء من الشروط التعاقدية لأداة الدين؛
- الضمان مطلوب بموجب القوانين واللوائح التي تحكم عقد أداة الدين؛
- يتم إبرام الضمان في نفس الوقت الذي يتم فيه اعتبار أداة الدين؛ و
- يتم تقديم الضمان من قبل الشركة الأم للمُقترض، أو شركة أخرى ضمن المُقترض، أو شركة أخرى ضمن مجموعة المقترض.

إذا حددت المجموعة أن الضمان عنصر أساسي في الأصل المالي، فإن أي علاوة مستحقة الدفع فيما يتعلق بالاحتساب المبدئي للأصل المالي تُعامل على أنها تكلفة معاملة شراء ذلك الأصل المالي. تأخذ المجموعة في الاعتبار تأثير الحماية عند قياس القيمة العادلة لأداة الدين وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. إذا حددت المجموعة أن الضمان ليس عنصراً رئيسياً في أداة الدين، فإنها تقوم بإثبات أصل يمثل أي دفعة مسبقة لأقساط الضمان، وحق في التعويض عن خسائر الائتمان.

١٠-٣ منافع ما بعد التقاعد

أن أغلب موظفي المجموعة مؤهلون للحصول على منافع ما بعد التقاعد بموجب خطط ذات المنافع المحددة أو خطط المعاشات التقاعدية ذات المساهمات المحددة والمتوفرة من خلال صناديق منفصلة مدارة من قبل أمناء، أو خطط تأمين أو يتم تمويلها مباشرة من قبل المجموعة. كما تدفع المجموعة مساهمات في خطط المعاشات التقاعدية المدارة من قبل الحكومة وفقاً للمتطلبات القانونية لكل بلد.

يتم إثبات التزامات مساهمات المجموعة في خطط المعاشات التقاعدية ذات المساهمات المحددة كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات الصلة، ويتم إثباتها ضمن بند مصروفات الموظفين في بيان الدخل الموحد. يتم إثبات المساهمات المدفوعة مسبقاً كأصل إلى الحد الذي يتوفر فيه استرداد نقدي أو تخفيض في المدفوعات المستقبلية.

يتم حساب الالتزام الصافي للمجموعة فيما يتعلق خطط المعاشات التقاعدية ذات المساهمات المحددة بشكل منفصل لكل خطة، عن طريق تقدير مبلغ المزايا المستقبلية التي اكتسبها الموظفون في الفترة الحالية والفترات السابقة، وخصم هذا المبلغ وطرح القيمة العادلة لأي أصول تابعة للخطة.

يتم احتساب الالتزامات المتعلقة بخطط المعاشات التقاعدية ذات المنافع المحددة من قبل خبراء اكتواريين مؤهلين باستخدام طريقة وحدات الاستحقاق المتوقعة. يتم احتساب صافي التزام المجموعة عن طريق تقدير مبلغ المنافع المستقبلية التي اكتسبها الموظفون في الفترات الحالية والسابقة، وخصم ذلك المبلغ واستقطاع القيمة العادلة لموجودات الخطة. عندما ينشأ عن عملية الاحتساب موجود محتمل للمجموعة، يتم تحديد الموجود المثبت بحد أقصى حتى لا يتجاوز المنافع الاقتصادية المتوفرة على هيئة استرجاعات من الخطة، أو تخفيضات في المساهمات المستقبلية.

يتم إثبات إعادة قياس صافي مطلوبات أو موجودات الخطة المحددة، والتي تشتمل على الأرباح والخسائر الاكتوارية، وعوائد موجودات الخطة (باستثناء الفوائد) وتأثير سقف الموجودات على الفور في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد. تحدد المجموعة صافي مصروفات أو دخل الفوائد على صافي مطلوبات أو موجودات المنافع المحددة للسنة عن طريق تطبيق معدل الخصم المستخدم لقياس التزام المنافع المحددة في بداية السنة لصافي الرصيد الافتتاحي لمطلوبات أو موجودات المنافع المحددة. يتم إثبات صافي مصروفات الفوائد والمصروفات الأخرى ذات الصلة بخطط المنافع المحددة في بيان الدخل الموحد.

عند تغيير منافع الخطة أو عندما يتم تقليص الخطة، فإنه يتم إثبات التغير الناتج في المنافع المتعلقة بالخدمات السابقة أو الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التقليص على الفور في بيان الدخل الموحد. تقوم المجموعة بإثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية خطط المنافع المحددة عندما يتم تسويتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-١١ الضرائب والزكاة

تنطبق القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي نموذج الركيزة الثانية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي يتجاوز إجمالي إيراداتها السنوية الموحدة ٧٥٠ مليون يورو في سنتين على الأقل من السنتين الماليتين السابقة.

تماشيا مع متطلبات القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي، أصدرت مملكة البحرين وأقرت المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٢٤ («قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني») في تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٤، والذي يفرض ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية بنسبة تصل إلى ١٥٪ على الدخل الخاضع لضريبة المنشآت التابعة للمجموعة العاملة في البحرين وذلك للسنوات المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥.

وفقًا لتقييم المجموعة لقابلية تطبيق قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي، من المتوقع أن تكون الالتزامات الضريبية للسنة المالية ٢٠٢٥ لا شيء بالنسبة للشركات المقيمة في البحرين، حيث من المتوقع أن تستوفي المجموعة شروطاً معينة للاستثناءات على النحو المحدد في قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني.

يتم فرض الضرائب على الدخل الناتج من المنشآت الأجنبية وفقا للأنظمة المالية للبلدان التي تعمل فيها المنشآت المعنية.

أ) الضريبة الحالية

الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقعة المستحقة الدفع على الدخل الخاضع للضريبة للسنة، باستخدام معدلات الضرائب المعمول بها في تاريخ إعداد التقرير المالي، وتتضمن على أي تعديلات على الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بالسنوات السابقة.

ب) الضريبة المؤجلة

يتم احتساب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة المطلوبات لجميع الفروق المؤقتة التي تنشأ بين الوعاء الضريبي للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض إعداد التقارير المالية. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة فقط إلى الحد الذي من المحتمل أن يكون فيه الدخل الخاضع للضريبة سيكون متاحاً للاستخدام في المستقبل مقابل الخسائر الضريبية غير المستخدمة والأرصدة الدائنة. يتم مراجعة الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير مالي وتخفض إلى الحد الذي لم يعد من المحتمل فيه تحقيق المنافع الضريبية المرتبطة بها. يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة فقط إذا تم استيفاء بعض المعايير. تستخدم نسب الضريبة المعمول بها حالياً لتحديد الضرائب المؤجلة.

تخضع منشآت المجموعة العاملة في المملكة العربية السعودية للزكاة وفقا لأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. يتم احتساب مصروفات الزكاة في بيان الدخل. لا يتم احتساب الزكاة كضريبة دخل وبالتالي لا يتم احتساب ضريبة مؤجلة تتعلق بالزكاة.

٣-١٢ النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه من النقد المشار إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد على نقد وموجودات سائلة أخرى وأرصدة غير مقيدة لدى البنوك المركزية، وإيداعات ذات فترات استحقاق لمدة تقل عن ثلاثة أشهر.

٣-١٣ استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم مبدئياً تسجيل الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة. وبعد القياس المبدئي، يتم تضمين الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. ويتم تضمين دخل الفوائد وأرباح الأسهم المستلمة ضمن بند «دخل الفوائد» و «دخل آخر» على التوالي في بيان الدخل الموحد.

٣-١٤ إيداعات

يتم مبدئياً قياس الإيداعات بالقيمة العادلة، ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة، مخصوماً منها أي مبالغ تم شطبها ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تعديل القيم الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تحوطها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة وذلك إلى حد التغيرات في القيمة العادلة التي يتم تحوطها، مع إثبات التغيرات الناتجة عن ذلك في بيان الدخل الموحد.

٣-١٥ الودائع

يتم مبدئياً قياس جميع ودائع البنوك والعملاء بالقيمة العادلة ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم إجراء تعديل على قيمتها إذا كانت جزءاً من استراتيجية تحوط القيمة العادلة بفعالية، لتعديل قيمة الودائع للقيمة العادلة التي يتم تحوطها مع إثبات التغيرات الناتجة عن ذلك في بيان الدخل الموحد.

٣-١٦ عقود الإيجار

تقيم المجموعة عند بدء العقد ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يحتوي على عقد الإيجار. أي إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام موجودات محددة لفترة زمنية مقابل نظير.

قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-١٦ عقود الإيجار (تتمة)

الحق في استخدام الأصول

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الأصول بالتكلفة، مخصوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال المتراكمة، ومع تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الأصول على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجراؤها في أو قبل تاريخ بدء عقد الإيجار مخصوماً منها أي حوافز إيجار تم استلامها. يتم استهلاك الحق في استخدام الأصول المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. كما يخضع الحق في استخدام الموجودات للاضمحلال. تفصح المجموعة عن الحق في استخدام الأصول ضمن الموجودات الأخرى.

التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعين سدادها على مدى فترة عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات الإيجار على المدفوعات الثابتة (مخصوماً منها أي حوافز إيجار مستحقة القبض) أو مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على المؤشر أو المعدل والمبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تتضمن مدفوعات عقد الإيجار على سعر ممارسة خيار الشراء الذي يكون من المؤكد بصورة معقولة بأن المجموعة سوف تمارس هذا الخيار ودفع الغرامات لإنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة عقد الإيجار تظهر ممارسة خيار الإنهاء. يتم إثبات مدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على المؤشر أو السعر كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الحالة التي تؤدي إلى حدوث المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار بسهولة. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيضها بمدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لالتزامات عقد الإيجار إذا حدث تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغيرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن التغير في المؤشر أو المعدل المستخدم لتحديد تلك المدفوعات) أو تغيير في تقييم خيار شراء الموجود الأساسي.

تفصح المجموعة عن التزامات عقد الإيجار ضمن بند المطلوبات الأخرى.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة

تطبق المجموعة إعفاء الإثبات على عقود الإيجار قصيرة الأجل باستثناء عقود إيجارها قصيرة الأجل (أي عقود الإيجار التي يكون فيها مدة عقد الإيجار ١٢ شهراً أو أقل من تاريخ بدء عقد الإيجار ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق إعفاء الإثبات على عقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة على عقود إيجار المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم إثبات مدفوعات عقود الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

٣-١٧ تقارير القطاع

يشكل القطاع التشغيلي عنصراً مميزاً للمجموعة حيث يقوم بالأنشطة التجارية التي يتم من خلالها كسب الإيرادات وتكبد المصروفات بما فيها الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من القطاعات التشغيلية الأخرى للمجموعة. تحتوي جميع القطاعات على معلومات مالية منفصلة يتم مراجعتها بانتظام من قبل لجنة إدارة المجموعة، بصفتها صانع القرار التشغيلي الرئيسي للمجموعة، لاتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. تقوم لجنة إدارة المجموعة بتقييم القطاعات بناءً على صافي دخل الفوائد الذي يمثل غالبية إيرادات المجموعة.

٣-١٨ العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر للموجودات والمطلوبات النقدية وهي الفرق بين التكلفة المطفأة بعملة التعامل كما في بداية السنة، معدلة لمعدل الفائدة الفعلي وانخفاض القيمة والمدفوعات خلال السنة، مع التكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة بأسعار الصرف الفورية السائدة كما في نهاية السنة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية، إلى عملة التعامل بسعر الصرف السائد عند تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بناء على التكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية، بسعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة. بشكل عام، يتم احتساب فروقات العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل في الأرباح أو الخسائر. مع ذلك، يتم احتساب فروقات العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل البنود التالية، في الدخل الشامل الآخر:

- استثمارات القيمة العادلة التي تم اختيار عرض التغيرات اللاحقة في قيمتها العادلة في الدخل الشامل الآخر؛
- التزام مالي محدد كتحوط لصافي الاستثمار في عملية أجنبية إلى الحد الذي يكون فيه التحوط فعالاً؛ و
- تحوطات التدفقات النقدية المؤهلة، إلى الحد الذي تكون فيه التحوطات فعالة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-١٩ أنشطة الأمانة

تشرف وتدير المجموعة موجودات مملوكة من قبل العملاء ولا يتم إدراجها في البيانات المالية الموحدة. يتم كسب رسوم إدارة الموجودات نظير تقديم خدمات إدارة الاستثمار وإدارة منتجات الصناديق الاستثمارية. يتم كسب رسوم إدارة الموجودات نظير تقديم خدمات الوصاية. يتم إثبات الرسوم عند تقديم الخدمات ويتم تضمينها ضمن بند دخل الرسوم والعمولات (انظر إيضاح رقم ٥,٤).

٣-٢٠ المعاشات التقاعدية للموظفين ومنافع نهاية الخدمة الأخرى

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للموظفين ومنافع نهاية الخدمة الأخرى بصورة عامة وفقاً للتقييمات الاكتوارية واستناداً إلى الأنظمة المعمول بها في كل موقع.

٣-٢١ منافع الموظفين قصيرة الأجل

تحتسب منافع الموظفين قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات الصلة. ويتم احتساب التزام بالمبلغ المتوقع دفعه إذا كان لدى المجموعة التزام قانوني أو ضمني قائم بدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة سابقة قدمها الموظف، وكان من الممكن تقدير الالتزام بشكل موثوق.

٣-٢٢ منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى

إن صافي التزام المجموعة فيما يتعلق بمنافع الموظفين طويلة الأجل هو مبلغ المنافع المستقبلية الذي اكتسبه الموظفون مقابل خدماتهم في الفترة الحالية وفترات سابقة. يتم خصم هذه المنافع لتحديد قيمتها الحالية. يتم احتساب إعادة القياس في بيان الدخل الموحد وذلك في الفترة التي تنشأ فيها.

٣-٢٣ أرباح الأسهم

يتم إثبات أرباح الأسهم على الأسهم الصادرة كالتزام وتخصم من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من مساهمي البنك.

٣-٢٤ أرقام المقارنة

تم تعديل أرقام المقارنة، كلما تطلب ذلك، لتتوافق مع التغيرات في عرض البيانات المالية للسنة الحالية. التعديلات هذه لم تؤثر على دخل السنة، أو مجموع حقوق ملكية المجموعة المعلنة سابقاً.

٣-٢٥ إدارة رأس المال

تستخدم المجموعة نسب رأس المال التنظيمي وإطار عمل رأسمالها الاقتصادي لمراقبة قاعدتها الرأسمالية. تدير المجموعة هيكل رأسمالها وتقوم بإجراء تعديلات على الهيكل بالأخذ في الاعتبار التغيرات في الظروف الاقتصادية والخطط الاستراتيجية للأعمال.

٤. معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة

٤-١ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة وإلزامية للسنة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية، المطبقة على المجموعة، وهي إلزامية للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥:

عدم قابلية التبادل - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١
بالنسبة لفترات إعداد التقارير التي تبدأ من ١ يناير ٢٠٢٥، فإن عدم قابلية التبادل - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، تاثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تحدد كيفية قيام المنشأة بتقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتبادل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عند عدم وجود قابلية للتبادل. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من فهم كيفية تأثير عدم قابلية العملة للتبادل مع عملة أخرى، أو من المتوقع أن تؤثر على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٤-٢ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

تقوم المجموعة بتقييم المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها ولكنها غير إلزامية بعد لتحديد تأثيرها على البيانات المالية الموحدة. وكما هو موضح أعلاه، يشمل ذلك المعايير والتعديلات التي أصبحت سارية التنفيذ بالفعل استنادًا إلى المعيار أو التعديل الجديد، ولكن المصادقة المحلية عليها لا تزال جارية، أو أسفرت عن تاريخ سريان لاحق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤. معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

التعديلات التي أدخلت على تصنيف وقياس الأدوات المالية – التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧

بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧، وتعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تتضمن التعديلات على ما يلي:

- توضيح متطلبات الإثبات وإلغاء إثبات الموجودات والمطلوبات المالية؛
- توضيح بأنه يتم استبعاد المطلوب المالي في «تاريخ التسوية» وإدخال خيار السياسة المحاسبية (في حالة استيفاء شروط محددة) لاستبعاد إثبات المطلوبات المالية التي تتم تسويتها من خلال نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية؛
- إرشادات إضافية بشأن كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية التي تحتوي سمات مرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة والسمات المشابهة؛
- توضيحات حول ما يشكل «سمات غير القابلة للرجوع» وما هي خصائص الأدوات المرتبطة بها تعاقدياً؛
- إدخال إفصاحات بشأن الأدوات المالية ذات السمات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛

ستصبح التعديلات إلزامية على الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦

فيما يتعلق بالتعديلات المتعلقة باستبعاد إثبات المطلوبات المالية التي تتم تسويتها من خلال نظام الدفع الإلكتروني، تقوم المجموعة حالياً بإجراء تقييم لجميع أنظمة الدفع الإلكتروني الرئيسية المستخدمة في مختلف الولايات القضائية التي تعمل فيها.

هناك عدد محدود من أنظمة الدفع الإلكترونية التي تستخدمها المجموعة والتي لا تؤدي إلى تسوية في الوقت الفعلي. بالنسبة لتلك الأنظمة، قامت المجموعة بإلغاء إثبات الالتزام المالي والنقد المرتبط به، في وقت تقديم تعليمات الدفع. وتماشياً مع التعديلات، ستقوم المجموعة بتغيير هذه الممارسة الحالية إلى إلغاء إثبات الالتزام المالي والنقد المرتبط به عندما تصل الدفعة إلى المستفيد، وهو الوقت الذي يتم فيه الوفاء بالالتزام. ومع ذلك، ونظراً للعدد المحدود من أنظمة الدفع الإلكترونية التي تستخدمها المجموعة، والقيمة المنخفضة للمدفوعات المعنية، لا يتوقع أن يكون للتعديلات أي أثر جوهري.

حددت المجموعة بأنها لن تقوم بتطبيق خيار السياسة المحاسبية لإلغاء إثبات المطلوبات المالية قبل تاريخ السداد. علاوة على ذلك، قامت المجموعة بمراجعة جميع أنظمة الدفع الأخرى (مثل الشيكات وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم) وخلُصت إلى أن سياسات الإثبات وإلغاء الإثبات تتوافق بالفعل مع التعديلات.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم تأثير التعديلات على موجوداتها المالية التي تتضمن سمات مرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة وسمات أخرى مماثلة محتملة، وكذلك على التمويل غير القابل للرجوع والأدوات المرتبطة بها تعاقدياً. وبناءً على التقييمات التي تم إجراؤها، لا يتوقع أن يكون للتعديلات التي أدخلت على هذه المجالات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة – التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧

ستدخل التعديلات حيز التنفيذ للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦. يسمح بالتطبيق المبكر، ولكن يجب الإفصاح عن ذلك.

في شهر ديسمبر ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ – العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة. التعديلات تنطبق فقط على العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة. التعديلات :

- توضح تطبيق متطلبات "الاستخدام الخاص" على العقود المشمولة بالنطاق؛
- تعدل متطلبات تحديد البنود المتحوطة في علاقة تحوط التدفقات النقدية للعقود المشمولة بالنطاق؛
- تضيف متطلبات إفصاح جديدة لتمكين المستثمرين من فهم تأثير هذه العقود على الأداء المالي للشركة وتدفقاتها النقدية.

سيتم تطبيق التعديلات المتعلقة باستثناء الاستخدام الخاص بأثر رجعي، بينما يجب تطبيق تعديلات محاسبة التحوط بشكل مستقبلي على علاقات التحوط الجديدة المحددة من تاريخ التطبيق المبدئي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ تعديلات الإفصاح في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ جنبًا إلى جنب مع تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. إذا لم تقم المنشأة بتعديل معلومات المقارنة، فلا يمكنها تقديم إفصاحات مقارنة.

لا تتوقع المجموعة أن يكون للتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤. معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ - المتعلق بالعرض والإفصاح في البيانات المالية

سيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٨) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (١) - عرض البيانات المالية، وسينطبق على فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧.

في شهر أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ المتعلق بالعرض والإفصاح في البيانات المالية، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١ المتعلق بعرض البيانات المالية. يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ متطلبات جديدة للعرض ضمن بيان الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك المجاميع والمجاميع الفرعية المحددة. علاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر ضمن واحدة من خمس فئات: التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وضرائب الدخل والعمليات الموقوفة، حيث تعتبر الفئات الثلاث الأولى جديدة. توجد هناك متطلبات وخيارات عرض محددة للمنشآت، مثل البنك الجيد، الذي لديه أنشطة تجارية رئيسية (إما تقديم التمويل للعملاء أو الاستثمار في نوع معين من الموجودات، أو كليهما).

كما يلزم المعيار الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة حديثاً من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية وتصنيفها استنادا إلى «الأدوار» المحددة للبيانات المالية الأولية والإيضاحات المرفقة. بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ المتعلق ببيان التدفقات النقدية، والتي تتضمن تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة، من «الأرباح أو الخسائر» إلى «الأرباح أو الخسائر التشغيلية» والإلغاء الاختياري المتعلق بتصنيف التدفقات النقدية من أرباح الأسهم والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، هناك تعديلات لاحقة على العديد من المعايير الأخرى.

تعمل المجموعة حالياً بتحديد الآثار المعيار على البيانات المالية الأولية الموحدة والإيضاحات على البيانات المالية الموحدة. تعتبر المجموعة أن أنشطتها التجارية الرئيسية تشمل توفير التمويل للعملاء والاستثمار في الأصول المالية. وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨، يتم تصنيف بعض الإيرادات والمصروفات المتعلقة بهذه الأنشطة في فئة التشغيل، كاستثناء من المتطلبات العامة التي كانت ستؤدي إلى تصنيفها في فئات الاستثمار أو التمويل.

٥. الأحكام والتقديرات والافتراضيات المحاسبية

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة من الإدارة اتخاذ آراء وتقديرات وافتراضيات تؤثر على بعض مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والدخل والمصروفات المعلنة.

تقتصر استخدام الآراء والتقديرات والافتراضات في الأساس على تحديد مخصصات الاضمحلال وتقييم الأدوات المالية وتقييم خطط المعاشات التقاعدية المحددة المنافع للمجموعة وفي تحديد علاقات السيطرة على الشركات المستثمر فيها كما هو مفصل أدناه:

١-٥ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم تقييم الموجودات المالية للاضمحلال على الأسس الموضحة في الإيضاح رقم ٣-٢. وعند تحديد مخصص الاضمحلال للموجودات المالية، يتطلب تطبيق الاجتهادات في تقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإدراج معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢-٥ القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يتم تسجيل القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا يمكن اشتقاق قيمتها العادلة من الأسواق النشطة باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن عندما لا تتوافر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، يتطلب ذلك استخدام درجة من الاجتهاد لتحديد الافتراضات المستخدمة في هذه النماذج. قد تؤثر التغيرات في الافتراضات المستخدمة في النماذج على القيمة العادلة المسجلة للموجودات والمطلوبات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. الأحكام والتقديرات والافتراضيات المحاسبية (تتمة)

٣-٥ التزامات منافع التقاعد

يتطلب من الإدارة وبالتنسيق مع الاكتواريين المستقلين المؤهلين القيام بالافتراضات بشأن خطط المعاشات التقاعدية ذات المنافع المحددة. تتضمن الافتراضات الاكتوارية الرئيسية لخطط المعاشات التقاعدية ذات المنافع المحددة الواردة في الإيضاح رقم ١٣ وتشمل معدل الخصم والعائد المتوقع على موجودات خطة المعاشات التقاعدية ومعدل الوفيات والزيادات المستقبلية في الرواتب، والتضخم. قد تؤثر التغيرات في الافتراضات على قيمة الموجودات المعلنة وتكلفة الخدمة والعائد المتوقع على موجودات خطة المعاشات التقاعدية.

٤-٥ تحديد السيطرة على الشركات المستثمر فيها

«تسيطر» المجموعة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت تتعرض لعوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها أو لها حقوق في هذه العوائد، ولديها القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال سلطتها على الشركة المستثمر فيها. يتم تضمين البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ انتهاء السيطرة.

تمارس المجموعة دور مدير الصندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. إن عملية تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس السيطرة على صندوق استثماري مبنية على تقييم إجمالي الحصص الاقتصادية الكلية للمجموعة في الصندوق (تتكون من أي استثمار مباشر، ورسوم الترتيب المتوقعة)، وحقوق المستثمرين لعزل المدير الاستثماري. في حين أن المجموعة قد خلُصت إلى أنها لا تملك السيطرة على على بعض هذه الصناديق، كون هذه الصناديق ليست جوهرية للبيانات المالية الموحدة، لذلك لم يتم توحيد هذه الصناديق في البيانات المالية الموحدة للمجموعة. يتم قياس الاستثمارات في هذه الصناديق بالقيمة العادلة. في جميع الحالات الأخرى، خلُصت المجموعة إلى أنها تعمل كوكيل للمستثمرين، وبالتالي لا يتعين عليها توحيد البيانات المالية.

٥-٥ مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر اللازمة للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

٦-٥ تقييم نموذج العمل

تقييم نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالأصول، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تمثل فقط تسديدات لمبلغ الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (راجع إيضاح ١,٣).

٧-٥ تعديلات الإدارة

حيثما كان ذلك مناسبًا، تقوم المجموعة بإجراء تعديلات على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خارج عملية النمذجة المنتظمة للمجموعة، لتعكس أحكام الإدارة. قد تؤثر التغييرات في الفرضيات التي تستند إليها هذه التعديلات التقديرية بشكل جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الاثني عشر شهرًا القادمة. وتشمل هذه التعديلات ما يُعرف بتعديلات الإدارة.

٨-٥ رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى

إن تحديد تصنيف حقوق الملكية لصكوك/سندات/أوراق مالية الشريحة الأولى يتطلب أحكاماً جوهرية، حيث إن بعض بنود نشرة الإصدار تحتاج إلى التفسير. وتقوم المجموعة بتصنيف صكوك الشريحة الأولى ضمن حقوق الملكية إذا كانت صادرة بدون تواريخ استرداد/استحقاق محددة (دائمة)، ولا تُلزم المجموعة بدفع الأرباح عند حدوث حالة عدم الدفع أو اختيار البنك عدم الدفع، وذلك وفقًا لشروط وأحكام معينة، والتي تعني أساسًا أن وسائل الانتصاف المتاحة لحاملي هذه الصكوك محدودة العدد والنطاق، وصعبة التنفيذ للغاية. ويتم احتساب التكاليف المبدئية ذات الصلة والتوزيعات عليها مباشرة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحد ضمن الأرباح المستبقاة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦. تصنيف الموجودات والمطلوبات

فيما يلي تصنيف الموجودات والمطلوبات حسب الفئة المحاسبية:

	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	مدرجة بالتكلفة المطفأة	موجودات ومطلوبات غير مالية وحقوق الملكية	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
نقد وموجودات سائلة أخرى	-	-	١٦,٣٦٣,٧	-	١٦,٣٦٣,٧
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	-	-	٢٥٤,١	-	٢٥٤,١
إيداعات	-	-	٦,٢٠٦,٢	-	٦,٢٠٦,٢
أوراق مالية استثمارية	٣٣٠,١	٧٢٤,٤	٩,٨٨٤,٩	-	١٠,٩٣٩,٤
قروض وسلفيات	-	-	١٦,٥٥٢,٤	-	١٦,٥٥٢,٤
موجودات أخرى	٦.٨,٦	٣٠,٩	٦٣٨,٥	٢٢٧,٦	١,٥٠٥,٦
مجموع الموجودات	٩٣٨,٧	٧٥٥,٣	٤٩,٨٩٩,٨	٢٢٧,٦	٥١,٨٢١,٤
ودائع من البنوك	-	-	١,٩٠١,٧	-	١,٩٠١,٧
ودائع من العملاء	-	-	٣٦,٠٩٤,٧	-	٣٦,٠٩٤,٧
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	-	-	٢,٣٧٥,٢	-	٢,٣٧٥,٢
مطلوبات أخرى	٤٩٦,١	٣٧,١	٦٩٨,٤	١٣٨,٧	١,٣٧٠,٣
تمويل أولي لأجل	-	-	٥,٤٤٢,٥	-	٥,٤٤٢,٥
تمويل ثانوي لأجل	-	-	٤٠٠,٠	-	٤٠٠,٠
حقوق الملكية	-	-	-	٤,٢٣٧,٠	٤,٢٣٧,٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٤٩٦,١	٣٧,١	٤٦,٩١٢,٥	٤,٣٧٥,٧	٥١,٨٢١,٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
نقد وموجودات سائلة أخرى	-	-	٩,٨٨٢,٦	-	٩,٨٨٢,٦
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	-	-	٩٧٥,٤	-	٩٧٥,٤
إيداعات	-	-	٧,٢٦٦,٦	-	٧,٢٦٦,٦
أوراق مالية استثمارية	٣٢٨,٤	٢١١,٢	٧,٠٦٨,٢	-	٧,٦٠٧,٨
قروض وسلفيات	-	-	١٥,٤٠٢,٣	-	١٥,٤٠٢,٣
موجودات أخرى	٨٦٩,٠	٢٩,١	٦٠٨,٩	٢٤٩,٨	١,٧٥٦,٨
مجموع الموجودات	١,١٩٧,٤	٢٤٠,٣	٤١,٢٠٤,٠	٢٤٩,٨	٤٢,٨٩١,٥
ودائع من البنوك	-	-	١,٦٦٥,٢	-	١,٦٦٥,٢
ودائع من العملاء	-	-	٢٨,١٩٥,٢	-	٢٨,١٩٥,٢
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	-	-	١,٨٤٨,٨	-	١,٨٤٨,٨
مطلوبات أخرى	٦٤٤,٤	٢٨,٥	٨٧٣,٢	١٤٦,٥	١,٦٩٢,٦
تمويل أولي لأجل	-	-	٥,٥٧٣,٩	-	٥,٥٧٣,٩
تمويل ثانوي لأجل	-	-	٣٩٩,٣	-	٣٩٩,٣
حقوق الملكية	-	-	-	٣,٥١٦,٥	٣,٥١٦,٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٦٤٤,٤	٢٨,٥	٣٨,٥٥٥,٦	٣,٦٦٣,٠	٤٢,٨٩١,٥

كما تتضمن الأدوات المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة على أدوات مالية مصنفة بالقيمة العادلة نتيجة لمحاسبة التحوط راجع الإيضاح رقم ٣٥-٦.

تشتمل الموجودات والمطلوبات الأخرى المصنفة كموجودات ومطلوبات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على القيم العادلة للأدوات المشتقة. تم توضيح تحليل القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة في الإيضاح رقم ٣٥-٤.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٧. نقد وموجودات سائلة أخرى

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**١٣,٧١٤,٠**	٧,٢١٤,٤
نقد وأرصدة لدى البنوك	**١,٥٢٠,١**	١,٤٨٨,١
شهادات إيداع	**٦١٩,٥**	٦٧٧,٤
ودائع قانونية لدى البنوك المركزية	**٥١٠,١**	٥٠٢,٧
نقد وموجودات سائلة أخرى	**١٦,٣٦٣,٧**	٩,٨٨٢,٦

الودائع القانونية لدى البنوك المركزية خاضعة للقوانين المحلية، والتي تفرض قيوداً على استخدام هذه الأموال.

يتضمن النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية على ودائع العملاء الانتقالية المتعلقة بإدارة النقد وخدمات الدفع (راجع الإيضاح رقم ١٤).

٨. أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع

تدخل المجموعة في معاملات إقراض مضمونة (اتفاقيات إعادة الشراء العكسية) في سياق أنشطتها التشغيلية الاعتيادية. يكون الضمان على هيئة أدوات دين ذات درجات تصنيف عالية بالقيمة العادلة. يتم إجراء عمليات الاقتراض المضمونة بموجب شروط موحدة ويكون غالباً متعارف عليها بالنسبة لهذه النوعية من المعاملات. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كانت القيمة العادلة للضمانات المرهونة بموجب اتفاقيات إعادة البيع تُقارب القيمة الدفترية لاتفاقيات إعادة الشراء العكسية.

٩. إيداعات

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
إيداعات لدى البنوك المركزية	**١,٨٦٣,٠**	١,٨٢٠,٤
إيداعات لدى البنوك	**٤,٣١٣,٦**	٥,٣٥٨,٦
إيداعات أخرى	**٣٠,٢**	٨٨,١
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٠,٦)**	(٠,٥)
صافي الإيداعات	**٦,٢٠٦,٢**	٧,٢٦٦,٦

تمثل الإيداعات المركزية إيداع فائض الأموال السائلة.

تم تصنيف جميع الإيداعات بموجب المرحلة ١ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١٠. أوراق مالية استثمارية

١٠-١ التكوين

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
أوراق مالية استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة		
إجمالي سندات الدين	**٩,٨٩٠,٤**	٧,٠٧١,٨
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٥,٥)**	(٣,٦)
صافي أوراق مالية استثمارية بالتكلفة المطفأة	**٩,٨٨٤,٩**	٧,٠٦٨,٢
أوراق مالية استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
سندات الدين	**٧٠١,٧**	١٩٠,٦
سندات الأسهم	**٢٢,٧**	٢٠,٦
مجموع الأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الشامل الآخر	**٧٢٤,٤**	٢١١,٢
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		
صناديق مدارة	**٣١٢,٢**	٣٢١,١
أسهم حقوق الملكية	**٧,٩**	٧,٣
سندات الدين	**١٠,٠**	-
مجموع الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة الأرباح أو الخسائر	**٣٣٠,١**	٣٢٨,٤
مجموع الأوراق المالية الاستثمارية	**١٠,٩٣٩,٤**	٧,٦٠٧,٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٠. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

١٠-١ التكوين (تتمة)

تتألف الصناديق المدارة من صناديق موضوعة للاستثمار لدى مديرين متخصصين.

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على أدوات مالية تم رهنها كضمان بموجب اتفاقيات إعادة الشراء (راجع الإيضاح رقم ١٥).

يتم تصنيف جميع الأوراق المالية الاستثمارية ضمن المرحلة ١ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

فيما يلي بيان التصنيف الائتماني للأوراق المالية الاستثمارية، استناداً إلى أدنى تصنيف تم تحديده من قبل وكالات التصنيف الدولية الرئيسية:

	٢٠٢٥/١٢/٣١		٢٠٢٤/١٢/٣١	
	مليون دولار أمريكي	٪	مليون دولار أمريكي	٪
AAA إلى A- / Aaa إلى A3	٩,٢٠٠,٢	٨٦,٨	٦,٣٣٥,٠	٨٧,٣
BBB+ إلى BBB- / Baa1 إلى Baa3	٤٢٥,٣	٤,٠	١١١,٤	١,٥
BB+ إلى B- / Ba1 إلى B3	٩٧١,١	٩,٢	٨١٢,٤	١١,٢
مجموع سندات الدين	١٠,٥٩٦,٦	١٠٠,٠	٧,٢٥٨,٨	١٠٠,٠
استثمارات الأسهم	٣٤٢,٨		٣٤٩,٠	
مجموع الأوراق المالية الاستثمارية	**١٠,٩٣٩,٤**		٧,٦٠٧,٨	

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية بالأساس من أدوات الدين ذات تصنيف استثماري صادرة من مؤسسات مالية دولية رئيسية ومؤسسات ذات صلة بالحكومة.

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية المصنفة +BB إلى B- / Ba1 إلى B3 في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بالأساس من أدوات الدين حكومية لدول مجلس التعاون الخليجي.

١٠-٢ مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي الحركة في المخصصات المضمحلة ائتمانياً للأوراق المالية الاستثمارية بالتكلفة المطفأة:

	٢٠٢٥/١٢/٣١				٢٠٢٤/١٢/٣١			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٣,٦**	**-**	**-**	**٣,٦**	٣,١	-	-	٣,١
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**١,٩**	**-**	**-**	**١,٩**	٠,٥	-	-	٠,٥
في ٣١ ديسمبر	**٥,٥**	**-**	**-**	**٥,٥**	٣,٦	-	-	٣,٦

بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ١,٥ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٠,٤ مليون دولار أمريكي) مصنف من ضمن المرحلة ١.

تعكس المخصصات المذكورة أعلاه تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة. تشتمل المخصصات على كل من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، استناداً إلى واقع الخبرة السابقة للمجموعة ومراعاة كلّ من المؤشرات الداخلية والخارجية، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

١١. قـروض وسـلفيات

١١-١ التكوين

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
إجمالي القروض والسلفيات	**١٦,٨٤٧,٧**	١٥,٧٠٣,٩
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٢٩٥,٣)**	(٣٠١,٦)
صافي القروض والسلفيات	**١٦,٥٥٢,٤**	١٥,٤٠٢,٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١١. قـروض وسـلفيات (تتمة)

١١-١ التكوين (تتمة)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
إجمالي القروض والسلفيات	**١٥,٦٦٥,٧**	**٨٩٨,٢**	**٢٨٣,٨**	**١٦,٨٤٧,٧**	١٤,٦٦٠,٠	٨٧٦,٤	١٦٧,٥	١٥,٧٠٣,٩
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٧١,٦)**	**(٥٧,٠)**	**(١٦٦,٧)**	**(٢٩٥,٣)**	(٨٠,٤)	(١٠٢,٥)	(١١٨,٧)	(٣٠١,٦)
صافي القروض والسلفيات	**١٥,٥٩٤,١**	**٨٤١,٢**	**١١٧,١**	**١٦,٥٥٢,٤**	١٤,٥٧٩,٦	٧٧٣,٩	٤٨,٨	١٥,٤٠٢,٣

١١-٢ مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٨٠,٤**	**١٠٢,٥**	**١١٨,٧**	**٣٠١,٦**	٩١,٣	٦٨,٢	١٧٩,٤	٣٣٨,٩
محول إلى المرحلة ١	**٢,١**	**(١,٧)**	**(٠,٤)**	**-**	١,٢	(٠,٩)	(٠,٣)	-
محول إلى المرحلة ٢	**(١,٤)**	**١,٧**	**(٠,٣)**	**-**	(١,٩)	٢,٣	(٠,٤)	-
محول إلى المرحلة ٣	**(٠,١)**	**(٣٨,٣)**	**٣٨,٤**	**-**	(٠,٦)	(٢,١)	٢,٧	-
تغيرات سعر الصرف	**٠,١**	**٠,١**	**٠,٢**	**٠,٤**	-	-	(٠,٣)	(٠,٣)
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**(٩,٥)**	**(٧,٣)**	**٨٦,٩**	**٧٠,١**	(٩,٦)	٣٥,٠	٢٥,٢	٥٠,٦
مبالغ مشطوبة	**-**	**-**	**(٧٦,٨)**	**(٧٦,٨)**	-	-	(٨٧,٦)	(٨٧,٦)
في ٣١ ديسمبر	**٧١,٦**	**٥٧,٠**	**١٦٦,٧**	**٢٩٥,٣**	٨٠,٤	١٠٢,٥	١١٨,٧	٣٠١,٦

تمثل المبالغ المشطوبة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بالأساس المخصصات المستخدمة في عملية تحويل القروض ذات الصلة إلى سجلات المذكرة. ولا تزال الجهود المبذولة لاسترداد هذه القروض مستمرة، بهدف استرداد أعلى قدر محتمل من هذه المبالغ.

١١-٣ القروض والسلفيات المتأخرة عن السداد ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً

فيما يلي أدناه التحليل الزمني للقروض والسلفيات المتأخرة عن السداد ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً:

	لغاية ٣٠ يوماً	٣١ إلى ٦٠ يوماً	٦١ إلى ٨٩ يوماً	المجموع
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**
شركات – إجمالي	**٥٦,٦**	**٢٥,٧**	**٢,٣**	**٨٤,٦**
الخدمات المصرفية للأفراد - إجمالي	**١٢,٨**	**٩,٤**	**٤,٠**	**٢٦,٢**
	٦٩,٤	**٣٥,١**	**٦,٣**	**١١٠,٨**

	لغاية ٣٠ يوماً	٣١ إلى ٦٠ يوماً	٦١ إلى ٨٩ يوماً	المجموع
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
شركات – إجمالي	١٣٣,١	٣٥,٨	٨,٨	١٧٧,٧
الخدمات المصرفية للأفراد - إجمالي	١٨,٦	١٠,٠	٥,٦	٣٤,٢
	١٥١,٧	٤٥,٨	١٤,٤	٢١١,٩

يتضمن إجمالي القروض المتأخرة عن السداد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على تعرضات بقيمة ١٤,١ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٩١,٥ مليون دولار أمريكي) والتي كانت مغطاة بالكامل بضمانات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١١. قـروض وسـلفيات (تتمة)

١١-٤ القروض والسلفيات المضمحلة ائتمانياً

فيما يلي القيم الإجمالية والدفترية للقروض التي تأخر سداد مبالغها الأصلية أو فوائدها لأكثر من ٩٠ يوماً:

	٢٠٢٥/١٢/٣١		٢٠٢٤/١٢/٣١	
	إجمالي	**القيمة الدفترية**	إجمالي	القيمة الدفترية
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
شركات	**٢٧٨,٩**	**١١٥,٦**	١٦٢,٦	٤٨,٤
الخدمات المصرفية للأفراد	**٤,٩**	**١,٥**	٤,٩	٠,٤
	٢٨٣,٨	**١١٧,١**	١٦٧,٥	٤٨,٨

١١-٥ القروض المعاد هيكلتها والمعدلة

قامت المجموعة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بتعديل الشروط التعاقدية لعدد من التسهيلات لأغراض تجارية. لم ينتج عن تلك التعديلات استبعاد أي من الموجودات أو أرباح التعديلات.

قامت المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بإعادة هيكلة وتعديل إجمالي قروض بقيمة ٦٤,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٤٨,٦ مليون دولار أمريكي) مع الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة بقيمة ٣,٧ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ١٣,٣ مليون دولار أمريكي).

١١-٦ الضمانات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تحتفظ المجموعة بضمانات تتعلق بالقروض والسلفيات المضمحلة ائتمانياً والتي تم تصنيفها ضمن المرحلة ٣ بقيمة ٢١,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٥٥,١ مليون دولار أمريكي).

لم تستحوذ المجموعة على أي ضمانات خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١٢. موجودات أخرى

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
الأدوات المالية المشتقة	**٦٠٨,٦**	٨٦٩,٠
فوائد ورسوم وعمولات مستحقة	**٤٣٧,٥**	٤٣١,٨
المباني والمعدات وبرامج	**١٥٩,٠**	١٥٢,٣
مبالغ مدفوعة مقدماً	**٤٥,١**	٥٩,٨
الحق في استخدام الموجودات	**٢٣,٥**	٣٧,٧
بنود مؤجلة	**٤٧,٢**	٣٥,٢
موجودات المعاشات التقاعدية (إيضاح ١٣-١)	**٣٠,٩**	٢٩,١
أخرى، بما في ذلك الذمم المدينة	**١٥٣,٨**	١٤١,٩
	١,٥٠٥,٦	١,٧٥٦,٨

تمثل الأدوات المالية المشتقة القيم العادلة الموجبة للأدوات المالية المشتقة المبرمة لأغراض التداول، أو المصنفة كتحوطات للقيمة العادلة وتحوطات للتدفقات النقدية. تم توضيح تحليل القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة في الإيضاح رقم ٣٥-٤.

البنود المؤجلة تمثل مبالغ مثل العلاوة المدفوعة على عقود مقايضة معدلات الفائدة والرسوم المتعلقة بالقروض المدفوعة مقدماً، والتي يتم إطفاؤها على بيان الدخل الموحد على مدى الفترات التعاقدية ذات الصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٢. موجودات أخرى (تتمة)

فيما يلي أدناه القيم الدفترية لأصول حق استخدام الموجودات للمجموعة والتغيرات خلال السنة المثبتة في بيان المركز المالي الموحد وبيان الدخل الموحد:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٣٧,٧**	٨٦,٠
عقود الإيجار الجديدة	**٥,١**	٠,٩
إنهاء عقود الإيجار	**-**	(٠,٤)
استهلاك	**(٧,٨)**	(٩,١)
أخرى (بما في ذلك الحركة في أسعار صرف العملات الأجنبية)	**(١١,٥)**	٠,٣
في ٣١ ديسمبر	**٢٣,٥**	٣٧,٧

اتخذ بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) أحكاماً جوهرية في تحديد فترة عقد إيجار المكتب الرئيسي. خلال السنة، ناقش مجلس الإدارة متطلبات المساحة المكتبية المتوقعة بما يعكس ترتيبات العمل الهجين وتقليص متطلبات المساحة المكتبية، وذلك بعد إعادة الهيكلة التنظيمية في سنة ٢٠٢٥. وخلُص المجلس في سنة ٢٠٢٥ إلى أنه من المرجح أن يقوم بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) بإنهاء عقد الإيجار في سنة ٢٠٢٣ من خلال بند الفسخ في عقد الإيجار الرئيسي. كان لهذا الحكم أثر جوهري على قياس الالتزام المتعلق بعقد الإيجار، حيث أدى إلى تقليص فترة هذه المدفوعات بمقدار خمس سنوات. كما تأثر إعادة تقييم عقد الإيجار بزيادة الإيجار بعد مراجعة تعاقدية للإيجار مع المالك. وقد أدى الأثر الصافي لهذين التعديلين إلى انخفاض جوهري في الالتزام المتعلق بعقد الإيجار، مع انخفاض مماثل في أصل حق الاستخدام المرتبط به. بالإضافة إلى ذلك، تم إعادة تفاوض بشأن عقد تأجير من الباطن لجزء من المبنى، بحيث تتماشى شروطه مع عقد الإيجار الرئيسي، مما أدى إلى احتساب مستحقات إيجار وانخفاض في أصل حق الاستخدام. تمثل مراجعة مدة عقد الإيجار تغييرًا في التقدير المحاسبي بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٨)، وهي متوافقة مع قواعد المحاسبة الخاصة بعقود الإيجار وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦). يُعكس أثر هذا التغيير بشكل مستقبلي في الفترة الحالية.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، اتفقت المجموعة بشكل متبادل مع المالك على إنهاء اتفاقية الإيجار لمبنى المكتب الواقع في الخبر، المملكة العربية السعودية، وقامت بشراء الأرض والمبنى بسعر إجمالي قدره ٥٥,٩ مليون دولار أمريكي (بما في ذلك ضريبة المعاملات العقارية).

١٣. منافع ما بعد التقاعد

تساهم المجموعة في خطط المعاشات التقاعدية ذات المنافع المحددة وذات المساهمات المحددة والتي تغطي بشكل جوهري جميع موظفيها.

يحتفظ البنك بخطط المعاشات التقاعدية ذات المساهمات المحددة لمعظم موظفيه. وتحسب المساهمات على أساس نسبة مئوية من الراتب. يتم تحديد المبالغ التي سيتم دفعها كمنافع تقاعدية استناداً إلى مبالغ المساهمات وأرباح استثمار تلك المساهمات. بلغ مجموع تكلفة المساهمات في خطط المعاشات التقاعدية ذات المساهمات المحددة ٢٣,٢ مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١٨,٧ مليون دولار أمريكي).

تحتفظ الشركة التابعة للبنك، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، بخطة ممولة ذات منافع محددة، في حين تحتفظ الشركتان التابعتان في المملكة العربية السعودية، بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية وشركة جي آي بي كابيتال سي.جي.أس.سي. بخطط غير ممولة ذات منافع محددة. تم تغطية كلا الخطتين للمعاشات التقاعدية بمزيد من التفصيل في هذا الإيضاح.

١٣-١ بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

تحتفظ الشركة التابعة للبنك، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، بخطة ممولة ذات منافع محددة لعدد من موظفيها. يتم الاحتفاظ بموجودات الخطة بشكل مستقل عن موجودات الشركة التابعة في صندوق ائتمان منفصل مدار من قبل مؤتمنين مستقلين. يخضع الصندوق للإطار التنظيمي للرواتب التقاعدية المعمول به في المملكة المتحدة.

يعرض هذا الصندوق المجموعة لمخاطر دفع مساهمات غير متوقعة في حالات الأحداث السلبية. يمكن أن تشمل هذه الأحداث بقاء أحد الأعضاء على قيد الحياة لفترة أطول من المتوقع، أو أن يكون نمو التضخم أو الرواتب بشكل أعلى من المتوقع، وبالإضافة إلى مخاطر بأن بالزيادات في التزامات الصندوق قد لا تقابل بتحسن مماثل في قيمة موجودات الصندوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٣. منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

أ) فيما يلي تحليل للمبلغ المثبت في بيان المركز المالي الموحد:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
القيمة العادلة لموجودات الخطة	**١٦٢,٤**	١٥٣,٣
القيمة الحالية لالتزامات الصندوق	**(١٣١,٥)**	(١٢٤,٢)
صافي الموجودات في بيان المركز المالي الموحد	**٣٠,٩**	٢٩,١

يمثل صافي المطلوبات أو الموجودات مقياس تقييم مشتق باستخدام نموذج حسابي اكتواري. يتم إجراء هذا النموذج الحسابي من قبل خبير اكتواري مستقل بموجب معايير القياس المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ - المتعلق بمنافع الموظفين. لا تشير موجودات خطة المعاش التقاعدي إلى قابلية تحقيق المبالغ المستحقة القبض من خطة المعاش التقاعدي ولا تشير المطلوبات إلى الحاجة لتمويل خطة المعاش التقاعدي على المدى القريب.

يشير مقياس التقييم إلى الوقت المحدد للقيمة العادلة لموجودات الخطة مخصوماً منها التزامات الخطة المستقبلية على مدى ١٩ سنة.

ب) فيما يلي التغيرات في القيمة العادلة لموجودات الخطة:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**١٥٣,٣**	١٨٤,٩
المحتسبة في بيان الدخل الموحد:		
- دخل الفوائد على موجودات الخطة	**٨,٧**	٨,٣
المحتسبة في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد:		
- إعادة قياس:		
- عائد على موجودات الخطة، باستثناء دخل الفوائد	**(٣,٣)**	(٣١,٣)
التغيرات الأخرى:		
- تغيرات أسعار الصرف	**١٠,٧**	(٣,٠)
- منافع مدفوعة من قبل الخطة	**(٦,٧)**	(٦,٠)
- تعديلات أخرى	**(٠,٣)**	٠,٤
في ٣١ ديسمبر	**١٦٢,٤**	١٥٣,٣

تشتمل موجودات الخطة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على تعرضات بنسبة ١٠ بالمائة (٢٠٢٤: ٦ بالمائة) لصناديق الاستثمار القائمة على المطلوبات، وتعرضات بنسبة ٨١ بالمائة (٢٠٢٤: ٨١ بالمائة) للعقود التأمين، وتعرضات بنسبة صفر بالمائة (٢٠٢٤: ١ بالمائة) لأدوات حقوق الملكية. تمتلك جميع موجودات الخطة، ماعدا عقود التأمين، أسعار مدرجة في سوق نشط، وتم تصميم صناديق التحوط لتغطية غالبية مخاطر التضخم ومخاطر أسعار الفائدة.

ج) فيما يلي التغيرات في القيمة الحالية لالتزامات الصندوق:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**١٢٤,٢**	١٢٦,٣
متضمنة في بيان الدخل الموحد:		
- تكلفة الفائدة على التزامات الصندوق	**٧,٠**	٥,٦
متضمنة في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد:		
- إعادة قياس نتيجة لتغير الافتراضات الاكتوارية:		
- الافتراضات المالية	**(٣,٤)**	(١٤,٣)
- الافتراضات الديموغرافية	**٠,٤**	(٠,١)
- الخبرة	**٠,٨**	١٤,٨
التغيرات الأخرى:		
- تغيرات أسعار الصرف	**٩,٢**	(٢,٢)
- منافع مدفوعة من قبل الخطة	**(٦,٧)**	(٦,٠)
في ٣١ ديسمبر	**١٣١,٥**	١٢٤,٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٣. منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

د) فيما يلي التغيرات في صافي الموجودات المحتسبة في بيان المركز المالي الموحد:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٢٩,١**	٥٨,٦
صافي الدخل المدرج في بيان الدخل الموحد	**١,٧**	٢,٧
إعادة القياس المتضمن في بيان الدخل الشامل الموحد	**(١,١)**	(٣١,٨)
تعديلات أخرى	**(٠,٣)**	٠,٤
تغيرات أسعار الصرف	**١,٥**	(٠,٨)
في ٣١ ديسمبر	**٣٠,٩**	٢٩,١

دفعت المجموعة مبلغ وقدره لا شيء خلال سنة ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: لا شيء مليون دولار أمريكي) ولا تتوقع دفع أي مساهمات إضافية في الخطة في سنة ٢٠٢٦.

هـ) فيما يلي الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة للأغراض المحاسبة:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
معدل الخصم (٪)	**٥,٦**	٥,٥
التضخم في أسعار التجزئة (٪)	**٢,٩**	٣,١
التضخم في أسعار المستهلك (٪)	**٢,١**	٢,٣
معدل زيادة المعاشات التقاعدية (٪)	**١,٩**	٢,٠
معدل زيادة الرواتب (٪)	**٢,٨**	٣,٠
متوسط العمر المتوقع (بالسنوات)	**٨٩**	٩٠

و) معلومات الحساسية

تم احتساب القيمة الحالية لالتزامات الصندوق، والتي يبلغ متوسط مرجح مدته ١٢ سنة، بناءً على بعض الافتراضات الاكتوارية. عند تغير أي من الافتراضات الرئيسية بمبلغ محتمل، مع الاحتفاظ بالافتراضات الأخرى ثابتة، فإن القيمة الحالية لالتزامات الصندوق ستزداد على النحو التالي:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
زيادة في متوسط العمر المتوقع بمقدار سنة واحدة	**٣,٩**	٣,٧
انخفاض معدل الخصم بنسبة ٠,٥٪	**٧,٨**	٧,٩
زيادة في معدل التضخم بنسبة ٠,٥٪	**٥,٧**	٤,٧

١٣-٢ بنك الخليج الدولي – المملكة السعودية العربية

يحتفظ بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية وشركة جي آي بي كابيتال سي.جي.أس.سي. بخطة غير ممولة ذات منافع محددة على أساس قوانين العمل السائدة في السعودية العربية.

تعرّض هذه الخطط المجموعة لمخاطر دفع مساهمات غير متوقعة في حالات الأحداث السلبية. يمكن أن تشمل هذه الأحداث بقاء أحد الأعضاء على قيد الحياة لفترة أطول من المتوقع، أو أن يكون نمو التضخم أو الرواتب بشكل أعلى من المتوقع، ومخاطر بأن تكون السحوبات أعلى مما تم افتراضه.

أ) فيما يلي تحليل للمبلغ المثبت في بيان المركز المالي الموحد:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
القيمة الحالية لالتزامات الصندوق	**٣٧,١**	٢٨,٥
صافي المطلوبات في بيان المركز المالي الموحد	**٣٧,١**	٢٨,٥

يمثل صافي المطلوبات أو الموجودات مقياس تقييم مشتق باستخدام نموذج حسابي اكتواري. يتم إجراء هذا النموذج الحسابي من قبل خبير اكتواري مستقل بموجب معايير القياس المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ - المتعلق بمنافع الموظفين. ولا تشير المطلوبات إلى الحاجة لتمويل خطة المعاش التقاعدي على المدى القريب.

يشير مقياس التقييم إلى المقياس المخصوم للالتزامات المستقبلية للخطة على مدى ١١ سنة لبنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية ولمدة ١٠ سنوات لشركة جي آي بي كابيتال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٣. منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

١٣-٢ التكوين (تتمة)

ب) فيما يلي التغيرات في القيمة الحالية لالتزامات الصندوق:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٢٨,٥**	٢٢,٥
متضمنة في بيان الدخل الموحد:		
- تكلفة الخدمة الحالية	**٤,٥**	٣,٥
- تكلفة الفائدة على التزامات الصندوق	**١,٦**	١,١
محتسبة في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد:		
- إعادة قياس نتيجة لتغير الافتراضات الاكتوارية:		
- الافتراضات الديموغرافية	**٠,٢**	١,٠
- الافتراضات المالية	**٠,٥**	٠,٧
- الخبرة	**٤,٨**	١,٤
التغيرات الأخرى:		
- تغيرات أسعار الصرف	**٠,١**	-
- منافع مدفوعة من قبل الخطة	**(٣,٠)**	(١,٥)
- محول إلى الأطراف ذات العلاقة	**(٠,١)**	(٠,٢)
في ٣١ ديسمبر	**٣٧,١**	٢٨,٥

ج) فيما يلي الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة للأغراض المحاسبية:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
معدل الخصم	**٤,٨٪**	٥,٣٪
معدل زيادة الرواتب	**٥,٠٪**	٤,٨٪

د) معلومات الحساسية

تم احتساب القيمة الحالية لالتزامات الصندوق، والتي يبلغ متوسط مرجح مدتها ٧,٦ سنوات (٢٠٢٤: ٦,٧ سنوات)، بناءً على بعض الافتراضات الاكتوارية. عند تغير أي من الافتراضات الرئيسية بمبلغ محتمل، مع الاحتفاظ بالافتراضات الأخرى ثابتة، فإن القيمة الحالية لالتزامات الصندوق ستزداد / (تنخفض) على النحو التالي:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
زيادة في معدل الخصم بنسبة ٠,٥٪	**(١,٣)**	(١,١)
نقص في معدل الخصم بنسبة ٠,٥٪	**١,٤**	٠,٩
زيادة الرواتب على مدى طويل الأجل بنسبة ٠,٥٪	**١,١**	١,١
نقص الرواتب على مدى طويل الأجل بنسبة ٠,٥٪	**(١,١)**	(٠,٩)

١٤. الودائع

فيما يلي التوزيع الجغرافي لمجموع الودائع:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دول مجلس التعاون الخليجي	**٢٧,٥٨٢,٠**	١٩,٨٤٩,٨
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى	**٣١٧,٤**	٦٩٩,٥
دول أخرى	**١٠,٠٩٧,٠**	٩,٣١١,١
	٣٧,٩٩٦,٤	٢٩,٨٦٠,٤

تشمل الودائع الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي على ودائع من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية والمؤسسات الأخرى التي تتخذ من دول مجلس التعاون الخليجي مقراً لها.

تتضمن الودائع على ودائع العملاء المؤقتة ذات الصلة بخدمات إدارة النقد والدفع التي تقدمها المجموعة، والتي يتم إيداعها لدى البنوك المركزية والبنوك الأخرى والأوراق المالية قصيرة الأجل. ويستمد جزء كبير من ودائع المجموعة من عدد محدد من العملاء، مما يعكس بيان التمويل بالجملة (راجع الإيضاح رقم ٧).

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تمثل ودائع دول مجلس التعاون الخليجي ٧٢,٦ بالمائة (٢٠٢٤: ٦٦,٥ بالمائة) من مجموع الودائع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٥. أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء

تدخل المجموعة في معاملات اقتراض مضمونة (اتفاقيات إعادة الشراء) في سياق أنشطتها التمويلية الاعتيادية. يتم تقديم هذه الضمانات في شكل أوراق مالية محتفظ بها ضمن محفظة الأوراق المالية الاستثمارية. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية التي تم رهنها كضمان بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مبلغ ٢,٤٤٦,٣ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ١,٨٤٦,٥ مليون دولار أمريكي). يتم تنفيذ معاملات الاقتراض المضمونة بموجب شروط موحدة وتكون اعتيادية ومتعارف عليها لمثل هذه المعاملات.

١٦. مطلوبات أخرى

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
الأدوات المالية المشتقة	**٤٩٦,١**	٦٤٤,٤
فوائد مستحقة	**٣٤٠,٤**	٣١٨,٦
بنود مؤجلة	**١٣٨,٧**	١٤٦,٥
التزامات عقود الإيجار	**٣٣,٩**	٤٣,٠
مخصصات محتملة	**٣٥,٦**	٥٣,١
التزامات التقاعد (إيضاح ١٣,٢)	**٣٧,١**	٢٨,٥
أخرى، بما ذلك ذمم دائنة ومصروفات مستحقة	**٢٨٨,٥**	٤٥٨,٥
	١,٣٧٠,٣	١,٦٩٢,٦

فيما يلي أدناه القيم المدرجة لالتزامات عقود الإيجار للمجموعة والتغيرات خلال السنة المحتسبة في بيان المركز المالي الموحد والأرباح أو الخسائر الموحد:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٤٣,٠**	٩٦,٠
عقود الإيجار الجديدة	**٥,١**	٠,٩
إنهاء عقود الإيجار	**-**	(٤٧,٧)
مصروفات الفوائد	**١,٤**	٤,٢
مدفوعات	**(٤,٥)**	(٩,٩)
أخرى (بما في ذلك التغيرات في أسعار العملات الأجنبية)	**(١١,١)**	(٠,٥)
في ٣١ ديسمبر	**٣٣,٩**	٤٣,٠

تمثل الأدوات المالية المشتقة القيم العادلة السالبة للأدوات المالية المشتقة المبرمة لأغراض التداول، أو المصنفة كتحوطات للقيمة العادلة التدفقات النقدية. تم توضيح تحليل القيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية في الإيضاح رقم ٣٥-٤.

تمثل البنود المؤجلة المبالغ المستلمة، على سبيل المثال، رسوم منح القرض، والتي يتم إطفاؤها للدخل على مدى فترة الموجود المالي ذو الصلة.

تم توضيح مطلوبات خطة التقاعد في الإيضاح رقم ١٣. علاوة على ذلك، تم تقديم تفاصيل المخصصات المحتملة في الإيضاح رقم ٣٦.

١٧. تمويـل أولي لأجـل

	معدل الفائدة	الاستحقاق	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
			مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
قروض بسعر فائدة ثابت	٤,٣٧٪ - ٧,٣٦٪	٢٠٢٥ - ٢٠٣٠	**٤,٦٠٤,٧**	٤,٠٩٠,٤
سند بسعر فائدة عائم	٢,٣٨٪ - ٥,٧٥٪	٢٠٢٥ - ٢٠٢٩	**٤٩٧,٣**	٩٩٥,٨
اتفاقيات إعادة الشراء بسعر فائدة عائم	٣,٩٨٪ - ٥,٤١٪	٢٠٢٦ - ٢٠٢٩	**٣٤٠,٥**	٣٤٠,٥
سند بسعر فائدة عائم	١,٠٥٪ - ١,٧١٪	٢٠٢٥	**-**	١٣٠,٧
قروض بسعر فائدة ثابت	لا يوجد	٢٠٢٥	**-**	١٦,٥
			٥,٤٤٢,٥	٥,٥٧٣,٩

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كانت القيمة العادلة للضمانات المرهونة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء تقارب القيمة الدفترية لها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٨. تمويل ثانوي لأجل

	معدل الفائدة	الاستحقاق	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
			مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
قروض بسعر فائدة عائم	٧,٤٣٪	٢٠٣٣	٤٠٠,٠	٣٩٩,٣
			٤٠٠,٠	٣٩٩,٣

تمثل تسهيلات التمويل الثانوي لأجل التزامات غير مضمونة للمجموعة وهي تعد ثانوية في حقوق الدفع بالنسبة لمطالبات المودعين والدائنين الآخرين للمجموعة الذين لا يعتبرون أيضاً ثانويين. وقد تم إصدار تسهيلات التمويل الثانوي بموجب برنامج صكوك الفئة ٢ والتي تقتصر على عملاء المؤسسات المؤهلة وتستحق في خلال عشر سنوات قابلة للاستدعاء خلال خمس سنوات من تاريخ الإصدار.

١٩. رأس المال

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
مصرح به – ٣,٠٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١ دولار أمريكي للسهم (٢٠٢٤: ٣,٠٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١ دولار أمريكي)	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل – ٢,٠٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١ دولار أمريكي للسهم (٢٠٢٤: ٢,٠٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١ دولار أمريكي)	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠

٢٠. احتياطيات

	احتياطي إجباري	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	إعادة تقييم الأوراق المالية الاستثمارية	احتياطي خطة التقاعد المحددة	ضريبة مؤجلة واحتياطي آخر	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير ٢٠٢٥	**٢٢٦,٦**	**١,٩**	**(١٣,١)**	**١٠,٥**	**(٣,٠)**	**٢٢٢,٩**
صافي تغيرات القيمة العادلة:						
أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	١٠,٥	-	-	١٠,٥
تحوطات التدفقات النقدية	-	٧٩,٥	-	-	-	٧٩,٥
الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	٠,٩	-	-	٠,٩
تحويلات من الأرباح المستبقاة	١٦,٩	-	-	-	-	١٦,٩
تغيرات أخرى خلال السنة	-	(٨١,٨)	(١,٣)	(٣,٠)	٠,٧	(٨٥,٤)
صافي الزيادة / (النقص)	١٦,٩	(٢,٣)	١٠,١	(٣,٠)	٠,٧	٢٢,٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٢٤٣,٥**	**(٠,٤)**	**(٣,٠)**	**٧,٥**	**(٢,٣)**	**٢٤٥,٣**
في ١ يناير ٢٠٢٤	٢١٣,١	-	(٩,١)	٤٤,٤	(١١,١)	٢٣٧,٣
صافي تغيرات القيمة العادلة:						
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	(٤,٤)	-	-	(٤,٤)
تحوطات التدفقات النقدية	-	١,٩	-	-	-	١,٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة على سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	٠,٤	-	-	٠,٤
تحويلات من / إلى الأرباح المستبقاة	١٣,٥	-	-	-	-	١٣,٥
تغيرات أخرى خلال السنة	-	-	-	(٣٣,٩)	٨,١	(٢٥,٨)
صافي الزيادة / (النقص)	١٣,٥	١,٩	(٤,٠)	(٣٣,٩)	٨,١	(١٤,٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢٢٦,٦	١,٩	(١٣,١)	١٠,٥	(٣,٠)	٢٢٢,٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠. احتياطيات (تتمة)

الاحتياطي الإجباري

تم إنشاء الاحتياطي الإلزامي وفقًا لقانون الشركات التجارية البحريني. تقوم المجموعة بتحويل ١٠٪ من أرباحها السنوية المنسوبة للمساهمين إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل الاحتياطي إلى ٥٠٪ من رأس المال الصادر للمجموعة.

احتياطي تحوط التدفقات النقدية

يتكون احتياطي تحوط التدفقات النقدية من الجزء الفعال من صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة لأدوات التحوط المستخدمة في تحوطات التدفقات النقدية في انتظار الإثبات اللاحق في الأرباح أو الخسائر.

احتياطي إعادة تقييم استثمارات أوراق مالية

يتكون احتياطي إعادة تقييم استثمارات الأوراق المالية من صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة لأوراق حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وصافي التغير المتراكم في القيمة العادلة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، إلى أن يتم إلغاء إثبات الموجودات أو إعادة تصنيفها. يتم زيادة هذا المبلغ بمقدار مخصص الخسارة.

احتياطي التقاعد المحدد

يؤدي الفائض أو العجز في نظام المعاشات التقاعدية المحددة إلى قيام البنك بإثبات أصل أو التزام، ويؤدي إثبات أصل أو التزام المعاش التقاعدي إلى إنشاء احتياطي للمعاشات التقاعدية.

ضريبة مؤجلة واحتياطيات أخرى

الضريبة المؤجلة واحتياطيات أخرى تتعلق بشكل رئيسي بخطط التقاعد.

٢١. أرباح الأسهم

لم يتم اقتراح توزيع أرباح أسهم عن السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٢٢. صافي دخل الفوائد

	السنة المنتهية ٢٠٢٥/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دخل الفوائد		
قروض وسلفيات	١,٠٧٤,٠	١,٠٦٢,٤
إيداعات وأوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع وموجودات سائلة أخرى	٧٥٨,٦	١,٢٠٢,٤
أوراق مالية استثمارية	٤٩٢,٣	٤٠٨,٤
مجموع دخل الفوائد	٢,٣٢٤,٩	٢,٦٧٣,٢
مصروفات الفوائد		
ودائع من العملاء	٩٩٤,٥	١,٠٩٠,٠
ودائع من البنوك	٣٥٤,٣	٦٢٣,٣
تمويلات لأجل	٣٣٧,٩	٣٧٥,٧
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	١٠٣,٢	٦٢,٠
مجموع مصروفات الفوائد	١,٧٨٩,٩	٢,١٥١,٠
صافي دخل الفوائد	**٥٣٥,٠**	٥٢٢,٢

يشمل دخل الفوائد من القروض والسلفيات على رسوم منح القرض التي تشكل جزءآ لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للقرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٣. صافي دخل الرسوم والعمولات

	السنة المنتهية ٢٠٢٥/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دخل الرسوم والعمولات		
عمولات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان	**٥٦,٣**	٤٧,٧
رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة	**٣٧,٨**	٣٣,٠
رسوم قرض الوكالة والاكتتاب والتوزيع	**١٢,٩**	١٧,٨
رسوم التزامات القرض	**٨,١**	١١,٤
رسوم الخدمات المصرفية للأفراد	**٧,٣**	٩,٠
دخل رسوم وعمولات أخرى	**٩,٩**	٨,٤
مجموع دخل الرسوم والعمولات	**١٣٢,٣**	١٢٧,٣
مصروفات الرسوم والعمولات	**(٧,٩)**	(٥,٥)
صافي دخل الرسوم والعمولات	**١٢٤,٤**	١٢١,٨

تتكون رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة من الرسوم المتعلقة بتقديم خدمات إدارة الاستثمار والخدمات المالية بما فيها إدارة الموجودات والصناديق وأنشطة الاكتتاب والخدمات المتعلقة بالتمويل المهيكل والخصخصة والاكتتابات العامة الأولية وعمليات الدمج والاستحواذ.

تشتمل رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على دخل الرسوم المتعلقة بالأنشطة الائتمانية للمجموعة البالغ قيمتها ٢٦,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٢٣,٠ مليون دولار أمريكي).

تتكون مصروفات الرسوم والعمولات بالأساس من رسوم خدمات حفظ الأوراق المالية والرسوم المصرفية والعمولات.

٢٤. صافي دخل التداول

	السنة المنتهية ٢٠٢٥/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
مشتقات أسعار الفائدة	**٦,١**	٧,٥
صناديق مدارة	**٣,٤**	٢,٩
أدوات الدين	**١,٩**	-
خيارات السلع والمقايضات	**٠,٦**	٠,٤
التداول بالعملات الأجنبية	**-**	(٩,٦)
	١٢,٠	١٩,٢

يشمل صافي دخل التداول الأرباح والخسائر الناتجة عن كل من عمليات البيع والشراء، ومن التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التداول، بالإضافة إلى دخل ومصروفات الفوائد ودخل أرباح الأسهم الموزعة المتعلقة بها. وبالتالي، يشمل صافي دخل التداول جميع الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأنشطة التداول للمجموعة. يشمل دخل التداول على أدوات الدين يشمل مبلغ ٠,٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: لا شيء يتعلق بدخل الفوائد على الأدوات الدين.

تشمل أرباح وخسائر المشتقات المرتبطة بأسعار الفائدة بالأساس العقود التي أبرمها العملاء، والتي تم مقاصتها في السوق مع عقود مطابقة. ولا توجد هناك أي مخاطر سوقية متبقية مرتبطة بتلك العقود.

٢٥. دخل صرف العملات الأجنبية

يتكون دخل صرف العملات الأجنبية بشكل رئيسي من عقود الصرف الأجنبي التي أبرمها العملاء، والتي تم مقاصتها في السوق مع عقود مطابقة. ولا يوجد هناك أي مخاطر سوقية متبقية مرتبطة بعقود الصرف الأجنبي ذات الصلة بالعملاء والتي تم مقاصتها.

يشتمل الصرف الأجنبي على عقود الصرف الفورية والآجلة وعقود العملات المستقبلية وعقود الخيارات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٦. دخل آخر

	السنة المنتهية ٢٠٢٥/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
استردادات موجودات تم شطبها مسبقاً	**٣١,٢**	١٦,٧
صافي الأرباح المحققة على استثمارات أدوات دين بالتكلفة المطفأة	**٢,٠**	-
أرباح أسهم من استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٠,٦**	٠,٦
دخل متنوع	**١٩,٠**	٣,٢
	٥٢,٨	٢٠,٥

تتكون استردادات موجودات قد تم شطبها مسبقاً من استردادات للموجودات التي تم شطبها مسبقاً أو تم تحويلها إلى سجلات المذكرة.

يتعلق صافي الخسارة المحققة على سندات الدين الاستثمارية بالأساس ببيع الأوراق المالية لأغراض إدارة السيولة.

٢٧. مصروفات تشغيلية أخرى

	السنة المنتهية ٢٠٢٥/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
أنظمة ومستلزمات مكتبية	**٤٢,٨**	٤٩,٥
رسوم مهنية، ومصروفات تراخيص وضريبة القيمة المضافة	**٣٦,٧**	٢٨,٦
الإعلان والترويج للأعمال التجارية	**١٣,٧**	١١,٤
خدمات مدارة	**١١,٦**	١٠,٣
اتصالات	**٦,٤**	٩,٢
سفر وتطوير أعمال	**٥,٠**	٦,٦
مصروفات أخرى	**٢٦,٠**	٢٩,٢
	١٤٢,٢	١٤٤,٨

٢٨. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**
القروض والسلفيات (الإيضاح رقم ١١-٢)	**(٩,٥)**	**(٧,٣)**	**٨٦,٩**	**٧٠,١**
أوراق مالية استثمارية	**٣,٠**	**-**	**-**	**٣,٠**
إيداعات (الإيضاح رقم ٩)	**٠,١**	**-**	**-**	**٠,١**
البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان (الإيضاح رقم ٣٦)	**(٢,٦)**	**٠,٤**	**(١٥,٥)**	**(١٧,٧)**
موجودات أخرى	**-**	**-**	**٠,١**	**٠,١**
	(٩,٠)	**(٦,٩)**	**٧١,٥**	**٥٥,٦**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
القروض والسلفيات (الإيضاح رقم ١١-٢)	(٩,٦)	٣٥,٠	٢٥,٢	٥٠,٦
أوراق مالية استثمارية	٠,٩	-	-	٠,٩
إيداعات (الإيضاح رقم ٩)	(٠,٢)	-	-	(٠,٢)
البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان (الإيضاح رقم ٣٦)	١,٢	(١,١)	٣,٥	٣,٦
	(٧,٧)	٣٣,٩	٢٨,٧	٥٤,٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٩. الضرائب والزكاة

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
بيان المركز المالي الموحد		
موجود ضريبي مؤجل	**٢,٢**	٠,٧
	٢,٢	٠,٧
مطلوب ضريبي حالي	**٢١,٧**	٢٤,٩
مطلوب ضريبي مؤجل	**٧,٧**	٧,٣
	٢٩,٤	٣٢,٢

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
بيان الدخل الموحد		
مخصص ضريبي حالي على العمليات الخارجية	**٧,٧**	٩,٦
مصروفات زكاة ناتجة عن عمليات الشركة التابعة	**٢١,٥**	٢١,٥
	٢٩,٢	٣١,١

٣٠. المعلومات القطاعية

تم عرض المعلومات القطاعية فيما يتعلق بقطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية للمجموعة. يمثل شكل العرض الأساسي وقطاعات الأعمال الأسلوب الذي يتم به تقييم المعلومات المالية من قبل مجلس الإدارة ولجنة إدارة المجموعة.

١-٣٠. قطاعات الأعمال

لأغراض التقارير المالية، تم تنظيم المجموعة في أربعة قطاعات تشغيلية رئيسية:

- الخدمات المصرفية بالجملة: تقديم التمويل التجاري بالجملة والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.
- الخزينة: تقديم مجموعة واسعة من منتجات وخدمات الخزينة وأسواق المال للعملاء من الشركات والمؤسسات المالية وأنشطة سوق المال وأنشطة الاستثمار والتداول الخاصة بالمجموعة، وإدارة الميزانية العمومية للمجموعة بما في ذلك التمويل.
- إدارة الموجودات والخدمات المصرفية الاستثمارية: تقديم خدمات إدارة الموجودات والصناديق والخدمات الاستشارية المالية المتعلقة بالتمويل المهيكل والخصخصة والاكتتابات العامة الأولية وعمليات الدمج والاستحواذ.
- المقر الرئيسي ووحدات الدعم: الدخل الناتج عن استثمار في الأوراق المالية المتداولة الخاصة بالمجموعة وصافي صناديق رأس المال الحر والمصروفات المتكبدة من قبل وحدات الدعم.

تعتمد النتائج المعلنة لقطاعات الأعمال على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة، والتي تقوم بتقديم تقرير عن دخل الفوائد ومصروفات الفوائد على أساس الصافي. السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة والمبينة في الإيضاح رقم ٣. تتم المعاملات بين قطاعات الأعمال وفقاً للشروط التجارية الاعتيادية. يتم تحديد تسعيرة التحويل بين وحدات الأعمال بناءً على التكلفة السوقية للأموال.

اعتباراً من سنة ٢٠٢٤، قدمت منشآت المجموعة خدماتها للشركات التابعة ووحدات الأعمال في إطار شامل لتسعير التحويل، يتماشى مع المعايير المعترف بها دولياً، بما في ذلك إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتسعير التحويل. تضمن هذه السياسة إجراء المعاملات البينية دون شروط تفضيلية وتوثيقها بالكامل. يتم مراجعتها سنوياً للحفاظ على توافقها مع أفضل الممارسات الدولية المتطورة والمتطلبات التنظيمية المحلية.

تتضمن نتائج القطاعات والموجودات والمطلوبات على البنود التي تعزى مباشرةً إلى قطاعات الأعمال. تتضمن المطلوبات المعلنة للمكتب الرئيسي ووحدات الدعم على الودائع المتعلقة بالخدمات المصرفية للأفراد وتسهيلات تمويل أولي لأجل والفوائد المستحقة المتعلقة بها، والتي يتم احتساب تكلفتها على قطاعات الأعمال التشغيلية ذات الصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٠. المعلومات القطاعية (تتمة)

١-٣٠. قطاعات الأعمال (تتمة)

تم تحليل قطاعات الأعمال كما يلي:

	الخدمات المصرفية بالجملة	الخزينة	إدارة الموجودات والخدمات المصرفية الاستثمارية	المكتب الرئيسي ووحدات الدعم	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
صافي دخل الفوائد	٢٥٤,٥	١٨٢,٤	٣,٦	٩٤,٥	٥٣٥,٠
صافي دخل الرسوم والعمولات	٨٤,٤	(٢,٧)	٣٨,١	٤,٦	١٢٤,٤
صافي دخل صرف العملات الأجنبية ودخل التداول	(٠,١)	٤٢,٩	(١,٨)	٥,٢	٤٦,٢
دخل آخر	٢٥,٢	٨,١	٠,٣	١٩,٢	٥٢,٨
مجموع الدخل	٣٦٤,٠	٢٣٠,٧	٤٠,٢	١٢٣,٥	٧٥٨,٤
نتيجة القطاع	١٢٥,٤	١٦٨,٣	٨,٣	(٥٧,١)	٢٤٤,٩
مخصصات الضرائب والزكاة					(٢٩,٢)
صافي الدخل بعد الضرائب					٢١٥,٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
موجودات القطاع	١٦,٤٥٢,٩	٣٤,٤٨٠,٢	١٨٦,٢	٧٠٢,١	٥١,٨٢١,٤
مطلوبات القطاع	١٥,٨١٥,٣	٢٥,٢٢٧,٦	٢,٠	٦,٥٣٩,٥	٤٧,٥٨٤,٤
مجموع حقوق الملكية					٤,٢٣٧,٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية					٥١,٨٢١,٤
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
صافي دخل الفوائد	٢٦٧,٦	١٥٥,٩	٢,٤	٩٦,٣	٥٢٢,٢
صافي دخل الرسوم والعمولات	٨٣,٤	(٢,٠)	٣٣,٢	٧,٢	١٢١,٨
صافي دخل صرف العملات الأجنبية ودخل التداول	(٠,١)	٣٨,٢	٤,٧	٨,٩	٥١,٧
دخل آخر	١٤,٤	-	٠,٤	٥,٧	٢٠,٥
مجموع الدخل	٣٦٥,٣	١٩٢,١	٤٠,٧	١١٨,١	٧١٦,٢
نتيجة القطاع	١٢٩,٩	١٣٤,١	٨,٦	(٦١,٣)	٢١١,٣
مخصصات الضرائب والزكاة					(٣١,١)
صافي الدخل بعد الضرائب					١٨٠,٢
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
موجودات القطاع	١٥,٢٩٦,٧	٢٦,٦٩٢,٢	١٦٧,٦	٧٣٥,٠	٤٢,٨٩١,٥
مطلوبات القطاع	١٤,٣٨٥,٦	١٧,٢٣٠,٦	-	٧,٧٥٨,٨	٣٩,٣٧٥,٠
مجموع حقوق الملكية					٣,٥١٦,٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية					٤٢,٨٩١,٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٠. **المعلومات القطاعية** (تتمة)

٣٠-٢ القطاعات الجغرافية

على الرغم من أن قطاعات أعمال المجموعة الأربعة تدار على أساس عالمي، إلا أنها تعتبر كأنها تعمل في سوقين جغرافيين: دول مجلس التعاون الخليجي وبقية دول العالم.

فيما يلي التوزيع الجغرافي لمجموع الدخل ومجموع الموجودات بناءً على الموقع الذي تم فيه تسجيل المعاملات والدخل:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مجموع الموجودات	مجموع الموجودات
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دول مجلس التعاون الخليجي	**٢٩,٨٨٤,٤**	٢٧,١٠٣,٦
الدول الأخرى	**٢١,٩٣٧,٠**	١٥,٧٨٧,٩
	٥١,٨٢١,٤	٤٢,٨٩١,٥

تم توضيح التحليل الجغرافي للودائع ومخاطر الموجودات في الإيضاحين رقم ١٤ و ٣٢ على التوالي.

كان التوزيع الجغرافي لإجمالي الدخل استناداً إلى الموقع الذي تم فيه قيد المعاملات، وتسجيل الدخل على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
	دول مجلس التعاون	**دول أخرى**	دول مجلس التعاون	دول أخرى
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
صافي دخل الفوائد	**٤٥٥,٤**	**٧٩,٦**	٤٤٥,٩	٧٦,٣
صافي دخل الرسوم والعمولات	**١١٧,٠**	**٧,٤**	١١٠,٨	١١,٠
صافي دخل التداول	**١٥,٥**	**(٣,٥)**	١٥,٦	٣,٦
دخل صرف العملات الأجنبية	**٢٥,٦**	**٨,٦**	٢٤,٢	٨,٣
دخل آخر	**٤٨,٠**	**٤,٨**	١٧,٢	٣,٣
مجموع الدخل التشغيلي	**٦٦١,٥**	**٩٦,٩**	٦١٣,٧	١٠٢,٥

٣١. إدارة المخاطر

المخاطر الرئيسية المرتبطة بأنشطة المجموعة هي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. تمتلك المجموعة نظاماً شاملاً لإدارة المخاطر بهدف إدارة هذه المخاطر التي تتطور بصورة مستمرة كلما تغيرت أنشطة الأعمال استجابةً للتطورات في مجالات الائتمان والسوق والمنتجات والتطورات الأخرى. يسترشد إطار إدارة المخاطر بعدد من المبادئ الرئيسية بما في ذلك التعريف الرسمي لحوكمة إدارة المخاطر، وتقييم الرغبة في المخاطر التي يعبر عنها من خلال الحدود الرسمية للمخاطر والرقابة على المخاطر بشكل مستقل عن وحدات الأعمال، وتقييم وقياس المخاطر المنضبطة بما في ذلك فحص الضغوطات على المحفظة وتنويع المخاطر. يقوم مجلس الإدارة بتحديد المعايير العامة للمخاطر وتحمل المخاطر للمجموعة، بالإضافة إلى سياسات إدارة المخاطر الهامة. تقوم لجنة سياسة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة بيان المخاطر وأنشطة المخاطر للمجموعة وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك الموافقة على حدود الملتزمين حسب التصنيف الصناعي والجغرافي، ومراجعة عمليات الاختبار الرجعي للتصنيف. تحمل لجنة الإدارة، التي يترأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة، المسؤولية الرئيسية عن أنشطة تحمل المخاطر وسياسات إدارة المخاطر ضمن المعايير العامة للمخاطر وتحمل المخاطر التي حددها مجلس الإدارة. توفر لجنة المخاطر التابعة للمجموعة، التي يرأسها رئيس إدارة المخاطر وتضم كبار متخصصي المخاطر في المجموعة، منتدى لمراجعة واعتماد منهجيات قياس المخاطر وعمليات التحكم في المخاطر والموافقة على المنتجات الجديدة، بما في ذلك الموافقة على الخسارة في حالة التعثر في السداد والضمانات المؤهلة لعملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما تقوم لجنة المخاطر التابعة للمجموعة بمراجعة جميع السياسات والحدود المتعلقة بالمخاطر التي تتطلب موافقة رسمية من لجنة الإدارة. وتستند عملية مراقبة إدارة المخاطر إلى هيكل مفصل للسياسات والإجراءات والحدود، وأنظمة معلومات شاملة لقياس المخاطر وإدارتها لمراقبة المخاطر وتقديم التقارير بشأنها. تقوم لجنة المخصصات بالموافقة على تصنيف التعرضات إلى المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣. كما تخضع عملية إدارة المخاطر للمراجعة الدورية من قبل المدققين الداخليين والسلطات التنظيمية مما يعرض هذه العمليات لمزيد من التدقيق ويساهم في تعزيز بيئة إدارة المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. **إدارة المخاطر** (تتمة)

تم توضيح المخاطر الرئيسية المرتبطة بأنشطة المجموعة وعمليات إدارة المخاطر المتعلقة بها بالتفصيل في تقرير الإفصاح الخاص باتفاقية بازل ٣ الركيزة ٣ ضمن التقرير السنوي، ويتم تلخيصها أدناه مع التحليل الكمي الإضافي:

٣١-١ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة من عدم قدرة الأطراف الأخرى على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من أنشطة الإقراض والاستثمار الخاصة بالمجموعة، بالإضافة إلى المعاملات الأخرى التي تشمل الأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية، بما في ذلك المخاطر التي تشمل الأدوات المالية المتعلقة بالأسهم. توجد عمليات منتظمة على مستوى وحدات الأعمال ومستوى الشركة والتي تهدف إلى ضمان تقييم المخاطر بدقة والموافقة عليها ومراقبتها بصورة صحيحة. يتم تطبيق حدود ائتمانية رسمية على مستوى المعاملات الفردية والطرف الآخر والدول والمحفظة. كما يتم تقييم إجمالي التعرضات لضمان تنويع واسع النطاق للمخاطر الائتمانية. تتضمن عملية إدارة الائتمان مراقبة التركيزات حسب المنتج والقطاع والملتزم الفردي ودرجة المخاطرة والقطاع الجغرافي والتقييم المنتظم لجودة ائتمان الطرف الآخر من خلال تحليل المعلومات النوعية والكمية.

يتم إدارة المخاطر الائتمانية بفعالية وتراقب بدقة وفقاً لسياسات وإجراءات ائتمانية محددة بشكل جيد. قبل الموافقة على أي مقترح ائتماني، يتم إجراء عملية تقييم مفصل لمخاطر الائتمان، تشمل تحليل الوضع المالي للمدين ووضع السوق وبيئة العمل وجودة الإدارة. ينتج عن تقييم المخاطر تصنيف مخاطر ائتمانية داخلية لكل تعرض، مما يؤثر على قرار الموافقة الائتمانية وشروط وأحكام المعاملة. وبالنسبة للمعاملات عبر الحدود، يتم أيضاً إجراء تحليل للمخاطر في البلد. تستند المجموعة في قراراتها الائتمانية المتعلقة بأي طرف آخر فردي على إجمالي تعرض المجموعة لذلك الطرف وجميع المنشآت ذات الصلة. يتم تحديد حدود الائتمان والموافقة عليها على مستوى المجموعة ضمن الإرشادات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، كما يتم قياس ومراقبة ومتابعة مراقبة التعرضات الائتمانية بشكل موحد على مستوى المجموعة.

كما تخفف المجموعة من تعرضها الائتماني في معاملات الصرف الأجنبي والأدوات المالية المشتقة من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمان.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، وذلك من واقع الخبرات السابقة للمجموعة ومع مراعاة المؤشرات الداخلية والخارجية والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

تعتبر المجموعة جميع الأطراف الأخرى المصنفة داخلياً بدرجة ٢ فما فوق وبين -٢ و+٣ وبين ٣ و+٤ و٤ وبين ٤ و-٥ وبين +٦ و٦ و-٦ بأنها متدهورة بشكل جوهري إذا تم تخفيض تصنيفها بمقدار ٦ درجات و٥ درجات و٤ درجات و٣ درجات و٢ درجة و١ درجة على التوالي منذ الإثبات المبدئي، ولم يتم تعديل الأسعار الحالية بحيث يعكس المخاطر الجديدة للطرف الآخر.

تعتبر سندات الدين الاستثمارية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا كان تصنيفها الائتماني يعادل تصنيفاً بدرجة الاستثمار أو سندات دين استثمارية ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة.

تختلف معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري بحسب المحفظة الاستثمارية وتتضمن على عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك ما إذا كان التعرض قد تم إدراجه ضمن قائمة المراقبة، وما إذا كانت التعرضات متأخرة عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً وكدعم بناءً على معايير التأخير في السداد.

تعريف التعثر في السداد ومعدلات التحسن

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية في حالة التعثر في السداد عندما يكون من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية تجاه المجموعة بالكامل، دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تصفيه الضمان (إن وجد)؛ أو عندما يتأخر المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية الجوهرية للمجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً. يعتبر السحب على المكشوف متأخر السداد بمجرد أن يتجاوز العميل الحد المحدد، أو عند إخطاره بحد أقل من المبلغ المستحق حالياً، أو عندما يصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة لإفلاسه بسبب عدم قدرته على سداد التزاماته الائتمانية.

تعتبر المجموعة الموجودات المالية على أنها متحسنه وبالتالي يتم إعادة تصنيفها من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة قد تحققت لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً متتالياً. يتم بعد ذلك تحويل الموجودات المالية من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١ بعد فترة تحسن إضافية لمدة ستة أشهر. ومع ذلك، إذا كان معدل الدفع نصف سنوي أو سنوي، فستكون فترة التحسن ١٢ شهرا للتحول من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

إدراج معلومات النظرة المستقبلية

تدرج المجموعة معلومات النظرة المستقبلية في كلّ من تقييماتها سواءً فيما يتعلق بزيادة المخاطر الائتمانية للأداة المالية بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي أو قياسها للخسائر الائتمانية المتوقعة. تأخذ المجموعة في الاعتبار التوقعات الاقتصادية التي ينشرها صندوق النقد الدولي وتضع المجموعة تصوراً أساسياً للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، وكذلك مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة وترجيحاتها.

ونظراً لطبيعة تعرضات المجموعة وتوفر المعلومات التاريخية، تستمد المجموعة التوقيت لدورة اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد باستخدام المعلومات لعدة دورات اقتصاديه لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لكل فئة من فئات التصنيف. تستخدم المجموعة نموذج الانحدار لمحفظة قروض الشركات بالجملة ونماذج فاسيك لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية ومحفظة الإيداعات لربط المعلومات لعدة دورات اقتصاديه لاحتمالية حدوث التعثر في السداد والعوامل الاقتصادية للنظرة المستقبلية لاشتقاق تقديرات التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لكل فئة من فئات التصنيف. يأخذ نموذج الانحدار وفاسيك في الاعتبار التوقعات الاقتصادية المستقبلية في إطار ثلاثة سيناريوهات (الحالة الأساسية والحالة السلبية والحالة الإيجابية)، والبيانات الاقتصادية التاريخية والمعلومات لعدة دورات اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لاشتقاق التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة باستخدام بيانات التعثر في السداد التاريخية والبيانات الاقتصادية ذات الصلة. بين العوامل الاقتصادية ومعدلات التعثر في السداد والخسارة باستخدام بيانات التعثر في السداد التاريخية والبيانات الاقتصادية ذات الصلة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

معايير المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي احتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد. يتم اشتقاق هذه المعايير من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية أو المعايير المرجعية باستخدام كلّ من العوامل الداخلية والخارجية المتضمنة على معلومات النظرة المستقبلية.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة تقديرات في تاريخ معين. وبالنسبة لتعرضات الشركات، يتم اشتقاق تقديرات لعدة دورات اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للشركة داخلياً باستخدام الاتجاه المركزي للبنك للتعثر في السداد لمحفظة الشركات، وبالنسبة لتعرضات البنوك والمؤسسات المالية، يطبق البنك مجموعة منفصلة من تقديرات لعدة دورات اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد التي يتم تطويرها بناءً على بيانات التصنيف الخارجية للمؤسسات المالية العالمية. علاوة على ذلك، بالنسبة للتعرضات الحكومية يطبق البنك مجموعة منفصلة من تقديرات لعدة دورات اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد التي تستند إلى بيانات التصنيف الخارجية للشركات الحكومية المصنفة من قبل ستاندرد آند بورز.

يتم تحويل تقديرات التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد إلى دورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد باستخدام نموذج فاسيك لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات. بالنسبة للتعرضات التي لديها فترة استحقاق تزيد عن سنة واحدة والتي يتم تقييمها على أساس احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر واحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر التراكمي. يتم احتساب احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر عن طريق دمج تقديرات دورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة حدوث التعثر في السداد. نظراً لأن المجموعة لا تمتلك بيانات تاريخية كافية للخسارة في حالة التعثر في السداد لاستخلاص تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد موثوقة إحصائياً، فإن الخسائر في حالة التعثر في السداد الداخلية تستند إلى معايير خارجية / والتقديرات التنظيمية ومعدلات الاسترداد المقدرة من قبل الإدارة لكل فئة من فئات الأصول في حالة التعثر في السداد.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية وقت التعثر في السداد. بالنسبة لالتزامات الاقتراض والمطلوبات الطارئة المتعلقة بالائتمان، فإن قيمة التعرض عند التعثر في السداد تستند إلى المبالغ الإسمية وعامل تحويل الائتمان، وذلك بناءً على التوجيهات التنظيمية.

كما هو موضح أعلاه، وبشرط استخدام تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد القصوى مدتها ١٢ شهراً للأصول المالية من المرحلة ١، تقيس المجموعة الخسارة الائتمانية المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار مخاطر التعثر خلال الفترة التعاقدية القصوى التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. ومع ذلك، بالنسبة لتسهيلات بطاقات الائتمان للأفراد التي تشمل كلّ من القرض ومكون الالتزام غير المسحوب، تقيس المجموعة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى فترة أطول من الفترة التعاقدية القصوى، إذا كانت قدرة المجموعة التعاقدية على المطالبة بالسداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض المجموعة للخسائر الائتمانية إلى فترة الإشعار التعاقدية. لا توجد لهذه التسهيلات مدة محددة أو هيكل سداد، ويتم إدارتها على أساس جماعي. يمكن للمجموعة إلغاؤها بأثر فوري، ولكن هذا الحق التعاقدي لا يتم تنفيذه في الإدارة اليومية العادية، بل فقط عندما تدرك المجموعة زيادة في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات. يتم تقدير هذه الفترة الأطول مع الأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموعة اتخاذها، والتي تعمل على تخفيف الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتشمل هذه الإجراءات تخفيض الحدود، وإلغاء التسهيلات و/أو تحويل الرصيد المستحق إلى قرض بشروط سداد ثابتة.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية بناءً على خصائص المخاطر المشتركة بما في ذلك نوع الأداة وتصنيفات المخاطر الائتمانية والموقع الجغرافي للمقترض.

تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة السلبية والحالة الإيجابية. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات. إن الاحتمالات المعنية إلى سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة السلبية والحالة الإيجابية هي ٤٥:٥ : ٥ على التوالي (٢٠٢٤: ٤٥:٥ : ٥).

تتأثر الخسائر الائتمانية المتوقعة بالتقديرات والافتراضات المتعلقة بصياغة السيناريوهات المستقبلية وكيفية دمج هذه السيناريوهات في الحسابات. وتجري الإدارة تحليل حساسية للخسائر الائتمانية المتوقعة المسجلة على فئات الأصول المادية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة تعتبر حساسة للأحكام والفرضيات المتخذة فيما يتعلق بصياغة السيناريوهات المستقبلية، وكيفية إدماج هذه السيناريوهات في الحسابات. وتقوم الإدارة بإجراء تحليل للحساسية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة على الفئات الجوهرية من أصولها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح الجدول أدناه مخصصات الخسائر لفئة الأصول بافتراض ترجيح كل سيناريو استشرافي (السيناريو المتفائل، والسيناريو الأساسي، والسيناريو المتشائم) بنسبة ١٠٠٪ بدلاً من تطبيق أوزان احتمالية السيناريوهات بشكل موحد. ولا يأخذ التحليل أدناه في الاعتبار أي تدخل إداري.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
	إيداعات واستثمارات	**قروض وسلفيات**	**بنود طارئة متعلقة بالائتمان**	إيداعات واستثمارات	قروض وسلفيات	بنود طارئة متعلقة بالائتمان
الحالة المتفائلة	**٣,٨**	**٥٥,٦**	**٥,٤**	٢,٣	٩١,٠	٨,١
الحالة الأساسية	**٤,٩**	**٧٣,٩**	**٨,٥**	٣,٠	١٠٠,٧	١٠,٣
الحالة المتشائمة	**٧,٠**	**١٠٧,٨**	**١٤,١**	٤,١	١١١,٧	١٢,٨

الموجودات المالية المعدلة

قد يتم تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدة أسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة، وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. عندما يتم تعديل شروط أصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى استبعاد الأصل المالي، يتم تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للموجودات قد زادت بشكل جوهري من خلال مقارنة العمر المتبقي لاحتمالية حدوث التعثر في السداد بتاريخ إعداد التقارير المالية بناءً على الشروط المعدلة مع تقدير مدى العمر المتبقي لاحتمالية حدوث التعثر في السداد استنادًا إلى البيانات عند الإثبات المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض على القروض للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. تقوم المجموعة بمنح فترة سماح على أساس انتقائي إذا كان هناك دليل بأن العميل قد بذل كافة الجهود المعقولة للوفاء بالشروط التعاقدية الأصلية ومن المتوقع أن يتمكن العميل من الوفاء بالشروط المعدلة. منح فترة سماح هو مؤشر نوعي على زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية، وسيحتاج العميل أن يظهر سلوك دفع جيد بشكل مستمر على مدى فترة من الزمن قبل أن يتم التوقف عن اعتبار التعرض مضمحل ائتمانياً أو في حالة التعثر في السداد أو انخفض احتمالية حدوث التعثر في السداد إلى درجة أن يتم قياس المخصص المضمحل ائتمانياً بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

أ) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي الحد الأقصى للتعرض الإجمالي لمخاطر الائتمان قبل تطبيق الرهونات والضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
بنود الميزانية العمومية:	**مليون دولار أمريكي**	مليون دولار أمريكي
نقد وموجودات سائلة أخرى	**١٦,٣٦٣,٧**	٩,٨٨٢,٦
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	**٢٥٤,١**	٩٧٥,٤
إيداعات	**٦,٢٠٦,٢**	٧,٢٦٦,٦
أوراق مالية استثمارية	**١٠,٥٩٦,٦**	٧,٢٥٨,٨
القروض والسلفيات	**١٦,٥٥٢,٤**	١٥,٤٠٢,٣
فوائد مستحقة ورسوم وعمولات	**٤٣٧,٥**	٤٣١,٨
مجموع التعرضات الائتمانية المدرجة في الميزانية العمومية	**٥٠,٤١٠,٥**	٤١,٢١٧,٥
البنود غير المدرجة في الميزانية العمومية:		
البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان	**٨,٤٤٥,٠**	٨,٦١٦,١
البنود المرتبطة بالصرف الأجنبي	**١٢٩,٣**	١٣٥,٤
البنود المرتبطة بالمشتقات	**٦٧٣,٩**	١,٠٦٥,٥
عقود الأسهم والسلع	**٥٦,٦**	١,٦
مجموع التعرضات الائتمانية غير المدرجة في الميزانية العمومية	**٩,٣٠٤,٨**	٩,٨١٨,٦
مجموع إجمالي التعرض الائتماني	**٥٩,٧١٥,٣**	٥١,٠٣٦,١

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي للمخاطر الائتمانية ولكنها لا تمثل الحد الأقصى للمخاطر التي قد تنشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

ب) نبذة عن مخاطر الائتمان

تراقب وتدير وتسيطر المجموعة على تعرضات لمخاطر الائتمان على أساس نظام تصنيف ائتماني داخلي الذي يقوم بتصنيف المدينين الأفراد على أساس مقياس تصنيف من ١ إلى ١٠، مع تعديلات إيجابية (+) أو سلبية (-) لدرجات التصنيف من ٢ إلى ٦. يعتبر التصنيف الائتماني الداخلي مقياس للجدارة الائتمانية للمدين الفردي، قائم على تقييم المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعرضات الائتمانية غير المضمونة الأولية والطويلة الأجل وتعرضات ائتمانية بالعملة الأجنبية. تتمثل الأهداف الرئيسية لنظام التصنيف الائتماني الداخلي في الحفاظ على معيار موحد واحد لقياس الجودة الائتمانية ويكون بمثابة معيار رئيسي أساسي لمعايير المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة وحدود تفويض الصلاحيات الائتمانية.

كما يعد نظام التصنيف الائتماني الداخلي كمدخل رئيسي في نظام قياس أداء المجموعة المعدل حسب المخاطر.

يتم تعيين التصنيفات الداخلية مباشرة إلى درجات التصنيف الخارجية التي تستخدمها وكالات التصنيف الائتمانية الدولية كما يلي:

درجات التصنيف الداخلي	التصنيف الداخلي	فتش وستاندرد أند بورز	موديز
درجة استثمارية			
درجة تصنيف ١	معياري	AAA	Aaa
درجة تصنيف ٢	معياري	AA	Aa
درجة تصنيف ٣	معياري	A	A
درجة تصنيف ٤	معياري	BBB	Baa
دون مستوى الاستثمار			
درجة تصنيف ٥	معياري	BB	Ba
درجة تصنيف ٦	معياري	B	B
درجة تصنيف ٧	معياري	CCC	Caa
مصنف			
درجة تصنيف ٨	دون المستوى	CC	Ca
درجة تصنيف ٩	مشكوك فيه	C	C
درجة تصنيف ١٠	خسارة	D	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

ب) نبذة عن مخاطر الائتمان (تتمة)

	إيداعات واتفاقيات إعادة الشراء العكسية والموجودات السائلة الأخرى	أوراق مالية استثمارية	القروض والسلفيات	٢٠٢٥/١٢/٣١ البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
المرحلة ١				
درجات التصنيف ١ إلى ٤-	٢٢,٤٦٣,٥	٩,٦٢٥,٥	١٠,٤٠٠,٢	٥,١٣٠,٥
درجات التصنيف ٥+ إلى ٥-	٣٥٩,٨	٩٧١,١	٤,٨٣٩,٥	٩٨٤,٤
درجات التصنيف ٦+ إلى ٦-	٠,٧	-	٣٥٤,٤	-
القيمة المدرجة (صافي)	٢٢,٨٢٤,٠	١٠,٥٩٦,٦	١٥,٥٩٤,١	٦,١١٤,٩
المرحلة ٢				
درجات التصنيف ٤-	-	-	٣٩,٢	٨٢,٥
درجات التصنيف ٥+ إلى ٥-	-	-	٢٧٧,٣	٩٧,٤
درجات التصنيف ٦+ إلى ٦-	-	-	٤٣٧,١	٣٨٢,٨
درجة التصنيف ٧	-	-	٨٧,٦	٢,٣
القيمة المدرجة (صافي)	-	-	٨٤١,٢	٥٦٥,٠
المرحلة ٣				
درجة التصنيف ٨	-	-	٨٤,٢	٢٠,٧
درجة التصنيف ٩	-	-	٣٢,٢	١٤,٦
درجة التصنيف ١٠	-	-	٠,٧	-
القيمة المدرجة (صافي)	-	-	١١٧,١	٣٥,٣
تعرضات مخاطر الائتمان الأخرى				
ضمانات تنفيذ	-	-	-	١,٧٢٩,٨
القيمة المدرجة	-	-	-	١,٧٢٩,٨
	٢٢,٨٢٤,٠	١٠,٥٩٦,٦	١٦,٥٥٢,٤	٨,٤٤٥,٠

يتم تسجيل تحليل التعرضات الواردة أعلاه مخصوماً منها مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة التالية:

المرحلة ١	(٠,٦)	(٥,٥)	(٧١,٦)	(٧,١)
المرحلة ٢	-	-	(٥٧,٠)	(٣,٧)
المرحلة ٣	-	-	(١٦٦,٧)	(٢٤,٨)
المجموع	(٠,٦)	(٥,٥)	(٢٩٥,٣)	(٣٥,٦)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

ب) نبذة عن مخاطر الائتمان (تتمة)

	إيداعات واتفاقيات إعادة الشراء العكسية والموجودات السائلة الأخرى	أوراق مالية استثمارية	القروض والسلفيات	٢٠٢٤/١٢/٣١ البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
المرحلة ١				
درجات التصنيف ١ إلى ٤-	١٧,٨٧٤,٢	٦,٤٤٦,٤	٩,٣٤٥,٢	٤,٧٠٢,٨
درجات التصنيف ٥+ إلى ٥-	٢٤١,٧	٨١٢,٤	٤,٦٧٠,٣	١,٤٠٢,٢
درجات التصنيف ٦+ إلى ٦-	٨,٧	-	٥٦٤,١	٨٤,٥
القيمة المدرجة (صافي)	١٨,١٢٤,٦	٧,٢٥٨,٨	١٤,٥٧٩,٦	٦,١٨٩,٥
المرحلة ٢				
درجات التصنيف ٤-	-	-	٤١,٧	٤٦,٠
درجات التصنيف ٥+ إلى ٥-	-	-	٣٥٠,٨	٥٣٢,٥
درجات التصنيف ٦+ إلى ٦-	-	-	٢١١,٨	٤٥,٢
درجة التصنيف ٧	-	-	١٦٩,٦	٧,٣
القيمة المدرجة (صافي)	-	-	٧٧٣,٩	٦٣١,٠
المرحلة ٣				
درجة التصنيف ٨	-	-	٢١,٥	٩,٧
درجة التصنيف ٩	-	-	٢٥,٠	١٧,٣
درجة التصنيف ١٠	-	-	٢,٣	١١,٦
القيمة المدرجة (صافي)	-	-	٤٨,٨	٣٨,٦
تعرضات مخاطر الائتمان الأخرى				
ضمانات تنفيذ	-	-	-	١,٧٥٧,٠
القيمة المدرجة	-	-	-	١,٧٥٧,٠
	١٨,١٢٤,٦	٧,٢٥٨,٨	١٥,٤٠٢,٣	٨,٦١٦,١

يتم تسجيل تحليل التعرضات الواردة أعلاه مخصوماً منها مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة التالية:

المرحلة ١	(٥,٠)	(٣,٦)	(٨٠,٤)	(٩,٤)
المرحلة ٢	-	-	(١٠٢,٥)	(٣,٨)
المرحلة ٣	-	-	(١١٨,٧)	(٣٩,٩)
المجموع	(٥,٠)	(٣,٦)	(٣٠١,٦)	(٥٣,١)

تمثل الموجودات المالية للمرحلة ٣ الموجودات التي يوجد بشأنها دليل موضوعي بأن المجموعة لن تقوم بتحصيل جميع المبالغ المستحقة بما فيها المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم حسب الشروط التعاقدية للالتزام.

تحتفظ المجموعة بالضمانات مقابل القروض والسلفيات على شكل موجودات مادية وودائع نقدية وأوراق مالية وضمانات. يعتمد مبلغ ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. تتم مراقبة السوق / القيمة العادلة للضمان على أساس منتظم ويتم طلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقيات الأساسية. لا يتم عادةً الاحتفاظ بالضمانات مقابل الأوراق المالية إيداعات ولم تحتفظ المجموعة بأي ضمانات سواءً في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تم عرض تحليل مخاطر الائتمان فيما يتعلق بصرف العملات بالأجنبية والأدوات المالية المشتقة في الإيضاح رقم ٣٥، بينما تم عرض القيمة الاعتبارية والتعرضات المرجحة للمخاطر المحتملة المرتبطة بالائتمان غير المدرجة بالميزانية العمومية في الإيضاح رقم ٣٦.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

ج) تركز مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة تركيزات المخاطر الائتمانية حسب القطاع والموقع الجغرافي. تم عرض التوزيع الجغرافي للموجودات المعرضة للمخاطر في الإيضاح رقم ٣٢. كما تم عرض تحليل مخاطر الائتمان فيما يتعلق بصرف العملات الأجنبية والأدوات المالية المشتقة في الإيضاح رقم ٣٥.
التصنيف القطاعي لموجودات المخاطر موضح أدناه:

	إيداعات واتفاقيات إعادة الشراء العكسية والموجودات السائلة الأخرى	**أوراق مالية استثمارية**	**القروض والسلفيات**	**٢٠٢٥/١٢/٣١ البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان**
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**
الحكومات	**١٦,٥١١,٠**	**٩,١١٧,٢**	**١,٨٣٧,١**	**١٠٦,٥**
المالية	**٦,٣١٣,٠**	**٦٦٥,٨**	**٢,٧٤٥,٢**	**١,٢٣٢,٥**
تجارة وخدمات	**-**	**-**	**٢,٠٩١,٧**	**١,٠٥٨,٨**
طاقة، ونفط، وبتروكيماويات	**-**	**١٧١,٠**	**١,٤١٠,٠**	**١,١٨١,٨**
التصنيع	**-**	**-**	**١,٦٠٢,٢**	**٩١٤,٣**
المرافق العامة	**-**	**١٣٧,٥**	**١,١٩٠,٣**	**٢٤٣,٩**
الإنشاءات والهندسة	**-**	**-**	**٩٥٤,٢**	**٢,٣٤٧,٣**
المواصلات	**-**	**١٣,٣**	**١,١٩٠,٨**	**٢٩٩,٥**
العقارات	**-**	**٧٦,١**	**١,٠٨١,٢**	**١١٧,١**
الزراعة والتعدين	**-**	**٦٦,٨**	**٢١٧,٨**	**٣٤٤,٩**
التجزئة	**-**	**-**	**٢٦٣,١**	**-**
التقنية، والإعلام والاتصالات	**-**	**٢٨٧,٨**	**٣٥١,٨**	**٨٠,٨**
أخرى	**-**	**٦١,١**	**١,٦١٧,٠**	**٥١٧,٦**
	٢٢,٨٢٤,٠	**١٠,٥٩٦,٦**	**١٦,٥٥٢,٤**	**٨,٤٤٥,٠**

	إيداعات واتفاقيات إعادة الشراء العكسية والموجودات السائلة الأخرى	أوراق مالية استثمارية	القروض والسلفيات	٢٠٢٤/١٢/٣١ البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
الحكومات	١٠,٥٠٤,٩	٦,٢٩٤,٠	١,٥٨٥,٤	-
المالية	٧,٦١٩,٧	٥٣٧,٦	٢,٨١٥,٦	٩٤٢,٢
تجارة وخدمات	-	-	٢,١٢٥,٩	١,٤١٣,٣
طاقة، ونفط، وبتروكيماويات	-	١٣٥,٩	١,٧٤٢,٦	١,٠٨٩,٧
التصنيع	-	-	١,٤٠٦,٥	١,١٢٢,٠
المرافق العامة	-	٢٤,٧	٨٨٤,٠	٣٢٨,٣
الإنشاءات والهندسة	-	-	٧٦٩,٦	٢,٦٦٠,٧
المواصلات	-	١٣,٣	١,١٣٨,٤	٢٦٥,٢
العقارات	-	٥٥,٩	٨٣٢,٢	١١٧,٤
الزراعة والتعدين	-	-	١٢٧,٩	٣٦٣,٤
التجزئة	-	-	٢٧٣,٢	-
التقنية، والإعلام والاتصالات	-	١٩٧,٤	٣٤٤,٤	٦٨,٧
أخرى	-	-	١,٣٥٦,٦	٢٤٥,٢
	١٨,١٢٤,٦	٧,٢٥٨,٨	١٥,٤٠٢,٣	٨,٦١٦,١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

د) مخاطر التسوية

مخاطر التسوية هي مخاطر الخسارة الناتجة عن إخفاق الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته لتسليم الأموال النقدية أو الأوراق المالية أو الموجودات المالية الأخرى كما تم التعاقد عليها.

بالنسبة لأنواع معينة من المعاملات، تقوم المجموعة بتخفيف من المخاطر من خلال إجراء التسويات من خلال وكيل تسوية أو وكيل المقاصة لضمان تسوية المعاملة فقط عندما يفي كلا الطرفين بالتزاماتهما التعاقدية. تشكل حدود التسوية جزءاً من عملية الموافقة على الائتمان ومراقبة الحدود.

٣١-٢ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة نتيجة التغيرات السلبية في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وظروف السوق كالسيولة على سبيل المثال. تتمثل مخاطر السوق الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة في مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم المرتبطة بأنشطة التداول والاستثمار وإدارة الموجودات والمطلوبات. تساهم تأثيرات المحفظة المرتبة على الاحتفاظ بمجموعة متنوعة من الأدوات المالية في مجموعة متنوعة من الشركات والمناطق الجغرافية في الحد من التأثير السلبي المحتمل على الدخل الناتج عن عوامل مخاطر السوق.

أ) مخاطر السوق المرتبطة بالتداول

تتكون أنشطة التداول الخاصة بالمجموعة أساساً من التداول في أدوات الدين وسندات أسهم حقوق الملكية والعملات الأجنبية والأدوات المالية المشتقة. تشمل الأدوات المالية المشتقة العقود المستقبلية والآجلة وعقود المقايضات والخيارات في أسواق أسعار الفائدة وصرف العملات الأجنبية والأسهم والائتمان والسلع.

ب) مخاطر السوق غير المرتبطة بالتداول

تنشأ المخاطر أسعار الفائدة الهيكلية في الميزانية العمومية الأساسية للمجموعة نتيجة لعدم التوافق في إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة. يتم إدارة هذه المخاطر من خلال استخدام النماذج لتقييم حساسية الإيرادات للتغيرات في أسعار الفائدة. يتم عرض بيان إعادة التسعير وحساسية أسعار الفائدة المرتبطة بالموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة في الإيضاح رقم ٣٤. لا تحتفظ المجموعة بمخاطر عملات أجنبية جوهرية. بوجه عام، تتمثل سياسة المجموعة في مطابقة الموجودات والمطلوبات المالية بنفس العملة أو تخفيف مخاطر العملة من خلال استخدام مقايضات العملات. تم احتساب التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية للأسهم المحتسبة في الدخل الشامل الآخر. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، سيؤدي التغير بنسبة ٥,٠ بالمائة في أسعار السوق لاستثمارات الأسهم المحتسبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى زيادة / نقصان في حقوق الملكية بنحو ١,١ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ١,٠ مليون دولار أمريكي).

فيما يلي ملخص مخاطر السوق الرئيسية المتعلقة بالأنشطة غير المرتبطة بالتداول التي تقوم المجموعة بتنفيذها والمخاطر المرتبطة بتلك الأنشطة وأنواع الأدوات المالية المشتقة المستخدمة لإدارة وتخفيف هذه المخاطر:

النشـــاط	المخاطر	طرق تخفيف المخاطر
إدارة العائد على الموجودات ذات المعدلات المتغيرة الممولة بواسطة أموال المساهمين	انخفاض الربحية نتيجة لانخفاض في أسعار الفائدة قصيرة الأجل	استلام مقايضات ذات أسعار فائدة ثابتة
الموجودات ذات المعدلات الثابتة الممولة من قبل المطلوبات ذات المعدلات العائمة	الحساسية لارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل	دفع مقايضات ذات أسعار فائدة ثابتة
الاستثمار في الموجودات المعروضة بالعملات الأجنبية	الحساسية لارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى	مقايضات العملات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-٣ مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم توافر الأموال الكافية للوفاء بالالتزامات المالية للمجموعة في الوقت المحدد عندما يحين موعد استحقاقها.

صممت سياسات إدارة مخاطر السيولة لضمان توفير الأموال في جميع الأوقات للوفاء بمتطلبات التمويل اللازمة لعمليات المجموعة حتى في الظروف الصعبة. أما في الظروف العادية، يتمثل الهدف من هذه السياسات في ضمان توفير الأموال الكافية ليس فقط لمقابلة الالتزامات الجارية، وبل لتسهيل فرص التوسع في الأعمال. يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيق ضوابط السيولة الحكيمة. توفر هذه الضوابط ضماناً للمجموعة للوصول إلى الأموال دون التعرض لالتزامات من شأنها زيادة التكاليف الناتجة عن تصفية الموجودات أو التنافس القوي على الودائع. تضمن ضوابط السيولة للمجموعة أن البيان المستقبلي للتدفقات النقدية من الموجودات المستحقة على المدى القصير يتطابق بشكل كاف مع استحقاق المطلوبات. وكما توفر ضوابط السيولة على الاحتفاظ بمخزون من الموجودات السائلة التي يمكن تحقيقها بسهولة وقاعدة ودائع متنوعة من حيث تواريخ استحقاقها ونطاق المودعين.

يتم إدارة السيولة وتوفير الأموال بالأساس في منشآت موزعة في عدة مناطق جغرافية للمجموعة ضمن الحدود الموضوعة والمقرة من قبل مجلس الإدارة. تأخذ هذه الحدود في الاعتبار عمق وسيولة السوق الذي تعمل فيه المنشأة. وتتمثل السياسة العامة للمجموعة في أن تكون كل منشأة جغرافية مكتفية ذاتياً فيما يتعلق بتمويل عملياتها الخاصة.

تتضمن سياسات المجموعة لإدارة السيولة الآتي:

- مراقبة (١) التدفقات النقدية التعاقدية مقابل الحدود المقرة، و(٢) مستوى الموارد السائلة المتوفرة في الظروف الصعبة؛
- مراقبة نسب سيولة الميزانية العمومية؛
- مراقبة مصادر التمويل وذلك لضمان الحصول على التمويل من مجموعة متنوعة من المصادر؛
- مراقبة تركيزات المودعين لتجنب الاعتماد المفرط على المودعين الأفراد؛
- الحفاظ على مستوى مرض لتمويلات الأجل؛
- الحفاظ على ترتيبات تمويل احتياطية مناسبة؛ و
- الحفاظ على خطط السيولة وخطط التمويل الطارئة. تحدد هذه الخطط المؤشرات المبكرة في الظروف الصعبة وتحدد الإجراءات التي يتعين اتخاذها في حالة حدوث الأزمات النظامية والأزمات الأخرى، مع تقليل التأثيرات السلبية على عمليات طويلة الأجل على الأنشطة التجارية للمجموعة.

وضعت المجموعة حدوداً معتمدة تحد من حجم المطلوبات المستحقة على المدى القصير. تراقب وظيفة إدارة المخاطر المستقلة بيان استحقاق التدفقات النقدية المستقبلية مقابل الحدود المعتمدة على أساس يومي. تتم مراقبة التدفقات النقدية مقابل الحدود المطبقة على كل من التدفقات النقدية اليومية والمتراكمة التي تحدث على مدى فترة ٣٠ يوماً. تضمن حدود السيولة بأن صافي التدفقات النقدية إلى الخارج على مدى فترة ٣٠ يوماً لا يزيد عن المستوى المطلوب من الموارد السائلة. كما يتم مراقبة تحليل التدفقات النقدية بشكل أسبوعي من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تشكل ودائع العملاء جزءاً هاماً من تمويل المجموعة. تعطي المجموعة اهتماماً كبيراً للمحافظة على استقرار كل من ودائع العملاء وودائع البنوك. يعتمد استقرار الودائع على الحفاظ على الثقة في قوة المجموعة وشفافيتها المالية.

كما يتطلب من المجموعة الامتثال لمتطلبات نسبة السيولة وفقاً لمعايير اتفاقية بازل ٣ على النحو المنصوص عليه من قبل الجهة التنظيمية الرئيسية، مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزونها من الموجودات السائلة عالية الجودة وصافي التدفقات المتوقعة على مدى ٣٠ يوماً التقويمية التالية. ويتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر كنسبة من «التمويل المستقر المتوفر» إلى «التمويل المستقر المطلوب». كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت نسبة تغطية السيولة للمجموعة ونسبة صافي التمويل المستقر ١٤٨,٦٪ و ١٣٧,٢٪ على التوالي (٢٠٢٤: ١٤٩,٤٪ و ١٤٢,٨٪ على التوالي).

تم عرض بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٣. تم عرض تحليل أدوات الدين الاستثمارية حسب درجات التصنيف الائتماني في الإيضاح رقم ٣١-١.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-٣ مخاطر السيولة (تتمة)

يقدم الجدول أدناه إفصاح المجموعة عن نسبة صافي التمويل المستقر الموحد الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بالطريقة التي يحددها مصرف البحرين المركزي:

	تاريخ استحقاق غير محدد	خلال ٦ شهور	من ٦ شهور إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة غير المرجحة	مجموع القيمة المرجحة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥						
التمويل المستقر المتاح:						
رأس المال:						
رأس المال التنظيمي	٣,٧٠٧,١	-	-	٢٩٥,١	٤,٠٠٢,٢	٤,٠٠٢,٢
أدوات رأس المال الأخرى	٥٣٠,١	-	-	١٠٤,٧	٦٣٤,٨	٦٣٤,٨
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:						
ودائع ثابتة	-	-	-	-	-	-
ودائع أقل ثباتاً	٢١٤,١	٩٨٨,٠	٥٦,٩	-	١,٢٥٩,٠	١,١٣٣,١
تمويل بالجملة:						
الودائع التشغيلية	-	-	-	-	-	-
تمويل بالجملة آخر	١٨,٥٧٦,٣	١٧,٣٢٣,٧	٣,٩٠٧,٦	٤,٨٠٤,٥	٤٤,٦١٢,١	١٦,٩٩٣,١
مطلوبات أخرى:						
نسبة صافي التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة	-	-	-	-	-	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	١٣,٧١٦,٨	-	-	-	١٣,٧١٦,٨	-
مجموع التمويل المستقر المتاح:						٢٢,٧٦٣,٢
التمويل المستقر المطلوب:						
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة						١,٨٠٥,٨
الودائع المحتفظ بها لدى المؤسسات المالية الأخرى للأغراض التشغيلية	-	-	-	-	-	-
القروض والأوراق المالية المنتجة:						
القروض المنتجة للمؤسسات المالية المضمونة بالموجودات السائلة عالية الجودة حسب المستوى ١	-	٢٥٤,١	-	-	٢٥٤,١	٢٥,٤
القروض المنتجة للمؤسسات المالية المضمونة بالموجودات السائلة عالية الجودة بغير المستوى ١ والقروض المنتجة غير المضمونة للمؤسسات المالية	١,٤٣٢,٠	٢,٥٩٣,٩	١,٦٥٢,٦	٥٦٧,٥	٦,٢٤٦,٠	١,٩٩٧,٧
القروض المنتجة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع الخاص، ومنها قروض:	-	٧,٧٨٠,١	١,٥٣٧,٣	٥,٢٢٧,٩	١٤,٥٤٥,٣	٩,١٠٢,٤
- بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	١,٧٨٨,٢	١,٧٨٨,٢	١,١٦٢,٣
قروض الرهن العقاري المنتجة، ومنها قروض:						
- بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	-	-	-
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	٣٤١,١	٦٢٤,٠	٤٣٢,٩	٤٤١,٩	١,٨٣٩,٩	١,٢٩٦,١
موجودات أخرى:						
السلع المتداولة الفعلية، بما في ذلك الذهب	-	-	-	-	-	-
الموجودات التي تم تسجيلها كهامش مبدئي لعقود المشتقات المالية والمساهمات في صناديق متعثرة في السداد (CCPs)	-	٨٠,٢	-	-	٨٠,٢	٦٨,٢
نسبة صافي التمويل المستقر لموجودات المشتقات المالية	-	٢٥٦,٨	-	-	٢٥٦,٨	٢٥٦,٨
نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود المشتقات المالية قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	-	٦٠,٠	-	-	٦٠,٠	٦٠,٠
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	٢٩٣,٩	-	-	-	٢٩٣,٩	٢٩٣,٩
البنود غير المضمّنة في الميزانية العمومية	-	٣,٩١١,٤	١,٦٧٨,٢	٥,١٤٥,٥	١٠,٧٣٥,١	٥١٨,٦
مجموع التمويل المستقر المطلوب						١٦,٥٨٧,٢
نسبة صافي التمويل المستقر (٪)						١٣٧,٢٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤						
نسبة صافي التمويل المستقر (٪)						١٤٢,٨٪

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-٤ المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن عدم كفاءة أو إخفاق أنظمة الرقابة الداخلية أو الإجراءات أو تعطل الأنظمة أو الاحتيال أو انقطاع سير الأعمال، وانتهاك الالتزام بالإرشادات أو الأخطاء البشرية أو الأخطاء الإدارية أو عدم كفائة الموظفين.

تم وضع إطار عمل ومنهجية لتحديد ومراقبة مختلف المخاطر التشغيلية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إلغاء المخاطر التشغيلية كلياً، إلا أنه يمكن إدارتها وتخفيفها من خلال ضمان وجود البنية التحتية المناسبة والضوابط والإجراءات والأفراد المدربين وذوي الكفاءة في جميع أنحاء المجموعة. كما تقوم وظيفة التدقيق الداخلي القوية بإجراء تقييمات مستقلة ومنتظمة لبيئة الرقابة في جميع مجالات المخاطر المحددة. كما تم وضع ترتيبات طوارئ مجربة لدعم العمليات في حالة وقوع مجموعة من سيناريوهات الكوارث المحتملة.

٣١-٥ إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي، الجهة التنظيمية الرئيسية للمجموعة، بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. تخضع الشركة الأم وعملياتها المصرفية المستقلة للإشراف المباشر من قبل الجهات التنظيمية المحلية الخاصة بها.

كما هو موضح بتفصيل إضافي في الإيضاح رقم ٣٨، اعتمدت المجموعة إطار عمل كفائة رأس المال حسب اتفاقية بازل ٣ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥، كما يقتضي مصرف البحرين المركزي.

عند تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الحفاظ على نسبة الحد الأدنى المحدد لإجمالي رأس المال التنظيمي إلى إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. وتبلغ نسبة الحد الأدنى للموجودات المعرضة للمخاطر لمصرف البحرين المركزي ١٢,٥ بالمائة مقارنة بالحد الأدنى البالغ ٨ بالمائة المفروضة من قبل لجنة بازل لرقابة البنوك. تقوم المجموعة باحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق العامة في محافظها التجارية باستخدام النهج المعياري وتستخدم ترجيحات المخاطر المنصوص عليها من مصرف البحرين المركزي وفقاً للنهج المعياري لتحديد المبالغ المرجحة بالمخاطر للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق المحددة. كما يتم احتساب المخاطر التشغيلية وفقا للنهج المعياري. يتم احتساب متطلبات رأس المال التنظيمي عن طريق تطبيق نطاق معاملات (الاختصار النظامي) بيتا المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والذي يتراوح بين ١٢ إلى ١٨ بالمائة على إجمالي متوسط الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة لكل من وحدات الأعمال الثمانية المحددة مسبقاً.

يتم تحليل رأس المال التنظيمي للمجموعة إلى فئتين:

- رأس المال الشريحة ١: تشمل رأس المال الصادر وعلاوة إصدار الأسهم والأرباح المستبقاة والاحتياطيات، والجزء المؤهل من الحقوق غير المسيطرة (بما في ذلك مكّون رأس المال الإضافي من الشريحة ١ الصادر من قبل شركات تابعة) والتي يتم تعديلها لاستبعاد مكاسب وخسائر إعادة التقييم الناتجة عن إعادة قياس القيمة العادلة لمعاملات التحوط من التدفقات النقدية المشتقة.
- رأس المال الشريحة ٢: تشمل الديون الثانوية المؤهلة لأجل والخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ والمرحلة ٢ ومخصصات الاضمحلال، بعد الاستقطاعات وحدود السقف المطبقة.

يطبق مصرف البحرين المركزي حدوداً مختلفة على عناصر قاعدة رأس المال التنظيمي بما في ذلك مساهمات الأوراق المالية المستحدثة من رأس المال فئة ١ ورأس المال المؤهل فئة ٢ مقابل الحد الأدنى لمجموع نسب رأس المال. تم حساب الجزء المؤهل من حصة الأقلية التي تحتفظ بها أطراف ثالثة (باستثناء مساهمي البنك) والتي تشكل جزءًا من رأس المال من المستوى ١ والمستوى ٢ وفقًا للوائح مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف تعرضات مخاطر المجموعة إما كمحفظة تداول أو محفظة مصرفية، ويتم تحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر وفقاً لمتطلبات محددة تعكس مستويات المخاطر المختلفة المرتبطة بالموجودات والتعرضات غير المدرجة في الميزانية العمومية.

تتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والحفاظ على التطور المستقبلي للأعمال. كما يتم مراعاة تأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين بالإضافة إلى الحاجة إلى الحفاظ على التوازن بين العوائد المرتفعة التي قد تكون ممكنة من خلال معدل الاقتراض المرتفعة والمزايا والأمان الذي يوفره وضع رأس المال السليم. تدير المجموعة هيكلها الرأسمالي وتقوم بإجراء تعديلات على الهيكل مع مراعاة التغيرات في الظروف الاقتصادية وخطط أعمالها الاستراتيجية. يمكن تعديل هيكل رأس المال من خلال توزيع الأرباح وإصدار أسهم جديدة.

قامت المجموعة بالالتزام بجميع متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تم إصدار دين ثانوي لأجل جديد من رأس المال فئة ٢ بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي ضمن المجموعة خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. تم إصدار رأس المال فئة ٢ عند إصدار صكوك عن طريق الاكتتاب الخاص في المملكة العربية السعودية من قبل بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية التابع للبنك في شهر ديسمبر ٢٠٢٣. بموجب إطار كفائة رأس المال لمصرف البحرين المركزي، يجوز دمج الشركات التابعة التي تعمل بموجب إطار اتفاقية بازل ٣ في الولايات القضائية التنظيمية الأخرى، وفقا لتقدير البنك، بناءً على إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الخاص، عوضاً عن الاعتماد على توجيهات مصرف البحرين المركزي. وبموجب منهجية التوحيد التجميعي هذه، يتم دمج رأس المال والموجودات المرجحة بالمخاطر للشركات التابعة مع تلك الخاصة ببقية المجموعة بناءً على إرشادات الجهة التنظيمية الخاصة بها لتحديد إجمالي نسبة كفائة رأس المال للمجموعة.

تم إصدار رأس مال إضافي جديد من الشريحة ١ من قبل بنك الخليج الدولي (المملكة العربية السعودية) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (راجع إيضاح ٤٤).

لم تطرأ أي تغييرات جوهرية على إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تم احتساب كفائة رأس المال كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٨.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٢. التوزيع الجغرافي للموجودات

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات المحتملة بالنيابة عن العملاء حسب المناطق الجغرافية:

	إيداعات واتفاقيات إعادة الشراء العكسي والموجودات السائلة الأخرى	أوراق مالية استثمارية	القروض والسلفيات	بنود محتملة مرتبطة بالائتمان	٢٠٢٥/١٢/٣١ المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دول مجلس التعاون الخليجي	٤,٤٤٥,٥	٧,٢٩٧,١	١٥,٦٠٠,٢	٧,١٢٢,٧	٣٤,٤٦٥,٥
الدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢,٦	٣,٥	٢٧٩,٧	١٩٩,٩	٤٨٥,٧
أوروبا	٩,٣٣٠,٢	٦٤٧,٨	٥٨٦,٢	٤٢٠,١	١٠,٩٨٤,٣
أمريكا الشمالية	٨,٣٤٠,٩	١,٦٤٧,١	٨٦,٣	٥٤٢,١	١٠,٦١٦,٤
آسيا (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)	٧٠٤,٨	١,٣٤٣,٩	-	١٦٠,٢	٢,٢٠٨,٩
	٢٢,٨٢٤,٠	١٠,٩٣٩,٤	١٦,٥٥٢,٤	٨,٤٤٥,٠	٥٨,٧٦٠,٨

	إيداعات واتفاقيات إعادة الشراء العكسي والموجودات السائلة الأخرى	أوراق مالية استثمارية	القروض والسلفيات	بنود محتملة مرتبطة بالائتمان	٢٠٢٤/١٢/٣١ المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دول مجلس التعاون الخليجي	٤,٨١٨,٢	٥,٧٢١,٥	١٤,٣٢١,٥	٧,٥٥٨,٨	٣٢,٤٢٠,٠
الدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١١,٩	٣,١	٣٣٦,٩	١٨٤,٥	٥٣٦,٤
أوروبا	٨,٨٣٢,٣	٢٣٤,٨	٥١٠,٥	٤٥٥,٦	١٠,٠٢٣,٢
أمريكا الشمالية	٣,٧٨٥,٧	٨٥٤,٢	٢٣٣,٤	٤٠٣,٧	٥,٢٧٧,٠
آسيا (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)	٦٧٦,٥	٧٩٤,٢	-	١٣,٥	١,٤٨٤,٢
	١٨,١٢٤,٦	٧,٦٠٧,٨	١٥,٤٠٢,٣	٨,٦١٦,١	٤٩,٧٥٠,٨

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت تعرضات المخاطر المدرجة في الميزانية العمومية للعملاء والأطراف المقابلة في دول مجلس التعاون الخليجي ٥٤,٣ بالمائة (٢٠٢٤: ٦٠,٤ بالمائة) من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. يعكس بيان الموجودات المرجحة بالمخاطر التركيز الاستراتيجي للمجموعة على أنشطة الخدمات المصرفية بالجملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

تم تقديم تحليل للأدوات المالية المشتقة وأدوات صرف العملات الأجنبية في الإيضاح رقم ٣٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٣. توزيع استحقاق الموجودات والمطلوبات

فيما يلي بيان استحقاق القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية بناءً على تواريخ الاستحقاق التعاقدية على النحو التالي:

	خلال ٣ شهور	٤ شهور إلى سنة	السنتين ٢ و ٣	السنتين ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات وغير مؤرخة	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥						
نقد وموجودات سائلة أخرى	١٥,٢٣٤,١	٦١٩,٥	-	-	٥١٠,١	١٦,٣٦٣,٧
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	٢٣٩,١	١٥,٠	-	-	-	٢٥٤,١
إيداعات	٣,٨٧٦,٠	٢,٣٢٥,٠	٢,٢	٣,٠	-	٦,٢٠٦,٢
أوراق مالية استثمارية	٤٩١,١	٢,٥٣٠,٧	١,٨٤٦,٩	١,٩٨٨,٢	٤,٠٨٢,٥	١٠,٩٣٩,٤
قروض وسلفيات	٦,٣١١,٨	٣,٠٥٣,٨	٣,٢٢٢,١	٢,٦٢٨,٤	١,٣٣٦,٣	١٦,٥٥٢,٤
موجودات أخرى	٤٣٣,٥	٢١٥,١	٦٩,٣	١٥٩,٩	٦٢٧,٨	١,٥٠٥,٦
مجموع الموجودات	٢٦,٥٨٥,٦	٨,٧٥٩,١	٥,١٤٠,٥	٤,٧٧٩,٥	٦,٥٥٦,٧	٥١,٨٢١,٤
ودائع	٣١,٨١٣,٧	٦,١٤٠,٦	-	١٩,١	٢٣,٠	٣٧,٩٩٦,٤
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	١,٩٥٨,٥	١٦٧,٨	٢٤٨,٩	-	-	٢,٣٧٥,٢
مطلوبات أخرى	٤٠٧,٣	١٦٩,٨	٥٦,٥	١٣٠,٣	٦٠٦,٤	١,٣٧٠,٣
تمويل أولي لأجل	٨٩,٤	٨٦٨,١	٣,٠٩٤,٨	١,٣٩٠,٢	-	٥,٤٤٢,٥
تمويل ثانوي لأجل	-	-	-	-	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠
حقوق الملكية	-	-	-	-	٤,٢٣٧,٠	٤,٢٣٧,٠
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٣٤,٢٦٨,٩	٧,٣٤٦,٣	٣,٤٠٠,٢	١,٥٣٩,٦	٥,٢٦٦,٤	٥١,٨٢١,٤
صافي فجوة السيولة	(٧,٦٨٣,٣)	١,٤١٢,٨	١,٧٤٠,٣	٣,٢٣٩,٩	١,٢٩٠,٣	
فجوة السيولة المتراكمة	(٧,٦٨٣,٣)	(٦,٢٧٠,٥)	(٤,٥٣٠,٢)	(١,٢٩٠,٣)	-	

	خلال ٣ شهور	٤ شهور إلى سنة	السنتين ٢ و ٣	السنتين ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات وغير مؤرخة	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤						
نقد وموجودات سائلة أخرى	٨,٨٥٢,٨	٥٢٧,١	-	-	٥٠٢,٧	٩,٨٨٢,٦
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	٢١٢,٥	٧٦٢,٩	-	-	-	٩٧٥,٤
إيداعات	٥,٠٦٩,٥	١,٨٨٢,٩	٣١١,١	٣,١	-	٧,٢٦٦,٦
أوراق مالية استثمارية	٨٦١,٥	٧٢٥,٠	١,٧٩٩,١	١,٥١٠,١	٢,٧١٢,١	٧,٦٠٧,٨
قروض وسلفيات	٦,٠٧١,٦	٣,٠٦٤,٧	٢,٧٣٨,٩	٢,٠٥١,٢	١,٤٧٥,٩	١٥,٤٠٢,٣
موجودات أخرى	٤٢٣,٥	٣١٤,٣	٩٩,٠	٢٢٨,٣	٦٩١,٧	١,٧٥٦,٨
مجموع الموجودات	٢١,٤٩١,٤	٧,٢٧٦,٩	٤,٩٤٨,١	٣,٧٩٢,٧	٥,٣٨٢,٤	٤٢,٨٩١,٥
ودائع	٢٣,٦٠٣,٨	٦,٢١٤,٤	-	٢,٩	٣٩,٣	٢٩,٨٦٠,٤
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	٨٨٧,١	٨٠٧,٧	١٥٤,٠	-	-	١,٨٤٨,٨
مطلوبات أخرى	٤٩٥,١	٢٣٢,٥	٧٣,٤	١٦٩,٣	٧٢٢,٣	١,٦٩٢,٦
تمويل أولي لأجل	١٥٦,٦	١,٢٣٨,١	٢,٢٢٠,٥	١,٩٥٨,٧	-	٥,٥٧٣,٩
تمويل ثانوي لأجل	-	-	-	-	٣٩٩,٣	٣٩٩,٣
حقوق الملكية	-	-	-	-	٣,٥١٦,٥	٣,٥١٦,٥
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٢٥,١٤٢,٦	٨,٤٩٢,٧	٢,٤٤٧,٩	٢,١٣٠,٩	٤,٦٧٧,٤	٤٢,٨٩١,٥
صافي فجوة السيولة	(٣,٦٥١,٢)	(١,٢١٥,٨)	٢,٥٠٠,٢	١,٦٦١,٨	٧٠٥,٠	
فجوة السيولة المتراكمة	(٣,٦٥١,٢)	(٤,٨٦٧,٠)	(٢,٣٦٦,٨)	(٧٠٥,٠)	-	

تستند تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات الواردة في الجدول أعلاه على ترتيبات السداد التعاقدية، ولذلك لم يؤخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية للودائع المشار إليها في سجلات المجموعة المتعلقة بالاحتفاظ بالودائع. ومع ذلك، تستند الضوابط الرسمية للسيولة إلى تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المتفق عليها تعاقدياً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٣. توزيع استحقاق الموجودات والمطلوبات (تتمة)

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة:

	خلال ٣ شهور	٤ شهور إلى سنة واحدة	السنتين ٢ و ٣	السنتين ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات وغير مؤرخة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
ودائع	٣٢,١٧٩,٢	٦,٣٨٠,٧	-	٢٠,٦	٢٥,٣
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	١,٩٦١,١	١٧٠,٤	٢٤٨,٩	-	-
تمويل أولي لأجل	٩١,٢	٨٨٩,٨	٣,٢١٨,٦	١,٥٠١,٤	-
تمويل ثانوي لأجل	-	-	-	-	٤٤٠,٠
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	٣٤,٢٣١,٥	٧,٤٤٠,٩	٣,٤٦٧,٥	١,٥٢٢,٠	٤٦٥,٣
الأدوات المالية المشتقة	١١٨,٣	٥٣,٢	٥٨,٨	١٤٠,٨	١٥٥,٥
البنود المحتملة المتعلقة بالائتمان	٤,٢٩٦,١	٢,٦٧٩,١	١,٠١٨,٢	٥٨٢,٨	١١٠,٩

	خلال ٣ شهور	٤ شهور إلى سنة واحدة	السنتين ٢ و ٣	السنتين ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات وغير مؤرخة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
ودائع	٢٣,٩٠٤,٧	٦,٥٩٦,٨	-	٣,١	٤٣,٢
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	٩٠٤,٦	٨١٥,٨	١٦٠,٢	-	-
تمويل أولي لأجل	١٥٩,٧	١,٢٦٩,١	٢,٣٠٩,٣	٢,١١٥,٤	-
تمويل ثانوي لأجل	-	-	-	-	٤٣٩,٢
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	٢٤,٩٦٩,٠	٨,٦٨١,٧	٢,٤٦٩,٥	٢,١١٨,٥	٤٨٢,٤
الأدوات المالية المشتقة	١٠١,٠	١٢٢,١	٧٦,٤	١٨٢,٨	٢٠١,٩
البنود المحتملة المتعلقة بالائتمان	٤,٢٦٥,٨	٢,٦٦٣,٥	١,٣٨٠,٦	٤٤٢,٤	١٠٨,١

الأرقام الواردة في الجدول أعلاه لا تتطابق مباشرةً مع القيم الدفترية في بيان المركز المالي الموحد حيث أنها تتضمن جميع التدفقات النقدية على أساس غير مخصوم لكل من المبلغ الأصلي وكذلك تلك المرتبطة بالقسيمة المستقبلية والمدفوعات المستقبلية للفوائد. يتم احتساب القسائم ومدفوعات الفوائد للفترات التي لم يتم تحديد معدل الفائدة لها بعد على أساس المعدلات الآجلة ذات الصلة السائدة في تاريخ الميزانية العمومية.

تم توضيح تحليل استحقاق الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي استناداً إلى القيمة الاعتبارية في الإيضاح رقم ٣٥-٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٤. مخاطر أسعار الفائدة

فيما يلي بيان إعادة التسعير لمختلف فئات الموجودات والمطلوبات:

	خلال ٣ شهور	الشهور ٤ إلى ٦	الشهور ٧ إلى ١٢	أكثر من سنة	بنود لا تستحق عليها فائدة	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥						
نقد وموجودات سائلة أخرى	١٥,٨٥٠,٦	-	-	-	٥١٣,١	١٦,٣٦٣,٧
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	٢٥٤,١	-	-	-	-	٢٥٤,١
إيداعات	٣,٨٨٦,١	٧٤٦,٨	١,٥٧٣,٣	-	-	٦,٢٠٦,٢
أوراق مالية استثمارية						
- المعدل الثابت	٣٩٧,٥	٩٦٩,٥	١,٢٥٦,١	٢,٧٩٦,٤	١٠,٠	٥,٤٢٩,٥
- المعدل العائم	٤,٣٢٦,٢	٤٦,٧	-	٧٩٤,٢	-	٥,١٦٧,١
- الأسهم	-	-	-	-	٣٤٢,٨	٣٤٢,٨
قروض وسلفيات	١٣,٥١٤,٤	١,٦٩٥,٠	٧٠٤,٦	٤١٧,١	٢٢١,٣	١٦,٥٥٢,٤
موجودات أخرى	-	-	-	-	١,٥٠٥,٦	١,٥٠٥,٦
مجموع الموجودات	٣٨,٢٢٨,٩	٣,٤٥٨,٠	٣,٥٣٤,٠	٤,٠٧٠,٧	٢,٥٩٢,٨	٥١,٨٢١,٤
ودائع	٣١,٤٥١,٣	٢,١٣٠,٢	٢,٨١٦,٣	-	١,٥٩٨,٦	٣٧,٩٩٦,٤
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	٢,٣٣٠,٨	٤٤,٤	-	-	-	٢,٣٧٥,٢
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	١,٣٧٠,٣	١,٣٧٠,٣
تمويل أولي لأجل	٥,١٠٢,٠	-	-	٣٤٠,٥	-	٥,٤٤٢,٥
تمويل ثانوي لأجل	٤٠٠,٠	-	-	-	-	٤٠٠,٠
حقوق الملكية	-	-	-	-	٤,٢٣٧,٠	٤,٢٣٧,٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٣٩,٢٨٤,١	٢,١٧٤,٦	٢,٨١٦,٣	٣٤٠,٥	٧,٢٠٥,٩	٥١,٨٢١,٤
الفجوة الحساسة لأسعار الفائدة	(١,٠٥٥,٢)	١,٢٨٣,٤	٧١٧,٧	٣,٦٦٧,٢	(٤,٦١٣,١)	-
الفجوة المتراكمة الحساسة لأسعار الفائدة	(١,٠٥٥,٢)	٢٢٨,٢	٩٤٥,٩	٤,٦١٣,١	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٤. مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

	خلال ٣ شهور	الشهور ٤ إلى ٦	الشهور ٧ إلى ١٢	أكثر من سنة	بنود لا تستحق عليها فائدة	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤						
نقد وموجودات سائلة أخرى	٩,٣٩٦,٢	-	-	-	٤٨٦,٤	٩,٨٨٢,٦
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	٢١٢,٥	٢٥٠,٠	٥١٢,٩	-	-	٩٧٥,٤
إيداعات	٥,١١٤,٢	١,٠٥٢,٩	١,٠٩٩,٥	-	-	٧,٢٦٦,٦
أوراق مالية استثمارية						
- المعدل الثابت	٨٩٩,٨	٧٤,٧	٥٧٥,١	٢,١١١,٤	-	٣,٦٦١,٠
- المعدل العائم	٣,٣٦٦,٥	٤٦,٦	-	١٨٤,٧	-	٣,٥٩٧,٨
- الأسهم	-	-	-	-	٣٤٩,٠	٣٤٩,٠
قروض وسلفيات	١٢,٩٧٤,٥	١,٥٧٦,٠	٤٣٧,٢	٣٢٠,٢	٩٤,٤	١٥,٤٠٢,٣
موجودات أخرى	-	-	-	-	١,٧٥٦,٨	١,٧٥٦,٨
مجموع الموجودات	٣١,٩٦٣,٧	٣,٠٠٠,٢	٢,٦٢٤,٧	٢,٦١٦,٣	٢,٦٨٦,٦	٤٢,٨٩١,٥
ودائع	٢٣,٠٧٩,٨	٢,٧٧٤,٣	٢,٣١٠,٩	-	١,٦٩٥,٤	٢٩,٨٦٠,٤
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	١,٣١٨,٣	٣٣٨,٠	١٩٢,٥	-	-	١,٨٤٨,٨
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	١,٦٩٢,٦	١,٦٩٢,٦
تمويل أولي لأجل	٥,١٧٤,٢	-	٣٩٩,٧	-	-	٥,٥٧٣,٩
تمويل ثانوي لأجل	٣٩٩,٣	-	-	-	-	٣٩٩,٣
حقوق الملكية	-	-	-	-	٣,٥١٦,٥	٣,٥١٦,٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢٩,٩٧١,٦	٣,١١٢,٣	٢,٩٠٣,١	-	٦,٩٠٤,٥	٤٢,٨٩١,٥
الفجوة الحساسة لأسعار الفائدة	١,٩٩٢,١	(١١٢,١)	(٢٧٨,٤)	٢,٦١٦,٣	(٤,٢١٧,٩)	-
الفجوة المتراكمة الحساسة لأسعار الفائدة	١,٩٩٢,١	١,٨٨٠,٠	١,٦٠١,٦	٤,٢١٧,٩	-	-

يعتمد بيان إعادة التسعير على الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة تسعير الفوائد التالي. يتم تضمين الأدوات المالية المشتقة التي تم استخدامها لأغراض إدارة الموجودات والمطلوبات للتحوط من التعرض لمخاطر أسعار الفائدة في بيان إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المحوطة ذات الصلة.

يعاد تسعير الغالبية العظمى من موجودات ومطلوبات المجموعة خلال سنة واحدة، مما يحد من التعرض لمخاطر أسعار الفائدة. تمثل مخاطر معدلات الفائدة التي تتجاوز سنة واحدة كما هو مبين في بيان إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات، أساساً استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة في الأوراق المالية الحكومية ذات المعدلات الثابتة. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قد بلغ الأجل المعدل لهذه الأوراق المالية ذات المعدلات الثابتة ٤,٧٨ (٢٠٢٤: ٤,١٤). يمثل الأجل المعدّل النسبة المئوية التقريبية للتغير في قيمة المحفظة الناتجة عن التغير في العائد بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، وبشكل أكثر تحديداً من حيث قيمة الدولار، بلغت قيمة نقطة الأساس للأدوات المالية ذات المعدلات الثابتة ١,٣٨ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٠,٨ مليون دولار أمريكي) وبلغت ٠,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: لا شيء) لإصدار السندات من الفئة الأولى.

وفقاً لبيان إعادة التسعير في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعلى افتراض بأن الموجودات والمطلوبات المالية ستجدد عند استحقاقها أو عند تسويتها مع الحفاظ على ميزانية عمومية ثابتة، سيؤدي إلى زيادة فورية ومستدامة بنسبة ٢ بالمائة في أسعار الفائدة في جميع فترات الاستحقاق إلى زيادة في صافي الدخل قبل الضرائب للسنة التالية بحوالي ١٣,٨ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٥٥,٦ مليون دولار أمريكي)، وانخفاض في حقوق الملكية للمجموعة بنحو ٢٨١,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ١٥٣,١ مليون دولار أمريكي). يمثل التأثير على حقوق الملكية للمجموعة الأثر التراكمي لزيادة أسعار الفائدة على المدة الكاملة لعدم التوافق في بيان إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المالية الحساسة لأسعار الفائدة.

القيمة المعرضة للمخاطر حسب تصنيف المخاطر للمراكز التجارية للمجموعة موضحة في الإيضاح رقم ٣١، بينما تم توضيح مخاطر السوق المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الإيضاح رقم ٣٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي

تستخدم المجموعة الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي لتلبية احتياجات عملائها ولتحقيق دخل من التداول وكجزء من أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات للتحوط مقابل تعرضها لمخاطر السوق. تمثل الأدوات المالية المشتقة عقوداً تشتق قيمتها من أداة مالية أو مؤشر واحد أو أكثر. وتشتمل هذه الأدوات على العقود المستقبلية والآجلة وعقود المقايضات والخيارات في أسواق أسعار الفائدة والصرف الأجنبي والأسهم والائتمان والسلع. تخضع الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي لنفس أنواع المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق كغيرها من الأدوات المالية الأخرى. لدى المجموعة سياسات وإجراءات مناسبة وشاملة معتمدة من مجلس الإدارة للتحكم في تعرضها لكل من مخاطر السوق والائتمان الناتجة عن أنشطة الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي.

في حالة المعاملات المشتقة، لا يتم عادة تبادل القيمة الاسمية الرئيسية. بل تستخدم ببساطة ككمية لحساب المدفوعات. وبينما تعتبر القيمة الاسمية الرئيسية مقياساً للحجم المستخدم في أسواق الأدوات المشتقة والصرف الأجنبي، فإنها ليست مقياساً للمخاطر السوقية أو الائتمانية. يتمثل مقياس المجموعة للتعرض الائتماني في تكلفة استبدال العقود بالأسعار الحالية للسوق في حالة تعثر الطرف المقابل في السداد قبل تاريخ التسوية. تمثل مبالغ مخاطر الائتمان إجمالي المكاسب غير المحققة من المعاملات غير الهامشية قبل الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو أي اتفاقيات مقاصة رئيسية قائمة.

تشارك المجموعة في كل من أسواق المشتقات المتداولة في البورصة والمشتقات المالية خارج البورصة. يتم تنفيذ الأدوات المتداولة في البورصة من خلال بورصة معترف بها كعقود موحدة وتشمل بشكل رئيسي العقود الآجلة والخيارات. يتم تنفيذ العقود خارج البورصة بين طرفين مقابلين يتفاوضان على شروط اتفاقية محددة، بما في ذلك الأداة الأساسية والقيمة الاسمية وتاريخ الاستحقاق وسعر الممارسة، حسب مقتضى الحال. بشكل عام، تتماشى شروط وأحكام هذه المعاملات مع متطلبات عملاء المجموعة على الرغم من أنها تتوافق مع الممارسات السوقية الاعتيادية. تستخدم الوثائق المعيارية في هذا القطاع، وغالبًا ما تكون في صيغة اتفاقية رئيسية. إن الغرض من وجود الاتفاقية الرئيسية هو توفير الحماية للمجموعة في حالة تعثر الطرف المقابل للصفقة عن الدفع.

تتمثل معاملات الصرف الأجنبي الرئيسية للمجموعة في عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملة وخيارات العملة. عقود الصرف الأجنبي الآجلة هي اتفاقيات لشراء أو بيع كمية محددة من العملات الأجنبية في تاريخ مستقبلي محدد بسعر متفق عليه. تتضمن مقايضة العملة على تبادل أو تبادل افتراضي لمبالغ متساوية لعملتين والالتزام بتبادل أسعار الفائدة على نحو دوري حتى يتم إعادة تبادل المبالغ الأصلية في تاريخ مستقبلي محدد. توفر عقود خيارات العملة للمشتري حق الاختيار، ولكن ليس الالتزام، بشراء أو بيع مبلغ ثابت من عملة بسعر صرف محدد في أو قبل تاريخ مستقبلي محدد. يحصل بائع الخيار (أو المحرر) على علاوة عند بداية فترة الخيار كتعويض عن تحمل مخاطر الخيار.

تتمثل معاملات المشتقات الرئيسية للمجموعة المتعلقة بأسعار الفائدة في مقايضات أسعار الفائدة وعقود الأسعار الآجلة والعقود المستقبلية والخيارات. مقايضة أسعار الفائدة هي اتفاق بين طرفين لتبادل أسعار الفائدة الثابتة والعائمة من خلال إجراء مدفوعات دورية على أساس مبلغ أصلي الاسمي وأسعار الفائدة المحددة في العقد. تجمع بعض الاتفاقيات بين معاملات أسعار الفائدة ومقايضات العملة الأجنبية والتي قد تشمل أو لا تشمل تبادل المبالغ الاسمية. ضمن اتفاقية أسعار الفائدة الآجلة، يتفق الطرفان على تسوية مستقبلية للفرق بين السعر المتفق عليه وسعر الفائدة المستقبلي، الذي تم تطبيقه على مبلغ الاسمي لفترة متفق عليها. تتم التسوية، التي تحدث عادةً في بداية فترة العقد، هي القيمة الحالية المخصومة للمبلغ المفترض دفعه في نهاية تلك الفترة. العقد الآجل لسعر الفائدة، هو عقد متداول في البورصة لتسليم مبلغ موحد لورقة مالية ثابتة الدخل أو وديعة لأجل في تاريخ محدد مستقبلي. توفر عقود الخيارات أسعار الفائدة، بما في ذلك الحدود القصوى والحدود الدنيا والفواصل، للمشتري حق الاختيار، ولكن ليس الالتزام، بشراء أو بيع أداة مالية بسعر فائدة بقيمة أو سعر محدد في أو قبل تاريخ مستقبلي محدد.

تتمثل معاملات المشتقات الرئيسية للمجموعة المتعلقة بالأسهم في عقود خيارات الأسهم ومؤشرات الأسهم. يوفر خيار الأسهم للمشتري حق الاختيار، ولكن ليس الالتزام، بشراء أو بيع سهم محدد أو مؤشر بسعر أو مستوى محدد في أو قبل تاريخ مستقبلي محدد.

تقوم المجموعة بشراء وبيع الحماية الائتمانية من خلال مقايضات التعثر في السداد الائتماني. توفر مقايضات التعثر في السداد الائتماني حماية مقابل انخفاض في قيمة الأصل المشار إليها نتيجة لأحداث ائتمانية مثل التعثر في السداد أو الإفلاس. وهو مشابه في هيكله للخيار الذي يدفع بموجبه المشتري علاوة للبائع في مقايضة التعثر في السداد مقابل المدفوعات المتعلقة بتدهور قيمة الأصل المشار إليه. تصنف المجموعة مقايضات التعثر في السداد الائتماني التي تشتريها وتبيعها المجموعة كأدوات مالية مشتقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٣٥-١ تحليل المنتجات

يلخص الجدول الوارد أدناه إجمالي المبالغ الاعتبارية ومبالغ المخاطر الائتمانية المتعلقة بمشتقات عقود الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، وعقود السلع:

	التداول	التحوط	مجموع المبالغ الاسمية	المبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
عقود الصرف الأجنبي:				
عقود فورية وآجلة ومستقبلية غير مستحقة	**١٠,٧٦٩,٥**	**١,١٦١,٩**	**١١,٩٣١,٤**	**١٢٩,٣**
عقود الخيارات المشتراة	**٧٥٣,١**	**-**	**٧٥٣,١**	**-**
عقود الخيارات المكتتبة	**٧٥٣,١**	**-**	**٧٥٣,١**	**-**
	١٢,٢٧٥,٧	**١,١٦١,٩**	**١٣,٤٣٧,٦**	**١٢٩,٣**
عقود أسعار الفائدة:				
عقود مقايضات أسعار الفائدة	**١٨,٢١٢,٥**	**٨,٤٧٦,٦**	**٢٦,٦٨٩,١**	**٦٢٩,٢**
مقايضات مطابقة العملات	**٤٠١,١**	**-**	**٤٠١,١**	**٨,٤**
عقود مستقبلية	**٨٥,٨**	**-**	**٨٥,٨**	**-**
عقود الخيارات والمقايضات المشتراة	**٢,٨٣٦,١**	**-**	**٢,٨٣٦,١**	**٣٦,٣**
عقود الخيارات والمقايضات المكتتبة	**٢,٨٣٦,١**	**-**	**٢,٨٣٦,١**	**-**
	٢٤,٣٧١,٦	**٨,٤٧٦,٦**	**٣٢,٨٤٨,٢**	**٦٧٣,٩**
عقود الأسهم والسلع:				
عقود الخيارات والمقايضات المشتراة	**٢٤٧,٠**	**-**	**٢٤٧,٠**	**٥٦,٦**
عقود الخيارات والمقايضات المكتتبة	**٢٤٧,٠**	**-**	**٢٤٧,٠**	**-**
	٤٩٤,٠	**-**	**٤٩٤,٠**	**٥٦,٦**
مقايضات التعثر الائتماني:				
الحماية المشتراة	**٣٤,٨**	**-**	**٣٤,٨**	**-**
الحماية المباعة	**٣٤,٨**	**-**	**٣٤,٨**	**-**
	٦٩,٦	**-**	**٦٩,٦**	**-**
	٣٧,٢١٠,٩	**٩,٦٣٨,٥**	**٤٦,٨٤٩,٤**	**٨٥٩,٨**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٣٥-١ تحليل المنتجات (تتمة)

	التداول	التحوط	مجموع المبالغ الاسمية	المبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
عقود الصرف الأجنبي:				
عقود فورية وآجلة ومستقبلية غير مستحقة	٨,٢٢٦,٥	٦٥٦,٧	٨,٨٨٣,٢	١٣٥,٤
عقود الخيارات المشتراة	٤٢٤,١	-	٤٢٤,١	-
عقود الخيارات المكتتبة	٤٢٤,١	-	٤٢٤,١	-
	٩,٠٧٤,٧	٦٥٦,٧	٩,٧٣١,٤	١٣٥,٤
عقود أسعار الفائدة:				
عقود مقايضات أسعار الفائدة	١٧,١٣٨,٧	٦,٨٠٠,٤	٢٣,٩٣٩,١	٩٩١,١
مقايضات مطابقة العملات	٤٠١,٨	-	٤٠١,٨	١,٨
عقود مستقبلية	١٠٧,٦	-	١٠٧,٦	-
عقود الخيارات والمقايضات المشتراة	٢,٨٧٨,٠	-	٢,٨٧٨,٠	٧٢,٦
عقود الخيارات والمقايضات المكتتبة	٢,٨٧٨,٠	-	٢,٨٧٨,٠	-
	٢٣,٤٠٤,١	٦,٨٠٠,٤	٣٠,٢٠٤,٥	١,٠٦٥,٥
عقود الأسهم والسلع:				
عقود الخيارات والمقايضات المشتراة	٦٠,٥	-	٦٠,٥	١,٦
عقود الخيارات والمقايضات المكتتبة	١٢١,٠	-	١٢١,٠	-
مقايضات التعثر الائتماني:				
الحماية المشتراة	٢٨,٧	-	٢٨,٧	-
الحماية المباعة	٢٨,٧	-	٢٨,٧	-
	٥٧,٤	-	٥٧,٤	-
	٣٢,٦٥٧,٢	٧,٤٥٧,١	٤٠,١١٤,٣	١,٢٠٢,٥

لا توجد مخاطر ائتمانية فيما يتعلق بعقود الخيارات المكتتبة حيث إنها تمثل التزامات المجموعة.

٣٥-٢ تحليل الأطراف المقابلة

	القطاع المالي	الشركات	٢٠٢٥/١٢/٣١ المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**٥٧١,٠**	**٦١,٢**	**٦٣٢,٢**
دول مجلس التعاون الخليجي	**١٤٧,٩**	**٧٦,٣**	**٢٢٤,٢**
دول أخرى	**٣,٠**	**٠,٤**	**٣,٤**
	٧٢١,٩	**١٣٧,٩**	**٨٥٩,٨**

	القطاع المالي	الشركات	٢٠٢٤/١٢/٣١ المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٨١٩,٥	٣٩,٦	٨٥٩,١
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٤٦,٨	٩٣,١	٣٣٩,٩
دول أخرى	٣,٥	-	٣,٥
	١,٠٦٩,٨	١٣٢,٧	١,٢٠٢,٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٣-٣٥ التحليل حسب الاستحقاق

	السنة الأولى	السنوات ٢ و ٣	السنوات ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
عقود الصرف الأجنبي	١٢,٨١٧,٠	٦٢٠,٦	-	-	١٣,٤٣٧,٦
عقود أسعار الفائدة	٦,٩٤٦,٧	٦,١٤٤,٧	١٢,٤٦٣,٧	٧,٢٩٣,١	٣٢,٨٤٨,٢
عقود الأسهم والسلع	٤٩٤,٠	-	-	-	٤٩٤,٠
مقايضات التعثر الائتماني	-	٢٩,٥	٤٠,١	-	٦٩,٦
	٢٠,٢٥٧,٧	٦,٧٩٤,٨	١٢,٥٠٣,٨	٧,٢٩٣,١	٤٦,٨٤٩,٤

	السنة الأولى	السنوات ٢ و ٣	السنوات ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
عقود الصرف الأجنبي	٩,٤٠٧,٤	٣٢٤,٠	-	-	٩,٧٣١,٤
عقود أسعار الفائدة	٤,٠٣٢,٣	٤,٢٤٦,٤	١٠,٤٩٧,٥	١١,٤٢٨,٣	٣٠,٢٠٤,٥
عقود الأسهم والسلع	١٢١,٠	-	-	-	١٢١,٠
مقايضات التعثر الائتماني	١٦,٦	-	٤٠,٨	-	٥٧,٤
	١٣,٥٧٧,٣	٤,٥٧٠,٤	١٠,٥٣٨,٣	١١,٤٢٨,٣	٤٠,١١٤,٣

تتمتع أنشطة المجموعة المتعلقة بالمشتقات المالية والصرف الأجنبي بشكل أساسي بأنها ذات طبيعة قصيرة الأجل في الغالب. أما المعاملات التي تستحق لفترة تزيد على سنة واحدة ، فإنها تمثل إما معاملات تداول يتم مقاصتها بالكامل أو معاملات تم تصنيفها أو تأهيلها كتحوطات القيمة العادلة.

٤-٣٥ تحليل القيمة العادلة

	٢٠٢٥/١٢/٣١		٢٠٢٤/١٢/٣١	
	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
المشتقات المحتفظ بها لغرض التداول:				
عقود الصرف الأجنبي	١١,٤	(١٣,٤)	٢٥,٤	(٢٣,١)
عقود أسعار الفائدة	٤٣٧,٨	(٤٢٥,٨)	٦٣١,٨	(٦١٦,٨)
عقود الأسهم والسلع	٤٤,٢	(٤٤,٠)	٠,٩	(٠,٧)
	٤٩٣,٤	(٤٨٣,٢)	٦٥٨,١	(٦٤٠,٦)
مشتقات محتفظ بها كتحوطات مخاطر				
عقود الصرف الأجنبي	٤٤,٧	-	٥١,٩	-
عقود أسعار الفائدة	٧٠,٥	(١٢,٩)	١٥٩,٠	(٣,٨)
	١١٥,٢	(١٢,٩)	٢١٠,٩	(٣,٨)
المبلغ المدرج ضمن الموجودات الأخرى / (المطلوبات الأخرى)	٦٠٨,٦	(٤٩٦,١)	٨٦٩,٠	(٦٤٤,٤)

٥-٣٥ صافي المراكز المفتوحة الجوهرية

لم يكن هناك صافي مراكز مفتوحة جوهرية في تداول المشتقات أو صرف العملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ أو في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٦-٣٥ محاسبة التحوط

تعرض المجموعة منتجات الموجودات والمطلوبات ذات الأسعار الثابتة للعملاء ضمن سياق أعمالها الاعتيادية. يتم تحديد سعر الفائدة المستلم أو المدفوع على مدى فترة المعاملة، مما يعرض المجموعة لمخاطر سعر الفائدة خلال مدة المعاملة.

ومن أجل التخفيف من مخاطر التعرض لأسعار الفائدة في السوق، تستخدم المجموعة عقود مقايضات أسعار الفائدة في علاقات على أساس علاقة إلى علاقة أخرى وعلاقة إلى عدة علاقات وعدة علاقات إلى عدة علاقات. وتربط منتجات المشتقات المالية بشكل فعلي بسعر الفائدة العائم مع سعر الفائدة الثابت للمعاملة المتعلقة بالعميل. يتم تنفيذ بند التحوط في نفس الوقت الذي يتم فيه تسجيل المعاملة المتعلقة بالعميل، بند التحوط.

بشكل عام، يتطابق بند التحوط المنفّذ تماماً مع الشروط الضرورية لبند التحوط، مثل القيمة الاسمية والعملة وتاريخ التداول وتاريخ الاستحقاق، وبالتالي من المتوقع أن تظل نسبة التحوط قريبة من ١٠٠ بالمائة. وتتسم علاقة التحوط بفعالية عالية بشكل عام لأن الشروط الضرورية للأدوات تتطابق عند البدء وستظل فعالة طوال الفترة التعاقدية للمشتقات المالية حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم مراجعة الشروط الضرورية بتاريخ كل تقرير مالي لضمان استمرار التطابق.

كما تخضع الأدوات المالية المشتقة للمجموعة لمخاطر الائتمان. يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان على كل من أداة التحوط وبند التحوط على شكل مخاطر ائتمان الطرف المقابل أو على شكل مخاطر ائتمانية خاصة بالمجموعة. تخفف المجموعة تعرضاتها الائتمانية من خلال استخدام ترتيبات المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمان على النحو الموضح في الإيضاح ٣١-١، ولذلك فمن غير المرجح أن تسيطر مخاطر الائتمان على التغيير في القيمة العادلة لأدوات التحوط تلك.

يتم فحص علاقة التحوط في تاريخ كل تقرير مالي من خلال مقارنة القيمة العادلة لأداة التحوط مع تلك الخاصة بالأداة المتحوطة. وإذا كانت نتيجة الفحص تشير إلى وجود انحراف في نسبة التحوط، فإنه يتم إثبات عدم الفعالية في بيان الدخل الموحد. ويتم بعد ذلك إما إعادة موازنة علاقة التحوط أو إنهاؤها وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس إدارة المجموعة.

أ) تحوطات القيمة العادلة

تشتمل أدوات التحوط على تحوطات لمنتجات الموجودات والمطلوبات ذات الأسعار الثابتة مع بيان الاستحقاق التالي:

	السنة الأولى	السنوات ٢ و ٣	السنوات ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
المبالغ الاسمية					
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
منتجات موجودات ذات معدل فائدة ثابت	١,٧٢٢,٧	١,٠٠١,٠	١,١٢٤,٥	١,٩٥٨,٠	٥,٨٠٦,٢
منتجات مطلوبات ذات معدل فائدة ثابت	١,٨٢٧,٢	١٨٩,٣	٦٥٣,٩	-	٢,٦٧٠,٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
منتجات موجودات ذات معدل فائدة ثابت	٧٩٨,٦	١,٥٥٧,٩	١,٠١٥,٥	١,٤٦٠,٨	٤,٨٣٢,٨
منتجات مطلوبات ذات معدل فائدة ثابت	١,٤٤٧,٦	٢٠,٠	٥٠٠,٠	-	١,٩٦٧,٦

فيما يلي المكاسب والخسائر المحتسبة في بيان الدخل الموحد المتعلقة بالقيمة العادلة لعلاقات التحوط:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
صافي المكسب / (الخسارة) الناتجة عن أدوات تحوط القيمة العادلة للمشتقات	(١١٧,٨)	٢٣,٧
صافي (الخسارة) / المكسب الناتج عن بنود التحوط المتعلقة بمخاطر التحوط	١١٧,٨	(٢٣,٧)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٣٥-٦ محاسبة التحوط (تتمة)

أ) تحوطات القيمة العادلة (تتمة)

فيما يلي المبلغ الاسمي والقيم العادلة والتغيرات في القيم العادلة لأدوات التحوط والمستخدمة كأساس لإثبات عدم فعالية التحوط:

	المبلغ الاسمي	القيمة العادلة	التغيرات في القيمة العادلة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
الموجودات المالية			
عقود أسعار الفائدة	٧,٠٣٧,١	٩٨,٤	(١٢٣,٠)
المطلوبات المالية			
عقود أسعار الفائدة	١,٤٣٩,٥	(٠,٩)	٥,٢
	٨,٤٧٦,٦	٩٧,٥	(١١٧,٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
الموجودات المالية			
عقود أسعار الفائدة	٥,٦٦١,٣	٢٢١,٤	٢٠,١
المطلوبات المالية			
عقود أسعار الفائدة	١,١٣٩,١	(٦,١)	٣,٦
	٦,٨٠٠,٤	٢١٥,٣	٢٣,٧

فيما يلي القيمة الدفترية والتغيرات المتراكمة في القيم العادلة لأدوات التحوط للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والمستخدمة كأساس لإثبات عدم فعالية التحوط:

	المبلغ الاسمي	القيمة العادلة	التغيرات في القيمة العادلة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
الموجودات المالية			
إيداعات وأوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	١,٢١٢,٠	٠,٥	(٢,٧)
قروض وسلفيات	١٤٣,٧	(١,٦)	٤,٩
أوراق مالية استثمارية	٤,٤٥٠,٥	(٨١,٧)	١٢٨,٤
	٥,٨٠٦,٢	(٨٢,٨)	١٣٠,٦
المطلوبات المالية			
ودائع وأوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	١,٨٢٧,٢	(١,٣)	(٠,٨)
تمويل أولي لأجل	٨٤٣,٢	(١٣,٤)	(١٢,٠)
	٢,٦٧٠,٤	(١٤,٧)	(١٢,٨)
	٨,٤٧٦,٦	(٩٧,٥)	١١٧,٨
	المبلغ الاسمي	القيمة العادلة	التغيرات في القيمة العادلة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
الموجودات المالية			
إيداعات وأوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	٩١٦,٢	٣,٢	٢,٥
قروض وسلفيات	٢٨٠,٦	(٦,٥)	٠,٩
أوراق مالية استثمارية	٣,٦٣٦,٠	(٢١٠,٠)	(١٩,٢)
	٤,٨٣٢,٨	(٢١٣,٣)	(١٥,٨)
المطلوبات المالية			
ودائع وأوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	١,٣٢٧,٦	(٠,٥)	(٠,٢)
تمويل أولي لأجل	٦٤٠,٠	(١,٤)	(٧,٧)
	١,٩٦٧,٦	(١,٩)	(٧,٩)
	٦,٨٠٠,٤	(٢١٥,٢)	(٢٣,٧)

لم يكن هناك أي جزء غير فعال من معاملات تحوط القيمة العادلة للمشتقات المالية المثبتة في بيان الدخل الموحد للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٣٥-٦ محاسبة التحوط (تتمة)

ب) تحوطات التدفقات النقدية

راجع إيضاح ٣-٨ للمعالجة المحاسبية على تحوطات التدفقات النقدية.

فيما يلي المبلغ الاسمي والقيم العادلة والتغيرات في القيم العادلة لأدوات التحوط والمستخدمة كأساس لإثبات عدم فعالية التحوط:

	المبلغ الاعتباري	الموجودات	التغيرات في القيمة العادلة	مكسب / (خسارة) المثبتة في الدخل الشامل الآخر
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
مخاطر صرف العملات الأجنبية				
مقايضات العملات الأجنبية	١,١٦١,٩	٤٤,٧	٧٩,٥	٧٩,٥
مقايضات معدلات الفائدة	٣٤٣,٢	(٠,١)	(٠,١)	(٠,١)
	١,٥٠٥,١	٤٤,٦	٧٩,٤	٧٩,٤

	المبلغ الاعتباري	الموجودات	التغيرات في القيمة العادلة	مكسب / (خسارة) المثبتة في الدخل الشامل الآخر
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
مخاطر صرف العملات الأجنبية				
مقايضات العملات الأجنبية	٦٥٦,٧	٥١,٩	٥١,٩	٥١,٩

فيما يلي القيمة الدفترية والتغيرات التراكمية في القيم العادلة والتغيرات في القيم العادلة لأدوات التحوط والمستخدمة كأساس لإثبات عدم فعالية التحوط:

	٢٠٢٥/١٢/٣١		٢٠٢٤/١٢/٣١	
	المبلغ الاعتباري	التغيرات في القيمة العادلة	المبلغ الاعتباري	التغيرات في القيمة العادلة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
موجودات مالية				
أوراق مالية استثمارية (أدوات دين بالتكلفة المطفأة)	**١,١٦١,٩**	**٧٩,٥**	٦٥٦,٧	٥١,٩
تمويل لأجل (بالتكلفة المطفأة)	**٣٤٣,٢**	**(٠,١)**	-	-
	١,٥٠٥,١	**٧٩,٤**	٦٥٦,٧	٥١,٩

أثر تحوطات التدفقات النقدية على الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر كان كما يلي:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**١,٩**	-
مكسب مثبت في الدخل الشامل الآخر (الجزء الفعال)	**٧٩,٤**	٥١,٩
صافي المبلغ المعاد تصنيفه إلى الأرباح أو الخسائر:		
إطفاء نقاط مستقبلية	**(٤٤,٤)**	(٢٠,٨)
تحويل عملات أجنبية	**(٣٨,٢)**	(٢٨,٥)
مخصص الضرائب	**٠,٨**	(٠,٧)
كما في ٣١ ديسمبر	**(٠,٥)**	١,٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦. البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان

تشمل البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان على التزامات بتقديم قروض واعتمادات مستندية معززة وخطابات الضمان المصممة للوفاء بالاحتياجات المالية للعملاء. تعتبر مخاطر الائتمان في هذه المعاملات عادةً أقل من المبالغ التعاقدية. ويظهر الجدول التالي المبالغ الاسمية الأساسية للبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان القائمة والتعرضات المرجحة للمخاطر المحتسبة وفقاً لإرشادات اتفاقية لجنة بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي .

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	المبلـغ الأساسي الافتراضي	المبلـغ الأساسي الافتراضي
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
بدائل الائتمان المباشر	**١,٢٢٨,٣**	١,٣٧٩,١
البنود المحتملة المرتبطة بالمعاملات	**٤,٠٦٥,٥**	٤,٠١٧,٠
البنود المحتملة المرتبطة بالتداول قصير الأجل ذاتية التصفية	**٩٦٠,١**	٨٩٣,٣
الارتباطات، بما في ذلك ارتباطات القروض غير المسحوبة وارتباطات الاكتتاب لإصدار سندات وتسهيلات متجددة	**٢,١٩١,١**	٢,٣٢٦,٧
	٨,٤٤٥,٠	٨,٦١٦,١

إن المبالغ الاسمية الأساسية المشار إليها أعلاه تسجل بقيمتها الإجمالية قبل تطبيق أدوات التخفيف من المخاطر الائتمان، مثل الضمانات النقدية والتعويضات المضادة. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تحتفظ المجموعة بضمانات نقدية أو ضمانات أو تعويضات أو ضمانات مضادة أو ضمانات أخرى عالية الجودة فيما يتعلق بالبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان بقيمة ٤٢٨,١ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٤٧٩,٩ مليون دولار أمريكي).

شملت بدائل الائتمان المباشر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على ضمانات مالية بلغت قيمتها ٨١٠,١ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٦٩٠,٠ مليون دولار أمريكي). ويمكن استدعاء الضمانات المالية عند الطلب.

بلغت المخصصات المتعلقة بالبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان ٣٥,٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٥٣,١ مليون دولار أمريكي). فيما يلي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٩,٤**	**٣,٨**	**٣٩,٩**	**٥٣,١**	٦,٩	٦,٢	٣٦,٥	٤٩,٦
محول إلى المرحلة ١	**٠,٣**	**(٠,٣)**	**-**	**-**	١,٥	(١,٥)	-	-
محول إلى المرحلة ٢	**(٠,١)**	**٠,١**	**-**	**-**	(٠,٢)	٠,٢	-	-
محول إلى المرحلة ٣	**-**	**(٠,٣)**	**٠,٣**	**-**	-	-	-	-
تغيرات سعر الصرف	**٠,١**	**-**	**٠,١**	**٠,٢**	-	-	(٠,١)	(٠,١)
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٢,٦)**	**٠,٤**	**(١٥,٥)**	**(١٧,٧)**	١,٢	(١,١)	٣,٥	٣,٦
في ٣١ ديسمبر	**٧,١**	**٣,٧**	**٢٤,٨**	**٣٥,٦**	٩,٤	٣,٨	٣٩,٩	٥٣,١

٣٧. الالتزامات المحتملة والارتباطات

هناك عدد من القضايا متعلقة بالبنك وشركاته التابعة تنظر أمام المحاكم في عدة جهات قضائية. تشمل هذه القضايا مطالبات من وإلى شركات المجموعة والتي نتجت ضمن سياق أعمالها الاعتيادية. وبعد مراجعة الإدارة للمطالبات المعلقة ضد شركات المجموعة وبناءً على مشورة المستشارين القانونيين المهنيين ذوي الصلة، فإنها ترى أن نتائج تلك المطالبات سوف لن يكون لها تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٨. كفائة رأس المال

قامت المجموعة بتطبيق إطار بازل ٣ كفائة رأس المال ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٥. أصبحت إرشادات مصرف البحرين المركزي لمبادئ بازل ٣ سارية المفعول بدءاً من ١ يناير ٢٠١٥ كإطار عام لتنفيذ مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) إطار بازل ٣ لكفاية رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين. التزمت المجموعة بجميع متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
قاعدة رأس المال التنظيمي		
رأس المال الأسهم العادية الشريحة ١	**٣,٧٠٧,١**	٣,١٧٦,٦
رأس المال الإضافي الشريحة ١	**٢٩٥,١**	-
مجموع رأس المال الشريحة ١	**٤,٠٠٢,٢**	٣,١٧٦,٦
رأس المال الشريحة ٢	**٣٨٩,١**	٤٧٢,٩
مجموع قاعدة رأس المال	**٤,٣٩١,٣**	٣,٦٤٩,٥
التعرضات المـوزونة للمخاطر		
التعرضات المـوزونة لمخاطر الائتمان	**٢٢,٨٩٧,١**	٢١,٤٢٩,٩
التعرضات المـوزونة لمخاطر السوق	**٩١٥,١**	٩٤١,١
التعرضات المـوزونة لمخاطر التشغيل	**١,٢١٨,٤**	١,٠٣١,٥
مجموع التعرضات المـوزونة للمخاطر	**٢٥,٠٣٠,٦**	٢٣,٤٠٢,٥
نسبة مخاطر موجودات رأس المال الشريحة ١	**١٦,٠٪**	١٣,٦٪
مجموع نسبة مخاطر الموجودات	**١٧,٥٪**	١٥,٦٪

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يجب على جميع البنوك المؤسسة في البحرين الحفاظ على الحد الأدنى من نسبة كفائة رأس المال بنسبة ١٢,٥٪ ونسبة رأس المال الشريحة ١ بنسبة ١٠,٥٪.

وفقاً لإرشادات كفائة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، فإنه يتم استبعاد مكاسب وخسائر إعادة التقييم الناتجة عن إعادة قياس عمليات التحوط من التدفقات النقدية المشتقة إلى القيمة العادلة من رأس المال الشريحة ١، بينما يتم احتساب المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة القياس إلى القيمة العادلة لسندات أسهم حقوق الملكية الاستثمارية بالقيمة عادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى القيمة العادلة ضمن رأس المال الشريحة ١.

تحتسب المجموعة متطلبات رأس المال التنظيمي للمخاطر التشغيلية وفقاً للنهج المعياري. يتم احتساب متطلبات رأس المال التنظيمي بناءً على مجموعة من معاملات بيتا تتراوح من ١٢ بالمائة إلى ١٨ بالمائة، والتي تطبق على متوسط الدخل الإجمالي للسنوات المالية الثلاث السابقة لكل وحدة من وحدات خطوط الأعمال الثمانية المحددة مسبقاً.

ارتفع إجمالي رأس المال من الشريحة ١ مقارنة بالفترة السابقة بشكل رئيسي نتيجة لإصدار أدوات رأس المال الإضافي من الشريحة ١ من قبل إحدى الشركات التابعة (إيضاح ٤٤)، وتراكم الأرباح، والإدراج الكامل لرأس المال المساهم به من قبل المساهم الرئيسي عبر جميع الشركات التابعة للمجموعة.

٣٩. أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بإدارة الأنشطة الاستثمارية والأنشطة الائتمانية الأخرى بالنيابة عن العملاء. أن الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة ليست موجودات مملوكة من قبل المجموعة وبالتالي لم يتم احتسابها في البيانات المالية الموحدة. بلغ إجمالي المبالغ المتعلقة بهذه الصناديق ٧,١٧٤,٤ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٨,١٩٣,٤ مليون دولار أمريكي).

تعمل المجموعة كمدير صندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. وبصفتها مدير الصندوق، تستحق المجموعة رسوم أداء وإدارة. كما تحتفظ المجموعة باستثمارات في هذه الصناديق.

أقصى تعرض للخسارة يعادل القيمة الدفترية للاستثمار في هذه الصناديق، والتي بلغت ٣١٢,٢ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٣٢١,١ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠ معاملات الطرف ذي العلاقة

تدخل المجموعة ضمن سياق أعمالها الاعتيادية في معاملات مع المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا والشركات الخاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة بشكل جوهري من قبل هذه الأطراف. جميع القروض والسلفيات للأطراف ذات العلاقة منتجة وتخضع لتقييمات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي الدخل والمصروفات وأرصدة نهاية السنة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة والمدرجة في البيانات المالية الموحدة:

	مساهمين	شركات حليفة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
نقد وموجودات سائلة أخرى	-	٠٫٨	-	٠٫٨
إيداعات	-	٣٥٢٫٣	-	٣٥٢٫٣
أوراق مالية استثمارية	-	٩٣٠٫٦	-	٩٣٠٫٦
قروض وسلفيات	-	٢٫٥٢٤٫١	١٩٫١	٢٫٥٤٣٫٢
موجودات أخرى	-	٥٨٫١	-	٥٨٫١
ودائع	٣٫٠٧٣٫٥	٢٫٢٩٣٫٣	٢٣٫١	٥٫٣٨٩٫٩
مطلوبات أخرى	٢٫٢	٤٢٣٫٤	-	٤٢٥٫٦
تمويل أولي لأجل	-	١٫٠٢٥٫٧	-	١٫٠٢٥٫٧
ارتباطات والتزامات محتملة	-	١٫١٤٦٫١	٤٫٨	١٫١٥٠٫٩
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
صافي (مصروفات) / إيرادات الفائدة	(٦١٫٢)	١٨٫٤	-	(٤٢٫٨)
دخل الرسوم والعمولات	٠٫٤	٦٫٩	-	٧٫٣
صافي مكسب التداول وصرف العملات الأجنبية	-	(٠٫٤)	-	(٠٫٤)
منافع الموظفين قصيرة الأجل	-	-	(٤١٫٤)	(٤١٫٤)
منافع ما بعد التوظيف	-	-	(٢٫٢)	(٢٫٢)
خطة الحوافز طويلة الأجل	-	-	(٣٫٧)	(٣٫٧)
رسوم أعضاء مجلس الإدارة ومصروفات ذات الصلة	-	-	(٤٫٥)	(٤٫٥)

	مساهمين	شركات حليفة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
نقد وموجودات سائلة أخرى	-	٠٫٣	-	٠٫٣
إيداعات	-	١٫٢١٥٫٠	-	١٫٢١٥٫٠
أوراق مالية استثمارية	-	٥٩٠٫٠	-	٥٩٠٫٠
قروض وسلفيات	-	١٫٥١٧٫٠	٢٢٫١	١٫٥٣٩٫١
موجودات أخرى	٢٫٣	١٩٩٫٥	-	٢٠١٫٨
ودائع	٢٫٠٤١٫٨	٣٫٥٧٠٫٦	٢١٫١	٥٫٦٣٣٫٥
مطلوبات أخرى	-	-	-	-
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	٠٫٢	٥٠٫٠	-	٥٠٫٢
تمويل أولي لأجل	-	٩٧٩٫٩	-	٩٧٩٫٩
ارتباطات والتزامات محتملة	-	١٫٢١٤٫٥	٢٫٩	١٫٢١٧٫٤
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
صافي مصروفات الفائدة	(٧٦٫١)	(٥٣٫٠)	-	(١٢٩٫١)
دخل الرسوم والعمولات	٢٫٣	٦٫٥	-	٨٫٨
صافي مكسب التداول وصرف العملات الأجنبية	-	٢٫٤	-	٢٫٤
دخل آخر	-	٠٫٤	-	٠٫٤
منافع الموظفين قصيرة الأجل	-	-	(٣٩٫٧)	(٣٩٫٧)
منافع ما بعد التوظيف	-	-	(٢٫٢)	(٢٫٢)
خطة الحوافز طويلة الأجل	-	-	(١٫٥)	(١٫٥)
رسوم أعضاء مجلس الإدارة ومصروفات ذات الصلة	-	-	(٥٫٠)	(٥٫٠)

يتكون موظفي الإدارة العليا للمجموعة من الرئيس التنفيذي للمجموعة والمدراء التنفيذيين الآخرين للمجموعة.

تشمل منافع ما بعد الخدمة للموظفين بالأساس التعويضات المدفوعة للمتقاعدين أو المستقيلين من خدمة المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤١ القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تسجيل الأدوات المالية للمجموعة وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية باستثناء استثمارات الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وأوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والأدوات المالية المشتقة والأدوات المالية المتحوطة للقيمة العادلة، والتي يتم احتسابها بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو دفعة لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ولذلك، يمكن أن تنشأ فروقات بين القيم الدفترية وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. ويستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض بأن المجموعة تعمل كمنشأة على أساس مبدأ الاستمرارية دون وجود أي نية أو متطلبات لتقليص عملياتها بشكل جوهري أو إجراء معاملة بشروط سلبية. تتضمن الطرق المقبولة عموماً لتحديد القيمة العادلة الإشارة إلى الأسعار المعلنة (قياس المستوى ١)، أو التسعير السائد للأدوات المالية المشابهة (قياس المستوى ٢)، واستخدام مدخلات غير قابلة للرصد في تقنيات التقدير مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة (قياس المستوى ٣).

فيما يلي ملخص لمنهجيات التقييم المطبقة على أنواع مختلفة من الأدوات المالية

٤١-١ أوراق مالية استثمارية

تستند القيم العادلة لاستثمارات الأوراق المالية إلى الأسعار المعلنة (المستوى ١)، أو تقنيات التقييم (المستوى ٢ أو ٣). القيمة العادلة لاستثمارات أدوات الدين تستند إلى أسعار السوق المدرجة (المستوى ١) ولا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القيمة العادلة لأوراق مالية استثمارية بالتكلفة المطفأة ١٠٫٣٢٫٦ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٧٫٣٠٤٫١ مليون دولار أمريكي).

٤١-٢ القـروض والسـلفيات

يتم تقدير القيمة العادلة (المستوى ٢) للقروض ذات أسعار الفائدة العائمة بشكل أساسي بالقيمة الدفترية. يتم تقدير القيمة العادلة (المستوى ٣) للقروض منخفضة القيمة بالمبلغ القابل للاسترداد، وتقاس بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بناء على معدل الفائدة للمجموعة في بداية القرض. يتم تقدير القيمة العادلة للقروض ذات أسعار الفائدة الثابتة على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الخصم التي تعادل أسعار الفائدة السائدة في السوق بالعملات المعنية للقروض ذات الاستحقاق المتبقي وذات الجودة الائتمانية المماثلة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تقارب القيم العادلة (المستوى ٢) قيمها الدفترية.

٤١-٣ تمويل لأجل

تستند القيمة العادلة للتمويل لأجل إلى بيانات السوق القابلة للرصد، بما في ذلك أسعار السوق المعلنة لأدوات الدين الصادرة عن مؤسسات مالية ذات تصنيف مماثل وذات تواريخ استحقاق مماثلة، أو المقدرة على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام فروق الأسعار السائدة حالياً للقروض ذات تواريخ الاستحقاق المماثلة. تقارب القيم العادلة (المستوى ٢) للتمويل الأولي والتمويل الثانوي لأجل قيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٤١-٤ البنود الأخرى غير المدرجة في الميزانية العمومية

تستند القيم العادلة لأدوات الصرف الأجنبي والأدوات المالية المشتقة استناداً إلى أسعار السوق أو استخدام تقنيات التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات، حسب مقتضى الحال. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تقارب القيم العادلة لجميع الموجودات والمطلوبات الأخرى المدرجة في الميزانية العمومية قيمها الدفترية نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

٤١-٥ البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان

لم يكن هناك فائض أو عجز جوهري في القيمة العادلة فيما يتعلق بالأدوات المالية غير المدرجة في الميزانية العمومية المتعلقة بالائتمان، والتي تشتمل على التزامات بتمديد الائتمان والاعتمادات المستندية المعززة وخطابات الضمان حيث أن تدفقات الدخل المستقبلية ذات الصلة تُظهر الرسوم والعمولات التعاقدية الفعلية التي تم تحصيلها في تاريخ الميزانية العمومية للاتفاقيات ذات التصنيف الائتماني وتاريخ الاستحقاق المماثلين. يتم تضمين مخصصات الانخفاض في القيمة فيما يتعلق بالمعاملات الفردية التي تحديد احتمالية حدوث خسارة فيها ضمن بند المطلوبات الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤١. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

٤١-٦ أساس التقييم

فيما يلي الأساس المستخدم لتقييم الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة:

	الأسعار المعلنة (المستوى ١)	التقييم على أساس بيانات السوق القابلة للرصد (المستوى ٢)	تقنيات التقييم الأخرى (المستوى ٣)
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
الموجودات المالية:			
أوراق مالية استثمارية – بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٣٩,٨	١٩٠,٣	-
أوراق مالية استثمارية – بالقيمة العادلة من خلال الشامل الآخر	٧٠٦,٠	-	١٨,٤
أدوات مالية مشتقة	-	٦٠٨,٦	-
المطلوبات المالية:			
أدوات مالية مشتقة	-	٤٩٦,١	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
الموجودات المالية:			
أوراق مالية استثمارية – بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٣٢٧,٩	٠,٥	-
أوراق مالية استثمارية – بالقيمة العادلة من خلال الشامل الآخر	١٩٥,٧	-	١٥,٥
أدوات مالية مشتقة	-	٨٦٩,٠	-
المطلوبات المالية:			
أدوات مالية مشتقة	-	٦٤٤,٤	-

الأدوات المالية في المستوى ١

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المعلنة في تاريخ إعداد بيان المركز المالي الموحد. يعتبر السوق نشطاً إذا كانت الأسعار المعلنة متاحة بسهولة وبصورة منتظمة من البورصة أو التاجر أو السمسار أو المجموعة الصناعية أو خدمات التسعير أو الوكالات التنظيمية، وتمثل تلك أسعار معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بانتظام دون شروط تفضيلية. إن أسعار السوق المدرجة المستخدمة للموجودات المالية المحتفظ بها من قبل المجموعة هي أسعار العروض الحالية. يتم تضمين هذه الأدوات ضمن المستوى ١.

الأدوات المالية في المستوى ٢

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة (على سبيل المثال، السوق الموازنة للمشتقات المالية) باستخدام تقنيات التقييم. تعمل تقنيات التقييم هذه على زيادة استخدام معلومات السوق القابلة للرصد حيثما كانت متوفرة وتعتمد بقدر الإمكان على التقديرات الخاصة بالمنشأة. إذا كانت جميع المدخلات الجوهرية المطلوبة لتحديد القيمة العادلة للأداة القابلة للرصد، فإنه يتم تضمين الأداة ضمن المستوى ٢.

تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢

لم تحدث أي تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: لا شيء).

تم تقييم حساسية الحركة في القيمة العادلة للأدوات المالية في فئة المستوى ٣ على أنها غير جوهرية بالنسبة للدخل الشامل الآخر أو إجمالي حقوق الملكية.

فيما يلي التغيرات في فئة المستوى ٣:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**١٥,٥**	١٦,١
المشتريات	**٤,٠**	٠,٢
تغيرات القيمة العادلة	**(١,١)**	(٠,٨)
في ٣١ ديسمبر	**١٨,٤**	١٥,٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٢. عائد السهم الواحد

يتم احتساب العائد الأساسي على السهم بقسمة صافي الدخل العائد للمساهمين على متوسط عدد الأسهم الصادرة خلال السنة.

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
صافي الدخل العائد إلى مساهمي البنك (مليون دولار أمريكي)	**١٦٩,١**	١٣٤,٨
متوسط عدد الأسهم الصادرة (بالملايين)	**٢,٠٠٠**	٢,٠٠٠
الربح الأساسي للسهم (سنت أمريكي)	**٨,٤٦**	٦,٧٤

الربح المخفض للسهم يعادل الربح الأساسي للسهم كما هو موضح أعلاه.

٤٣. الشركات التابعة الرئيسية

كانت الشركات التابعة الرئيسية على النحو التالي:

	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية	
			٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية سي.جي.أس.سي.	الخدمات المصرفية التجارية بالجملة والتجزئة	المملكة العربية السعودية	**٥٠٪**	٥٠٪
بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود	إدارة الموجودات والخزانة	المملكة المتحدة	**١٠٠٪**	١٠٠٪
جي آي بي للأسواق المحدودة	الأنشطة المتعلقة بالخزانة	جزر الكايمان	**١٠٠٪**	١٠٠٪

٤٤. حقوق غير مسيطرة

نشأت الحقوق غير المسيطرة عند استحواذ المساهم الرئيسي للبنك، صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٥٠ بالمائة من الأسهم الصادرة عند تأسيس بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية، وهي شركة تابعة جديدة للبنك، بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٩.

يتم إجراء أنشطة البنك في المملكة العربية السعودية مسبقاً من خلال فرع أجنبي للبنك. وبتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٩، تم تحويل الفرع الأجنبي إلى شركة مساهمة سعودية مقفلة، بنك الخليج الدولي - المملكة العربية السعودية. عند تأسيس الشركة السعودية المساهمة المقفلة، تم تحويل صافي موجودات الفرع الأجنبي إلى بنك الخليج الدولي - المملكة العربية السعودية. تم تأسيس بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية برأسمال صادر ومدفوع بالكامل قدره ٧,٥ مليار ريال سعودي تم الاكتتاب فيه بالتساوي من قبل البنك، والمساهم الرئيسي للبنك، صندوق الاستثمارات العامة. تم تصنيف استثمار صندوق الاستثمارات العامة في أسهم رأسمال بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية كحقوق غير مسيطرة في المجموعة.

فيما يلي أدناه ملخص المعلومات المالية للشركة التابعة. تستند المعلومات إلى مبالغ قبل الاستبعادات البينية.

ملخص بيان المركز المالي

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
مجموع الموجودات	**١٧,٠٥٩,٥**	١٥,٤٥٦,٨
مجموع المطلوبات	**١٤,٣٨٣,٥**	١٣,٣٧٤,٨
رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى	**٥٠٠,٢**	-
مجموع حقوق الملكية باستثناء رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى	**٢,١٧٥,٨**	٢,٠٨٢,٠
الحقوق العائدة إلى الحقوق غير المسيطرة	**١,٥٨٨,١**	١,٠٤١,٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٤. حقوق غير مسيطرة (تتمة)

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
مجموع الدخل	**٤١٠,٥**	٣٩٠,٢
مجموع المصروفات التشغيلية	**(٢٤٩,٤)**	(٢٤٢,٣)
مخصص محتسب	**(٤٦,٥)**	(٣٥,٧)
مخصص الزكاة	**(٢١,٥)**	(٢١,٥)
صافي الدخل	**٩٣,١**	٩٠,٨
صافي الدخل العائد إلى الحقوق غير المسيطرة	**٤٦,٦**	٤٥,٤
مجموع الدخل الشامل	**٩٦,١**	٨٢,٠
مجموع الدخل الشامل العائد إلى الحقوق غير المسيطرة	**٤٨,١**	٤١,٠

ملخص بيان التدفقات النقدية

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**(٢٣٨,١)**	١,٨٧٣,٣
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	**(٩٩٥,١)**	(٤٠٠,٤)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	**٥٠٠,٢**	-
صافي الحركة في النقد وما في حكمه	**(٧٣٣,٠)**	١,٤٧٢,٩

رأس المال الإضافي من الشريحة ١

قام بنك الخليج الدولي – السعودية بإنشاء برنامج لإصدار أدوات رأس المال الإضافي من الشريحة ١ بقيمة ١,٥ مليار دولار أمريكي، تم بموجبه إصدار أدوات رأس مال إضافي من الشريحة ١ غير مضمونة وعميقة الترتيب بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وذلك بعد الحصول على موافقة الجهة التنظيمية ومجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية. وتُعد هذه الأدوات أوراقًا مالية دائمة بدون تاريخ استرداد أو استحقاق محدد، وتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية، مع كون التوزيعات مستحقة في كل تاريخ توزيع، ما لم يختَر بنك الخليج الدولي – السعودية وفقًا لتقديره المطلق ووفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها وموافقة البنك المركزي السعودي (ساما)، عدم دفع هذه التوزيعات، حيث لا يُعتبر عدم الدفع حدثًا يؤدي إلى التعثر في السداد، كما أن المبالغ غير المدفوعة غير تراكمية. وفي حين أن هذه الأدوات قابلة للاستدعاء بناءً على خيار بنك الخليج الدولي – السعودية في تواريخ محددة وبموافقة البنك المركزي السعودي، كما أنها تخضع لخفض دائم في القيمة عند حدوث حالة عدم الاستمرارية كما يحددها بنك السعودية المركزي. تم خصم تكاليف الإصدار المتعلقة بهذه الأدوات مباشرة من حقوق الملكية.

٤٥. متوسط بيان المركز المالي الموحد

كان متوسط المركز المالي الموحد على النحو التالي:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
الموجودات		
نقد وموجودات سائلة أخرى	**١١,٩٩٦,٦**	١٦,٤٩٧,٤
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	**٧٩٠,٤**	١,١٣٠,٠
إيداعات	**٥,٧٥٣,٠**	٦,٢٣٤,٨
أوراق مالية استثمارية	**٩,٤٦٦,٠**	٧,٤٩٢,٨
قروض وسلفيات	**١٥,٧٨١,٠**	١٣,٨٢٠,٥
موجودات أخرى	**١,٥٤٨,٩**	١,٧٢٦,٩
مجموع الموجودات	**٤٥,٣٣٥,٩**	٤٦,٩٠٢,٤
المطلوبات		
ودائع من البنوك	**١,٦٦٩,٥**	١,٢٠٣,٠
ودائع من العملاء	**٣٠,٣٦٢,٣**	٣٣,٥٣٦,٠
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	**٢,٠٨٩,٦**	١,١٢٦,٣
مطلوبات أخرى	**١,٤٩٦,٢**	١,٦٨٠,٨
تمويل أولي لأجل	**٥,٥٨٥,١**	٥,٤٨٠,٢
تمويل ثانوي لأجل	**٣٩٩,٩**	٣٩٩,٨
مجموع المطلوبات	**٤١,٦٠٢,٦**	٤٣,٤٢٦,١
حقوق الملكية	**٣,٧٣٣,٣**	٣,٤٧٦,٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**٤٥,٣٣٥,٩**	٤٦,٩٠٢,٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٦. الموجودات والمطلوبات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

الأنشطة المصرفية الإسلامية للمجموعة تتم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، كما وافق عليها مجلس الرقابة الشرعية. يتم إعداد مقتطفات البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذه الأنشطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،ولوائح مصرف البحرين المركزي، حسب الاقتضاء. فيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية:

استثمارات – صكوك (أدوات دين بالتكلفة المطفأة)

يتم تصنيف أدوات الدين التي تدار على أساس العائد التعاقدي والتي لا يتم الاحتفاظ بها لأغراض التداول ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، على أنها أدوات دين بالتكلفة المطفأة. تظهر هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة. يتم حساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي علاوة أو خصم عند الشراء. عند إلغاء إثبات أو انخفاض قيمة هذه الاستثمارات، يتم إثبات أي ربح أو خسارة عليها في بيان الدخل الموحد.

الوكالة

هي اتفاقية يلتزم بموجبها أحد الطرفين بتقديم مبلغ معين من المال إلى وكيل يستثمره وفق شروط محددة مقابل أجر معين (مبلغ مالي مقطوع أو نسبة مئوية من المبلغ المستثمر). ويكون الوكيل ملزماً بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التعثر أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط وأحكام اتفاقية الوكالة.

مرابحات السلع

هي اتفاقيات معاملات بيع السلع المدرجة صافي من الأرباح المؤجلة ومخصصات انخفاض القيمة. تعتبر المجموعة أن الوعد الوارد في المرابحة لأمر الشراء هو التزام ملزم.

إثبات الإيراد

يتم إثبات الإيراد على المنتجات الإسلامية أعلاه كما يلي:

يتم إثبات الدخل المقدر من اتفاقية وكالة على أساس الاستحقاق خلال الفترة، معدلاً للدخل الفعلي عند استلامه. يتم احتساب الخسائر بتاريخ إعلان الوكيل عنها.

يتم إثبات الدخل من الاستثمارات عند اكتسابه.

الموجودات والمطلوبات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المتضمنة في بيان المركز المالي الموحد كانت كما يلي:

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
الموجودات		
إيداعات	**٤٢٣,٩**	٩٨١,١
أوراق مالية	**٢,٩٣٩,٩**	٢,٦٩٤,٥
تسهيلات تمويلية استثمارية	**٥,٦٣٩,٧**	٥,٦٠١,١
المطلوبات		
ودائع من البنوك والعملاء	**٤,٧٣٩,٧**	٤,٥٧٢,٣
تمويل لأجل	**١,٧٧٨,٠**	١,٣٨٨,٩

تقوم المجموعة بمراجعة الفجوة بين الموجودات والمطلوبات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على أساس شهري، وتضمن في جميع الأوقات وجود موجودات كافية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تغطي المطلوبات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. لا تخلط المجموعة الأموال المتعلقة بالخدمات المالية الإسلامية مع الأموال المتعلقة بالخدمات المالية التقليدية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي المخصصات ما قيمته ٥٧,٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ١١٩,٢ مليون دولار أمريكي)، تشمل مخصصات لتمويلات إسلامية للمرحلة الأولى بمبلغ ١٤,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ١٦,٧ مليون دولار أمريكي)، ومخصصات لتمويلات إسلامية للمرحلة الثانية بمبلغ ١٧,٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ١٣,٥ مليون دولار أمريكي)، ومخصصات لتمويلات إسلامية متعثرة بمبلغ ٢٦,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٨٩,٠ مليون دولار أمريكي).

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دخل من الأنشطة التمويلية		
صافي الربح من التمويلات الإسلامية	**١٩٢,٧**	١٧٥,٧
صافي دخل الرسوم والعمولات	**١٠,٠**	١٥,٤
ربح آخر	**٤,٣**	٢,٣

دليل الشركات

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

المقر الرئيس

مبنى الدولي
٣ شارع القصر
ص. ب. ١٧ . ١
المنامة، مملكة البحرين
هـاتـف: ٤٠٠٠ ١٧٥٣ ٩٧٣+
سويفت: GULFBHBM
سويفت (مصرفية الأفراد): GULFBHBMRET
خط رويترز المباشر
وحدة تبادل العملات وحقوق الخيار: GIBB

الفـروع

دولة الإمارات العربية المتحدة

أبوظبي

نيشن تاورز، مكتب رقم ١ . ٢٥
البرج ٢، الطابق ٢٥
شارع الكورنيش
ص. ب. ٢٧.٥١
أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هـاتـف: ٤٤٤ . ٢٣٠٥ ٩٧١+
فاكس: ١٩٦٦ ٢٦٣١ ٩٧١+
سويفت: GULFAEAA

الولايات المتحدة الأمريكية

نيويورك

330 Madison Avenue, 37th floor
New York, NY 10017
United States of America
هـاتـف: ٠٠ ٢٣٠٠ ٩٢٢ ٢١٢ ١+
سويفت: GULFUS33

المملكة المتحدة

لـنـدن

One Curzon Street
London W1J 5HD
United Kingdom
هـاتـف: ٣٤٥٦ ٧٢٥٩ ٢٠ ٤٤+
سويفت: GULFGB2L

المكاتب التمثيلية

دولة الإمارات العربية المتحدة

دبي

بوليفارد بلازا، البرج ٢
وحدة رقم ٨٠٢، الطابق ٨
شارع الشيخ محمد بن راشد
ص. ب. ٩٤٤٥
دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هـاتـف: ٣٢٣٥ ٣٥٥ ٤ ٩٧١+

بنك الخليج الدولي - السعودية

المقر الرئيس

طريق مجلس التعاون
ص. ب. ٩٣، الخبر ٣١٩٥٢
المملكة العربية السعودية
هـاتـف: ٠٠٠٤ ٨٦٦ ١٣ ٩٦٦+
سويفت: GULFSARI

الفـروع

الرياض

غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٩٣٤١٣، الرياض ١١٦٧٣
المملكة العربية السعودية
هـاتـف: ٠٠٠٨ ٨٣٤ ١١ ٩٦٦+

جـدة

مبنى المكاتب الخاصة
طريق الأمير سلطان
ص. ب. ٠٤٠٥٣، جدة ٢١٥١١
المملكة العربية السعودية
هـاتـف: ٠٠٠٧ ٥١١ ١٢ ٩٦٦+

جي آي بي كابيتال

شركة شخص واحد

مبنى رقم ب١، الطابق ٤
واحة غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٨٩٥٨٩
الرياض ١١٦٩٢
المملكة العربية السعودية
هـاتـف: ٠٠٨٤ ٨٣٤ ١١ ٩٦٦+

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

One Curzon Street
London W1J 5HD
United Kingdom
هـاتـف: ٣٤٥٦ ٧٢٥٩ ٢٠ (٠) ٤٤+
سويفت: SINTGB2L

بنك الخليج الدولي - عُمان

سلام سكوير، مكتب ٤٠٥، الطابق ٤
المبنى الشمالي، مجمع سلام
شارع دوحة الأدب
ص.ب. ٣٣٤، ر.ب. ١١٢
مسقط
سلطنة عمان
هاتف: ٢٢٢٢ ٢٢٥٦ ٩٦٨+
سويفت: GULFOMRX